مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١١٧)

دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة

دراسة حالة إسرائيل

الدكتورة هبة جمال الدين محمد العزب

هذا الكتاب

تؤدي مراكز الفكر في كثير من الأنظمة «الديمقراطية» دوراً مهماً في صنع السياسات العامة، أو في توجيهها على الأقل، من خلال ما توفره من دراسات وبدائل للسياسات بصيغ مختلفة توجَّه إلى صنّاع القرار للتأثير في خياراتهم. وتقوم هذه المراكز بعدة أدوار، كتقديم المشورة والنصح، وتقييم برامج الحكومة، وتأدية دور الميسر لتبادل الأفكار والآراء، فضلاً عن كونها مصدراً للموارد البشرية التي تتولّى مواقع قيادية في الدوائر الحكومية.

وفي هذا السياق تعد إسرائيل واحدة من الدول التي تولي اهتماماً كبيراً بتلك المراكز، التي تقدم المشورة إلى صنّاع القرار، حول قضايا الأمن القومي الإسرائيلي وقضايا الأمن والتسوية والوضع الديمغرافي لإسرائيل ودول الجوار، وغيرها من القضايا الاستراتيجية التي تهم إسرائيل.

تتناول هذه الدراسة الدور الذي تؤديه مراكز الفكر الإسرائيلية داخل النظام السياسي الإسرائيلي، ومدى قربها من صانع القرار هناك، ومدى تأثيرها في السياسة العامة لإسرائيل. وتركز الدراسة على حالة معهد السياسة والاستراتيجية، وهو أحد مراكز الفكر المستقلة الذي تربطه علاقات متشعّبة بدوائر صنع السياسة العامة في إسرائيل وخارجها، وهي علاقات تظهر بوضوح من خلال أعمال «مؤتمر هرتسليا للأمن القومي» الذي يعقده المعهد سنوياً.

الدكتورة هبة جمال الدين محمد العزب

- حائزة شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة (٢٠١٤).
- مدرّسة العلوم السياسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة.
- مديرة التنمية في مؤسسة مصر الخير.
- نشرت عدداً من المقالات والأبحاث في دوريات عربية وأجنبية. لها كتاب: **أزمة اليسار الإسرائيلي (تدهور.. وانهيار)** (مركز الأهرام للترجمة، ٢٠١١).

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٤ دولاراً
أو ما يعادلها

ISBN: 978-9953-82-715-5
9 789953 827155

دور مراكز الفكر
في صنع السياسة العامة
دراسة حالة إسرائيل

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة أطروحات الدكتوراه (١١٧)

دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة

دراسة حالة إسرائيل(*)

الدكتورة هبة جمال الدين محمد العزب

(*) في الأصل أطروحة قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة عام ٢٠١٤، تحت إشراف علي الدين هلال وكمال المنوفي.

الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
العزب، هبة جمال الدين محمد
دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل/ هبة جمال الدين محمد العزب.
٢٨٥ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ١١٧)
ببليوغرافية: ص ٢٦١ ـ ٢٧٦.
يشتمل على فهرس.
ISBN 978-9953-82-715-5
١. إسرائيل ـ السياسة الخارجية. ٢. مراكز البحث. ٣. إسرائيل ـ الأحوال السياسية.
أ. العنوان. ب. السلسلة.
320.95694

العنوان بالإنكليزية

The Role of Think Tanks in Public Policy Making
A Case Study of Israel

By Heba Gamal Eldin M. El-Azab

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٠٣٤ ٢٤٠٧ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
email: info@caus.org.lb
Web Site: <http://www.caus.org.lb>

الطبعة الأولى
بيروت، أيلول/ سبتمبر ٢٠١٥

المحتويات

خلاصة الكتاب

تقدِّم مراكز الفكر في بعض التجارب الديمقراطية النصح والمشورة في هيئة بدائل سياسات تطرحها، من خلال ما تتيحه من ساحات للنقاش، أو ما تنشره من دراسات وأبحاث، أو عبر ملخَّص سياسات يتم تقديمه مباشرة إلى صنّاع القرار للتأثير فيهم. وتقوم بأدوار ووظائف عديدة للتأثير في عملية صنع السياسة، فلا ينحصر دورها في تقديم بدائل السياسات وإنما تباشر أيضاً دورها كمخزون استراتيجي يمد الحكومة بالكوادر البشرية اللازمة وتضطلع بتقييم سياسات الحكومة بما يعود بالتأثير الإيجابي على عملية صنع القرار، كما تهدف إلى رفع وعي الجمهور بقضايا السياسة العامة الملحة. ويتأثر دورها في صناعة السياسات العامة بمجموعتين من العوامل انخفاضاً وارتفاعاً؛ عوامل ترتبط بطبيعة النظام السياسي وعوامل أخرى ترتبط بطبيعة مراكز الفكر وتكوينها وعلاقتها. وهذا ما سيتم اختباره عبر «دراسة حالة» للتجربة الإسرائيلية التي تولي أهمية كبيرة لمراكز الفكر حيث أصبحت أحد أهم الفاعلين في صياغة السياسة الخارجية بإسرائيل؛ بل والسياسة العامة ككل. وستتم دراسة خريطة مراكز الفكر الإسرائيلية ومناقشة دورها وتأثيرها في صنّاع القرار خاصة مع دراسة حالة لمعهد السياسة والاستراتيجية ـ أحد مراكز الفكر الخاصة الذي يرتبط بعلاقة واضحة مع صانع القرار ـ لاختبار تأثيره في ما تتبناه الحكومة من سياسات وما تطلقه من قرارات وتصدره من قوانين، عبر دراسة ظاهرة معاداة السامية الجديدة كإحدى اهم القضايا التي اهتم بها المركز بشكل دوري خلال مؤتمر هرتسيليا السنوي أحد أبرز قنواته للتواصل مع القادة والنخبة المؤثرة بل وصناع السياسة العامة.

• **خريطة مراكز الفكر في إسرائيل:** تتشعب خريطة تلك المؤسسات البحثية حيث تحمل أنواعاً عديدة يمكن تصنيفها إلى أربعة تصنيفات رئيسة، هي أولاً مراكز الفكر الأكاديمية التي تتبع للجامعات الحكومية الإسرائيلية، حيث تندرج تحت كل من هذه الجامعات سلسلة من مراكز الفكر المهتمة بالشؤون الإسرائيلية. أما التصنيف الثاني فهو لمراكز الفكر التابعة للقطاع العام (مراكز تابعة للوزارات ومركز المعلومات والبحث التابع للكنيست، ومركز البحوث والتخطيط السياسي

بوزارة الخارجية، ومراكز تابعة للموساد وجهاز الشين بيت - الاستخبارات الداخلية - ووزارة الدفاع) وتتولى مهمة البحث في القضايا السياسية والاقتصادية الديمغرافية والتكنولوجية. ويندرج تحت التصنيف الثالث المراكز التابعة للأحزاب السياسية التي تضطلع بمهمة تزويد قادة الأحزاب بالتحليلات حول الأوضاع والتطورات الداخلية والخارجية. وأما التصنيف الرابع فهو لمراكز الفكر الخاصة والمستقلة التي تهتم بقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، والتطورات في المنطقة. وما يميزها هو استقلالها عن الطابع الحكومي وقيامها بأداء مشروعات وأبحاث لأغراض تجارية. ويختلف تأثير هذه المراكز حسب القرب والبعد من صانع القرار، ويتوقف تأثيرها على مدى استجابته لها.

وتؤدي دوراً مؤثراً في رسم السياسات العامة بإسرائيل؛ إذ تقوم مراكز الفكر بعدة وظائف للتأثير في عملية صنع السياسة العامة بإسرائيل؛ بداية من تحديد المشكلة، ورصد ملامحها عبر إعداد أبحاث ودراسات حول المشاكل التي يعانيها الكيان داخلياً وخارجياً؛ والعمل على تحسين عملية صنع السياسة العامة عبر ما تقوم به من أنشطة لتحديد القضايا ذات الأولوية على جدول أعمال تلك المراكز، وتوعية الرأي العام، وصناع السياسة العامة، ووسائل الإعلام بالمشكلات الملحة. كما تسهم في تنفيذ السياسة الخارجية والداخلية للدولة مراكز الفكر الحزبية التي تقدم خدمات بهدف حشد قواعد جماهيرية لتأييد الأحزاب السياسية، ومركز البحوث والتخطيط السياسي بوزارة الخارجية؛ وتخطط للمستقبل، وتروج الأفكار والمبرر للسياسات الحكومية كمراكز الفكر الحزبية.

وهذه الوظائف والدور الذي تمارسه تلك المراكز لا تتم بمعزل عن السياق المحيط بها، فهناك تأثير كبير له على عمل تلك المؤسسات البحثية؛ فالسياق السياسي له تأثير واضح على المساحة المتاحة أمام تلك المراكز سواء النظام الانتخابي أو البرلماني، أو طبيعة عمل المؤسسات السيادية بالدولة خاصة في ظل امتلاكها لمراكزها الخاصة التابعة لها. فالنظام البرلماني الإسرائيلي له خصوصية مميزة عن النظم البرلمانية بالعالم، نظراً إلى نظام الانتخاب النسبي الذي يدفع الحزب الفائز إلى التوجه لأحزاب أخرى مختلفة الأطياف السياسية، والتوجهات الأيديولوجية التي قد تتعارض تماماً مع أفكاره ومبادئه والسياسة التي سينتهجها، لتشكيل حكومة ائتلافية.

وهذا النمط من الحكومات له مساوئ كثيرة تؤثر سلباً في الاستقرار الحكومي والتشريعي؛ ما يقوض من قوة النظام الحزبي بل وقوة النظام البرلماني ذاته. وهذا يقلل من القيود التي يمكن أن يضعها النظام البرلماني على كاهل مراكز الفكر، فالأحزاب السياسية ليست بالقوة التي يمكن أن تعتمد على ذاتها ومستشاريها في الحصول على المعرفة والنصيحة اللازمة لصنع السياسة العامة. ولكن في الوقت ذاته يؤدي النظام الانتخابي النسبي دوراً سلبياً قد يعوق عمل تلك المراكز البحثية، فلا يشجع النظام الانتخابي انتخاب مسؤولين مهتمين بتبني أفكار وسياسات جديدة مستقلة. كما أن نظام التمثيل النسبي يسمح للأحزاب السياسية ذات المصلحة الخاصة للتأثير في الأحزاب السياسية الرئيسة عبر الدخول في أي ائتلاف يدعم مصالحهم ومشروعهم. مثل هذه الظاهرة تمثل

سلاحاً رادعاً للمفكرين المبدعين من السعي للحصول على منصب أو سلطة، ما لا يشجع على خلق سياسات لحل المشكلات المطروحة على الساحة، ويؤدي إلى تكوين ائتلاف حزبي غير عضوي لا يهتم بمعالجة القضايا الرئيسية المهمة. وفي مثل هذه البيئة حيث تهيمن الأحزاب القوية على السياسة التي تحركها المصالح الضيقة (مصالح قطاع صغير) هنا تكون المساحة المتاحة لمراكز الفكر وخبراء السياسة مساحة ضيقة(١).

ومن ثم يصبح النظام الانتخابي سلاحاً ذا حدّين؛ تكون الغلبة للمصلحة الحزبية على حساب الدراسة والبحث، وبخاصة أن الأحزاب السياسية في إسرائيل تعاني منذ فترة طويلة مشاكل داخلية كثيرة لا تسمح لها بالاهتمام بالبحث والدراسة. فتتسم الحياة الحزبية بإسرائيل بعدة سمات تعكس ضعف هذه الأحزاب وعدم قدرتها على الحصول على أغلبية برلمانية؛ كتناقص التأييد الانتخابي للأحزاب، وتقلص المقاعد في الكنيست، والاضطرار إلى الدخول في الائتلافات الوزارية، إضافة إلى كثرة الانشقاقات بين قادة الأحزاب السياسية، وزيادة دوران النخب وعدم استقرارها، وارتفاع نسبة مديونية بعض الأحزاب(٢) علاوة على اختفاء أحزاب قائمة(٣).

وبالنظر إلى العامل الاجتماعي والثقافي سنجد أن المجتمع الإسرائيلي الحافل بالمشاكل والآفات الاجتماعية يقدم بيئة خصبة لمراكز الفكر لتتبنى تلك القضايا وتُخضِعها للبحث والدراسة. فالمشاكل على الصعيد المحلي تتراكم مما تقدمه من إنتاج بحثي كوضع الفلسطينيين بإسرائيل والتمييز الطائفي بين الأشكناز والسفارديم، والصراع الداخلي بين المتدينين والعلمانيين كمركز دراسات الأمن القومي، والمركز الإسرائيلي للديمقراطية، والمركز السويسري لإدارة وحل الصراع. كذلك مشاكل الهوية وإحياء التراث اليهودي ودعم اللغة العبرية جاءت واضحة في الإنتاج البحثي لمعهد ليوناردو دافنشي للعلاقات الدولية، والوكالة المركزية للثقافة، ومعهد دراسات الصهيونية والشتات، ومعهد الدراسات العربية، ومركز موشى ديان، والمركز الإسرائيلي للبحث والتنمية، وأكاديمية إسرائيل للعلوم الإنسانية. ودراسة السياق السياسي للدولة الصهيونية حكومة وبرلماناً ودستوراً... إلخ، كمركز المعلومات والبحث بالكنيست. وقضايا الحوار والعلاقة مع الفلسطينيين ومبادرات السلام كمركز شيمون بيريز للسلام، والمركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، ومعهد الدراسات العربية، والمركز الإسرائيلي الأكاديمي بالقاهرة، ومركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية، والمركز اليهودي العربي، ومعهد هاري ترومان للأبحاث ودراسات السلام. علاوة على الاستيطان وقضية بناء المستوطنات كمركز الدراسات الاستيطانية، ومعهد بن غوريون لدراسة إسرائيل والصهيونية. إضافة إلى قضايا التنمية والمشاكل الاقتصادية بإسرائيل ومستقبلها كالمراكز

---

(١) Hannah Elka Meyers, «Does Israel Need Think Tanks?,» *Middle East Quarterly*, vol. 16, no. 1 (Winter 2009), pp. 37-46, <http://www.meforum.org/2061/does-israel-need-think-tanks>. (accessed on 12/6/2010).

(٢) أتيلا سومفيلي، «الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور،» مختارات إسرائيلية، العدد ١٥٣ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧)، ص ٩٨.

(٣) «Government 34,» The Knesset (14 May 2015), <https://www.knesset.gov.il/govt/eng/govtbynumber_ eng.asp>.

الإقليمية للبحث والتنمية، والمركز الإسرائيلي للديمقراطية، ومركز البحث والتخطيط السياسي، وشعبة التخطيط بهيئة الأركان العامة.

كما تؤدي الأيديولوجية الفكرية والثقافة السائدة دوراً في التأثير في عمل تلك المؤسسات، ولكن الحكم في هذا الجانب هو توجه القيادة السياسية ومدى اقتناعها بالاستعانة بخبرات هذه المراكز البحثية.

وفي ضوء المساحة التي يتيحها النظام السياسي والاجتماعي والفكري بالدولة العبرية نجد تمتع تلك المراكز بمقومات عمل داخلية تُكسبها القوة والتأثير؛ فلديها نخبة من الباحثين والخبراء المتميزين حاملي أعلى الدرجات العلمية من الجامعات المرموقة، ولديها مجلس إدارة قوي يتمتع بعلاقات جيدة داخلياً ودولياً، يضاف إلى مصادر تمويلها. فرغم التعتيم حول الميزانية الخاصة بكل مركز إلا أن مصادر تمويلها تحمل الاستمرارية والتنوع في ضوء اهتمام الدولة بتشجيع البحث العلمي والدراسة. وتتمتع باستقلال نسبي لكن بما يسهم في خدمة أهداف الدولة العبرية ذات المخطط الصهيوني الاستيطاني. فهذه العوامل هي من أهم مقومات عملها تضامناً مع البيئة الخارجية المشجعة لعملها خاصة في ضوء استجابة صانع القرار واقتناعه بأهميتها وتقارب النهج الأيديولوجي لكل منهما.

ولكن يلاحظ أن مراكز الفكر الحكومية والجامعية هي أكثر قرباً من صانع القرار فهي جزء من الهيكل الحكومي للدولة، ومن ثم تتسم بالثقة أكثر والصدقية كمركز المعلومات والبحث بالكنيست الذي جاء إنشاؤه تلبيةً لهذا الدافع. أما المراكز الحزبية، فالنخبة التي تهمها بالأساس هي النخبة الحزبية كما تحاول الاقتراب من الجمهور كقاعدة انتخابية مستهدفة من خلال ما تمارسه من أنشطة تنفيذية وخدمية كبرامج تعليم اللغات. وبالنسبة إلى المراكز المستقلة فلديها علاقة مع النخبة الحاكمة ولكن لا تستوي جميعها في مقام واحد؛ فالأمر يتوقف على ما تتمتع به من مقومات داخلية تميزها وتكسبها الصدقية والقوة وتظهر بشدة تلك العلاقة في المشاريع التعاقدية ذات التمويل الحكومي وحرص الساسة على المشاركة في ما تنظمه من أنشطة. ولكن الحكم على تأثير تلك المراكز أمر صعب القياس والرصد نظراً إلى الطبيعة المعقدة لعملية صنع السياسة العامة التي يشترك فيها فاعلون كثر. بل ويصعب الوقوف على ما يتم خلف الأبواب المغلقة لإصدار القرارات. يضاف إلى أن تغيير الأفكار أمر يصعب تحقيقه بين عشية وضحاها فهو أمر طويل المدى. إلا أن الحديث عن غياب دورها أمر تجافيه الصحة، فهي موجودة ومنتجة وقريبة من عملية صنع السياسة العامة أما درجة تأثيرها فأمر يصعب رصده بدقة.

- **العلاقة بين شكل نظام الحكم ودور مراكز الفكر، وتحديداً علاقة النظام البرلماني ودور مراكز الفكر في عملية صنع السياسة العامة**

الهيكل المؤسسي للدولة يؤثر بدرجة كبيرة في الدور الذي يمكن أن تؤديّه مراكز الفكر في عملية صنع السياسات، فالاختلاف بين النظم السياسية الرئاسية والبرلمانية يترك تأثيره على دور

مراكز الفكر والمساحة المخصصة لعملها بطرق عدة. ففي النظام الرئاسي هناك فصل للسلطات مقابل تداخل السلطات في النظام البرلماني. ويسمح الفصل بوجود عدد أكبر من نقاط التداخل، ما يشجع مراكز الفكر على إنشاء علاقات تبادلية مع بعض أعضاء السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية. كذلك فإن ضعف الأحزاب السياسية، وعدم قدرتها على تلبية الحاجات المعرفية اللازمة لصانع السياسة العامة، تقضي الاستعانة بتلك المراكز في حصول السلطة على النصح والمشورة اللازمة. وبالمقابل، فإن تداخل السلطات يُكسب النظام السياسي طبيعة مغلقة، ما يعني تَركُّز عملية صنع السياسة رسمياً في الحكومة. كما أن الهيئة البرلمانية الحزبية لا تسمح بالاستعانة بخبراء من الخارج، فالأحزاب لديها مراكزها ومستشاروها الذين يقدمون لها النصح والمشورة، ومن ثم تصبح الاستعانة بالخبرة السياسية المستقلة أمراً نادراً. كما يتميز النظام البرلماني بتقييد حرية الأعضاء المستقلين داخل السلطة التشريعية، نظراً إلى سيطرة السياسة الحزبية على الهيئات البرلمانية والقيادة السياسية.

كما أن اللامركزية واستقلالية أعضاء البرلمان بالنظام الرئاسي تسمحان بزيادة معدل طلب النصح السياسي من قبل مؤسسات البحث في السياسة العامة. ولكن كثرة الفاعلين والمشاركين في العملية السياسية قد يؤدي بالنظام الرئاسي إلى خلق تنافسية شديدة تعوق عمل مراكز الفكر. علماً أن الطبيعة المغلقة للنظام البرلماني لا تعني أنه يرفض تماماً أي دور لمراكز الفكر. فهناك ترتيبات معينة تمكّن مؤسسات البحث في السياسة العامة من العمل بشكل نشط:

- بوجود قيادة قوية مقتنعة بأهمية مراكز الفكر ودورها في دعم وجودها وتقوية نظامها.
- قد يستعين الموظفون البيروقراطيون بخبرات من الخارج في ما يسمى بالتعاقد الخارجي، للتعامل مع المشكلات المعقدة والضغط الواقع على كاهل الحكومة، بحيث يكون الخبراء موظفين جدداً في الهيكل الحكومي.
- وجود فراغ بالحزب الحاكم في ما يتعلق بتوافر قوى بشرية مدربة قادرة على تقديم النصح والمشورة.

وبالنسبة إلى النظام الإسرائيلي، فخصوصية الفكر الصهيوني الذي ترتكز عليه الدولة الإسرائيلية هي المحرك لعمل مراكز الفكر؛ فالحاجة إلى وضع سيناريوهات بديلة لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد الدولة الاستيطانية القائمة في مناخ معاد لها كان لها الغلبة على القيود التي يضعها النظام البرلماني ويسفر عنها تحجيم دور تلك المؤسسات البحثية كما حدث في العديد من دول العالم. ولا سيَّما أن تلك المراكز تتمتع بالعديد من المقومات التي تساعدها على ضمان جودة مخرجاتها البحثية، التي تأتي استجابة للتهديدات الداخلية والمخاطر الخارجية لإسرائيل فنجد أن القضايا البحثية موضع اهتمام تلك المراكز تعكس تلك التهديدات؛ علاوة على أن نظام الانتخاب النسبي في إسرائيل وما ينتجه من حكومات ائتلافية يعملان على إضعاف الهيكل الحكومي والحزبي خاصة في ظل ضعف الأحزاب بإسرائيل وما تعانيه من مشاكل داخلية كأزمة القيادة وأزمة

الأيديولوجيا والمديونيات كما هي حال حزب العمل وحزب الليكود، ما يسمح لتلك المراكز بالتقارب مع صانع القرار والمساهمة في عملية صياغة السياسة العامة الإسرائيلية.

ولكن بغض النظر عن شكل النظام السياسي، فإن الحكم بتأثير تلك المراكز أمر صعب القياس والرصد بسبب الطبيعة المعقدة لعملية صنع السياسة العامة التي يشترك فيها فاعلون كثر. بل ويصعب الوقوف على ما يتم خلف الأبواب المغلقة لإصدار القرارات. يضاف إلى ذلك أن تغيير الأفكار أمر يصعب تحقيقه بين عشية وضحاها فهو أمر طويل المدى، فالحديث عن غياب دورها أمر يخالف الصحة، فهي موجودة ومنتجة وقريبة من عملية صنع السياسة العامة أما درجة تأثيرها فأمر يصعب رصده بدقة.

- **خصوصية دور معهد السياسة والاستراتيجية**

معهد السياسة والاستراتيجية هو مركز فكر خاص ومستقل، لا يتبع الكيان الحكومي ولا الحزبي ولا الجامعي بالدولة الاستيطانية. تم تأسيسه عام ٢٠٠٠ بمبادرة من أحد قادة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. ومنذ هذا العام ويمارس نشاطاً ملحوظاً ومتميزاً في دعم الدولة الإسرائيلية والتواصل مع المجتمع الدولي ويهود الشتات خاصة مؤتمره السنوي «مؤتمر هرتسيليا لميزان الأمن القومي»، حيث يمثل محفلاً للخبراء والأكاديميين والساسة والعسكريين والنخب السياسية من داخل إسرائيل وخارجها، ويناقش قضايا بالغة الأهمية للأمن القومي الإسرائيلي.

ويتميز المركز برأس مال بشري على درجة عالية من الخبرة والكفاءة، وتظهر علاقاتهم بالمؤسسة العسكرية جيش الدفاع، وأجهزة الاستخبارات سواء بالخبرة العملية السابقة أو الحالية. ولديه قاعدة كبيرة من الممولين والمانحين، فيموله بشكل دوري ومتواتر الكثير من الهيئات والمنظمات والشخصيات البارزة التي تعتبر بعضها من أغنى أغنياء العالم حيث تمتاز مصادر تمويله بالديمومة والاستمرارية والتعددية.

ولكن علاقة المركز بالمؤسسة العسكرية للدولة الاستيطانية والمنظمات اليهودية العالمية تضع علامة استفهام حول ماهية المركز ذي الطبيعة الخاصة المستقلة، وكذا حول الدور الذي يمارسه، إذ يمتد من كونه مجلس فكر يقترح بدائل السياسات، إلى كونه أداة لتنفيذ السياسة الخارجية بالتضافر مع المؤسسات اليهودية التي تقوم بتنفيذ بعض محاور هذه السياسة. ومن ثم تثير قضية استقلالية المعهد إشكالية كبيرة، فرغم أن مركزه القانوني مستقل كمركز خاص غير حزبي ولا يتبع الحكومة، ولكن ما تبناه من سياسات توافقت مع توجه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ذات الطابع اليميني.

- **«مؤتمر هرتسيليا» ميزان القوة القومية والأمن لإسرائيل أحد أبرز القنوات للتواصل مع صنّاع السياسة العامة**

وهو مؤتمر سنوي يشارك فيه كبار الساسة من أبرزهم رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، إضافة إلى نخبة من الموظفين البارزين بالحكومة الإسرائيلية، وأعضاء برلمان، ووزراء، وكبار القادة بجيش

الدفاع الإسرائيلي، ونخبة من أبرز رجال الأعمال بإسرائيل، وأبرز الأكاديميين بإسرائيل، وممثلين من وسائل الإعلام من داخل إسرائيل وخارجها، وممثلين من مختلف المؤسسات اليهودية بأنحاء العالم، ودبلوماسيين إسرائيليين، إلى جانب شخصيات دولية لها ثقلها في المجتمع الدولي.

أضحى هذا المؤتمر بمنزلة القناة الرئيسة للتعبير عن السياسة العامة، ومنبراً للتصريحات الرسمية لقادة إسرائيل. فهو اجتماع قمة سنوي للقادة الإسرائيليين والدوليين الأكثر تأثيراً داخل الساحتين الداخلية والدولية، وقد بدأت فعالياته منذ عام ٢٠٠٠ ولا تزال مستمرة حتى الآن. تتم في هذا المؤتمر مناقشة السياسات العامة للبلاد، وإبداء الرأي حول المكانة الدولية لإسرائيل، وعلاقتها بالمجتمع الدولي، وإطلاق العديد من المبادرات من قبل القادة السياسيين بإسرائيل، ويختتم بتقديم ملخص بنتائج المؤتمر وأبرز توصياته إلى متخذي القرار بإسرائيل.

يضم المؤتمر دوائر بحثية - لعدد من الخبراء والمتخصصين - تقوم بدور تحليلي، حيث ينظَّم المؤتمر تحت رعاية أكاديمية غير حزبية، تهتم بمناقشة القضايا المتعلقة بالأمن القومي، والقضايا المطروحة على الساحة الدولية وذلك بشكل غير رسمي. وتتناول جلسات مؤتمرات هرتسيليا مبادرات سياسية يتم تقديمها ومناقشتها لأول مرة خلالها. ويتم تنظيم دوائر مستديرة على هامش المؤتمر، ينتج منها تقارير، ودراسات تطرح التوصيات التي تم التوصل إليها. كما ينتج منه تقارير هرتسيليا التنفيذية تقدم لصنّاع القرار ملخصات للتوصيات وبدائل السياسات المطروحة.

يناقش المؤتمر قضايا عسكرية ودبلوماسية، علاوة على القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية كالوضع الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، وأداء الحكومة والتعليم، وشؤون يهود العالم. يطلق المركز على ما يمارسه باقتراب مسؤولية وضع سياسات تتجه نحو الفعل أي قابلة للتطبيق، كما يرى المركز أيضاً أن المؤتمر يدعم تكوين «استراتيجية كبرى» لإسرائيل والمنطقة عبر تشكيل قرارات والتأثير في مخرجات السياسة. ويناقش خلال المؤتمر مستقبل كيان إسرائيل ووضعها الحالي اقتصادياً، وعسكرياً، وثقافياً وبحث الأخطار المحيطة بالدولة من الداخل والخارج في دول الجوار والإقليم والعالم[٤]. ويرى المركز أن الناتج التراكمي لسلسلة مؤتمرات هرتسيليا (التقارير، بدائل السياسات، توصيات سياسية) يمثل مدخلاً مهماً لعملية صنع السياسة بإسرائيل وخارجها؛ وهذا ما سنحاول اختباره خلال هذا المبحث.

تتجسد أهمية هذا المؤتمر في أنه أصبح محطة مركزية في صياغة السياسة القومية لإسرائيل من خلال أبرز قادتها «رئيس الدولة، رئيس الوزراء، رئيس الكنيست، رئيس الأركان...». ومن أبرز آليات المؤتمر وفعالياته جلسات هرتسيليا للطاولات المستديرة، حيث تناقش قضايا تتسم بالأهمية والخطورة على الأمن القومي الإسرائيلي على وجه الخصوص مقارنة ببقية القضايا التي تناقشها

---

(٤) عبد الحميد غانم، «العرب ومؤتمر هرتسيليا ٢٠١٢،» موقع حزب البعث العربي الاشتراكي الإلكتروني، <http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5686:---2012&catid=60&Itemid=117&lang=ar>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١/ ١١/ ٢٠١٣).

الجلسات العادية، حيث تضم عدداً قليل من الخبراء والساسة المتخصصين والأكثر مهارة، ويتم حضورهم بدعوة. وقد جاءت بداية تنظيمها مع مؤتمر ٢٠١٠. ومن أبرز القضايا التي تمت مناقشتها خلال هذه الجلسات؛ التسليح الأمريكي وتطوير الأسلحة، القطبية النووية بالشرق الأوسط، العلاقات الإسرائيلية مع حلف الناتو وأمريكا والاتحاد الأوروبي، ومستقبل إسرائيل، حملة العداء والكراهية في العالم ضد إسرائيل وكيفية مواجهتها(٥)، وسياسات التطبيع الإسرائيلية مع المجتمع الدولي وإدارة المخاطر والتخطيط بإسرائيل، السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، سيناريوهات جديدة وسياسات القوى الدولية تجاه الشرق الأوسط، السياسة الاجتماعية لإسرائيل، الحرب على الإرهاب، الحروب الافتراضية، إضافة إلى الاهتمام بقضية الطاقة وخاصة أسعار البترول(٦).

- **قضية معاداة السامية الجديدة مثال على التوافق بين توصيات المعهد وسياسات الحكومة**

يختلف هذا المفهوم الجديد عن المعنى التقليدي الذي كان يعني معاداة لليهود بصفتهم الفردية، أما المفهوم الجديد فيستند إلى معاداة لكيان سياسي بغضِّ النظر عمّا يرتكبه من أخطاء، ومن ثم فهو مفهوم تم تطويره ليكبح حقوق الإنسان كالحق في التعبير وإبداء الرأي؛ فمجرد انتقاد الكيان الصهيوني يعتبر فعلاً عنصرياً معادياً للسامية ما يمثل خطورة كبيرة أمام منتقدي إسرائيل(٧).

وبمتابعة فاعليات مؤتمر هرتسيليا اتضح أن قضية معاداة السامية حظيت بالمرتبة الأولى من اهتمام المؤتمر ما يثير تساؤلاً كبيراً حول سبب هذا الاهتمام خاصة في ظل خطورة مفهوم «معاداة السامية الجديدة» الذي تم استنباطه مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية لتردفه إسرائيل بمعاداة الدولة الاستيطانية فيصبح أي نقد موجه لسياسة هذا الكيان المغتصب عداءً للسامية، وبخاصة أن اليهود قد نجحوا في استصدار قانون «تعقّب معاداة السامية عالمياً» من قبل الإدارة الأمريكية، بل ووضع المركز في هذا الصدد استراتيجية لمواجهة معاداة السامية الجديدة لترسم مستقبل الدولة العبرية في حربها على البقاء، متشعبة بين التواصل مع الشعب اليهودي في الداخل والخارج، وتقوية علاقة الدولة الاستيطانية مع دول العالم وتجنيدها لمساعدتها في حربها ضد عداء السامية الجديدة، علاوة على الخطوات الواجب اتخاذها في الحرب الإسرائيلية في مجال الإعلام والمجتمع المدني، وداخل ساحات القانون وبين أرجاء المنظمة الأممية، علاوة على الحرب التقليدية القائمة على استخدام قانون القوة.

---

(٥) «The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy strategy,» paper presented at: The Tenth Annual Herzliya Conference, 31 January - 3 February 2010, on the Campus of the Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya in Israel, Program (1 February 2010), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=268&ArticleID=2174>, (accessed on 22/5/2013).

(٦) «Agenda and Program: In the Eye of Storms: Israel and the Middle East, Herzliya Plenary Sessions (January 31-February 2),» paper presented at: The Twelfth Annual Herzliya Conference, 31 January - 2 February 2012, on the Campus of the Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya in Israel, Program <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=465&ArticleID=2254>, (accessed on 5/5/2013).

(٧) المصدر نفسه.

وجاءت توصيات المركز عبر سلسلة مؤتمرات هرتسيليا لتمثل نتاجاً لمناقشات مختلف الجهات العاملة والمهتمة بالقضية بداخل إسرائيل وخارجها (حكومة - مراكز فكر - منظمات غير حكومية - جامعات - القطاع الخاص). ويمكن تقسيم تلك الاستراتيجية إلى ثلاثة محاور رئيسة:

- **توجهات تتعلق بالشعب اليهودي**: في داخل إسرائيل وخارجها تناقَش قضايا بناء روابط مع يهود الشتات وتشجيع موجات الهجرة إلى الدولة الاستيطانية، وتشجيع الزيادة العددية لليهود بداخل إسرائيل، وطرق دعم الهوية اليهودية، خاصة عبر التعاليم اليهودية وتطوير المنظومة التعليمية ككل بإسرائيل.

- **علاقة إسرائيل مع العالم الخارجي**: عبر الآلية الدبلوماسية، وبناء التحالفات، وتقوية وضع بعض الأقليات بالدول الغربية كالمسلمين.

- **قنوات التصدي والمواجهة**: وتتمثل في أربع قنوات أساسية: الحرب التقليدية عبر استخدام القوة، والحرب الإعلامية، وحرب قانونية في ساحة القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، وساحة المجتمع المدني.

وقد لاقت هذه المحاور تقارباً كبيراً من السياسات التي تبنتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ تأسيس المركز عام ٢٠٠٠، فتم الاهتمام بيهود الشتات والتواصل معهم لخدمة قضية الدولة الصهيونية. كما احتلت قضية التعليم مكانة كبيرة في توصيات المعهد كعنصر من أهم مقومات الدولة الصهيونية، فهو وسيلة لتحقيق الأهداف الصهيونية؛ لأن العلم هو أساس التميز والتطور والبقاء وتطوير الآليات التي تمكنهم من بناء دولة إسرائيل الكبرى، فهو إحدى أهم الآليات التي تتكامل مع بقية آليات المخطط الصهيوني كالأداة العسكرية والفكرية... إلخ. كما أن التشديد على وضع القدس داخل المقررات التعليمية حتى بين الأوساط العلمانية في الشتات ما هو إلا لتحقيق المخطط الهادف إلى «تأسيس القدس الكبرى الموسعة، اليهودية الخالصة: كتلة استيطانية ضخمة تُمزِّق وإلى الأبد الوحدة الجغرافية للضفة الغربية» (كما ورد في إحدى وثائق حزب الليكود). والاهتمام باستخدام سلاح القوة استناداً إلى المرجعية الدينية للفكر العسكري الإسرائيلي قبل قيام دولة إسرائيل حيث لم تكن نظرية الأمن قد تبلورت بعد، التي ترتكز على كون الحرب حرباً مقدسة، لأن قائدها هو الله (يهود إله إسرائيل) فهو قائد الجيوش محارب شديد يخوض شعبه بعنف وغلظة في كل حروب إسرائيل حيث تلجأ إسرائيل إلى الحرب لتحقيق ما تصبو إليه[٨].

وفي ظل هذا التقارب ترى الباحثة أن مثل هذا المركز رغم صعوبة الجزم بأنه هو من أسهم في تشكيل نهج صانع السياسة العامة في ما يتعلق بالتصدي لحملة معاداة السامية الجديدة، فإن التوافق الكبير بين ما قدمته من توصيات وما اتخذه صانع القرار من فعل ليس من قبيل المصادفة، وبخاصة أن معهد السياسة والاستراتيجية هو ساحة واضحة للتواصل بين صناع القرار من السلطتين التشريعية

(٨) «المرجعية الدينية والتاريخية للفكر العسكري الإسرائيلي،» موسوعة مقاتل من الصحراء، <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec03.doc_cvt.htm#_ftn1>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٥/ ٢٠١٣).

والتنفيذية وبين الأكاديميين الباحثين والمفكرين والمؤسسات العاملة في مجال معاداة السامية من داخل إسرائيل وخارجها.

من هنا يمكن القول إن ظهور مفهوم معاداة السامية الجديدة يمثل خطراً كبيراً نظراً إلى مرادفته بعداء الدولة الإسرائيلية، ما يصبغ أي نقد يوجه لسياستها بالعداء للجنس السامي، ومن ثم يتسبب ذلك في توقيع عقوبات نجح اليهود في استصدارها من قبل الإدارة الامريكية متمثلة بقانون «تعقّب معاداة السامية عالمياً». بل وتتخذ إسرائيل سلسلة من البرامج في سبيل مواجهة أي من أعدائها، يأتي على رأسها سياسات ردع بل وضربات استباقية في العديد من المجالات، وذلك في سبيل تحقيق المصالح اليهودية. وفي هذا السياق، جاءت استراتيجية المعهد لترسم مستقبل الدولة الاستيطانية في حربها من أجل البقاء، متشعبة بين التواصل مع الشعب اليهودي في الداخل والخارج، وتقوية علاقتها مع دول العالم وتجنيدها لمساعدتها في حربها ضد عداء السامية الجديدة، علاوة على الخطوات الواجب اتخاذها في الحرب الإسرائيلية في مجال الإعلام والمجتمع المدني، وداخل ساحات القانون وبين أرجاء المنظمة الأممية، فضلاً عن الحرب التقليدية القائمة على استخدام قانون القوة. وجاءت هذه الاستراتيجية متوافقة مع سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٠، سواء جاء ذلك في برامج تلك الحكومات التي توضح الخطوط العريضة لعملها، أو عبر القوانين والقرارات التي تم اتخاذها في هذا الشأن. ويأتي هذا التقارب ليس من قبيل المصادفة وإنما هو مؤشر على دور المعهد في صياغة التوجهات الحكومية، إلا أن هذا لا يعطينا القدرة على الجزم بأن السياسة الحكومية التي تم تطبيقها هي صنيعة المعهد.

ومن ثم يمكن استخلاص أن لمراكز الفكر بإسرائيل دوراً مؤثراً في صنع السياسة العامة، بل هي إحدى أدواتها في تنفيذ السياسة الخارجية ولها الباع البارز في التخطيط للأمن القومي الإسرائيلي ووضع تصور للتسوية مع الفلسطينيين. وتمتلك تلك المراكز علاقات وصلات قوية بصانع القرار؛ بل إن العديد منها يعمل بداخله العديد من رجال النظام من الدبلوماسيين السابقين ورجال أجهزة الاستخبارات المتقاعدين وقادة جيش الدفاع كحالة معهد السياسة والاستراتيجية، ومن ثم فدورها وقوتها نابعان من الحاجة الدائمة بإسرائيل لوضع خطط مستمرة لحماية أمن إسرائيل بسبب الهاجس الأمني والوجود في محيط معادٍ لها، بسبب الطبيعة الصهيونية الاستيطانية لتلك الدولة التي يتطلب وجودها الاستعداد لمجابهة المخاطر المحتملة بشكل دائم. ويعتبر هذا العامل من أهم أسباب قوتها رغم طبيعة النظام البرلماني بإسرائيل.

وترى الباحثة أن مستقبل هذه المراكز في إسرائيل آخذ في التزايد، ولن يكون ذلك فقط بإسرائيل وإنما بدول العالم المختلفة التي قد يتحول وجودها كأحد بنود المشروطية الدولية للحكم برشادة النظم الحاكمة.

مقدمة

أصبحت مراكز الفكر من أهم أدوات التأثير في عملية صنع السياسة العامة في النظم الديمقراطية. بل أضحت أحد الفاعلين المحليين والدوليين، نظراً إلى الطبيعة المعقدة لمشكلات الحياة اليومية التي أفرزتها الثورة المعلوماتية والتي أضفت سمة مركبة على عملية صنع السياسة العامة. وهو ما أوجب التحلي بدرجة عالية من الحِرفية حتى يمكن صناعة قرارات وسياسات تتسم بالكفاءة والفعالية. إلا أن هذه الحرفية المطلوبة تبعد من أداء أغلب الحكومات الحالية التي تعاني تضخم جهازها البيروقراطي. من هنا ظهر تحدٍ كبير أمام صانعي السياسة تبلور في الحاجة الشديدة للحصول على معلومات وتحليلات على درجة عالية من الدقة والكفاءة تتوافر في وقت قياسي قد يعجز موظفو الحكومة عن إتاحتها.

في هذا السياق، ظهرت مراكز الفكر لتؤدي دوراً بارزاً بين الأكاديميين وصنّاع السياسة العامة، إذْ أضحت كالجسر الواصل بين المعرفة وعملية صنع السياسة؛ بل أصبحت من أهم ركائز الحكم الرشيد بالنظم الديمقراطية، حيث تقوم بتقديم توصيات وبدائل سياسات لمساعدة صانعي السياسة العامة على اتخاذ قرارات، ووضع سياسات تعكس الحاجات المجتمعية، وتتوافق مع التطورات على الساحة الدولية مما يحقق المصلحة العامة. وأخذت أدوار مراكز الفكر تتمحور بين عدة أشكال كتقديم المشورة والنصح، وتقييم برامج الحكومة، وتأدية دور الميسر لتبادل الأفكار والآراء، ومورد للأفراد لتولي مواقع قيادية بالحكومة[1]، بل ومنها ما يقوم بتبرير سياسات الحكومة لشحذ الرأي العام لمصلحتها، وهو ما يصبُّ في النهاية في مصالح متخذي القرار.

ونظراً إلى هذه الأهمية التي تمثلها تلك الكيانات، نجد أن إسرائيل تولي اهتماماً كبيراً بتلك المراكز على خلاف وطننا العربي. فهي تمتلك ٣٥ مركزاً تقدم النصح والمشورة لصنّاع القرار،

(١) R. Kent Weaver and James G. Mc Gann, «Think Tanks and Civil Societies in a Time of Change,» in: R. Kent Weaver and James G. Mc Gann, eds., *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Ideas and Action* (New Jersey: Transaction Publishers, 2005), pp. 5-6.

وتهتم بعدد من القضايا الرئيسة التي تدور في فلك الأمن القومي الإسرائيلي تتقدمها قضايا الأمن والتسوية، والوضع الديمغرافي لإسرائيل ودول الجوار. والمحك ليس بِالكمِّ ولكن بِالكيفِ؛ فهذه المراكز التي تتدرج ما بين عامة أو خاصة، جامعية أو مستقلة، أو حزبية، تقدم دراسات وأبحاثاً لها انعكاسها على السياسة الداخلية والخارجية للكيان الصهيوني. يضاف إلى أن أغلب العاملين بها قد عملوا بأماكن بارزة في الحكومة الإسرائيلية، كما أن عدداً كبيراً من باحثيها يرأسون مراكز استشارية مهمة قريبة من صانع السياسة الإسرائيلي(٢).

ويختلف تأثير هذه المراكز بحسب القرب والبعد من صانع القرار، فتأثيرها يتوقف على مدى الاستجابة لها. وهذا ما يبرز عند دراسة السياسات الحكومية التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية كنوع من الاستجابة لتوصيات تلك المراكز. من هنا كان من الضروري دراسة مراكز الفكر الإسرائيلية للوقوف على الدور الذي تؤديه داخل النظام السياسي الإسرائيلي، والتعرف إلى مدى قربها من صانع القرار، ومدى تأثيرها في السياسة العامة لإسرائيل. وماهية العوامل التي تؤثر في دور تلك المراكز. وهذا عبر دراسة حالة لمعهد السياسة والاستراتيجية أحد مراكز الفكر المستقلة الذي تربطه علاقات متشعبة بدوائر صنع السياسة العامة بإسرائيل وخارجها، وتظهر بوضوح خلال مؤتمره السنوي «مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي» رغم عدم تبعته للحكومة أو الجامعات. من هنا كان من المهم اختبار مدى تأثير هذا المركز داخل الساحة السياسية بإسرائيل وقربه من صانع القرار الإسرائيلي، وعما إذا كان هذا القرب مرحلياً يختلف من حكومة لأخرى أم أنه مستمر ودائم، والتعرف إلى القضايا التي تدخل في مجال اهتمامه، ورؤيته للقضايا الحيوية التي تؤثر في العلاقات بالوطن العربي، وبخاصة ما يتم طرحه خلال مؤتمر هرتسيليا، والأهمية التي يوليها صانع السياسة للمركز، وماهية الأدوات التي يمتلكها، والقنوات التي يَعبرها للتأثير في عملية الصنع.

تقسيم الدراسة

تكونت هذه الدراسة من ثلاثة فصول رئيسية؛ ناقش **الفصل الأول** دور مراكز الفكر في التأثير في عملية صنع السياسات بإسرائيل وينقسم إلى ثلاثة مباحث: يتحدث **المبحث الأول** عن السياق المجتمعي لمراكز الفكر في إسرائيل، ويتناول **المبحث الثاني** خريطة مراكز الفكر الإسرائيلية واهتماماتها، ويناقش **المبحث الثالث** تأثير مراكز الفكر في عملية صنع القرار بإسرائيل.

أما **الفصل الثاني** فيتصدى لنشأة دور معهد السياسة والاستراتيجية وتطوره في التأثير في عملية صنع السياسات بإسرائيل، وينقسم بدوره إلى ثلاثة مباحث: **الأول**، يتناول نشأة معهد السياسة والاستراتيجية كمركز فكر داخل النظام السياسي الإسرائيلي وأجندته البحثية، وذلك عبر الحديث عن نشأته وموارده وأجندته البحثية، والقوى البشرية العاملة به؛ **والثاني** يتناول مؤتمر هرتسيليا

---

(٢) James G. McGann, *The Global «Go-To Think Tanks»: The Leading Public Policy Research Organizations in the World* (Philadelphia, PA: Foreign Policy Research, 2007), <http://www.fpri.org/research/thinktanks/mcgann.globalgotothinktanks.pdf>, (accessed on 12/05/2011).

وصناعة القرار بإسرائيل؛ أما الثالث فيتحدث عن سيناريوهات مستقبل الشرق الأوسط وفقاً لرؤية المعهد.

وفي الفصل الثالث مقارنة بين رؤية المعهد والسياسات الحكومية في شأن معاداة السامية الجديدة، إضافة إلى مبحثين رئيسين: الأول، يتحدث عن رؤية المعهد لظاهرة معاداة السامية الجديدة من خلال مناقشة المفهوم والمظاهر التي يقرها المعهد كمؤشر على معاداة السامية الجديدة والاستراتيجية التي وضعها لمواجهة القضية؛ أما الثاني، فيناقش السياسات التي تبنّتها الحكومة خلال حربها ضد من يطلق عليهم «معادو السامية الجدد»، وذلك عبر دراسة برامج الحكومات المتعاقبة، وأبرز القرارات المتخذة في هذا الصدد.

الفصل الأول

دور مراكز الفكر في التأثير في عملية صنع السياسات بإسرائيل

ذكر رئيس الدولة الإسرائيلية شيمون بيريز في معرض وصفه ركائز المستقبل التي تعتمد عليها إسرائيل، في كتابه **الشرق الأوسط الجديد** «أن القوة في العقود القادمة في الجامعات وليس في الثكنات»[1]. وقد عبر بيريز بقوله هذا عن مدى اهتمام القيادة بالبحث العلمي، فهو الركيزة التي تعتمد عليها إسرائيل لاستكمال مخططها الاستيطاني، بل هو مصدر القوة على حد تعبيره.

فالاعتماد على البحث والدراسة ليس بأمر طارئ أو جديد على الدولة الاستيطانية، وإنما استند قيام تلك «الدولة» إلى خطط وأفكار وضعها مفكروها وخبراؤها، هذا بجانب الآلة العسكرية والقوة الاقتصادية ومساندة القوى الكبرى كروسيا في السابق والولايات المتحدة في الوقت الحالي[2]. فأمن إسرائيل يستند إلى العلم والمعرفة والبحث والقوة العسكرية والاقتصادية والدعم الدولي. ولكن ما يعنينا هنا هو الاهتمام بالبحث العلمي. ففي عام ٢٠١٠ حاول مركز السياسة والاستراتيجية خلال مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي صياغة مفهوم الأمن الاستراتيجي لإسرائيل، فجاءت النتيجة أنه من أصل ٥٣ محدِّداً لمفهوم الأمن الإسرائيلي مستقبلاً، كانت هناك عشرة محددات ذات أهمية خاصة، خمسة منها ذات صلة بالتعليم والبحث العلمي. كما أن المحددين الأول والثاني لهما

---

(١) خلف محمد الجراد، الأبعاد الفكرية والعلمية ـ التقنية للصراع العربي ـ الصهيوني (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٠)، الفصل الثاني: «مراكز الأبحاث والمؤسسات العاملة في خدمة التطبيع والاستراتيجية الصهيونية: الأهداف والبرامج والإشراف»، <http://www.awu.sy/archive/book/00/study00/4-H-J/book00-sd004.htm>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١/ ٢/ ٢٠١٣).

(٢) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، <http://www.elmessiri.com/encyclopedia/Jewsh/Encyclopid/MG7/Gza/BA3/M>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢٧/٨/٢٠١١).

علاقة بالتعليم والبحث العلمي وهما الأكثر وزناً والأكثر إجماعاً بين أعضاء البحث[٣]. لا غرابة إذاً أن يكون العلم، والبحث، والمعرفة، والدراسة ركيزة أساسية للاستراتيجية الأمنية لإسرائيل حتى تستطيع البقاء في محيط إقليمي معادٍ لها. فجاءت إرهاصات مراكز الفكر مصاحبة لنشأة هذه الدولة.

في ضوء ذلك، يرسم هذا الفصل خريطة لمراكز الفكر الإسرائيلية، من حيث بداية ظهورها وتصنيفاتها والقضايا محور اهتمامها على خلفية وجودها في نظام سياسي برلماني قائم على التعددية الحزبية، وتكوين حكومات ائتلافية كسمة ملازمة للسياق السياسي بإسرائيل، الذي يعمل في إطار أيديولوجي صهيوني استيطاني ذي مخططات توسعية تحتاج إلى البحث والتحليل لتحقيق مخططاتها، كما توجد في سياق اجتماعي يتسم بالصراعات الداخلية والانشقاقات المجتمعية. ودراسة مدى تأثير هذه الأطر في القضايا موضع اهتمام تلك المؤسسات البحثية، أو بيان حدود دورها في عملية صنع السياسة العامة بإسرائيل.

أولاً: الإطار المجتمعي لمراكز الفكر

١ ـ الإطار الأيديولوجي والفكري

أ ـ الثقافة السياسية السائدة (الفكر الصهيوني)

تقوم الدولة الإسرائيلية على الإيمان بمرتكزات الفكر الصهيوني؛ وخاصة أن الصهيونية هي حركة القومية اليهودية التي تهدف لعودة اليهود إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، أو كما يزعمون وطن أجدادهم (آرتس يسرائيل)[٤]. فهذا المذهب الفكري هو مخطط استعماري استيطاني، يهدف إلى توطين اليهود في الأراضي المحتلة[٥]. فالاستيطان هو ركيزة أساسية في المشروع الصهيوني[٦]. إذ نشأت إسرائيل كدولة استيطانية قامت على موجات من المهاجرين تحت راية الصهيونية، فهي دولة استيطانية إحلالية نموذجية قامت بإحلال اليهود محل سكان البلد الأصليين مرتكزة على المؤسسة العسكرية التي تقوم بدور وظيفي عدواني، ومؤسسات مدنية تحمل طابعاً استيطانياً عنصرياً.

وطدت إسرائيل مرتكزاتها الاستيطانية عبر أربعة مكونات رئيسة[٧]:

---

(٣) Avner Golav, «A National Security Doctrine for Israel,» Herzliya Conference, <http://www.herzliya conference.org/eng/?CategoryID=31>, pp. 47-50, (accessed on: 15/3/2013).

(٤) كما يدّعي الصهاينة ويذكرون أنه جاء في الوعد الإلهي والآمال المشيحانية لليهود.

(٥) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

(٦) عليان عليان، «تهويد القدس والأقصى في إعلانات ومعطيات الكيان الصهيوني،» الحوار المتمدن، ٨/ ٨/ ٢٠١٢، <http://m.ahewar.org/s.asp?aid=318975&r=0&cid=0&u=&i=3636&q>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ١/ ٢٠١٣).

(٧) إلياس شوفاني، «نظام الحكم،» في: إسرائيل: دليل عام ٢٠٠٤، تحرير كميل منصور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٤)، ص ٣ ـ ٤.

(١) جلب المزيد من المهاجرين اليهود «المادة البشرية»، اعتماداً على اعتبار اليهود شعباً عضوياً منبوذاً غير نافع، يجب نقله خارج أوروبا ليتحوَّل إلى شعب عضوي نافع[٨]. لذا لا تعتبر إسرائيل نفسها دولة اليهود المقيمين بها فحسب بل دولة يهود العالم.

(٢) الاستيلاء على أراضي السكان الأصليين «القاعدة الجغرافية»، زعماً بمقولة «آرتس يسرائيل» أرض إسرائيل[٩].

(٣) تهويد السوق كقاعدة اقتصادية.

(٤) نشر وتعميق الأيديولوجيا الصهيونية بين المستوطنين لجعلها الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة والمهيمنة (خلق المواطنية الإسرائيلية والانتماء إلى الدولة القومية اليهودية).

وقد ربط المفكرون الاستراتيجيون الغربيون في منتصف القرن التاسع عشر بين المسألة اليهودية والمسألة الشرقية، واهتدوا إلى أنه يمكن حل المسألة اليهودية عن طريق توظيفها في حل المسألة الشرقية بطريقة تخدم مصالح العالم الغربي، وذلك بنقل الفائض البشري الوظيفي إلى الشرق ليتحول إلى جماعة وظيفية استيطانية[١٠].

بمعنى آخر التخلص من اليهود وما يسببونه من مشاكل في الدول الغربية عبر نقلهم وتوطينهم في أراضي الدولة الفلسطينية ليصبحوا مستوطنين منتجين. ومقابل تحقيق هذا الفكر الصهيوني يتطلب الأمر وضع الخطط، وإعداد الدراسات التي تتواءم مع الواقع وتنظر للمستقبل في ضوء المعطيات الحالية، والمستجدات المتوقعة على المستوى القومي والدولي، سعياً لترسيخ أسس دولة المهاجرين ونجاح مخططات توطينهم في الأراضي العربية، في ظل بناء سوق اقتصادي متهود ليساعد ويساند المخطط الاستعماري الاستيطاني جنباً إلى جنب مع المؤسسة العسكرية. من هنا يعتبر هذا المذهب الفكري حافزاً كبيراً لمراكز الفكر والأبحاث للعمل والإنتاج لتحقيق تلك المخططات ونقلها لواقع فعلي[١١].

---

(٨) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

(٩) آرتس يسرائيل: أرض إسرائيل، ويستخدم اليهود هذا المصطلح للإشارة إلى أرض فلسطين وبعض المناطق المتاخمة لها. تشير العبارة إلى ما يُسمَّى «حدود الآباء»، فقد وَرَدَ في سفر التكوين (١٥/ ١٨): «لنسلك أعطي هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات». أي أنها ممتدّة من النيل إلى الفرات. ولكن هناك اتجاهات مختلفة طوّرت المبدأ كالمفكّر أوري أفنيري الذي صرّح بأنّ ما يحدّد حدود الأرض الآن ليس الوعد الإلهي، وإنّما قوّة إسرائيل العسكرية الذاتية على أن تقوم المؤسسة الدينية باقتباس الديباجات الدينية اللازمة بعد الفعل. لمزيد من التفاصيل انظر: المسيري، المصدر نفسه.

(١٠) المصدر نفسه، ومقابلة مع أ. محمود محي الدين حسن عوض، خبير بالشؤون الأمنية، في القاهرة، بتاريخ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.

(١١) مقابلة مع أحمد العبد محمود، مدير مكتب جريدة الجمهورية بشمال سيناء، في مدينة العريش، بتاريخ ١٥ آذار/ مارس ٢٠١٣، ومقابلة مع أ. حسين سراج، صحفي متخصّص في الشؤون الإسرائيلية بمجلة أكتوبر، بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

ب - خصوصية الشخصية الإسرائيلية

على الرغم من أن اليهود حاملي الجنسية الإسرائيلية قادمون من دول العالم المختلفة ولكن الظروف المعيشية في إسرائيل وقبل هجرتهم لها ساهمت في خلق عدد من السمات المشتركة حيث تتسم الشخصية الإسرائيلية بموروثات ثقافية تميِّزها، وتظهر في مكونها الفكري وتترجم في نهجها وسلوكها. فالشخصية الإسرائيلية هي شخصية فردية دينامية وبنيوية تعتمد في تثبيت مواقفها ومخططاتها الاستيطانية على مركبين أساسيين وهما المعرفة والقوة. فالمعرفة المكونة والمحددة للسلوك عند الفرد الإسرائيلي، تنبع من الاعتزاز بالانتماء إلى ما يسمى «الشعب اليهودي» كهوية جماعية تعتمد عناصر من الدين والتراث اليهودي من جهة، ومن جهة أخرى تدعو إلى الاستقلالية التامة للشخص واعتماده على ذاته كفرد وكمجموعة؛ ما يشجع عمل مراكز الفكر لإنتاج وتطوير المعرفة التي تمكنهم من الاعتماد على ذاتهم في ظل المحيط العربي الرافض لوجودهم. أما الاستقلالية، فيمكن تفسيرها وفهمها في ضوء التاريخ والأحداث التي يدَّعون مرور اليهود بها وشكلت ذاكرة جماعية فيها الكثير من المشترك، انطلاقاً من إيمانهم بعدم الاعتماد على أي إنسان أو شعب للمحافظة على وجودهم أو تقدمهم وتطورهم ككيان، وإنما تطوير إمكاناتهم حتى وإن استغلوا أية عوامل أو أشخاص خارجية لتحقيق مآربهم، وهو ما يدفعهم إلى الاكتفاء الذاتي والاعتماد على ذواتهم في البقاء والاستمرار ويشكل حافزاً لمراكز الفكر للعمل على المحافظة على الوجود الإسرائيلي، وتقديم إنتاج بحثي ثري يمكنها من الاستدامة وتقديم بدائل عدة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة في ظل المحيط الرافض لهم[١٢].

ورغم هذه الموروثات التي تدعم بقاء مراكز الفكر ودورها إلا أننا نجد قيماً أخرى تعوق عمل تلك المؤسسات كالثقافة الإسرائيلية غير الرسمية (Informality) التي تدفع المسؤولين الحكوميين للحصول على النصح من الأفراد القريبين بهم (أصدقائهم) أكثر من اتجاههم إلى المؤسسات. ويمكن تفسير هذا الطابع غير الرسمي ليس فقط لصغر حجم إسرائيل ولكن للشباب والجذور الاجتماعية والخدمة العسكرية العالمية (Universal Army Service). ومن أبرز الأمثلة على غير الرسمية المؤقتة هو رئيسة الوزراء غولدا مائير حيث اتخذت أبرز قراراتها وهي تحتسي القهوة وتتناول السجائر وذلك على حد وصف د. دوف وكسمان (الباحث الزائر بمركز موشيه ديان)، بمعنى آخر: كانت تتخذ قراراتها في ظل الحديث والاستعانة بالأصدقاء من الخبراء وأهل المعرفة والرأي. وتظهر العلاقات الشخصية بقوة داخل جيش الدفاع، وذلك عند الحاجة إلى المعلومات والنصح والمشورة. فكثير من المثقفين العاملين والمختصين في سياسات الأمن القومي بمراكز الفكر كانوا يحتلون مناصب قيادية بجيش الدفاع. ومن ثم يفضل قادة الجيش الاستعانة بزملائهم السابقين.

---

(١٢) ياسر قطيشات، «الشخصية اليهودية في الميزان،» القلم الفكري، <http://www.aklaam.net/newaqlam/aqlam/show.php?id=617>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ١/ ٢٠١٣).

بمعنى آخر كبار الموظفين الذين لا يفضلون استشارة مراكز الفكر لتجنب الحرج من الاستعانة بمدنيين أو لتجنب الشك والريبة في الأشخاص من خارج المؤسسة العسكرية، ربما يرتاحون عند الاستعانة برأي قادتهم القدامى من العاملين بمراكز الفكر عقب خروجهم من الخدمة العسكرية[١٣]. هذا علاوة على أن صغر حجم المجتمع الإسرائيلي يدعم العلاقات الشخصية ويجعلها هي المعيار الحاكم لتقبل النصح من داخل دائرة المعارف المحيطة بصانع القرار.

وعلى الرغم مما سبق ذكره من خصائص قد لا تسمح لمراكز الفكر في لعب دور واضح في صياغة عملية السياسة العامة، إلا أن الشخصية الإسرائيلية تتسم بسمات أخرى قد يكون لها الغلبة في دعم مراكز الفكر والاستعانة بها خلال عملية صنع السياسة العامة؛ إذ تتسم بالقلق، والشك، والخوف، والشعور بالدونية، والحرص على التمايز، وعدم الثقة، والمغالاة في ما يطلبونه ويطمحون إليه[١٤]، ما يجعلهم يلجؤون للحصول على نصائح من جهات خارجية ولا يكتفون بموظفي الجهاز البيروقراطي لغلبة الشك والريبة وعدم الثقة في ما تراه جهة واحدة ـ الدولة أو الحكومة ـ وحاجتهم إلى الاستعانة بمستشارين خارجيين لرغبتهم في التمييز بل ومغالاتهم في ما يطمحون إليه.

ويؤكد ذلك أزمة الثقة في الحكومة التي وضحت بشدة مؤخراً، خاصة بعد هزيمة إسرائيل في حرب لبنان ٢٠٠٦ أمام حزب الله حيث أدرك خلالها الإسرائيليون أن الحكومة ليست هي مصدر المعلومات الصحيحة والسياسة الموثوق فيها. هذا ليس كل شيء؛ فهناك تغيير حادث في طبيعة القيادة السياسية بإسرائيل؛ ففي المستقبل سيكون أغلب القادة العسكريين وأعضاء الكنيست من حاملي الشهادات والدرجات العلمية العليا مقارنة بالقادة القدامى أبناء الكيبوتزات والموشافيم، فالتعليم سيجعلهم يرحبون بالاستعانة بمراكز الفكر خلال عملهم. وعلاوة على ما سبق، تؤثر القيم الغربية والأمريكية في الثقافة التي تتبناها إسرائيل كمجتمع يضم ثقافات عدة يسودها الطابع الغربي، إضافة إلى الصناعة التكنولوجية المتقدمة بإسرائيل، والتي تظهر بشدة في ثقافة العمل إذ يتأكد النمط الغربي في الانتظام والالتزام. وينعكس ذلك في أداء مراكز الفكر الإسرائيلية التي تتبنى النمط الأمريكي من حيث الفخامة والمظهر الاجتماعي المتميز. ويظهر ذلك في ما تنظمه من مؤتمرات تفاخرية مبهرجة (Showy Conferences)، وذلك لإبهار صنّاع القرار وجذبهم إليها، عبر التحلي بالمكانة والأهمية حتى يقتنعوا بدورهم ويستعينوا بخبرائهم[١٥].

كما تؤدي مراكز الفكر دوراً في التواصل مع قوى المعارضة لتصبح بمنزلة منبر للتعبير عن الرأي، وتوفر مكاناً للمثقفين المستقلين والساسة وآخرين لوضع حلول مغايرة لمواجهة المشكلات

---

(١٣) Hannah Elka Meyers, «Does Israel Need Think Tanks?,» *Middle East Quarterly*, vol. 16, no. 1 (Winter 2009).

(١٤) قطيشات، المصدر نفسه.

(١٥) Elka Meyers, Ibid.

الخطيرة. فهذا التواصل يجعلها قسماً أساسياً في تشكيل وعي تلك القوى، التي من المحتمل بقوة أن تدخل ضمن دوائر صنع القرار كما هو معتاد بإسرائيل[١٦].

٢ - الإطار السياسي (الهيكل المؤسسي للدولة ومؤسسات صنع السياسة العامة)

أ - السمات العامة للنظام السياسي

إسرائيل ذات نظام برلماني يقوم على التعددية الحزبية، ينعت بالديمقراطي[١٧]، ويرتكز على مبدأ الفصل بين سلطاته الثلاث: التشريعية ممثلة بـ «الكنيست»، والتنفيذية ممثلة بالحكومة والمجلس الوزاري، والسلطة القضائية مع التعاون والتوازن فيما بينها[١٨].

وليس لدولة إسرائيل دستور مكتوب، لعدم اكتمال المشروع الصهيوني (بمكوِّنَيه الرئيسين «الحدود الجغرافية»، و«المكون البشري» (أي يهود العالم))، فليس هناك رغبة في تحديد وترسيم الحدود النهائية للكيان الاستيطاني الإحلالي حتى يكتمل هذا المشروع. يضاف إلى الرغبة في تجنب خلق خلافات شديدة حول عدد من القضايا المهمة من بينها هوية الدولة في ظل أزمة هوية حادة بين المتدينين والعلمانيين، وما يعنيه ذلك من تحديد هوية إسرائيل كدولة دينية أم دولة علمانية. يضاف إلى تجنب إثارة قضايا خلافية حول علاقة إسرائيل بيهود العالم، وبالحركة الصهيونية، والديانة اليهودية، وما يترتب عليه من تحديد من هو اليهودي، وعدم الرغبة في تحديد الموقف الإسرائيلي من الشعب الفلسطيني والمحيط العربي بإسرائيل[١٩].

وتعتبر قضية الفراغ الدستوري من أهم القضايا التي تتداولها مراكز الفكر الإسرائيلية، وتجتهد في وضع مسودات أولية تساعد في رسم ملامح هذا الدستور كما سيتضح لاحقاً. ورغم هذا الفراغ الدستوري إلا أن العلاقة بين السلطات الثلاث منظمة وواضحة؛ فالسلطة التنفيذية مسؤولة أمام السلطة التشريعية (الكنيست)، والسلطة القضائية مستقلة عن التنفيذية.

ويقترن النظام البرلماني الإسرائيلي بحكومات ائتلافية في الغالب الأعمّ على خلاف غيره من النظم البرلمانية في دول العالم المختلفة، لأن نظام الانتخاب النسبي يدفع الحزب الفائز بأكبر

---

(١٦) المصدر نفسه، ومقابلة مع د. أيمن السيد عبد الوهاب، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، في القاهرة، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، ومقابلة مع أ. ياسر أبو حامد، مدير وحدة الدراسات في المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني بالأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية برام الله، بتاريخ ٢٦/ ٣/ ٢٠١٢.

(١٧) رغم اتسام هذا النظام بالديمقراطية إلا أن ذلك يتناقض مع نهجه في التعامل مع العرب سواء عرب ٤٨ أو الفلسطينيين بغزّة والقطاع وانتهاكه لحقوق الإنسان، يُضاف إلى الممارسات العنصرية الداخلية بين صفوف المجتمع اليهودي بتلك الدولة الاستعمارية الصهيونية. فالديمقراطية لدى النظام الإسرائيلي ديمقراطية انتقائية عنصرية تستمدّ من الفكر الصهيوني النفعي الذي ترتكز عليه الدولة.

(١٨) «الدولة: الهيكل السياسي العام،» الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com/mfaar/this+is+israel/political+structure/political+structure.htm?wbcmode=presens>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/١/٢٠١٣).

(١٩) شوفاني، «نظام الحكم،» ص ١٣.

عدد من مقاعد الكنيست إلى تأليف حكومة ائتلافية مع أحزاب أخرى مختلفة الأطياف السياسية والتوجهات الأيديولوجية، التي قد تتعارض تماماً مع أفكاره ومبادئه والسياسة التي سينتهجها. وهذا النمط من الحكومات له مساوئ كثيرة تؤثر سلباً في الاستقرار الحكومي والتشريعي، ما يقوض من قوة النظام الحزبي بل وقوة النظام البرلماني ذاته.

إن التعددية الحزبية الناجمة عن النظام النسبي تفسح في المجال أمام الأحزاب الصغيرة لاستنزاف الأحزاب الكبيرة، ودفعها إلى تقديم الكثير من التنازلات بهدف تشكيل حكومة ائتلافية. فعادةً ما تمارس الأحزاب الدينية المتطرفة الصغيرة دوراً مفصلياً في تشكيل الحكومات الإسرائيلية، بل وتهدد بقاء الحكومة كما حدث مع باراك إبان مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠[٢٠].

فهذا المزيج الحزبي داخل الحكومة لا يقوم على وجود رابط أيديولوجي يجمع الشركاء بالحكومة، وإنما المصلحة والنفعية هي المحرك الرئيس والدافع وراء هذا الخليط السياسي، مما يهدد بقاء الحكومة واستمرار بل واستقرار التشكيل الحكومي ككل، وتصبح الدفة في يد أحزاب صغيرة وضعيفة؛ فحصول أحزاب سياسية صغيرة على حصص من السلطة لا تتناسب مع حجمها وقوتها الحقيقية، أمر شديد الخطورة على عملية صنع السياسة العامة، خاصة في ظل عدم قدرة الناخب على تنفيذ مبدأ المساءلة من خلال حجب ثقته وإقصاء حزب سياسي ما عن السلطة[٢١].

وهذا يقلل من القيود التي يمكن أن يضعها النظام البرلماني على كاهل مراكز الفكر، فالأحزاب السياسية ليست بالقوة التي يمكن أن تعتمد على ذاتها ومستشاريها في الحصول على المعرفة والنصيحة اللازمة لصنع السياسة العامة. ولكن في الوقت ذاته قد يعوق النظام الانتخابي النسبي عمل تلك المراكز البحثية، إذ قد لا يشجع على انتخاب مسؤولين مهتمين بتبني أفكار وسياسات جديدة مستقلة. كما أن نظام التمثيل النسبي يسمح للأحزاب السياسية ذات المصلحة الخاصة كحزب شاس الديني على سبيل المثال وحزب المتقاعدين للتأثير في الأحزاب السياسية الرئيسة عبر الدخول في ائتلافات حكومية لدعم مصالحهم ومشروعهم وعادة ما تتسم هذه الائتلافات بعدم التناسق الأيديولوجي ومن ثم عدم الاستقرار وسهولة حله خاصة في ظل مساومة هذه الأحزاب الصغيرة للحصول على مصالحها بل وتهديدها للحزب رئيس الائتلاف، ومن ثم هذه الائتلافات

---

(٢٠) إبّان مفاوضات كامب ديفيد ٢٠٠٠ بين رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك والرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، أخذ حزب شاس يغالي في مطالبه، ويساوم باراك على مزيد من الدعم السياسي لخطته الخاصة بالتسوية على المسار الفلسطيني مقابل تلبيته مطالب الحزب المالية، وعندما رفض باراك الانصياع لمطالب شاس دفع الحزب نوّابه للتصويت ضدّ باراك في ٢٠٠٠ فأعلن الحزب خروجه من الائتلاف وقدّم وزراؤه استقالتهم ومن ثم تمّ إضعاف الائتلاف الحكومي الذى سقط بدوره من خلال تقديم الحكومة استقالتها. لمزيد من التفاصيل انظر: عماد جاد، «حكومة شارون ومستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي،» في: عماد جاد، محرّر، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١: مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١).

(٢١) «عيوب التمثيل النسبي،» شبكة المعرفة الانتخابية، <http://aceproject.org/ace-ar/topics/es/6276446466406 38645/646640638645-62764462a64064562b64a640644/63964a640648628-62764462a64064562b64a640644>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٠/ ٣/ ٢٠١٣).

هي حزبية غير عضوية لا تهتم بمعالجة القضايا الرئيسة المهمة. ومثل هذه الظاهرة تمثل عائقاً أمام المفكرين والمحللين من التأثير في عملية صنع السياسة، ففي مثل هذه البيئة التي تكون الأحزاب المهيمنة على السياسة مدفوعة باعتبارات المصالح الضيقة تكون المساحة المتاحة لمراكز الفكر وخبراء السياسة ضيقة[٢٢].

وهكذا فإن الغلبة للمصلحة الحزبية على حساب الدراسة والبحث، وبخاصة أن الأحزاب السياسية في إسرائيل تعاني منذ فترة طويلة مشاكل داخلية كثيرة لا تسمح لها بالاهتمام بالبحث والدراسة[٢٣].

ب - مؤسسات صنع القرار

(١) السلطة التشريعية (الكنيست): السلطة التشريعية في إسرائيل يتولاها الكنيست، وقد اشتق هذا الأخير من لفظ «هاكنيست هاغدولا» (بمعنى المجلس الأكبر الذي كان بمثابة الهيئة التشريعية لليهود في بداية عصر الهيكل الثاني). يعمل الكنيست وفق قانونه الأساسي لعام ١٩٥٨ وتعديلاته، هذا القانون يحدد نظام الانتخابات العامة بالكنيست وصلاحياته وآلية عمله. يتألف من مجلس واحد، يضم ١٢٠ عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع السري المباشر على أساس التمثيل النسبي لمدة أربع سنوات[٢٤].

والكنيست هو المؤسسة المركزية في نظام الحكم الإسرائيلي، إذ تستمد الحكومة قوتها وتمارس مهماتها باسمه وبموافقة أعضائه، ففي ظل النظام البرلماني تتشكل الحكومة من بين أعضاء الكنيست. ويختص رئيس الكنيست بوضع جدول أعمال الجلسات بناء على اقتراح الحكومة، وتعد مشاريع القوانين داخل لجان الكنيست حيث يضم ١٨ لجنة دائمة، وتعتبر لجنة المال[٢٥]، ولجنة

---

(٢٢) Elka Meyers, «Does Israel Need Think Tanks?».

(٢٣) تتّسم الحياة الحزبية في إسرائيل بعدة سِمات تعكس ضعف هذه الأحزاب وعدم قدرتها على الحصول على أغلبية برلمانية؛ كتناقص التأييد الانتخابي للأحزاب الإسرائيلية، وتقلّص الوجود في الكنيست، والاضطرار إلى الدخول في الائتلافات الوزارية، يضاف إلى كثرة الانشقاقات بين قادة الأحزاب السياسية، علاوة على زيادة دوران النخب وعدم استقرارها، زيادة نسبة مديونية بعض الأحزاب السياسية كحزب العمل الإسرائيلي الذي يُعاني مديونية مالية كبيرة وصلت إلى ١٤٠ مليون شيكل في شباط/ فبراير ٢٠٠٩. يُضاف إلى اختفاء أحزاب قائمة كحزب إسرائيل بعاليا وظهور أحزاب جديدة قد تحظى بأغلبية مفاجئة في أوّل جولة برلمانية تخوضها كحزب «يوجد مستقبل» الذي يتزعّمه الصحفي يائير لبيد حظي في انتخابات ٢٠١٣ على ١٩ مقعداً ليحتلّ المكانة الثانية في إسرائيل، وحزب كاديما عام ٢٠٠٩ حظي بـ ٢٨ مقعداً بينما حصل على مقعدين عام ٢٠١٣ ليتراجع دوره بشدة، تنامي دور الأحزاب الدينية والمتطرفة فكرياً وزيادة نسبة مقاعدها بالكنيست. لمزيد من التفاصيل انظر: أتيلا سومفيلي، «الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور،» مختارات إسرائيلية، العدد ١٥٣ (أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧).

(٢٤) «Parliamentary Inquiry Committees,» The Knesset, <https://www.knesset.gov.il/committees/eng/ParInqCommittees_eng.asp>, (accessed on: 15/1/2013).

(٢٥) تختصّ بمناقشة القضايا المتعلّقة بالميزانية والضرائب والبنوك والنقد، وتتمتّع بصلاحيات وتمارس عدّة أدوار، كالمصادقة على تحديد سعر الكهرباء والماء وأجور البريد، وضمانات قروض المشاريع الائتمانية، والضرائب على اختلاف أنواعها، والجمرك، والشؤون الخاصة بالعملة الأجنبية، والشؤون المصرفية والأوراق النقدية، إيرادات الدولة ونفقاتها. لمزيد من المعلومات، انظر: المصدر نفسه.

الخارجية والأمن[٢٦]، ولجنة الكنيست[٢٧] أهم لجانه والأبرز دوراً في عملية صنع السياسة العامة بإسرائيل[٢٨]. ويمكن للكنيست أن يعين لجاناً فرعية وأخرى خاصة أو طارئة لتدرس وتناقش قضايا معينة تتعلق بعمل الحكومة أو بعض وزاراتها[٢٩].

ويمارس الكنيست عدة وظائف إذا طبقنا اقتراب تحليل السياسة العامة، يتضح أنه يؤدي دوراً واضحاً خلال مرحلة صنع السياسة العامة، وكذا مرحلة تقييمها. في ما يتعلق بمرحلة الصنع فيضطلع الكنيست بمهمة التشريع وسَن القوانين، وإعداد الدستور. أما مرحلة التقييم فتأخذ علاقة الكنيست مع الحكومة شكل الرقيب والمقيم؛ إذ يراقب الكنيست نشاطات الحكومة، وينتخب رئيس الدولة ومراقب الدولة وأصحاب الوظائف. هذا علاوة على الوظائف شبه القضائية التي تأخذ شكل العزل ونزع الصلاحية[٣٠]، ويحتاج الكنيست خلال عملية سن القوانين والتشريعات إلى مزيد من المعلومات والمعرفة حول القضايا محل النقاش. وقد يتطلب الأمر الاستعانة بخبراء من خارج البرلمان عبر الحصول على الدراسات والتوصيات وعقد جلسات استماع لذوي الخبرة والمهارة للاستفسار عما يرغبون في معرفته وفهمه. كما يمكنهم التواصل مع أصحاب العلم والمعرفة عبر المؤتمرات والندوات التي تنظم خارج البرلمان لمتابعة آخر المستجدات والوقوف على أبرز المشاكل ومعرفة آراء الجمهور والنخبة المثقفة، من هنا تأتي فرصة مراكز الفكر للتواصل مع أعضاء البرلمان خاصة في ظل ضعف مشاكل الأحزاب السياسية بإسرائيل، ومن ثم ضعف ما لديها من مراكز فكر تابعة للأحزاب السياسية.

(٢) السلطة التنفيذية: سيتناول هذا الجزء دور مؤسسات الدولة التنفيذية في عملية تحليل السياسة العامة من الحكومة والوزارات المختلفة كوزارتي الدفاع والخارجية، والمؤسسة العسكرية بهيئاتها الاستخباراتية المختلفة ورئيس الدولة، إضافة إلى سلطة الحكم المحلي بإسرائيل. ورغم أن هذه هيئات تابعة للسلطة التنفيذية، ولكنها تؤدي دوراً في عملية صنع السياسة العامة والتقييم لا التنفيذ فقط. وتتدرج قوة مؤسسات السلطة التنفيذية من حيث موقعها داخل عملية صنع السياسة العامة، يأتي في مقدمها رئيس الحكومة. وتحتل المؤسسة العسكرية دوراً كبيراً نظراً إلى الطبيعة الاستيطانية للدولة الصهيونية الموجودة في محيط مُعادٍ ورافض لها كنتيجة لما تنتهجه من سياسات.

---

(٢٦) تهتمّ بالسياسة العليا للدولة، وبمناقشة قضايا القوات المسلحة للدولة وأمنها. ونظراً إلى أهمية الدور الذي تمارسه تحرص الأحزاب والائتلافات الحزبية بالكنيست على وجود ممثّل فيها على الأقلّ، ويحرص الائتلاف الحكومي على الاحتفاظ بأغلبية ضمن مقاعدها كي لا تتّخذ مواقف معارضة لسياسات الحكومة. كما تختصّ بمناقشة قضايا ذات طابع سرّي للغاية، ولا يشارك فيها إلا من يتمتّع بموافقة أمنية. لمزيد من المعلومات، انظر: المصدر نفسه.

(٢٧) لمزيد من المعلومات، انظر: المصدر نفسه.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل انظر: «Currently Functioning Committees,» The Knesset, <https://www.knesset.gov.il/committees/eng/current_committees_eng.asp>, (accessed on 15/3/2013).

(٢٩) «Parliamentary Inquiry Committees».

(٣٠) المصدر نفسه.

(أ) الحكومة: الحكومة هي السلطة التنفيذية في دولة إسرائيل، المكلَّفة بإدارة شؤونها الداخلية والخارجية. وتشتمل هذه السلطة على ثلاثة عناصر: الحكومة (هيئة واحدة مؤلفة من رئيس الحكومة والوزراء)؛ الوزراء (يعملون باستقلالية في مكاتبهم ومن أبرز الوزارات التي تسهم في صنع السياسة الخارجية للدولة «وزارة الخارجية»)[٣١]؛ والجهاز البيروقراطي (التدريج الإداري الذي يخرج قرارات الحكومة إلى حيز التنفيذ)[٣٢].

تسهم الحكومة خلال عملية صنع السياسة العامة باتخاذ العديد من القرارات طويلة المدى التي تتعلق بمصير الدولة، كقرار خوض الحرب، وتوقيع معاهدة سلام، وخفض قيمة العملة... وغيرها[٣٣].

وتتمتع الحكومة بصلاحيات تتعلق بمرحلة صنع السياسة العامة، إذ هي تستطيع أن تخرج لوائح تنفيذ القوانين والتشريعات التي يسنها الكنيست، علاوة على قرارات المجلس الوزاري التي يتم إصدارها وفقاً لجدول الأعمال أو ما يستجد من أعمال[٣٤].

ويساير رئيس الحكومة في سلطاته النمط البرلماني، فهو يشغل وضعاً ومكانة مميزة، فرئيس الحكومة هو الرئيس التنفيذي وكبير البرلمانيين على حدٍ سواء. كما أن صوته يمكن أن يحسم التصويتات المتوازنة، كما يحدد وظائف الوزراء ويسمح له بإقالتهم أيضاً. علاوة على أن استقالة رئيس الحكومة تؤدي إلى استقالة الحكومة كلها. وهو إلى ذلك المسؤول عن جهاز الأمن العام والموساد، ويمكنه الوصول إلى كل المعلومات السرية في الدول[٣٥]. وتستمرّ دورة كل حكومة شأنها شأن الكنيست أربع سنوات، بيد أنّ هذه المدّة قابلة للاختصار في حالة استقالة أو وفاة رئيس الوزراء أو التصويت بنزع الثقة عنها في الكنيست[٣٦].

---

(٣١) تؤدي وزارة الخارجية دوراً كبيراً في صناعة السياسة العامة الخارجية بإسرائيل عبر بلورة هذه السياسة، بل وتقوم بدور واضح في تنفيذها عبر استعراض سياستها أمام الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية، وإقامة روابط سياسية واقتصادية وثقافية وعلمية مع مختلف دول العالم والدول النامية على وجه الخصوص، وتقوية العلاقة مع يهود «الشتات» بالدول المختلفة، وحماية حقوق الإسرائيليين خارج إسرائيل. لمزيد من التفاصيل انظر: «وزارة الخارجية: مهام وهيكلة الوزارة،» الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/ the+ministries+departments/ministry+of+foreign+affairs-+Functions+and+Structure.htm>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/١/٢٠١٣).

(٣٢) «الكنيست والحكومة،» شبكة أرث إسرائيل، <http://aviv.ort.org.il/Apps/WW/Page.aspx?ws=d754bd93- 2e7a-41f1-a81b75418263470&page=b991de50-2874-46a1-b729-410eb4c83488>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/٣/٢٠١٣).

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل انظر: المصدر نفسه.

(٣٦) «مجلس وزاري يرأسه رئيس الوزراء،» الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com/mfaar/this+is+israel/political+structure/the+government.htm?wbcmode=presensukotremembrance+daytisha+beavsukottu+bishvatremembrance+day?displaymode=print>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/١/٢٠١٣).

تستعين الحكومة الإسرائيلية بآراء العديد من الخبراء والمستشارين في القضايا المطروحة خاصة خلال المجلس الوزاري الذي يعقد أسبوعياً، علاوة على مستشاري رئيس الوزراء، والوزراء، وبخاصة أن عدداً كبيراً من قادة مراكز الفكر ونخبتها يتم الاستعانة بهم في الجهاز البيروقراطي للدولة الاستيطانية كما سيتضح لاحقاً.

وتضطلع المؤسسة العسكرية بدور كبير كإحدى المؤسسات البارزة التابعة للسلطة التنفيذية ولكنها أدت ـ ولا تزال ـ دوراً كبيراً في هذا الصدد. فقد كان لها دور رائد في بناء «الدولة» الصهيونية وتوطيد أواصر «المجتمع الإسرائيلي» بالأراضي المحتلة. فالأداة العسكرية هي بمنزلة العمود الفقري للمشروع الصهيوني، وركيزة أساسية في التطور الصناعي بإسرائيل. ويضم المجمع العسكري عدة جهات وهيئات تمثل مكوِّناً مركزياً ورئيساً في المؤسسة العسكرية كوزارة الدفاع الإسرائيلية «وما يطلقون عليه بجيش الدفاع الإسرائيلي»[٣٧]، وفروع أجهزة الاستخبارات[٣٨]، والصناعات العسكرية، وبعضها ينتمي لهيئات تتداخل مع القطاع العسكري في علاقات تبادلية كالممثلين السياسيين بلجنة الطاقة النووية، وجماعات الجنود القدامى، والهيئات المسؤولة عن الأمن المدني كشرطة الحدود، والوحدة المضادة للإرهاب، والحرس المدني، والمستفيدين من العقود العسكرية (كمتعهدي التحصينات وتجار السلاح).

وترى بعض التحليلات أن اللوبي الإسرائيلي بالولايات المتحدة الأمريكية على رأسه مؤسسة إيباك يمكن تصنيفه كإحدى المؤسسات التي تمارس دوراً واضحاً في المنظومة العسكرية بإسرائيل، إذ تضغط نحو زيادة المعونة العسكرية الأمريكية لإسرائيل، والارتقاء بجودة الأسلحة المقدمة وكفاءتها. بل ويضيف د. إلياس شوفاني لهذه المنظومة مراكز الفكر المتقاطعة مع المؤسسة العسكرية، حيث يفسر ذلك في انتقال القادة العسكريين لتولي مناصب داخل تلك المراكز البحثية، فانتقالهم إلى تلك المؤسسات أصبح أمراً شائعاً إذ يحتل كبار ضباط الجيش المتقاعدين مراكز مفتاحية في المناصب ـ السياسية والاستخباراتية والأمنية والاقتصادية ـ المسؤولة عن صنع سياسة الأمن والخارجية والاستخباراتية والعسكرية والصناعية... إلخ[٣٩].

(ب) رئيس الدولة: وفقاً لطبيعة النظام البرلماني فإن رئيس دولة إسرائيل هو رئيس شرفي، أي يمارس مهمات شرفية ومراسمية بالأساس. كافتتاح الجلسة الأولى لدورة الكنيست، وتسلم أوراق اعتماد من دبلوماسيين أجانب، وتوقيع المعاهدات والقوانين التي صادق عليها

---

(٣٧) لمزيد من التفاصيل انظر: «جناح الاستخبارات العسكرية،» الموقع الإلكتروني لجيش الدفاع الإسرائيلي (١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١)، <http://www.idf.il/1361-13177-ar/Dover.aspx>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١/ ٣/ ٢٠١٣).

(٣٨) لمزيد من التفاصيل انظر: «تأريخ جهاز الأمن العام (الشاباك)،» الموقع الإلكتروني لجهاز الأمن العام (الشاباك)، <http://www.shabak.gov.il/arabic/history/general/Pages/default.aspx>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ١/ ٢٠١٣)، والموقع الإلكتروني للموساد الإسرائيلي، <http://www.mossad.gov.il//default.aspx>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٤/ ٢٠١٣).

(٣٩) شوفاني، «نظام الحكم،» ص ٥٣ ـ ٥٥.

الكنيست، وتعيين رؤساء البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في الخارج، علاوة على تعيين قضاة ومحافظ بنك إسرائيل بناء على توصيات الهيئات المعنية، ومنح العفو لسجناء بناء على توصيات وزارة العدل. بالإضافة إلى ذلك تشمل مهمات الرئيس الاستماع إلى طلبات من مواطنين، وإضفاء نوع من الهيبة لمنظمات مجتمعية وتعزيز الحملات الهادفة إلى تحسين جودة الحياة في المجتمع بشكل عام. إضافة إلى الموافقة على حل الكنيست بموجب توصية من رئيس الوزراء(٤٠).

وقد يحتاج الرئيس إلى مستشارين للاستعانة بآرائهم بالنسبة للقضايا الخلافية التي تقف أمامه، وقد يطلب من بعض المراكز أداء دراسات محددة في قضايا بعينها لقراءة الواقع المحيط كما سيتضح لاحقاً.

من هنا، يتضح أن النظام السياسي بإسرائيل ومنظماته المختلفة لا تمثل حائلاً أمام مراكز الفكر، وبخاصة في ظل نظام الانتخاب النسبي وما ينتج منه من حكومات ائتلافية تفسح المجال أمام مراكز الفكر للمساهمة في صنع السياسة العامة.

٣ ـ الإطار الاجتماعي

يعاني المجتمع اليهودي آفات اجتماعية نظراً لطبيعته كمجتمع شتات يضم أطيافاً مختلفة من الشعوب من مختلف أنحاء العالم، ومن ثم تظهر فيه صراعات داخلية كالصراع بين الأشكناز والسفارديم، وبين المتدينين والعلمانيين، هذا علاوة على الأزمات التي تواجه المجتمع وشرائح عريضة منه كسوء أوضاع عرب ٤٨، وتراجع دور التنظيمات الريادية والعمالية «الكيبوتس والموشافيم والهستدروت»، إضافة إلى أزمة نقص المياه بإسرائيل وما لها من انعكاسات على السياسة الخارجية للدولة الاستيطانية. ويضاف إلى المشكلة الديمغرافية التي تمثل تهديداً كبيراً على مستقبل إسرائيل وبقائها.

ووفقاً لما ورد في العديد من الأدبيات حول الأجندة البحثية بمؤسسات البحث بكل مجتمع، يؤكد ويليم تروشيم أن الأبحاث هي في أغلبها انعكاس للمشكلات الاجتماعية والثقافية السائدة، فهي نتاج للواقع الاجتماعي المحيط رغبة في علاج آفاته وتتأثر بالواقع المجتمعي، وتسعى إلى التأثير فيه. ومن ثم فإنتاج مراكز الفكر لا يتم بمعزل عن واقعها الاجتماعي(٤١).

---

(٤٠) «الرئاسة،» الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية (٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠)، <http://www.altawasul.com/mfaar/this+is+israel/political+structure/the+government.htm?wbcmode=presensukotremembrance+daytisha+beavsukottu+bishvatremembrance+day?displaymode=print>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ١/ ٢٠١٣).

(٤١) مقابلة مع د. تيسير عبد الله، رئيس الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية برام الله، بتاريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٢، ومقابلة مع أ. محمود محي الدين حسن عوض، خبير بالشؤون الأمنية، في القاهرة، بتاريخ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣، وWilliam M. K. Trochim, «Where Do Research Topics Come From,» Research Method Knowledge Base, <http://www.socialresearchmethods.net/kb/probform.php,2006>, (accessed on: 15/4/2013).

هذا المجتمع المعقد يحتاج إلى حلول وبدائل عدة لتمكنه من البقاء والاستمرار في ظل التغيرات الطارئة من داخله والتي تستجد من خارجه. فهذه التحديات تمثل نقاطاً مهمة تتناولها مراكز الفكر أثناء عملها، وسيظهر ذلك في المبحث القادم عند تناول القضايا موضع اهتمام تلك المؤسسات البحثية.

أ ـ المشكلة الديمغرافية

يتصرف اليهود بإسرائيل بالاستعلاء والنظرة الدونية إلى الأغيار واحتقار الشعوب الأخرى حيث ينعتونهم بـ «جويم» ـ المفرد جوي وهو اسم مشتق من الكلمة العبرية جفيا وتعني جثة، رمة ـ هذا مقابل مدح ذاتهم باعتبارهم «شعب الله المختار» بل «الشعب الأزلي»، «والشعب الأبدي»[٤٢]، ومن ثم آمنوا بالنقاء العرقي، بل واعتبروه من أهم مقومات أمنهم وبقائهم داخل الدولة الاستيطانية الصهيونية. إلا أن النقاء العرقي أصبح أمراً صعب المنال داخل تلك الدولة العنصرية[٤٣]، إذ يشكل العرب بإسرائيل ٢٠ في المئة من إجمالي السكان ٦ ملايين ـ وفق حدود حزيران/يونيو ١٩٦٧ ـ ويعتبر هم الكثيرون داخل إسرائيل بأنهم «خطر ديمغرافي على الدولة العبرية»، خاصة أن النمو الديمغرافي الفلسطيني أسرع من وتيرة النمو اليهودي بنسبة ١٥٠ بالمئة. وتفيد ـ في هذا الصدد ـ تقديرات الخبراء الديمغرافيين الإسرائيليين أن نحو ١٥ مليون شخص سيقيمون في أراضي «إسرائيل» وفلسطين بحلول عام ٢٠٢٥، علماً بأن العرب سيشكلون أكثر من نصفهم (يمثل العرب حالياً ٤٠ في المئة من الأطفال دون سن ١٨ عاماً). ومن أبرز التصريحات الرسمية تعبيراً عن هذا الهاجس تلك التي أطلقها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود أولمرت حيث أعلن بعد مؤتمر أنابوليس «أن إسرائيل ستواجَه بمرور الزمن صراعاً على الحقوق الانتخابية، كالذي حدث في جمهورية جنوب أفريقيا، ما لم يتم الفصل بين إسرائيل وفلسطين ـ وفق السيناريو الإسرائيلي ـ وبحلول ذلك الزمن تحل نهاية إسرائيل»[٤٤]. ويرى الكثير أن الحل الأفضل للتصدي لتلك المعضلة الديمغرافية هو «تهجير الفلسطينيين» ولو على مراحل إلى خارج فلسطين ويؤيد هذا الحل ٦٦ في المئة من يهود إسرائيل، حيث تحاول إسرائيل استخدام هذا الهاجس لتبرير ما تمارسه من سياسات للتمييز العنصري والتطهير العرقي في حق الفلسطينيين. ومن ثم يهتمون دوماً بالبحث عن سبل جديدة للقضاء على الكتلة السكانية الفلسطينية[٤٥].

---

(٤٢) ليلى أبو المجد، «البعد السيكولوجي في الجدار العازل،» مختارات إسرائيلية (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، <http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/C12R40.HTM>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ١/ ٢٠١٣).

(٤٣) وليد عبد الحي، «التحديات الاستراتيجية للفكر الصهيوني،» مركز الجزيرة للدراسات (٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٢)، <http://studies.aljazeera.net/iss ues/2012/02/2012226122932055557.htm>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢٦/ ٢/ ٢٠١٢).

(٤٤) «إسرائيل في مواجهة المشكلة الديموغرافية؟،» روسيا اليوم (٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨)، <http://arabic.rt.com/prg/telecast/11836/>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٧/ ١/ ٢٠١٣).

(٤٥) عبد الحي، المصدر نفسه.

ب ـ أنماط الصراعات الداخلية

(١) الصراع بين المتدينين والعلمانيين بإسرائيل: يعاني المجتمع الإسرائيلي صراعاً ممتداً بين المتدينين والعلمانيين منذ إقامة «دولة» إسرائيل، وعلى وجه التحديد قبل عام من إنشاء الدولة عام ١٩٤٨[٤٦]، حيث كان الصراع في بدايته يتمحور حول تساؤل مهم يتوقف عليه مستقبل الدولة، «من سيكون له السيادة: الكنيست أم المتدينون الذين يستمدون سيادتهم من العقيدة اليهودية؟»؛ وهو ما عمل على بلورة حدة الصراع داخل إسرائيل، نظراً إلى تنازل الدولة الصهيونية عن مبدأ فصل الدين عن الدولة أي رفضها رفع شعار علمانية الدولة الإسرائيلية، الأمر الذي دفع الأرثوذكس الصهيونيين إلى استغلال المؤسسة الحاكمة والتأثير في سياساتها الداخلية[٤٧].

هذا علاوة على ما خلفه ذلك من صراع فكري بين المتشددين والبراغماتيين؛ حيث يظهر ذلك في ما ذكره أمنون روبنشتاين: «إن هناك صراعاً [في إسرائيل] بين الفكر البراغماتي والعلماني ونمو ظاهرة المسيحانية الدينية الجديدة[٤٨]، والهروب إلى أحضان الأرثوذكسية القديمة[٤٩] وزيادة ظاهرة التقوقع حول الذات، وإعلاء الفكر النفعي المصلحي، وتزايد رجال الورع الذاتي حاملي شعار «العالم كله ضدنا»[٥٠].

(٢) الصراع بين الأشكناز والسفارديم: يتشكل المجتمع اليهودي من طوائف وعرقيات مختلفة، موزعين بين «الأشكناز» الغربيين، و«السفارديم» الشرقيين، والمهاجرين الروس الجدد، ويهود الفلاشا وغيرهم الذين استُجلبوا للاستيطان في فلسطين التاريخية، بادعاء تحقيق إقامة الوطن اليهودي. وهناك فوارق واضحة بين الطوائف، وتحديداً بين الطائفتين الرئيستين: «الأشكناز»

---

(٤٦) يائير شيلغ، المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل، ترجمة سعيد عياش (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٢)، ص ٣٨٩.

(٤٧) عزيز حيدر، «المجتمع والتركيب السكاني،» في: إسرائيل: دليل عام ٢٠٠٤، ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٤٨) تقوم على الإيمان بالمسيح المنتظر والمنقذ والمخلّص الذي سيأتي في آخر العالم ليخلّص شعبه إسرائيل. ويعتقد اليهود بوجود مسيحين: الأول، هو المسيح بن داود؛ والثاني، هو المسيح بن يوسف، والثاني هو الذي سيسبق الأول ويبشّر بقدومه إلى العالم لتهيئة الناس للخلاص. والواضح أنّه كلما ازدادت ملاحقات اليهود تعمق الإيمان بالمسيحانية. وتجدّدت الحركة المسيحانية في العصر الحديث عندما عبرت حركة «أحباء صهيون» والحركة الصهيونية عن آمال اليهود بتجديد الخلاص بواسطة الهجرة إلى فلسطين وتحضير الخلاص لليهود.

لمزيد من التفاصيل انظر: عمرو زكريا خليل، «المسيحانية،» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) (١ تموز/ يوليو ٢٠٠٦)، <http://www.wata.cc/forums/showthread.php?19872->.

(٤٩) «اليهودية الأرثوذكسية» ويُشار إليها باعتبارها «الأصولية اليهودية» حينما تطبّق داخل الدولة الصهيونية واليهودية الأرثوذكسية فرقة دينية يهودية حديثة. ظهرت في أوائل القرن التاسع عشر، وجاءت كردّ فعل للتيارت التنويرية والإصلاحية بين اليهود. وتُعتبر الأرثوذكسية الامتداد الحديث لليهودية الحاخامية التلمودية. ومصطلح «أرثوذكس» مصطلح مسيحي يعني «الاعتقاد الصحيح». وقد استُخدم لأوّل مرّة في إحدى المجلات الألمانية عام ١٧٩٥، للإشارة إلى اليهود المتمسكين بالشريعة. وقد تزعّم الحركة اليهودية الحاخام سمسون هيرش. وهم يرفضون البدع والتجديدات، سواء في الزي أو في النظام التعليمي.

لمزيد من التفاصيل انظر: المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

(٥٠) عبد الحي، «التحديات الاستراتيجية للفكر الصهيوني».

الغربيين و«السفارديم» الشرقيين[٥١]. يعاني اليهود «السفارديم» في إسرائيل كثيراً، فهم في أدنى سلّم الأجور بعد العرب والفلاشا، والأعمال المتدنية تكون من نصيبهم دائماً، أما الأعمال ذات الأجور العالية والتي تتطلب تعليماً عالياً فتكون من نصيب «الأشكناز». وقد امتد هذا الوضع الاجتماعي العنصري من الوظائف، ليصل إلى التعليم الجامعي. حتى إن الأحياء السكنية لديهم مزدحمة، ومحرومة من كل الامتيازات، وتعاني التميز العنصري. وقد شبههم بن غوريون «بالزنوج الذين أُحضروا إلى أوروبا كعبيد لخدمة اليهود الأشكناز»[٥٢].

ج ـ الأزمات الداخلية

(١) **الوضع العنصري للفلسطينيين بإسرائيل**: يبلغ عدد الفلسطينيين (ممن يعرفون بعرب الـ ٤٨) في إسرائيل نحو مليون فلسطيني، وتصل نسبتهم من إجمالي سكان إسرائيل إلى ٢٠ في المئة أغلبهم من المسلمين مما يقدر بـ ٨٠ في المئة و١٠ في المئة منهم مسيحيون والعشرة في المئة الباقية من الدروز[٥٣]، ويتركزون في تجمعات سكانية شبه منعزلة عن بعضهم البعض، وذلك وفق سياسة السلطات الإسرائيلية لتقطيع التواصل وتكريس العزلة بينهم[٥٤]. وتنتشر ظاهرة التسرب من التعليم داخل صفوف الفلسطينيين[٥٥]. وترتفع نسبة البطالة بينهم بالمقارنة بنسبة البطالة داخل المجتمع اليهودي بإسرائيل[٥٦]، ويشعر الفلسطينيون بالتميز ضدهم داخل المجتمع الإسرائيلي؛ فهناك فصل مكثف بين العرب واليهود في أماكن السكن والمدارس والمؤسسات الاجتماعية الأخرى. ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة إلى الصعيد السياسي؛ فالعرب يمثلون الدائرة الخارجية للنظام ـ على حد تعبير مناحم هوفنج ـ فهم مستبعدون بصورة فعلية على الرغم من القوانين الرسمية؛ فالتشريعات اليهودية الإسرائيلية تغذي التفرقة وعدم المساواة من خلال إضفاء الشرعية على تفضيل اليهود[٥٧]. فبالرغم

---

(٥١) اليهود الغربيون (الأشكناز): هم طبقة تتمتع بالغنى والهيمنة على المؤسسات السياسية والاجتماعية. واليهود الشرقيون (السفارديم): كلمة «سفارد» اسم لمدينة في آسيا الصغرى، تمّ ربطها بإسبانيا خطأ (إسبانيا بالعبرية سفارد)، وأصبح «السفارديم» إسبان، مع أنهم هم الذين نزحوا من البلاد العربية والإسلامية وتركيا. وهم طبقة فقيرة، رغم أنهم أغلبية سكانية وغير ممثّلة على نحو متكافئ مع اليهود «الأشكناز». لمزيد من التفاصيل انظر: حسن مواسي، «صدامات «الأشكناز» والسفارديم: انهيار الستاتيكو اليهودي في إسرائيل،» المستقبل (بيروت)، ٢٠/ ٦/ ٢٠١٠، ص ١٧، <http://www.al mustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=414916>.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥٣) رجب الباسل، «الأحزاب العربية بين الآمال المعقودة والقيود المفروضة،» القدس، العدد ٣ (آذار/ مارس ١٩٩٩)، ص ٦٧.

(٥٤) صلاح سالم زرنوقة، العرب في إسرائيل: الواقع والمستقبل (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠١)، ص ٢١.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٥٦) عزمي بشارة، العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٨٠.

(٥٧) آلان دوتي، الدولة اليهودية قرن لاحق، ترجمة السيد عمر ومنى فرغلي، كتب مترجمة؛ ٨٤٠ (القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٨)، ص ٢٤٩.

من تمتع الفلسطينيين داخل إسرائيل على المستوى الرسمي بحقوق المواطنة، وحق الانتخاب، والوصول إلى النظام السياسي؛ فلا توجد عقبة رسمية تمنع انتخاب العرب لقوائم حزبية عربية تحقق مستوى من التمثيل يتناسب وعددهم السكاني، إلا أنه على المستوى غير الرسمي لا يشارك الفلسطينيون بالدولة المحتلة في السلطة والحياة السياسية بصورة فعلية. ففي عام ١٩٩٦ على سبيل المثال وصل عدد النواب الفلسطينيين إلى ١١ عضواً من إجمالي ١٢٠ عضواً من أعضاء الكنيست الإسرائيلي أي أن نسبة تمثيلهم ٩ في المئة على الرغم من نسبتهم من إجمالي سكان إسرائيل[٥٨].

(٢) **أزمة الهوية**: أي تحديد مضمون الهوية اليهودية، فهناك خلاف داخل إسرائيل حول الدولة القومية (Nation State) فما يسمونه بالأمة اليهودية يتنافى مع مصطلح المواطنة، إذ ليس كل «مواطن» إسرائيلي جزءاً من «الأمة الإسرائيلية» التي لا تعترف المؤسسة الرسمية بوجودها. فغالبية السكان بإسرائيل هم يهود ينتمون إلى «أمة عالمية» ـ كما يدعون ـ هي الأمة اليهودية. فالجدل الدائر حول ما إذا كانت إسرائيل دولة اليهود، أم تتجاوز ذلك لتكون دولة يهودية أي دولة ذات طابع ديني يهودي. فقانون العودة ما زال يفتقر إلى تعريف من هو اليهودي. فسؤال من هو اليهودي هو تساؤل ديني في نهاية المطاف والعوائق أمام حسمه عوائق دينية. فليس هناك خلاف بشأن كون اليهودي هو المولود لأم يهودية، لكن الخلاف قائم بين المتدينين الأرثوذكس والاتجاه المحافظ والاتجاه الإصلاحي بشأن عملية التهويد، أي إذا تمت حسب الشريعة أم لا. ورغم أن الخلاف ديني ولكن الإجابة عنه سترتب وضعاً سياسياً يتوقف عليه منح المواطَنة لليهودي «القادم الجديد» أو عدم منحه إياها[٥٩].

(٣) **الوضع المائي لإسرائيل**: تعاني إسرائيل قلة ـ إن لم يكن ندرة ـ الموارد المائية، حيث تقدر موارد إسرائيل من المياه المتاحة بنحو٢٣٩٥ مليون م٣ يؤمن نهر الأردن منها أكثر من ٢٥ في المئة[٦٠]. وتتعدد مصادر المياه التي تعتمد عليها إسرائيل كمياه الأمطار والمياه الجوفية، إضافة إلى إعادة استخدام مياه المجاري للري، وتحلية مياه البحر، بالإضافة إلى المياه العربية التي تضع يدها على أجزاء منها على النحو التالي[٦١]:

ـ الضفة الغربية وقطاع غزة: تأخذ إسرائيل نحو ٨٥٠ مليون متر مكعب مياه من الضفة، أما بالنسبة إلى قطاع غزة فتسيطر إسرائيل على المياه الجوفية بالقطاع التي تقدر بـ ١٠٠ مليون متر مكعب بالقطاع ومياه الأمطار حيث يصل سقوط الأمطار بها إلى ٦٠٠ ملم.

ـ جزء كبير من جنوب لبنان (مزارع شبعا) للتحكم في مصدر من مصادر نهر الأردن.

(٥٨) الباسل، «الأحزاب العربية بين الآمال المعقودة والقيود المفروضة،» ص ٦٧.

(٥٩) شوفاني، «نظام الحكم،» ص ٤.

(٦٠) لمزيد من التفاصيل انظر: منذر خدام، **الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢١١.

(٦١) محمود محمد محمود خليل، **أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري** (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٨)، ص ٦٣، ص ٧٠.

ـ جزء من أراضي الضفة الشرقية لأعالي الأردن على امتداد الجهة الشرقية لبحيرة الحولة وبحيرة طبرية كهدف للسيطرة على المناطق المطلة على نهر الأردن.

ـ مرتفعات الجولان.

وتعتبر الزيادة السكانية في إسرائيل من العوامل التي تعمل على زيادة حاجتها المائية، إذ يزيد عدد السكان بإسرائيل بمعدل سريع نسبياً بسبب الهجرة والزيادة الطبيعية، وما يستتبع هذا من زيادة في الاستهلاك المنزلي من المياه بما يمثل ١٥ في المئة من الاستهلاك الكلي للمياه بإسرائيل، وكذا الحياة المدنية والتقدم التكنولوجي والاقتصادي(٦٢)، وهو ما يتطلب فرض رقابة صارمة ومستمرة لعملية توزيع المياه على المستهلكين، وهذا ما تمارسه إسرائيل في تعاملها مع مستوطنيها(٦٣).

ويلاحظ على هذه المشكلات أنها ليست بالمخاطر الاجتماعية التي تنذر بتفكك المجتمع وإنما هي مشكلات تتعايش معها وتحاول من خلال مراكزها الفكرية إنتاج سبل جديدة للتقليل من حدتها.

ثانياً: خريطة مراكز الفكر الإسرائيلية واهتماماتها

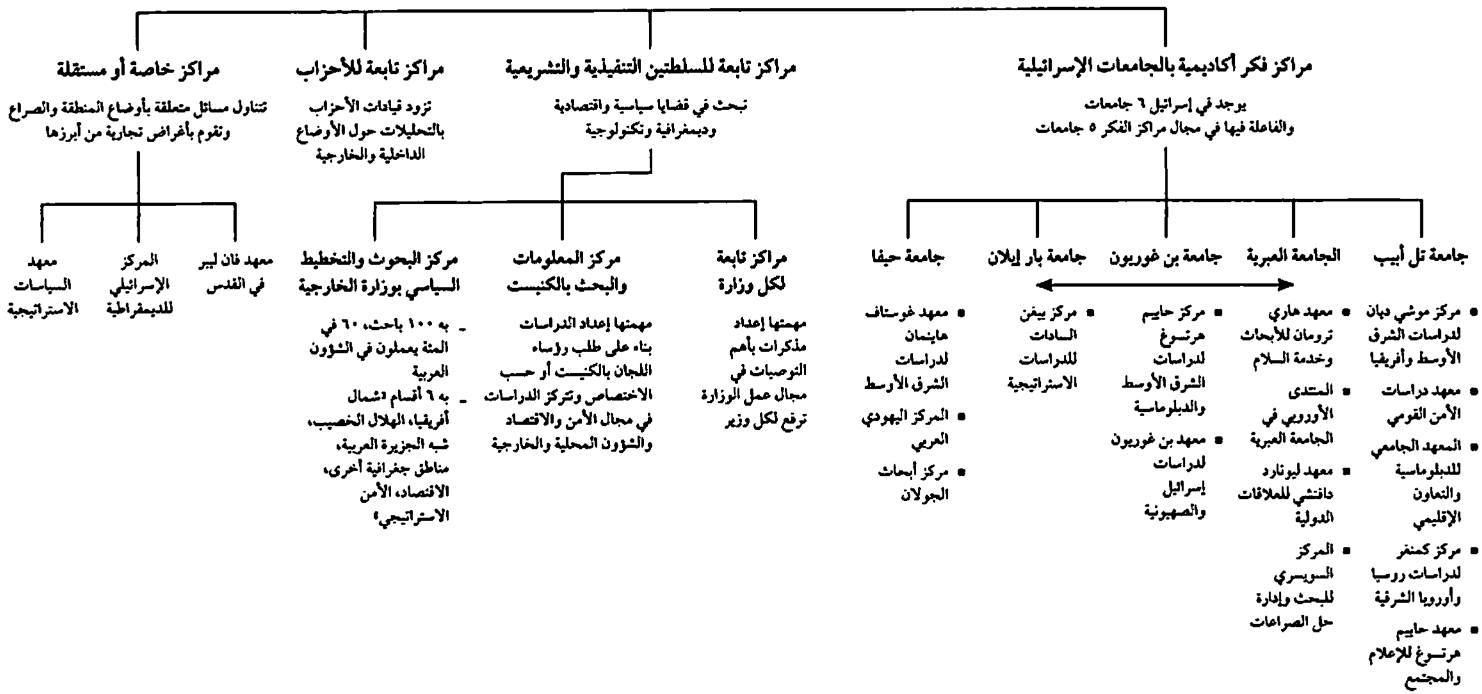
تتعدد أنواع مراكز الفكر بإسرائيل. فخريطة تلك المؤسسات البحثية تحمل أنواعاً عديدة يمكن تبويبها في أربعة تصنيفات رئيسة: **الأول**، هو مراكز الفكر الأكاديمية التابعة للجامعات الحكومية الإسرائيلية، حيث يندرج تحت كل من هذه الجامعات سلسلة من مراكز الفكر المهتمة بالشؤون الإسرائيلية (سياسة خارجية، وأمن قومي، والوضع الديمغرافي). أما التصنيف **الثاني** فهو لمراكز الفكر التابعة للقطاع العام (مراكز تابعة للوزارات ومركز المعلومات والبحث التابع للكنيست، ومركز البحوث والتخطيط السياسي بوزارة الخارجية، ومراكز تابعة للموساد وجهاز الشين بيت ـ الاستخبارات الداخلية، ووزارة الدفاع) وتتولى مهمة البحث في القضايا السياسية والاقتصادية الديمغرافية والتكنولوجية. ويندرج تحت التصنيف **الثالث** المراكز التابعة للأحزاب السياسية التي تضطلع بمهمة تزويد قادة الأحزاب التي تتبناها بالتحليلات حول الأوضاع والتطورات الداخلية والخارجية. ثم يأتي في النهاية التصنيف **الرابع** لمراكز الفكر الخاصة والمستقلة التي تهتم بقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتطورات في المنطقة وما يميزها هو استقلالها عن الطابع الحكومي وقيامها بإعداد مشروعات وأبحاث لأغراض تجارية. ويختلف تأثير هذه المراكز بحسب القرب والبعد من صانع القرار، فتأثيرها يتوقف على مدى استجابة صانع القرار لها، وهذا ما يبرز عند دراسة السياسات الحكومية التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية كنوع من الاستجابة لتوصيات تلك المراكز. ويتضح ذلك في الشكل الرقم (١ ـ ١) الذي يوضح خريطة مراكز الفكر بإسرائيل.

---

(٦٢) أوري ديفيس [وآخرون]، السياسة المائية لإسرائيل، أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ رقم ٦، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٦ و١٩.

(٦٣) أرون يائير وحاييم غفير تزمن، «حساب إسرائيل المائي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل،» شؤون الأوسط، العدد ٤٨ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦)، ص ٤٥.

الشكل الرقم (١ ـ ١)
خريطة مراكز الفكر في إسرائيل



المصادر: رشاد علي حميدات، «رؤية مراكز بحث القطاع الجامعي في إسرائيل حول قضية الأمن في المفاوضات مع الفلسطينيين،» (أطروحة دكتوراه في الدراسات السياسية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ١٠٠ و١١٨؛ رياض قهوجي، «المؤسسات الأمنية والعسكرية،» في: إسرائيل: دليل عام ٢٠٠٤، تحرير كميل منصور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٤)، ص ٥١٠؛ مأمون كيون، «مؤسسات الأبحاث وصناعة القرار السياسي: النموذج الإسرائيلي،» الوسط (البحرين)، ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٠هـ ـ ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩م، <http://www.alwasatnews.com/2658/news/category/010/1.html>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ١١/ ٢٠١٠)؛ «Israeli Ministry of Foreign Affaires,» Israel Information Center, <http://www.mfa.gov.il/mfa/mfaarchive/2000_2009/2003/10/ministry+of+foreign+affairs.htm>, (accessed on: 25/1/2011), and The Knesset Research and Information Center Website, <http://www.knesset.gov.il/mmm/eng/index.asp>, (accessed on: 12/1/2011).

تظهر من الشكل الرقم (١ ـ ١) خريطة مراكز الفكر بإسرائيل، وهي موزعة على مراكز الفكر الجامعية بدون طلبة، ومراكز الفكر الحكومية، ومراكز الفكر الخاصة أو المستقلة، ومراكز الفكر التابعة للأحزاب السياسية.

١ ـ مراكز الفكر الجامعية بدون طلبة

توجد في إسرائيل ست جامعات حكومية إلا أن الفاعلة منها خمس فقط، هي جامعة تل أبيب، والجامعة العبرية، وجامعة بار إيلان، وجامعة حيفا، وجامعة بن غوريون. يعمل في كنف هذه الجامعات عدد من مراكز الفكر الجامعية بدون طلبة تضطلع بمهمة تحليل قضايا السياسة العامة، يعمل بها باحثون من خلفية أكاديمية، من حملة الماجستير والدكتوراه من خريجي الجامعات المرموقة بالعالم. وتهتم بالأساس بإعداد الأوراق العلمية الأكاديمية. باستخدام ٩أساليب وأدوات بحثية دقيقة ومتخصصة في العلوم الاجتماعية[٦٤]. وتعود جذور مراكز الفكر الجامعية بدون طلبة إلى عام ١٩٥٩ ـ إلى معهد روفن شيلوح الذي يحمل اسم مؤسسه الرئيس الأول لجهاز الموساد الإسرائيلي، ثم اندمج المعهد عقب ذلك مع جامعة تل أبيب، ثم نشأ على أنقاضه مركز موشيه ديان بعد اندماج المعهد مع وحدات التوثيق بالجامعة عام ١٩٨٣. وتعكس هذه البداية ذات الخلفية الاستخباراتية الدور المتوقع أن تلعبه تلك المؤسسات في توفير المعلومات اللازمة لمساعدة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، ثم أخذ وضعها في التطور مع تغير الأوضاع الداخلية والعالمية كي تلبي الحاجات المتزايدة والمتطورة للمشروع الصهيوني الاستيطاني «دولة إسرائيل»[٦٥].

وتتدرج مراكز الفكر بإسرائيل بين معسكر اليمين واليسار، أي بين الحمائم والصقور، من حيث توجهها البحثي وأجندتها التي تتبناها، بل وتتدرج على الخط المتواتر بين المعسكرين وفقاً لقناعتها الفكرية. فعلى سبيل المثال نجد أن معهد دراسات الأمن القومي يعبر خير تعبير عن فكر معسكر اليمين إذ يعلي من أهمية التسليح والأمن، ويصدر دراسات لرفع قوة وعتاد جيش الدفاع... إلخ، ويتبنى معهد ترومان لدراسات السلام فكراً يسارياً يهتم بالحوار بين العرب والإسرائيليين ويهتم بالدراسات المدعمة للسلام وتطبيع العلاقات العربية ـ الإسرائيلية. ويعد مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط مركز يسار وسط حيث يقف على مسافة واحدة من التيارين، ويهتم بمبادرات السلام. ولكن رؤيته تختلف عن رؤية معهد ترومان، كما أنه يهتم بالأمن الإسرائيلي ولكن لا يتبنى الطابع اليميني الصارخ لمعهد دراسات الأمن القومي[٦٦]. وبتطبيق معايير تصنيف مراكز الفكر كما سبق الإشارة إليها في الفصل الأول يتضح ما يلي:

---

(٦٤) Desmoulins Lucile, «French Policy Research Institutes and Their Political Impact as Another Illustration of the French Exception,» in: R. Kent Weaver and James G. Mc Gann, eds., *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Ideas and Action* (New Jersey: Transaction Publishers, 2005), p. 154.

(٦٥) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website (Tel Aviv University), <http://www.dayan.org/about-us-0>, (accessed on: 15/3/2013).

(٦٦) معسكر اليسار: في العالم يضمّ الأحزاب والجماعات والحركات التي تعلي من قيم العدالة والمساواة والعدالة =

أ ـ المزج بين معياري انتماء مراكز الفكر ونوعية إنتاجها البحثي

هذه المراكز تنتمي إلى الجامعة لكنها مراكز بدون طلبة، تقوم بإعداد دراسات يغلب عليها الطابع الأكاديمي طويل الأجل، ويتمثل أغلب إنتاجها البحثي في كتب ودوريات سنوية أو نصف أو ربع سنوية، ومجلات ونشرات إخبارية واستطلاعات للرأي. فعلى سبيل المثال يصدر مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية ثلاث دوريات هي: أمن الشرق الأوسط والدراسات السياسية، وأوراق موسمية حول القضايا الجارية (Colloquia on Strategy Diplomacy and The Madeleine Feher European Scholar Lectures)، ومجلتين إخباريتين نصف سنويتين[٦٧].

ويعمل في كل مركز فريق متميز يتخصص في قضايا مختلفة وفق أجندة اهتماماته. وقد يستعين المركز بخبراء أخرين من منظمات أخرى داخل إسرائيل أو من خارجها وفقاً لحاجة المشروع البحثي المطبق. ويجمع فريق العمل خلفيات عدة أكاديمية وعسكرية ومنهم من له سابقة العمل بالسياسة العامة كالدبلوماسيين، ومن بين أعضاء فريق العمل خبراء يعملون فترة دوام كامل، ومنهم طلبة الدكتوراه ومساعدو باحثين وموظفون إداريون. وتسعى تلك المراكز إلى تنمية القدرات البحثية والمعرفية لباحثيها عبر المنح الدراسية والمحاضرين الزائرين وفرص التدريب في الخارج وفرص التبادل العلمي والمؤتمرات والندوات وورش العمل، وتشجعهم على استكمال الدراسات العليا للحصول على أعلى الدرجات الأكاديمية من كبرى الجامعات في العالم. على سبيل المثال قدم معهد هاري ترومان للأبحاث وخدمة السلام حتى الآن أكثر من ٧٠ منحة دراسية بشكل سنوي للباحثين الإسرائيليين ومن دول أخرى للحصول على درجات الماجستير والدكتوراه وما بعد الدكتوراه. وهؤلاء الباحثون من تخصصات مختلفة تمثل العلوم الاجتماعية والإنسانيات والصحة العامة والخدمة الحكومية. وتنظم المراكز ندوات ومؤتمرات ومحاضرات وورش عمل، ومناقشات عامة، وزيارات دبلوماسية، وملخصات (ملخصات الشرق الأوسط) يشارك فيها الخبراء والباحثون

= الاجتماعية، أما في إسرائيل فتختلف حيث تدور في إطار الإجماع الصهيوني، لذا فهي لا علاقة لها بمجموعة القيم السياسية التي تُسمّى «يسارية» ومع هذا يستخدم التيار وبخاصة الأحزاب الصهيونية العمالية داخله ديباجات يسارية تخفي عنصرية الصهيونية البنيوية، على عكس الأحزاب اليمينية التي تستخدم ديباجات عنصرية واضحة. ولتمييزها تسمّى هذه الأحزاب الصهيونية ذات الديباجات اليسارية والاشتراكية «أحزاباً عمالية». لمزيد من التفاصيل انظر: المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

معسكر اليمين: هو المعسكر الذي يؤمن بمفهوم «أرض إسرائيل الكاملة»، ويسعى إلى إقامة دولة إسرائيل في كل «أرض إسرائيل»، التي تشمل، بمفهومه، فلسطين التاريخية وشرق الأردن، وشعاره «للأردن [النهر] ضفتان، هذه لنا وتلك أيضاً». والأب الروحي لهذا المعسكر هو زئيف جابوتينسكي، زعيم ومؤسس «الحركة الإصلاحية الصهيونية». ووفقاً لهذا المعسكر فإن اليهود والعرب يجب أن يعيشوا في هذه «الدولة الواحدة» وتحت سيادة يهودية عبر حكم اليهود للعرب بالحديد والنار، ويتّخذوا مواقف متشدّدة لتحقيق هذا المبدأ تجاه المفاوضات وعملية السلام وبناء المستوطنات واستخدام العنف المفرط في التعامل مع الفلسطينيين. لمزيد من التفاصيل انظر: «اليمين الإسرائيلي وحلّ الدولة الواحدة.. وقائع جديدة ـ قديمة بشأن رؤية.. اليمين الإسرائيلي لـ«التسوية السياسية».. «الدولة الواحدة» أفضل من «التقسيم إلى دولتين!»،» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) (١٩ أيار/ مايو ٢٠١٣)، <http://www.madarcenter.org/>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٤/ ٢٠١٣).

(٦٧) The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Website, <http://www.biu.ac.il/SOC/besa/about.html>, (accessed on: 12/2/2013).

والدبلوماسيون والصحفيون والبرلمانيون وأعضاء الحكومة من إسرائيل ومن مختلف دول العالم (من خلفيات عدة منها التاريخية والسياسية والدينية والدبلوماسية). ويتجاوز عدد الأحداث التي تنظمها سنوياً المئة، وتتناول القضايا العامة المثارة والتحديات التي تواجه إسرائيل والفلسطينيين والمواطنين بدول العالم النامي. ومن أبرز هذه الأحداث الحوار الإسرائيلي ـ الفلسطيني (منتدى حواري مشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين)، سمينار صحفيي أمريكا اللاتينية، وصغار الدبلوماسيين الروس، وسمينار إسرائيل والشرق الأوسط لحديثي التخرج، وسمينار التعددية العرقية والدينية(٦٨).

ب ـ معيار التخصص البحثي

بتطبيق التخصصات البحثية التي ذكرها جيمس ماجين والتي تدخل في مجال اهتمام تلك المراكز يتضح انطباقها جميعاً حيث تعمل في الثمانية تخصصات المذكورة وهي: التنمية الدولية، والسياسة الصحية، والسياسة البيئية، والأمن وشؤون الدولة، والسياسة الاقتصادية المحلية، والسياسة الاجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والشفافية والحكم الرشيد(٦٩). ولكن نظراً إلى اهتمام هذه الأطروحة بمجال العلوم الاجتماعية، فسيتم التركيز على المراكز التي تندرج تحت هذا التخصص فحسب (٧٠).

وباستعراض مجال اهتمام تلك المؤسسات البحثية، يتضح أنها تجمع من حيث الاهتمام بين التخصصات المذكورة حيث لا يمكن القول بانفراد مركز محدد بفرع معين من الأفرع البحثية السالف ذكرها. فالمركز الواحد يهتم بأكثر من مجال بحثي تنطوي على عدة قضايا كدراسة التاريخ الحديث، وشؤون الشرق الأوسط، ومن المراكز ما يهتم بدراسة قضايا السلام بالمنطقة كمعهد هاري ترومان للأبحاث وخدمة السلام، ومنها ما يهتم بدراسة قضايا الشأن العربي ـ الإسرائيلي، خاصة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومبادرات السلام، ودعم العلاقات بين العرب واليهود بإسرائيل خاصة عبر تقليل الفجوة المعرفية والقائمة بين الطرفين. والتعايش بين الطلبة والأفراد والمؤسسات والساسة ومناقشة القضايا الخلافية خاصة التاريخية «برامج سماع الآخر».

وهناك ما يهتم بدراسة المجتمعات العربية، والنظم السياسية العربية، وهناك ما يتخصص على نحو أكبر ويهتم بدراسة بعض الدول كدراسة الشأن المصري، والإيراني، والعراقي، والسوري واللبناني، واليمني، والمغربي. وهناك مراكز تهتم بقضايا العالم الإسلامي (بما يشمل شمال

(٦٨) «Truman Institute rated #15 in Think Tanks in Middle East and North Africa,» The Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace, <http://truman.huji.ac.il/?cmd=media_coverage.37&act=read&id=209>, (accessed on: 15/4/2013).

(٦٩) James G. McGann, «2010 Global Go to Think Tanks Index Report,» University of Pennsylvania, Scholarly Commons (12 January 2011), pp. 4-5, <http://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1005&context=think_tanks>.

(٧٠) بمعنى آخر سيتمّ استثناء المراكز المهتمة بالسياسة الصحية، والعلوم والتكنولوجيا، ولن يتمّ التركيز على مجال السياسة البيئية رغم تداخلها.

أفريقيا)، تركيا، وأفريقيا جنوب الصحراء كمركز موشيه ديان. علاوة على دراسة النظام الإيراني وما يمثله من تهديد أمني لإسرائيل خاصة قضية الخطر النووي الإيراني.

وهناك مراكز تتخصص في قضايا بذاتها داخل بعض الدول كدراسة علاقة الدولة بالأقليات كوضع الأقلية الكردية، وعلاقة السنّة بالشيعة، وعلاقة الدولة بالقبيلة وقضايا النوع الاجتماعي. بل زاد تطور أجندة تلك المراكز لتهتم بدراسة الدور الذي تمارسه وسائل الإعلام الجديدة في هذا الشأن الداخلي للدول (خاصة المحيط الإقليمي لإسرائيل).

وثمة من المراكز ما يهتم بدراسة القضايا الداخلية في إسرائيل كالوضع الاقتصادي والديمغرافي، ودراسة السلم المجتمعي، والرأي العام الإسرائيلي وتوجهاته نحو عدد من القضايا الرئيسة كالأمن ومبادرة السلام، ومصادر وأسباب الصراعات الداخلية بإسرائيل، كما تهتم بالسياسة الخارجية أيضاً، إضافة إلى حقوق الانسان والحقوق المدنية، والمساواة بين الرجل والمرأة، والأبعاد التعليمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لإسرائيل والشرق الأوسط ككل.

وهناك المراكز اليسارية التي تعنى بدراسة قيم التسامح والحوار والتعايش السلمي بين الشعوب والأمم، ومستقبل المستوطنات، وهناك من يهتم بدراسة شؤون يهود الشتات وتواصلهم مع الدولة الإسرائيلية. إضافة إلى المراكز التي تدرس مخاطر المحيط الإقليمي حول إسرائيل، والتي تتمثل ـ كما ترى أغلب الدراسات ـ في حركات الإسلام السياسي، وأيديولوجية الجهاد والإرهاب التي تدين بها بعض الدول والحركات السياسية فيها.

هذا علاوة على اهتمام تلك المراكز بدراسة الشأن الروسي والعلاقات الروسية ـ الإسرائيلية، ودول أوروبا الشرقية، والشأن الداخلي بدول أمريكا اللاتينية. وتحتل الدراسات الأمنية مكانة متميزة على أجندة تلك المراكز وما لها من تأثير في القضايا الاستراتيجية كالحد من التسلح والأمن الإقليمي، والشؤون العسكرية الاستراتيجية، والدراسات الاستخباراتية، والصراعات منخفضة النطاق والتأثير، والتوازن العسكري، والردع النووي، والقوى الأمنية، والحدود الدفاعية، وتطوير قوات الدفاع الإسرائيلية، والترتيبات الأمنية بمرتفعات الجولان، والاستثمار في نظم السلاح، والتكنولوجيا العسكرية، ومستقبل الصراع بالشرق الأوسط.

وحظيت السياسة الدولية بجانب كبير من اهتمام أجندة تلك المؤسسات البحثية كدراسة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والعلاقات الأوروبية ـ الإسرائيلية وفرص تقويتها، وقضايا القانون الدولي، والتجارة الدولية، والعلاقات الاستراتيجية الشرق متوسطية كالمنتدى الأوروبي بالجامعة العبرية[٧١].

(٧١) European Forum at the Hebrew University Website, <http://www.ef.huji.ac.il/index.shtml>, (accessed on: 2/2/2013).

الجدول الرقم (١ ـ ١)

المجال البحثي لتخصص مراكز الفكر الجامعية بدون طلبة

اسم المركز	التبعية	مجال التخصص
مركز موشيه ديان لدراسة التاريخ الحديث وشؤون الشرق الأوسط وأفريقيا	مركز جامعي «جامعة تل أبيب»	أهم القضايا محور الاهتمام: الشأن المصري، والإيراني، والعراقي، السوري، اللبناني، والتركي، واليمني؛ الأراضي الفلسطينية ـ الإسرائيلية، وقضايا الشأن العربي ـ الإسرائيلي، والمجتمعات العربية، والشؤون العربية والنظم السياسية العربية الداخلية، والسياسات العربية، ومبادرات السلام؛ المغرب (شمال أفريقيا)، أفريقيا جنوب الصحراء؛ القضايا الاقتصادية والديمغرافية؛ قضايا الإسلام؛ علاقات الدولة بالأقلية؛ وسائل الإعلام الجديدة؛ علاقات السنة بالشيعة؛ أيديولوجية الجهاد والإرهاب؛ علاقة الدولة بالقبيلة؛ علاقات النساء والنوع الاجتماعي؛ الشأن الكردي.
مركز دراسات الأمن القومي	مركز جامعي «جامعة تل أبيب»	الدراسات الأمنية وتأثيرها في القضايا الاستراتيجية. ويتم التركيز على هذه القضايا ذات الصلة بالأمن القومي: الحد من التسلح والأمن الإقليمي؛ الشؤون العسكرية الاستراتيجية؛ الدراسات الاستخباراتية؛ العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين؛ الإرهاب؛ الصراعات منخفضة النطاق والتأثير؛ المجتمع الإسرائيلي والرأي العام؛ التوازن العسكري؛ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط.
معهد حاييم هرتسوغ للإعلام والمجتمع	مركز جامعي «جامعة تل أبيب»	الأبحاث المتعلّقة بالشّرق الأوسط. تنمية العلاقات الأكاديميّة بين باحثين إسرائيليين وبين الباحثين في الشّرق الأوسط وفي العالم أيضاً.
مركز كمنغر للدراسات روسيا وأوروبا الشرقية	مركز جامعي «جامعة تل أبيب»	متخصص في شؤون روسيا ودول شرق أوروبا
معهد هاري ترومان للأبحاث وخدمة السلام	مركز جامعي «الجامعة العبرية»	يعد المركز الأول والأكبر في إسرائيل بل وفي الشرق الأوسط الذي يقوم بدراسة قضايا السلام بالمنطقة. ويركز على: دراسة دول الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، الشؤون الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية. يدعم الدراسات الأكاديمية في الطب البيطري ولكن عبر مساعدة طلبة الدراسات العليا فقط. يدرس قيم التسامح والحوار في التعايش السلمي بين الشعوب والأمم. يضم المركز أربع وحدات بحثية: وحدة دراسات الشرق الأوسط، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة دراسات أمريكا اللاتينية، ووحدة دراسات أفريقيا.
المنتدى الأوروبي	مركز جامعي «الجامعة العبرية»	متخصص في العلاقات الدولية أو الدراسات الأوروبية.
معهد ليونارد دافنشي للعلاقات الدولية	مركز جامعي «الجامعة العبرية»	يسعى المركز لدعم البحث العلمي في مجال العلاقات الدولية ويختص بدراسة: التجارة الدولية، ودور يهود الشتات في السلام والصراع والتهديدات الخارجية، وعلاقات الأمن المدني. ومن أبرز القضايا البحثية: البحث حول السياسة الخارجية والدفاعية لإسرائيل وبمنطقة الشرق الأوسط، ومعسكرات اللاجئين، وسياسات الشتات، القانون الدولي وصراع الشرق الأوسط، العلاقات العربية ـ الإسرائيلية.

يتبع

تابع

المركز السويسري لإدارة وحل الصراع	مركز جامعي «الجامعة العبرية»	يهتم بدراسة مصادر وأسباب الصراعات الداخلية والخارجية بشكل عام وفي إسرائيل بشكل خاص.
مركز حاييم هرتسوغ للدراسات والأبحاث المتعلقة بالشرق الأوسط	مركز جامعي «جامعة بن غوريون»	يدعمُ مركز هرتسوغ الأبحاث المتعلّقة بقضايا الشّرق الأوسط. كما يشجّع المركز تنمية العلاقات والرّوابط الأكاديميّة بين باحثين من إسرائيل وبين أقرانهم في الشّرق الأوسط والعالم. يعقد مؤتمرات دوليّة وأيّاماً دراسيّة وندوات تتناول القضايا السّياسيّة، والاجتماعيّة والثقافيّة لشعوب ومجتمعات الشّرق الأوسط والمناطق المتاخمة له.
معهد بن غوريون لدراسات إسرائيل والصهيونية	مركز جامعي «جامعة بن جوريون»	يقوم المعهد بالاهتمام بدراسة الصهيونية التي كان لها الفضل في بناء اليشوف (وجود الجماعة اليهودية بأرض إسرائيل قبل نشأة الدولة) ومن ثم يعتمد محتوى البرنامج على افتراض أن الدراسات الإسرائيلية ترتبط بمجال التاريخ الحديث ودراسات الشرق الأوسط.
مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية	مركز جامعي «جامعة بار إيلان»	يهدف المركز لتعزيز السلام والأمن بالشرق الأوسط، من خلال إجراء دراسات وأبحاث تتناول أبحاثاً سياسية بشأن القضايا الاستراتيجية والأمن القومي والسياسة الخارجية لإسرائيل. وتتمثل هذه القضايا في: العلاقات مع الفلسطينيين؛ الإرهاب؛ الردع النووي؛ القوى الأمنية، والحدود الدفاعية؛ إصلاح قوات الدفاع الإسرائيلية؛ الترتيبات الأمنية بمرتفعات الجولان؛ مستقبل المستوطنات؛ العلاقات الاستراتيجية الشرق متوسطية؛ الاستثمار في نظم السلاح؛ التكنولوجيا؛ مستقبل حلبة الصراع بالشرق الأوسط؛ الخطر النووي الإيراني.
معهد غوستاف هاينمان لدراسات الشرق الأوسط	مركز جامعي «جامعة حيفا»	متخصص في دراسات الشرق الأوسط.
المركز اليهودي العربي	مركز جامعي «جامعة حيفا»	دعم العلاقات بين العرب واليهود بإسرائيل، وتعزيز السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. تدور مجالاتها البحثية حول: مبادرة السلام وحقوق الانسان والحقوق المدنية، والمساواة بين الرجل والمرأة، والأبعاد التعليمية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لإسرائيل والشرق الأوسط ككل؛ تقليل الفجوة المعرفية والقائمة بين العرب واليهود؛ التعايش بين الطلبة والأفراد والمؤسسات والساسة ومناقشة القضايا الخلافية خاصة التاريخية «برامج سماع الآخر».

المصدر: مركز حاييم هرتسوغ للدراسات والأبحاث المتعلقة بالشرق الأوسط، معلومات عن المركز، <http://humweb2.bgu.ac.il/herzog/ar/aboutus/%D8%B9%D9%86-%>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٤/ ٢٠١٣)؛ كيون، «مؤسسات الأبحاث وصناعة القرار السياسي: النموذج الإسرائيلي»؛ سليمان حلبي، «مركز يهودي عربي في جامعة حيفا يهدف لتعزيز العلاقات بين اليهود والعرب،» العرب (١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠)، <http://www.alarab.net/Article/239091>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٢/ ٢٠١٣)، وحميدات، «رؤية مراكز بحث القطاع الجامعي في إسرائيل حول قضية الأمن في المفاوضات مع الفلسطينيين»؛ معهد حاييم هرتسوغ للإعلام والمجتمع، معلومات عن المركز، <http://humweb2.bgu.ac.il/herzog/ar/aboutus/%D8%>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٣/ ٢٠١٣)؛ The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website (Tel Aviv University), <http://www.dayan.org/about-us-0>, (accessed on: 15/3/2013); The Institute for National Security Studies Website, <http://www.inss.org.il/about.php?cat=55&incat=0>, (accessed on 11/2/2013); The Cummings Center for Russia and East European Studies Website, <http://humanities.tau.ac.il/cummings/>, (accessed on: 12/4/2013); The Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace Website, <http://truman.huji.ac.il/>; European Forum at the Hebrew University Website, <http://www.ef.huji.ac.il/research/index.shtml>, (accessed on: 11/1/2013); The Leonard Davis Institute of International Relations Website, <http://davis.huji.ac.il/en/?cmd=about>, (accessed on: 17/2/2013); The Swiss Center for Conflict Research Website, Management and Resolution, <http://crmr.huji.ac.il/en/?cmd=swiss-center>, (accessed on: 14/5/2013), and The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Website, Mission, <http://besacenter.org/about/mission/>, (accessed on: 11/3/2013).

ج ـ معيار الفئة المستهدفة

تستهدف مراكز الفكر في إسرائيل كلاً من صانع القرار والجمهور أو الرأي العام، وقد يتسع هذا الجمهور ليشمل عرب ٤٨ أو الفلسطينيين بالأراضي المحتلة. ويهدف بعض هذه المراكز إلى تهيئة المناخ للعيش السلمي داخل إسرائيل كمعهد هاري ترومان للأبحاث وخدمة السلام، والمركز العربي اليهودي، وهناك ما يتسع جمهورها ليشمل الطلبة بالمجتمعين الإسرائيلي والأوروبي عبر المنح وبرامج التبادل الثقافي.

على سبيل المثال يجمع معهد دراسات الأمن القومي ضمن الأنشطة التي يمارسها برنامجان أساسيان يستهدف كل منهما فئة محددة: **الأول**، هو برنامج المجتمع الإسرائيلي والرأي العام، والذي يهتم بالقضايا الخاصة بالداخل الإسرائيلي ونظرة الرأي العام لها، فيجري استطلاعات للرأي ويهتم بدراسة الوحدة الوطنية، والعلاقة بين القطاع الاجتماعي وقوات الدفاع الإسرائيلي؛ أما الثاني، فهو برنامج القانون الدولي والأمن القومي، حيث يهدف مباشرة لتقديم توصيات لصانع القرار لمواجهة التحديات التي تواجه إسرائيل استناداً إلى قواعد القانون الدولي[٧٢].

ولا يُستثنى الإعلام من دائرة اهتمام تلك المؤسسات البحثية بالجامعة، إذ يرتبط الباحثون والخبراء وإدارة مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا بعلاقات قوية مع وسائل الإعلام (مرئية، مسموعة ومقروءة) سواء عبر الكتابة في الصحف والمجلات، أو الاستضافة في البرامج الحوارية المرئية والمسموعة، أو عبر كتابة الأعمدة... إلخ[٧٣]. إلا أن الاهتمام بالإعلام ليس هو الوجهة الأساسية لتلك المراكز الأكاديمية وإنما هو فقط وسيلة للتأثير.

د ـ معيار نطاق عملها الجغرافي

أغلب هذه المراكز هو مراكز محلية أي تعمل داخل نطاق الدولة العبرية، رغم تعدد اهتماماتها البحثية التي تطاول مختلف المناطق الجغرافية في العالم، ومنها ما يوجد في تل أبيب كمركز موشيه ديان، وفي القدس كمعهد هاري ترومان لدراسات السلام، وبالنقب كمعهد بن غوريون لدراسات إسرائيل والصهيونية، وحيفا كالمركز اليهودي العربي، ورمات غان مثل مركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية. ولكن هناك مراكز تعمل على نطاق دولي كالمنتدى الأوروبي بالجامعة العبرية والذي انضم لعضويته عدد من المعاهد الأوروبية كمعهد هيلمت كول للدراسات الأوروبية، ومركز مارجوري مايروك، ومركز البحوث الأوراسية وبحوث أوروبا الشرقية، ومركز باول ديسماريز لدراسة الثقافة الأوروبية، ومركز دراسة الثقافة الإيطالية وذلك عام ٢٠٠٥[٧٤].

(٧٢) The Institute for National Security Studies Website, <http://www.inss.org.il/about.php?cat=55&incat=0>, (accessed on: 11/2/2013), and International Institute for Counter Terrorism Website, <http://www.ict.org.il/abouticl/aboutus/tabid/55/default.aspx>, (accessed on: 12/1/2011).

(٧٣) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website (Tel Aviv University), <http://www.dayan.org/about-us-0>.

(٧٤) European Forum at the Hebrew University Website, <http://www.ef.huji.ac.il/index.shtml>.

٢ - مراكز الفكر التابعة للدولة

تختص مراكز الفكر هذه بالبحث في قضايا سياسية، واقتصادية، وديمغرافية، وتكنولوجية تتناول قضايا متعلقة بأوضاع المنطقة. وتتعدد تبعية تلك المؤسسات البحثية ما بين مؤسسات تابعة للسلطة التشريعية «مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست»، ومؤسسات أخرى تابعة للسلطة التنفيذية (للوزارات) كمركز البحوث والتخطيط السياسي بوزارة الخارجية.

وقد سبق نشأة مراكز الفكر في إسرائيل نشأة الدولة حيث بدأ الاهتمام بها عام ١٩٢٢ حيث تم تأسيس منظمة البحث الزراعي لتهتم بدراسة طبيعة التربة والمحاصيل الزراعية الملائمة لقيام اقتصاد زراعي قوي وهذا بالفعل الذي قامت عليه دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، إذ إنها قامت على اقتصاد زراعي أسسته الكيبوتزات والموشافيم (المستوطنات الزراعية) ومن ثم فوجودها مهّد لوجود الدولة ثم أصبحت بعد ذلك الذراع الأولى لوزارة الزراعة الإسرائيلية. ثم أخذت بعد ذلك مراكز الفكر الحكومية في التطور لتلبي حاجة صناع القرار بإسرائيل.

على سبيل المثال مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست جاءت نشأته منذ عام ٢٠٠٠ استجابة لتطور طبيعة القضايا المطروحة داخل الكنيست. فعلى خلفية تعقّد تلك القضايا، اضطر بعض أعضاء البرلمان إلى الاستعانة بمنظمات غير حكومية في إسرائيل للحصول على النصح والمشورة، وذلك مقابل مادي. إلا أن هذا الوضع أثار قلق وحفيظة رئيس الكنيست آنذاك «أفراهام بورغ» (رئيس الكنيست الخامس عشر) خوفاً من دوافع وأغراض تلك المنظمات، خاصة في ظل إدراكه أن المعلومات المتوافرة في مكتبة الكنيست لا تكفي للإجابة عن التساؤلات المصاحبة للقضايا المثارة. من هنا، آمن بضرورة تأسيس وحدة داخلية بالبرلمان لتوفير المعلومات اللازمة لأعضاء الكنيست. ففي خطاب له حول أسباب تأسيس المركز، ذكر أن الكنيست الإسرائيلي يفتقر للأدوات والكيانات المحترفة التي تمكنه من اتخاذ قرارات سليمة، فإن ما يحصل عليه من معلومات هو معلومات مغلوطة ويجانبها الصواب في أنحاء كثيرة، إذا اضطر الأعضاء إلى الاعتماد على مصادر خارجية في الحصول على المعلومات المطلوبة داخل اللجان البرلمانية، بل وفي بعض الأحيان تكون المعلومات ذات طبيعة منحازة وغير محايدة تخدم مصالح فئوية محددة (جماعات المصالح). وقد ترتب على هذا الوضع تراجع مكانة الكنيست تدريجياً لعدم قدرته على أداء وظائفه على الوجه الأكمل. وساهم رئيس الكنيست السادس عشر روفين ريفيلين في تطويره عبر زيادة اختصاص مناقشة الميزانية العامة لإسرائيل(٧٥).

وبالنظر إلى معايير تصنيف مراكز الفكر المنتمية للدولة وتطبيقاً يتضح أنها مراكز فكر تم إنشاؤها بقرار حكومي سواء من السلطة التنفيذية أو التشريعية، وتحصل على امتيازات الجهات الحكومية وعليها نفس الواجبات، تستهدف صانع القرار بالدرجة الأولى إذ تأسست لدعم ما يصدره من

---

(٧٥) Shirley Avrami, «Estabishing a Research and Information,» Centre in the Israeli Parliament (Knesset), <http://knesset.gov.il/mmm/data/pdf/me02972.pdf>, (accessed on: 15/2/2013).

سياسات وما يتخذه من قرارات، فهي تقدم الخبرة اللازمة للهيئات والإدارات وموظفي الحكومة وأعضاء البرلمان، وتمول من ميزانية الدولة. وهذا ما سيتضح في ما يلي:

أ ـ معيار انتماء وتبعية مراكز الفكر

تتبع تلك للسلطات العامة سواء كانت سلطة تنفيذية أو تشريعية، فجاء قرار إنشاء تلك المراكز إما من قبل رئيس الوزراء أو من قبل الوزير المختص كحالة إنشاء أكاديمية إسرائيل للعلوم والإنسانيات والتي أصدر قرار إنشائها وزير التعليم بن زوين دينور واللجنة الدائمة للعلماء لتصبح بمثابة بؤرة لتجمع العلماء الإسرائيليين في مجال العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية وذلك عام ١٩٥٩[٧٦]، أو يتم إنشاؤه من قبل رئيس السلطة التشريعية كمركز المعلومات والبحث بالكنيست، حيث أصدر أفراهام بورغ رئيس الكنيست الخامس عشر عام ٢٠٠٠ قرار تأسيس المركز المذكور لدعم العمل البرلماني للأعضاء واللجان البرلمانية العامة والفرعية[٧٧].

وعادة ما يتم تمويل هذه المراكز من قبل ميزانية الدولة؛ فقد يكون تمويل المركز ككل من ميزانية الدولة كمركز المعلومات والبحث بالكنيست أو يكون التمويل جزئياً كتمويل المركز الإسرائيلي للبحث والتميز؛ حيث تمول الحكومة ثلث ميزانيته التي وصلت إلى ٣٠ مليون دولار عام ٢٠٠٠ (وباقي الميزانية يوزع «ثلث مساهمة من قبل معاهد الأبحاث والثلث الباقي من المؤسسات والشركاء الاستراتيجيين»)[٧٨].

ب ـ معيار الفئة المستهدفة

نظراً إلى تأسيس هذه المراكز من قبل صانع القرار ذاته فهي أداة لخدمة أهدافه وتؤدي دور المبرر للسياسات التي تتبناها المراكز التابعة لوزارة الخارجية، أو لتحسين ما يتخذه من قرارات كمركز المعلومات والبحث بالكنيست.

ج ـ معيار التخصص البحثي

يمكن القول إن التخصصات البحثية لتلك المراكز تتقاطع مع المجالات الثمانية المعروفة: التنمية الدولية، السياسة الصحية، قضايا البيئة، الشفافية والحكم الرشيد، الأمن والشؤون الدولية، السياسة الاقتصادية المحلية، السياسة الاجتماعية، العلوم والتكنولوجيا. فهي تولي أهمية للقضايا التي تتعلق بالأمن القومي ووضع خطط طويلة ومتوسطة المدى، أو دراسة المخاطر الأمنية الموجهة ضد إسرائيل، والإرهاب، كما تسعى إلى تبنّي قضايا اجتماعية (السياسة الاجتماعية) عبر

---

(٧٦) The Israel Academy of Sciences and Humanities Website, <http://www.academy.ac.il/>, (accessed on: 15/4/2013).

(٧٧) Avrami, Ibid.

(٧٨) The Israeli Centers of Research Excellence Website, <http://che.org.il/en/?page_id=4293>, (accessed on: 1/3/2013).

الاهتمام بدراسة أوضاع يهود الشتات وتقوية العلاقة بينهم وبين دولة إسرائيل، ووضع عرب ٤٨ والقرى العربية، وسياسات الاستيطان وبناء المستوطنات مثل مركز الدراسات الاستيطانية. كذلك فهي تعنى بدراسة التحديات التي يواجهها المجتمع المحلي، ودراسة ظاهرة الهجرة لإسرائيل واقتراح سياسات لاستيعاب المهاجرين. كما احتلت القضايا الثقافية مساحة على أجندة تلك المراكز، بحيث تدرس التاريخ اليهودي والفلسفة والفن اليهودي واللغة العبرية كالمركز الإسرائيلي للبحث والتنمية، وتبحث في وسائل تطبيع العلاقات الثقافية بين إسرائيل والبلدان العربية كالمركز الإسرائيلي الأكاديمي. كذلك تهدف الإدارات التابعة لوزارة الخارجية لتطوير علاقة إسرائيل مع دول العالم وخاصة أنها افتتحت معاهد ومراكز بالدول المختلفة لتحقيق هذا الغرض. ومن المراكز ما يتناول السياسات الاقتصادية المحلية والخارجية كدراسة النشاطات الاقتصادية الإسرائيلية في الدول النامية، وتقييم ميزانية الدولة العبرية، ودراسة مؤشرات ومعايير الأمن الاقتصادي لإسرائيل كمركز المعلومات والبحث بالكنيست.

كذلك تحتل قضايا العلوم والتكنولوجيا والبيئة حيزاً معتبراً على أجندة تلك المؤسسات البحثية، فتهتم مثلاً بدراسة الحياة الحيوانية والنباتية، والجيولوجية، وتطوير المعرفة الزراعية والتكنولوجية ومنتجات الأمن الغذائي، وسبل حماية البيئة، كمنظمة البحث الزراعي. وكذا تطوير منظومة القطاع الصناعي ومنظومة البحث العلمي، وقطاع الاتصالات، والبنية الصناعية والتحتية، وقطاع التجارة كالمركز القومي للبحث والتنمية.

ويوضح الجدول الرقم (١ ـ ٢) القضايا البحثية محل اهتمام عدد من أبرز مراكز الفكر الحكومية في إسرائيل التابعة للسلطة التنفيذية والتشريعية.

د ـ معيار نطاق العمل

هناك مراكز فكر حكومية تعمل على نطاق محلي بحكم قربها من صانع القرار، إذ تقدم الدعم مباشرة لوزير ما أو بحكم طبيعة عملها كمركز الدراسات الاستيطانية، ومنها ما يعمل على نطاق إقليمي ودولي حيث يوجد لها فروع في أكثر من دولة كمراكز وزارة الخارجية التي افتتحت في أكثر من بلد بهدف تطوير علاقة إسرائيل بدول العالم إضافة إلى اعتمادها في التقارير التي تصدرها على مصادر معلومات مستقاة من تقارير الدبلوماسيين الإسرائيليين بمختلف دول العالم.

هـ ـ معيار الإنتاج البحثي

تتناول دراسة القضايا الملحة وتقوم بتنفيذ جزئي للتوصيات بحكم كونها جزءاً من المؤسسات التنفيذية أو التشريعية بالدولة. كما يمكن أن تتقاطع مع المراكز التعاقدية التي تقدم الخبرة العلمية اللازمة للهيئات والإدارات وموظفي الحكومة وأعضاء البرلمان، ولكنها لا تقوم على فكرة التعاقد والمشاريع التعاقدية لكونها جزءاً من كل أي جزء من الهيئات الحكومية، إذ إنها تحصل على اعتمادات من ميزانية الدولة تتسم بالاستدامة والاستمرارية على خلاف المشاريع التعاقدية.

الجدول الرقم (١ ـ ٢)

القضايا البحثية محل اهتمام أبرز مراكز الفكر التابعة للدولة

الجهة الحكومية	المركز	مهمته/ القضايا محل اهتمامه
	مراكز تابعة للسلطة التنفيذية	
وزارة الخارجية	مركز البحوث والتخطيط السياسي بوزارة الخارجية	يضم مئة باحث ٦٠ في المئة يعملون في الشؤون العربية به ٦ أقسام: شمال أفريقيا، الهلال الخصيب، شبه الجزيرة العربية، مناطق جغرافية أخرى، الاقتصاد، الأمن الاستراتيجي. ويقوم المركز بتحضير تحليلات مبنية على المعلومات الأولية، خاصة المتوافرة لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. وتعتبر المراكز والوحدات التابعة لوزارة الخارجية من الجهات الاستشارية الحكومية الأكثر تأثيراً.
وزارة التربية	«مركز الدراسات الاستيطانية ـ رحبوت»	يخضع للإشراف المباشر من قبل رئيس الاستيطان في الوكالة اليهودية، ويضطلع بمهمات حثيثة تتعلق بـ: الاستيطان والتعليم الخاص في هذا الميدان. يتعاون على نحو وثيق نظرياً وميدانياً مع طلاب الجامعات الإسرائيلية، الذين يؤلفون أطروحات عن الاستيطان. يشرف المركز على النشاطات الإسرائيلية الاقتصادية في الدول النامية.
وزارة التعليم	أكاديمية إسرائيل للعلوم والإنسانيات	مقرها في القدس المحتلة، أنشئت في عام ١٩٦١ من قبل إسرائيل بهدف تشجيع الاتصال بين علماء العلوم والإنسانيات في إسرائيل، وبهدف تقديم النصائح للحكومة في ما يتعلق بالمشاريع البحثية ذات الأهمية الوطنية. تتشكل الأكاديمية من ٨٤ من أبرز علماء إسرائيل. ـ في مجال العلوم، تمول الأكاديمية مشاريع بحثية في مجالات الجيولوجيا ودراسات الحياة الحيوانية والنباتية في إسرائيل. كما تقوم بتقديم المساعدة لتسهيل مشاركة العلماء الإسرائيليين في المشاريع البحثية الدولية مثل الأبحاث في سيرن (CERN). ـ في مجال الإنسانيات، فإن الأكاديمية تمول أبحاث التناخ والتلمود، فضلاً عن أبحاث التاريخ اليهودي والفلسفة اليهودية والفن اليهودي واللغة العبرية وشعرها ونثرها. الأكاديمية أيضاً تدير المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة، والذي يساعد الباحثين الإسرائيليين في دراسة مصر وثقافتها.
وزارة التعليم: أكاديمية إسرائيل للعلوم والإنسانيات	المركز الإسرائيلي الأكاديمي بالقاهرة	أنشئ هذا المركز عام ١٩٨٢، تطبيقاً لبنود اتفاقات كامب ديفيد لتحقيق تطبيع ثقافي بين مصر وإسرائيل، ولقد مارس المركز عملية مسح منظم للمجتمع المصري اجتماعياً وسياسياً وثقافياً، فالمركز مثلاً أجرى أبحاثاً في: الأصول العرقية للمجتمع المصري، وفي كيفية تفتيت مصر طائفياً، وفي الوحدة الثقافية والعقائدية بين اليهودية والإسلام، وفي الشعر العربي الحديث، وقضايا التعليم والزراعة والميكنة الزراعية واستصلاح الأراضي، وفي توزيع الدخل، وحياة البدو والبربر وكيفية السيطرة عليها؛ تأثير السلام على العقل العربي، وعمل به العديد من الباحثين اليهود والأمريكان.

يتبع

تابع

وزارة الزراعة	منظمة البحث الزراعي (ARO)	تأسست عام ١٩٢٢ وهي الذراع البحثية لوزارة الزراعة والتنمية الريفية الإسرائيلية. وهي القوى المحركة خلف الإنجازات الإسرائيلية في الزراعة. فهي تجري حوالى ٧٥ في المئة من أبحاث إسرائيل في مجال الزراعة. وهدفها تطوير المعرفة والتكنولوجيا ومنتجات الأمن الغذائي، وحماية البيئة.
		مراكز تابعة للسلطة التشريعية
الكنيست	مركز المعلومات والبحث بالكنيست	- يقدم قواعد بيانات لأعضاء البرلمان تساعدهم على فهم القضايا المطروحة للنقاش داخل اللجان البرلمانية العامة والفرعية ومستندات وتقارير تحتوي على معلومات عن خلفية المناقشات والقضية المطروحة باللجان البرلمانية، والمناقشات الدولية، والتحليل الاقتصادي، وأبحاث مقارنة ودراسات طويلة المدى. كذلك تقدم أوراقاً للسياسات تتضمن معلومات حول الأطراف المنغمسة في القضية محل النقاش، والمشكلات والوضع الرسمي والقانوني، والقرارات الواجب اتخاذها. إضافة إلى تقديم تقارير مقارنة حول المقترح التشريعي يحمل السيناريوهات ووجهات النظر المتعارضة، إضافة إلى علاقة هذا بالعالم الخارجي. ما يصب في مصالح الكنيست واللجان التشريعية به حيث يمكّنهم من عقد مناقشات عامة حول القرارات والتشريعات والتوصل إلى التشريعات المناسبة لسنها. - يقوم بإعداد الدراسات بناء على طلب رؤساء اللجان بالكنيست، أو حسب الاختصاص. وتتركز الدراسات في مجال الأمن والاقتصاد والشؤون المحلية والخارجية. - المركز منذ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ بدأ يقوم بتقييم اقتصادي وتقييم للميزانية لمشروعات التشريعات. - يسعى المركز إلى تقديم معلومات عملية وجيدة وهادفة عبر تقديم أوراق خلفية شاملة ومتوازنة وكذا أوراق بحثية.

المصدر: الموقع الإلكتروني لجيش الدفاع الإسرائيلي، <http://www.idf.il/>؛ خليل علي حيدر، «الأبحاث الحزبية في إسرائيل،» الاتحاد (أبو ظبي)، ١٥/ ٨/ ٢٠٠٩؛ «سعود الفيصل: المعركة في سوريا صارت عالمية،» إيلاف (٢ آذار/ مارس ٢٠١٣)، <http://www.elaph.com/Web/news/2013/3/796437.html?entry=>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢٨/ ٠٢/ ٢٠١٣)؛ أكاديمية إسرائيل للعلوم الإنسانية، <http://www.academy.ac.il/>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٤/ ٢٠١٣)؛ رفعت سيد أحمد، «كيف اخترق المركز الأكاديمي الإسرائيلي العقل المصري؟،» الجريدة (بغداد)، <http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17359>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٣/ ٣/ ٢٠١٣)؛ Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms Forces and Influences* (Beirut: Al Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 2010), p. 94; Israel Ministry of Foreign Affaires Website, Departments, <http://www.altawasul.com/mfaar/about+the+ministry+arab+site/the+ministries+departments/ministry+of+foreign+affairs-+functions+and+structure.htm>, (accessed on: 6/2/2013); Ministry of Israeli Agricultural Website, <http://www.agri.gov.il/download/files/aro_1.pdf>, (accessed on: 15/2/2013); The Israeli Centers of Research Excellence (I-CORE), <http://che.org.il/en/?page_id=4293>, (accessed on: 11/4/2013), and Shirley Avrami, «Estabishing a Research and Information,» Centre in the Israeli Parliament (Knesset), <http://knesset.gov.il/mmm/data/pdf/me02972.pdf>, (accessed on: 15/2/2013).

٣ ـ مراكز الفكر التابعة للأحزاب السياسية

تقوم بمهمة تزويد قادة الأحزاب التي تتبناها بالتحليلات حول الأوضاع والتطورات الداخلية والخارجية كمعهد الدراسات العربية الذي يصدر أبحاثاً ومطبوعات حول طبيعة العلاقات اليهودية ـ العربية وشؤون الحكومة والنظام السياسي والقانوني والوضع الاقتصادي بإسرائيل.

ولا يقتصر دورها على هذه المهمة وإنما تؤدي دوراً آخر تنفيذياً عبر ما تقدمه من أنشطة تعليمية وتثقيفية كبرامج تعليم اللغة العبرية للعرب وتقوية التعاليم اليهودية بين اليهود مثل التي يقدمها معهد الدراسات العربية، والوكالة المركزية للثقافة التابعة للهستدروت. فقد تم إنشاء المعهد عام ١٩٦٣ كجزء من المعهد اليهودي العربي للسلام (مركز يساري) ليعمل على خلق علاقات أفضل بين العرب واليهود ويسعى إلى بناء تفاهم أفضل حول جوهر الديمقراطية وحقوق المواطنين بإسرائيل وتقليل الفجوة مع بلدان الجوار العربية. وقد طور المركز في هذا الصدد نماذج عمل تعمل على دعم الأهداف الاجتماعية والتعليمية. ويقوم المعهد بممارسة عدة أنشطة تخدم تلك الأهداف الاجتماعية من أبرزها: تقديم تدريبات للمدرسين حول الديمقراطية والمساواة والتعددية والمواطنة الفعالة. وتقديم أنشطة متعمقة للطلبة في الصف الثامن والتاسع بالمدارس العربية واليهودية حول قبول الآخر والمساواة والصداقة، وقد شارك في هذا النشاط حتى الآن ٣٠ ألف طالب ومدرس. إضافة لبناء القيادات الصغيرة من اليهود والعرب ويخص المدرسين والموظفين والسلطات المحلية. كذلك هناك البرنامج التعليمي وجهاً لوجه، الذي ينظم اجتماعا بين طلاب المدارس العليا حيث يهدف للقضاء على النماذج النمطية الذهنية مقابل دعم ثقافة الحوار[٧٩].

علاوة على ذلك، ثمة دور تقدمه تلك المؤسسات البحثية لتبرير السياسات التي تمارسها قيادات الحزب الذي يتبعه.

وبإعمال معايير تصنيف تلك المراكز، يلاحظ ما يلي:

أ ـ معيار نوعية الإنتاج البحثي ومعيار التبعية ومعيار التخصص البحثي

تخدم هذه المراكز مصالح الأحزاب الإسرائيلية، وأجندتها السياسية وتلبي حاجاتها السياسية. فهي الذراع البحثي للأحزاب السياسية. ويختلف التوجه الأيديولوجي لتلك المراكز وفقاً لأجندة الحزب الذي تتبعه أو تقدم له الدعم اللازم. ومن ثم تراوح بين اليسار ويسار الوسط ويمين الوسط واليمين، واليمين الديني والعلماني. وتعتمد على عضوية الأحزاب ومفهوم الولاء الحزبي، فعلى سبيل المثال نجد أن «معهد الدراسات العربية» يعمل به ٢٠ من العرب واليهود ومع أنه قريب من

---

(٧٩) مأمون كيون، «مؤسسات الأبحاث وصناعة القرار السياسي: النموذج الإسرائيلي،» الوسط (البحرين) (٢٩ ذي الحجة ١٤٣٠هـ ـ ١٦/١٢/٢٠٠٩م).

«اليسار الإسرائيلي»، إلا أن فيه نشطاء من مختلف الأحزاب(٨٠)، وتقدم خدمات لما يزيد على ١٥ ألف طالب ومدرس ومحترف ومتخصص(٨١).

وتتحدد أجندة تلك المراكز وفق أولويات كل حزب والتيار الفكري التابع له، فهناك قضايا جوهرية تهم كل حزب وبخاصة إبان الانتخابات البرلمانية لحشد التأييد، وهي المحك في تقسيم كل معسكر ما بين يمين أو يسار كالموقف من القضايا العربية وعرب ٤٨، والسلام مع العرب والهاجس الأمني والميزانية المخصصة لجيش الدفاع، والموقف من الانسحاب من أراضي ١٩٦٧ والموقف من بناء المستوطنات(٨٢)، ومن ثم تعمل مراكز الفكر التابعة للأحزاب السياسية على دراسة هذه القضايا وتطويرها وفق السياق السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخلياً ودولياً وموقف الحزب المنتمية له منها. فعلى سبيل المثال تهتم مراكز الفكر الحزبية داخل معسكر اليسار بعدة قضايا كالحركة الإسلامية في إسرائيل، ومبادرات السلام في الشرق الأوسط والمفاوضات العربية الإسرائيلية، ووضع عرب ٤٨ وأوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة، وانطباعات العرب عن اليهود، ونشر اللغة العبرية وإحياء التراث، وتوطيد العلاقة بين إسرائيل ودول العالم كآسيا وأفريقيا. ويتضح ذلك في الجدول الرقم (١ ـ ٣).

ونظراً إلى الأزمة المالية التي تعانيها أغلب الأحزاب الصهيونية بإسرائيل كحزب العمل الذي وصلت مديونيته إلى ١٤٠ مليون شيكل(٨٣). فإن المراكز البحثية التابعة لها لا تعتمد فقط على التمويل الحزبي بل تسعى إلى الحصول أيضاً على تمويل من جهات أخرى عبر إجراء أبحاث تعاقدية لمصالح بعض الوزارات والهيئات، فعلى سبيل المثال ينفذ معهد الدراسات العربية (التابع لمعسكر اليسار) برامج في مجال الدراسات الشرق أوسطية لصالح وزارة التعليم والقطاع الخاص(٨٤).

ب ـ معيار الفئة المستهدفة

تستهدف مراكز الفكر الحزبية في المقام الأول نخب الأحزاب التابعة لها بهدف تحسين أدائها، عبر ما تقدمه من تحليلات عن الأوضاع الداخلية والإقليمية، وكذا لتحسين السياسات التي تتبناها الأحزاب السياسية لتتواكب مع الوضع الجاري. كما تستهدف الرأي العام حيث تساعد الأحزاب في تنفيذ برامجها الاجتماعية والسياسية من خلال تقديم دروس في اللغتين العبرية والعربية وتنظيم أنشطة تعليمية للعرب واليهود ترمي إلى نشر اللغة العبرية وإحياء التراث العبري، وهذا ما تقوم به الوكالة المركزية للثقافة(٨٥).

---

(٨٠) المصدر نفسه.

(٨١) «The Jewish-Arab Center for Peace at Givat Haviva,» Givat Haviva Website (8 January 2007), <http://www.givathaviva.org.il/english/peace/taktser-8-1-07.htm>, (accessed on: 2/3/2013).

(٨٢) دوتي، الدولة اليهودية قرن لاحق، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.

(٨٣) سومفيلي، «الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور،» ص ٩٨.

(٨٤) «The Jewish-Arab Center for Peace at Givat Haviva».

(٨٥) كيون، «مؤسسات الأبحاث وصناعة القرار السياسي: النموذج الإسرائيلي».

الجدول الرقم (١ ـ ٣)

القضايا موضع اهتمام مراكز الفكر الحزبية بمعسكر اليسار

المركز	مهمته
معهد الدراسات العربية	وقد أنشئ عام ١٩٦٣، وتتنوع أنشطة المعهد في ثلاث دوائر هي: (١) تعليم اللغة العربية لليهود، (٢) تنظيم لقاءات مشتركة لطلاب عرب ويهود، (٣) دائرة الأبحاث. أبرز أنشطة المركز: - البرنامج التعليمي وجهاً لوجه، ينظم اجتماعاً بين طلاب المدارس العليا حيث يهدف للقضاء على النماذج النمطية الذهنية مقابل دعم ثقافة الحوار. - الذراع الشمالية: يقدم تدريبات للمدرسين حول الديمقراطية والمساواة والتعددية والمواطنة الفعالة. ويمول من وزارة التعليم. - تعليم الأطفال: برنامج تعليمي يقدم أنشطة متعمقة للطلبة في الصف الثامن والتاسع بالمدارس العربية واليهودية ويدور البرنامج حول قبول الآخر والمساواة والصداقة وشارك فيه حتى الآن ٣٠ ألف طالب ومدرس. - تمكين الإسرائيليين العرب: يهدف البرنامج لتمكين العرب بإسرائيل حيث يدور تركيزهم بناء القيادات الصغيرة كما يقدم برامج مختلفة للمدرسين والموظفين والسلطات المحلية. - معهد أبحاث السلام: يقدم أبحاثاً ومطبوعات حول العلاقات العربية اليهودية والثقافة والحكومة والدستور والاقتصاد. - مكتبة السلام: تضم عدداً كبيراً من المراجع أكثر من ٧٠ ألفا حول الصراع اليهودي ـ العربي يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٢٠. الأدوات: - يصدر المركز ثلاثة كتب سنوياً. من موضوعات هذه الكتب «الحركة الإسلامية في إسرائيل»، «مبادرات السلام في الشرق الأوسط خلال المئة سنة الأخيرة». - ويعتزم إدخال برنامج جديد عن أنشطته في مجال التعايش والديمقراطية. حصل المركز على جائزة اليونيسكو عام ٢٠٠١ من أجل تعاليم السلام.
جمعية المشروع العربي ـ الإسرائيلي للبحوث والعلاقات	وقد تأسست عام ١٩٧١، ومن المواضيع التي تم إدراجها للدراسة «انطباعات العرب عن اليهود» و«المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية».
«معهد دراسات الصهيونية والشتات»	تم تأسيسه عام ١٩٧١ ويتناول القضايا الخاصة بدعم يهود الشتات وتوطيد علاقتها مع الدولة الصهيونية إضافة إلى الاهتمام بشؤون الدولة العبرية.
الوكالة المركزية للثقافة	ترمي إلى نشر اللغة العبرية وإحياء التراث العبري.
المعهد الأفروآسيوي للأبحاث في مجال العمل والحركة التعاونية	تم تأسيسه عام ١٩٦٠، بالتعاون مع جامعة تل أبيب وبدعم من الاتحاد الأميركي للعمل، بهدف توطيد العلاقات مع إسرائيل وبعض دول آسيا وأفريقيا.

المصدر: كيون، «مؤسسات الأبحاث وصناعة القرار السياسي: النموذج الإسرائيلي،» و «The Jewish-Arab Center for Peace at Givat Haviva,» Givat Haviva Website (8 January 2007), <http://www.givathaviva.org.il/english/peace/taktser-8-1-07.htm>, (accessed on: 2/3/2013).

ج - معيار نطاق العمل

تعمل مراكز الفكر الحزبية داخل إسرائيل، بحكم وجود الأحزب السياسية، وبالتالي فهي مراكز محلية رغم اهتمامها بقضايا مختلفة على المستويين الدولي والإقليمي.

٤ - مراكز الفكر الخاصة أو المستقلة

تهتم بقضايا الصراع العربي - الإسرائيلي، والتطورات الحاصلة في المنطقة، وما يميزها هو استقلالها عن الحكومة وقيامها بعمل مشروعات وأبحاث لأغراض تجارية. وهي تعبر عن توجهات القائمين والداعمين لها في الأساس.

وتختلف الجهات المؤسسة لها فهناك مراكز جاءت نتيجة لجهود مجموعة من رجال الأعمال كمعهد فان لير للأبحاث بالقدس، إذ تأسس بجهود أسرة رجل الأعمال الراحل فان لير، وهناك مراكز تأسست بجهود بعض الساسة ورجال الدولة بشكل فردي كمنظمات خاصة مستقلة لا تنتمي لأي من مؤسسات الدولة مثل مركز شيمون بيريز للسلام.

وهناك مراكز أخرى أنشأتها وتدعمها مالياً جمعيات وتنظيمات يهودية في أميركا وأوروبا، وتعتمد المراكز المرتبطة منها بالدوائر الإسرائيلية أو الأميركية، أو بالجامعات أو المعاهد الأكاديمية على مجالس استشارية تضم شخصيات سياسية وأكاديمية بارزة من داخل وخارج إسرائيل، ومن أشهر هذه الشخصيات الأميركية هنري كيسنجر وهارولد براون وألكسندر هيغ وسايرس فانس وبرنارد لويس... وغيرهم[(٨٦)].

هذا النوع من مراكز الفكر ليس بالجديد على البيئة السياسية البحثية بإسرائيل، إذ تعود جذوره إلى نهاية خمسينيات القرن الماضي. على سبيل المثال تم إنشاء معهد فان لير للأبحاث عام ١٩٥٩ ليعمل كمركز للدراسات المتقدّمة وللخطاب الفكريّ العامّ[(٨٧)].

وأخذ عددها في الانتشار خاصة خلال حقبة التسعينيات حيث اهتم أغلبها بإجراء أبحاث في مجال الدراسات الديمقراطية كالمركز الإسرائيلي للديمقراطية، ودراسات السلام كمركز شيمون بيريز للسلام والمركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، ومنها المحلي، ومنها الذي يعمل على مستوى دولي كمعهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط، ومقره الرئيس واشنطن، وله مقار في أكثر من دولة خلاف مقرّه بإسرائيل[(٨٨)].

---

(٨٦) أمين ميرزا، «دور مراكز الدراسات الاستراتيجية في إسرائيل.. وخطرها على مصيرنا القومي،» الفداء، ١٨/٩/٢٠٠٧، <http://fedaa.alwehda.gov.sy/_archive.asp?filename=77308813020070917203154>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١/٥/٢٠١٣).

(٨٧) Vanleer Research Institute Website, Statement, <http://www.vanleer.org.il/ar/content/%D8% %B9>, (accessed on: 13/3/2012).

(٨٨) Middle East Media Research Institute Website (MEMRI), Statement, <http://www.memri.org/?clear=1>, (accessed on: 1/5/2013).

أ ـ معيار الفئة المستهدفة

تستهدف صناع القرار والإعلام عبر برامج شاملة تركز على إصلاح وتطوير القطاع الإعلامي، وتنوير الرأي العام عبر ما تجريه من حوارات واستطلاعات للرأي وما تتبناه من برامج لتمكين المواطنين للانغماس في الحياة السياسية. ويرتبط عدد كبير منها بعلاقات قوية مع صناع القرار كالمركز الإسرائيلي للديمقراطية.

ب ـ معيار التخصص البحثي

تتعدد تخصصاتها البحثية فتهتم بقضايا السياسة الاجتماعية والاقتصادية المحلية والدولية والأمن، وقضايا الديمقراطية والمجتمع المدني، وسبل بناء الديمقراطية بإسرائيل، والثقافة اليهودية، ودراسة المجتمع الإسرائيلي، وقضايا التعاون الإقليمي والاقتصادي وبناء السلام، وقضايا البيئة والتكنولوجيا والفن. ويوضح الجدول الرقم (١ ـ ٤) أبرز مراكز الفكر المستقلة والقضايا محور اهتمامها.

ج ـ معيار الإنتاج البحثي

تتعدد نوعية مراكز الفكر المستقلة وفقاً لأجندة مؤسسيها وهدفهم من وراء تأسيسها، فهناك مراكز تعاقدية تقدم خبرتها للهيئات والإدارات وموظفي الحكومة وأعضاء البرلمان لقاء مقابل مادي يدخل ضمن تمويلها. كمركز فان لير، وهناك مراكز للدفاع والمطالبة كمركز «بتسليم» الذي يدافع عن حقوق الإنسان، وهناك مراكز الفكر والفعل (Think and Do Tanks) التي تحلل السياسات العامة وتقدم توصيات حول قضايا السياسة العامة كالمركز الإسرائيلي للديمقراطية، وثمة مراكز عديمة الفائدة تستخدم في الدعاية الانتخابية للساسة وتبرير سياساتهم من أجل كسب الرضاء العام ومن ثم الشرعية. ويندرج تحت مظلة تلك المراكز: مراكز السياسات الاستراتيجية كمراكز فكر مستقلة لا تتبع جهة حكومية أو تشريعية.

يمكن، مما سبق، استخلاص نتيجتين رئيستين عن مراكز الفكر الإسرائيلية بتصنيفاتها المختلفة:

الأولى، انعكاس السياق السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي المحيط بها على أجندتها البحثية؛ فالمشاكل على الصعيد المحلي حاضرة فيما تقدمه من إنتاج بحثي كوضع عرب ٤٨ والتمييز الطائفي بين الأشكناز والسفارديم والصراع الداخلي بين المتدينين والعلمانين مثل مركز دراسات الأمن القومي، والمركز الإسرائيلي للديمقراطية، والمركز السويسري لإدارة وحل الصراع. كذلك جاءت مشكلة الهوية وإحياء التراث اليهودي واللغة العبرية واضحة في الانتاج البحثي لمعهد ليوناردو دافنشي للعلاقات الدولية. والوكالة المركزية للثقافة، ومعهد دراسات الصهيونية والشتات، ومعهد الدراسات العربية، ومركز موشيه ديان، والمركز الإسرائيلي للبحث والتنمية، وأكاديمية إسرائيل للعلوم الإنسانية.

الجدول الرقم (١ ـ ٤)

أبرز مراكز الفكر المستقلة بإسرائيل

المركز	مجالات اهتمامه
معهد فان لير للأبحاث في القدس	- تأسّس معهد فان لير في القدس من قبل عائلة فان لير بهدف المضيّ قُدُماً بالمعارف الإنسانيّة في مجالات الفلسفة والمجتمع والثقافة. - منذ انطلاقه في العام ١٩٥٩، يعمل المعهد كمركز للدراسات المتقدّمة وللخطاب الفكريّ العامّ. في أربعة مجالات مركزيّة: الدراسات المتقدّمة؛ المجتمع المدنيّ؛ الثقافة والهُويّة اليهوديّة المعاصرة؛ التعاون الإقليميّ المتوسّطيّ. - يُجري المعهد أبحاثاً في السياسات العامّة وأبحاثاً اجتماعيّة تطبيقيّة، ويطوّر ويطبّق برامج تربويّة، وطائفة من برامج التدريب للمربّين والقادة المجتمعيين، ويفتح أبوابه لنشاط ثقافيّ للجمهور الواسع.
مشروع بنك معلومات الضفة الغربية	قد أعدّ حتى عام ١٩٩٠ وأجرى ما يزيد على ٢٦ بحثاً لتطوير الضفة الغربية ودراسة وضعها والكتلة البشرية بها ومستقبلها في إطار السيطرة الإسرائيلية.
المركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط	أشرف على عدة بحوث منها بحث «خدمات الصحة في الوسط العربي»، الذي جرى تمويله بمنحة من مؤسسة «فورد الأميركية». وقد وجد فريق البحث أن «العرب في إسرائيل هم مواطنون من الدرجة الثانية، ويعانون تمييزاً في المجالات كافة، وأوضح أن ٤٠ بالمئة من الأسر العربية تعيش تحت مستوى خط الفقر».
معهد ريوت (Reut)	هو مركز مستقل غير حزبي ولا يهدف للربح تم إنشاؤه عام ٢٠٠٤ يقدم دراسات طويلة الاجل بهدف دعم القرارات الاستراتيجية لقادة إسرائيل وصناع القرار. ويهتم بمجال دراسات الأمن القومي والشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والقضية الفلسطينية، التعاون الإقليمي، والعلاقة مع يهود العالم.
المركز الإسرائيلي للديمقراطية	يسعى المركز لمساعدة القادة الإسرائيليين للتأكد من بناء المستقبل الديمقراطي بإسرائيل للأجيال القادمة، وذلك عبر خلق بدائل حلول للحكومات والامن القومي والهوية اليهودية وحقوق الإنسان. هو مركز فكر مستقل غير حزبي «مركز التفكير والعمل» (think and do tank)، يسعى إلى تقوية مؤسسات الديمقراطية بإسرائيل. تم تأسيسه عام ١٩٩١، يدعم المركز المسؤولين المنتخبين والموظفين بمؤسسات الخدمة العامة، وقادة الرأي العام وذلك في أربعة مجالات رئيسة: (١) مستقبل الديمقراطية بإسرائيل، (٢) تنظيم جلسات حوارية ومناقشات عامة لبناء رضاء بين المجتمع والحكومة، (٣) إعداد دراسات حول قضايا الإصلاح ووضع اقتراحات عملية لحل الأزمة، (٤) دعم قيم ومبادئ مهمة للهوية الإسرائيلية كدولة يهودية وديمقراطية. تدور أبرز المشروعات البحثية حول المحاور التالية: - الحكومة والدستور: يناقشون قضايا كالعلاقات المدنية العسكرية، الرضاء العام على الدستور، والحكومة المفتوحة، والإصلاح القضائي، الإصلاح السياسي. - الدولة اليهودية والديمقراطية: علاقة الدين والدولة، حقوق الانسان واليهودية، الدولة القومية، المبادئ الديمقراطية. - المجتمع الإسرائيلي: استطلاعات للرأي، اللامساواة والسياسة العامة، التحول الإسرائيلي، تجديد العقد الاجتماعي، العلاقات العربية اليهودية. - الاقتصاد والإعلام: يتناول الإصلاح الاعلامي والإصلاح الاقتصادي، والتخطيط الاقتصادي، الأمن القومي والديمقراطية. يدعم المركز المسؤولين المنتخبين والموظفين العموميين وقادة الرأي وذلك عبر: - أداء أبحاث مقارنة حول مستقبل الديمقراطية بإسرائيل. - مصادر لصناع القرار. - تطبيق استراتيجيات تنفيذية حول قضايا الإصلاح. - فتح منتديات للحوار البناء والرضاء العام عبر المجتمعات والحكومة. - دعم قيم ومبادئ عامة للهوية الإسرائيلية كاليهودية والديمقراطية.
مركز شيمون بيريز للسلام	منظمة غير هادفة للربح تسعى لبناء السلام بين إسرائيل ودول الجوار العربي خاصة بين الإسرائيليين والفلسطينيين وكذا عرب ٤٨. تم تأسيسه عام ١٩٩٦ بواسطة شيمون بيريز ـ الرئيس السابق لإسرائيل ـ. صممت برامجه لتمكين مواطني الإقليم ليشتركوا في بناء السلام وذلك لدعم وخلق سلام حقيقي وفعال عبر خمسة محاور رئيسة لترجه أنشطة بناء السلام بمركز بيريز: (١) حوار وتفاعل الشعوب المختلفة معاً، (٢) بناء القدرات عبر التعاون، (٣) دعم وتطوير ثقافة السلام في إقليم الشباب، (٤) التعاون الاقتصادي، (٥) الاستجابة الانسانية. وتترجم هذه المحاور الرئيسة خلال ثمانية مجالات للعمل: الطب، الرياضة، البيئة، العمل، التعليم، الشباب، التكنولوجيا، الفن.

المصدر: الموقع الإلكتروني لمركز بيريز للسلام، <http://www.peres-center.org/who_we_are>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢٣/ ٤/ ٢٠١٣)؛ كيون، «مؤسسات الأبحاث وصناعة القرار السياسي: النموذج الإسرائيلي»؛ Vanleer Research Institute Website, Statement, <http://www.vanleer.org.il/ar/content/%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%85%>, (accessed on: 13/3/2012); The Reut Institute Website, Statement, <http://reut-institute.org/en/Content.aspx?Page=About>, (accessed on: 15/3/2013); The Israel Democracy Institute, Statement, <http://en.idi.org.il/about-idi/>, (accessed on: 22/5/2013).

كما أن دراسة السياق السياسي للدولة الصهيونية حكومة وبرلماناً... إلخ، تشكل مجال اهتمام مراكز الفكر كمركز المعلومات والبحث بالكنيست. كذلك فإن قضايا الحوار والعلاقة مع الفلسطينيين ومبادرات السلام تمثل أولويات اهتمام مركز شيمون بيريز للسلام، والمركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، ومعهد الدراسات العربية، والمركز الإسرائيلي الأكاديمي بالقاهرة، ومركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية، والمركز اليهودي العربي، ومعهد هاري ترومان للأبحاث وتعد دراسات السلام. علاوة على الاستيطان وقضية بناء المستوطنات تتصدر قائمة اهتمامات مركز الدراسات الاستيطانية، ومعهد بن غوريون لدراسة إسرائيل والصهيونية. إضافة إلى قضايا التنمية والمشاكل الاقتصادية ومستقبلها محط عناية المراكز الإقليمية للبحث والتنمية، والمركز الإسرائيلي للديمقراطية، ومركز البحث والتخطيط السياسي، وشعبة التخطيط بهيئة الأركان العامة.

الثانية، تؤدي مراكز الفكر الإسرائيلية عدة وظائف للتأثير في عملية صنع السياسة العامة بإسرائيل؛ بداية من تحديد المشكلة، ورصد ملامحها عبر إعداد أبحاث ودراسات حول المشاكل التي تعانيها إسرائيل داخلياً وخارجياً. والعمل على تحسين عملية صنع السياسة العامة ودعمها عبر ما تقوم به من أنشطة لتحديد القضايا ذات الأولوية، وتوعية الرأي العام، وصنّاع السياسة العامة، ووسائل الإعلام بالمشكلات الملحة. كما تساهم في تنفيذ السياسة الخارجية والداخلية للدولة كمراكز الفكر الحزبية، ومركز البحوث والتخطيط السياسي بوزارة الخارجية. كذلك فهي تخطط للمستقبل، وتؤدي دور مروِّج للأفكار والمبرر للسياسات الحكومية كمراكز الفكر الحزبية.

وبعد عرض وتحليل خريطة مراكز الفكر العاملة بإسرائيل وما تهتم به من قضايا، يثور التساؤل حول مدى تأثير تلك المراكز في عملية صنع السياسة العامة، وهل يتباين هذا التأثير من مجموعة لأخرى وماهية طبيعة الأدوات المستخدمة للوجود على صعيد الساحة البحثية بإسرائيل؟ كل هذه التساؤلات يسعى المبحث «ثالثاً» إلى الإجابة عنها.

ثالثاً: تأثير مراكز الفكر في عملية صنع السياسة العامة بإسرائيل

يستعين رئيس الوزراء الإسرائيلي بمستشارين بصفتهم الشخصية في القضايا الأمنية، ومحاربة الإرهاب، وشؤون السكان العرب داخل إسرائيل، وهناك مستشارون آخرون يتم الاستعانة بهم بشكل مؤقت في قضايا سياسية محددة. ويمارس هؤلاء المستشارون دوراً سياسياً قريباً من الدور الذي يمارسه الوزير بحكم تخصصه وقربه من رئيس الوزراء[٨٩].

---

(٨٩) يختلف عدد هؤلاء المستشارين وفق توجّه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ٢٠ مستشاراً مقابل ٨ مستشارين كانوا يستعان بهم في الحكومات السابقة، ومن أبرز الأمثلة على الدور الذي يؤديه هؤلاء المستشارون جاءت خطّة فك الارتباط وليدة جهد كلّ من دوف ويسجلاس مستشار شارون (رئيس الوزراء الأسبق) للأمن القومي، وأستاذ الجغرافيا أرنون سوفر. لمزيد من التفاصيل انظر: Karim El-Gendy, *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms Forces and Influences* (Beirut: Al Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 2010), p. 95.

بيد أن رئيس الوزراء وغيره من صناع القرار في إسرائيل لا يترددون في اللجوء إلى مراكز الفكر طلباً للرأي والمشورة ودراسة المشاكل واقتراح الحلول لها. وعليه يثور تساؤل مهم حول ما مدى تأثير هذه المراكز على عملية صنع السياسات والقرارات.

فيصعب قياس تأثير مراكز الفكر نظراً إلى طبيعة عملها، فهي تستهدف تغيير الأفكار والمعتقدات وهذا أمر يصعب قياسه، وذلك أن تعديل الأفكار لا يتم بين عشية وضحاها، ولكنه عملية طويلة المدى تستغرق سنوات، إضافة إلى أن عملية صنع السياسة العامة واتخاذ القرارات من قبل الساسة يتم في دوائر مغلقة ليس من اليسير التعرف إلى من له التأثير الأكبر، ومن له الفضل في اتخاذ قرار ما أو تبني سياسة معينة. إلا أن هناك اجتهادات لبعض المفكرين حاولت قياس هذا التأثير، أو على الأقل التدليل، على وجود دور لتلك المراكز في صياغة السياسة العامة. هناك التيار الذي يتبنى المحددات الكمية[٩٠]، مقابل التيار الذي يعلي من قيمة المحددات الكيفية[٩١]، فضلاً عن التيار الذي زاوج بينهما وتزعمه د جيمس ماجين[٩٢]. وتميل الباحثة لاستخدام التيار الثالث لجمعه بين المحددات الكمية والكيفية مع ملاحظة وجود صعوبة في قياس بعض هذه المحددات في محاولة الوقوف عليها ورصدها خاصة. لذلك ستطبق الباحثة المحددات التالية لمحاولة الوقوف على مدى تأثير هذه المؤسسات البحثية داخل عملية صنع السياسة العامة داخل الدولة العبرية:

- القدرة على البقاء عبر الزمن.
- القدرة على توظيف نخبة من الباحثين والمحللين وزيادة عضوية مجلس إدارة مراكز الفكر (بنسبة معقولة).
- الموارد المالية المتاحة ومدى استمراريتها.
- حضور شخصيات عامة وهامة للمؤتمرات والسمينارات والقدرة على التقرب بين النخبة والأكاديميين ومدى استقلالية تلك المراكز.
- إصدار مطبوعات محكمة والتوجه نحو زيادتها.
- سمعة أكاديمية جيدة (وعلى الساحة الدولية).
- التغطية الإعلامية للأنشطة والعلاقة مع وسائل الإعلام.

---

(٩٠) Stephen Boucher, «Europe and its Think Tanks: A Promise to be Fulfilled,» Notre Europe Etudes and Recherches, Studies and Recherches; no. 35 (October 2004), <http://www.notre-europe.eu/media/etud35-en.pdf?pdf=ok>, (accessed on: 11/1/2012).

(٩١) Donald E. Abelson, «Is Anybody Listening?: Assessing the Influence of Think Tanks,» in: Adolfo Garce and Gerardo Una, *Think Tanks and Public Policies in Latin America* (Buenos Aires: International Development Research Center, Fundacio'n Siena and CIPPEC, 2010), <http://www.urosario.edu.co/cienciashumanas/documentos/publicaciones/Alvarez-Rivadulla-2010_Think_tanks_and_public_poli.pdf>, (accessed on: 11/2/2012).

(٩٢) McGann, «2010 Global Go to Think Tanks Index Report,» pp. 4-5.

• رصد توصية محددة لمراكز الفكر تم تطبيقها من قبل صناع السياسة العامة، ووجود علاقة مباشرة بين جهود المراكز الفكرية والتغيير الإيجابي، وإعداد مقترحات قوانين وأوراق أكاديمية وبحثية.

١ ـ القدرة على البقاء عبر الزمن

إن قدرة مراكز الفكر على البقاء والاستمرار عبر الزمان يُكسبها سمعة، ويعطي دلالة على نجاحها خاصة في ظل صعوبة قياس التأثير المباشر لتلك المؤسسات البحثية ما يتيح الفرصة مع الوقت لظهور التأثير المتبقي (Residual Influence) لتلك المؤسسات في عملية صنع السياسة العامة(٩٣).

وباستعراض تاريخ عمل مراكز الفكر الإسرائيلية يتضح نجاحها بأنواعها المختلفة؛ الجامعية والحكومية، والمستقلة، والحزبية، فبعضها يرجع تاريخ إنشائه إلى تأسيس الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨(٩٤). وهناك ما تأسس مع نهاية حقبة الخمسينيات وبداية حقبة الستينيات من القرن الماضي(٩٥) وهكذا نجحت تلك المراكز في البقاء والاستمراية ككيانات مؤسسية قادرة على الصمود ومواجهة التحديات، والعمل في ظل تغيير النخب الحاكمة وتغيير أولويات السياسة العامة بإسرائيل بل وبالمنطقة والعالم ككل.

٢ ـ القدرة على توظيف نخبة من الباحثين والمحللين

تضم مراكز الفكر الإسرائيلية نخبة متميزة من الخبراء ذوي الدراية والكفاءة سواء في ما يتعلق بمجلس الإدارة أو بفريق العمل، إذ يستقطب عناصر متميزة من الباحثين والأكاديميين والدبلوماسيين والعسكريين ورجال الاقتصاد. كذلك تستطيع المراكز الاستعانة بكبار الخبراء بالعالم لتدعيم فريقها

---

(٩٣) المصدر نفسه.

(٩٤) بدأ إرهاصات تشكيل المراكز الحكومية إلى المراكز التابعة لوزارة الدفاع إذ بدأ ظهورها مع نهاية حقبة أربعينيات القرن الماضي عام ١٩٤٧ بداية تأسيس شعبة التخطيط بالوزارة. لمزيد من التفاصيل انظر: الموقع الإلكتروني لجيش الدفاع الإسرائيلي، <http://www.idf.il/>.

(٩٥) ترجع جذور مراكز الفكر الجامعية بدون طلبة إلى عام ١٩٥٩ مع إنشاء معهد رؤوفين شيلواح (Reuven Shiloah) الذي أسّسه الرئيس الأول لجهاز الموساد الإسرائيلي رؤوفين شيلواح ثم اندمج المعهد عقب ذلك مع جامعة تل أبيب ثم نشأ على أنقاضه مركز موشيه ديان بعد اندماج المعهد مع وحدات التوثيق بالجامعة عام ١٩٨٣. فتعود جذور المراكز المستقلة إلى نهاية خمسينيات القرن الماضي. فعلى سبيل المثال تمّ إنشاء معهد فان لير للأبحاث عام ١٩٥٩ ليعمل المعهد كمركز للدراسات المتقدّمة وللخطاب الفكريّ العامّ. أما المراكز الحزبية فبداية حقبة الستينيات كانت هي البداية فتمّ إنشاء معهد الدراسات العربية، والوكالة المركزية للثقافة التابعة للهستدروت. إذ تمّ إنشاء المعهد عام ١٩٦٣ كجزء من المعهد اليهودي العربي للسلام (مركز يساري) ليعمل على خلق علاقات أفضل بين العرب واليهود ويسعى لبناء تفاهم أفضل حول جوهر الديمقراطية وحقوق المواطنين بإسرائيل وتقليل الفجوة مع بلدان الجوار العربية. تم تأسيسه بكيبوتز ارتزي. لمزيد من التفاصيل انظر: كيون، «مؤسسات الأبحاث وصناعة القرار السياسي: النموذج الإسرائيلي،» و Vanleer Research Institute Website, Statement, <http://www.vanleer.org.il/>, and The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website (Tel Aviv University), <http://www.dayan.org/research>, (accessed on: 11/5/2013).

البحثي ومنتجاتها البحثية بل وترتبط العديد من المراكز الإسرائيلية بشخصيات عالمية مرموقة سواء بشغلها عضوية مجالس إدارتها أو لجانها الاستشارية، وهذا ما سيتضح في ما يأتي:

أ ـ فريق العمل

تعتمد مراكز الفكر الإسرائيلية على نخبة بحثية متميزة تحمل تخصصات مختلفة وفقاً لمجال عمل كل مركز، على سبيل المثال يتخصص الفريق البحثي في مركز كمنغر لدراسات روسيا وأوروبا الشرقية في التاريخ والثقافة والحياة الاجتماعية للمنطقة المستهدفة والتي يكون لها تأثير في التاريخ الاجتماعي لدولة إسرائيل[٩٦]. أما مركز موشيه ديان فيختص الباحثون به في مجالات دراسة التاريخ وما يتطلبه ذلك من ضرورة توافر أدوات عدة كمهارة التوثيق، كما أن أغلبهم يعرف أكثر من لغتين من اللغات المتداولة في دول الشرق الأوسط مثل العربية والتركية والعبرية والفارسية والكردية. كما يستعين المركز بباحثين من خلفيات عدة وتنظيمات خارجية[٩٧].

كذلك فإن باحثي معهد هاري ترومان لدراسات السلام متخصصون في دراسة آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، إذ يدرسونها مستخدمين مقاربات تاريخية وثقافية ونفسية وسياسية واقتصادية واجتماعية. ويضم معهد بن غوريون لدراسات إسرائيل والصهيونية الفريق البحثي ١٥ باحثاً مقيماً من مختلف مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية كالعلوم السياسية وعلوم الاجتماع والأنثروبولوجيا، والجغرافيا، والتاريخ، ودراسات الشرق الأوسط، والأدب والفلسفة[٩٨]. ويتخصص الفريق البحثي بمركز أبحاث الجولان ميادين مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية (علم الاجتماع والاقتصاد التطبيقي)، العلوم الزراعية، العلوم البيولوجية والبيئية وعلم الحيوان[٩٩]. وتهتم تلك المراكز برفع قدرات باحثيها خاصة صغار الباحثين عبر المنح الدراسية التي تقدمها لهم، فعلى سبيل المثال ينظم المركز السويسري لإدارة وحل الصراع برنامجاً يسمى التبادل الدولي، إذ يسعى المركز إلى إثراء أفكار الباحثين والممارسين في مجال التحليل والإدارة وحل الصراع، ويجمع البرنامج بين الزملاء والباحثين من مختلف أنحاء العالم وذلك في ما ينظمه من ورش عمل ومؤتمرات وسمينارات علمية[١٠٠].

ويقدم مركز معهد ليونارد دافنشي للعلاقات الدولية منحاً دراسية، سواء للباحثين بالمركز أو من خارجه بما فيها منح ما بعد الدكتوراه للطلبة من مختلف أنحاء العالم[١٠١]. ويدعو معهد

---

(٩٦) The Cummings Center for Russia and East European Studies Website, <http://humanities.tau.ac.il/cummings/>.

(٩٧) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website (Tel Aviv University), <http://www.dayan.org/about-us-0>, (accessed on: 15/3/2013).

(٩٨) «Ben Goreon Center for Israel and Zionism Studies».

(٩٩) The Golan Research Institute Website, Statement, <http://golanres.haifa.ac.il/main_en_all.htm>, (accessed on: 15/4/2013).

(١٠٠) The Swiss Center for Conflict Research Website, Statement, <http://crmr.huji.ac.il/en/?cmd=research.55>, (accessed on 11/5/2013).

(١٠١) Vanleer Research Institute Website, Statement, <http://www.vanleer.org.il/>.

حاييم هرتسوغ للإعلام والمجتمع كبار المحاضرين والخبراء من إسرائيل ومن الخارج لعرض أبحاثهم وآرائهم أمام جمهور الطلاب وطاقم المحاضرين الأكاديميين في جامعة بن غوريون في النّقب بهدف زيادة معرفتهم وخبراتهم. ويدعمُ المركز الأبحاث التي ينجزها المحاضرون من مختلف الكليّات في جامعة بن غوريون، كما يقوم بتقديم المِنح للطلاب المتفوّقين الذين يدرسون للحصول على الألقاب الجامعيّة العُليا من مختلف مؤسّسات التّعليم العالي في إسرائيل[١٠٢].

وقام مركز موشيه ديان بعقد اتفاقية تعاون أكاديمية مع جامعة الشمال الغربية (Northwestern University) في بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تبادل الطلبة والباحثين الزائرين. كما يهدف المركز لتوسيع الروابط الأكاديمية مع الجامعات في الصين وجنوب شرق آسيا وله اتصالات مع جامعة شنغهاي للدراسات الدولية في الصين. كما ينظم المركز سمينارات مع مراكز الأبحاث الخارجية. وقد تم مؤخراً عقد سمينارات بالتعاون مع مجلس العلاقات الخارجية بنيويورك ومعهد أسان (Asan Institute) في جنوب كوريا. علاوة على ما لديه من علاقات قوية مع معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. وكثير من أعضاء المركز كانوا باحثين زائرين بمعهد واشنطن وقاموا بنشر مطبوعات كثيرة تحت رعاية المعهد. والمركز أيضاً لديه علاقات اكاديمية مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعة التقنية للشرق الأوسط (METU) بأنقرة/ تركيا. وينظم محاضرات بمختلف أقسام الجامعة ويموّل مؤتمرات مشتركة[١٠٣].

كذلك تهتم مراكز الفكر بتقديم برامج تدريبية لغير العاملين بالمركز للشباب الباحثين وذلك بهدف تكوين كوادر جديدة مدربة، فعلى سبيل المثال يتيح مركز موشيه ديان فرصة للتدريب (نصف دوام أو دوام كامل) بشكل تطوعي، إذ يستطيع المتدرب العمل مع فريق ذي خبرة عالية بشؤون الشرق الأوسط والشأن الأفريقي. كما يقدم المركز برنامجاً تدريبياً يحمل اسم «أميرة مارجاليز» التي عملت مديرة للمركز لمدة عامين، ووفقاً لهذا البرنامج فإن المركز يتيح فرصة للتدريب (تدريب طالب في مرحلة البكالوريوس أو حديث التخرج في جامعة أوروبية أو إحدى جامعات أمريكا الشمالية) والعمل لمدة فصل دراسي (٣ أشهر على الأقل ٢٠ ساعة في الأسبوع). وذلك مقابل ٣٠٠٠ دولار للمتدرب كمصاريف إعاشة ومواصلات. وهناك مراكز تقدم جوائز مالية لتشجيع الباحثين على الإنتاج البحثي والمعرفي؛ فعلى سبيل المثال يقدم معهد دراسات الأمن القومي جائزة مالية باسم تيشيشيك (Tshetshik) قدرها ٤٠ ألف شيكل مقابل إعداد دراسات تتناول التحديات التي تواجه الأمن القومي الإسرائيلي[١٠٤].

---

(١٠٢) معهد حاييم هرتزوغ للإعلام والمجتمع، معلومات عن المركز، <http://humweb2.bgu.ac.il/herzog/ar/people/%>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٤/ ٢٠١٣).

(١٠٣) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website.

(١٠٤) Institute of National Security Website, Statemet, <http://www.inss.org.il/about.php?cat=55&incat=0>, (accessed on: 11/2/2013).

وترتبط معظم مراكز الفكر بعلاقات جيدة مع صناع القرار والنخبة بإسرائيل بصرف النظر عن هوية المركز سواء كان حكومياً أو حزبياً أو جامعياً أو حتى مستقلاً، إذ يتضح ذلك في صور عديدة كحضورهم في أنشطة المركز. فعلى سبيل المثال يستضيف مركز بيغن - السادات للدراسات الاستراتيجية خلال أنشطته التي ينظمها نخبة من صناع القرار الإسرائيليين في الحياة العسكرية والمدنية، وكذا دبلوماسيين، أكاديميين من مختلف أنحاء العالم، إضافة إلى رجال الصحافة. كذلك يتم الاستعانة بهم أو بغيرهم من الخبراء عند إعداد دراسة ما إذا تطلب الأمر ذلك(١٠٥). أو عند إجراء أبحاث تعاقدية لصالح إحدى الجهات الحكومية أو الخاصة كمركز إسرائيل للديمقراطية الذي نظم في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠١١ منتدى الإصلاح السياسي لتقديم توصيات للكنيست وقدم ما تم التوصل إليه إلى رئيس الكنيست(١٠٦)، كذلك قد تعمل تلك المراكز كمورد بشري للوظائف الحكومية بالجهاز البيروقراطي للدولة. على سبيل المثال شغل عدد كبير من باحثي معهد دراسات الأمن القومي وظائف بالدولة أو تم تكليفهم بمهمات رسمية مثل دكتور عودي ديكيل أحد باحثي المركز الذي رأس فريق التفاوض الإسرائيلي مع الفلسطينيين في مباحثات أنابوليس بحكومة أولمرت، وشغل دكتور شلومو بروم منصب نائب مستشار الأمن القومي لرئيس الوزراء، وتولى مائير إيران منصب مساعد رئيس لجنة فينوغراد التي تولت التحقيق عقب حرب لبنان ٢٠٠٦، وشغل كاه أرين منصب مستشار بالكنيست(١٠٧). من هنا يتضح أن كثيراً من مستشاري رئيس الوزراء كانوا عاملين أو منتمين لمراكز الفكر.

وبدراسة خريطة مراكز الفكر الإسرائيلية يتضح أنها تجند باحثين من حملة الدكتوراه والماجستير وكذا باحثين من حملة الدرجة الجامعية الأولى. وتجمع بين تخصصات مختلفة كالأكاديميين والموظفين العموميين والدبلوماسيين والعسكريين. فعلى سبيل المثال، يبلغ عدد الفريق البحثي في مركز أبحاث الجولان ٧ باحثين واثنين من طلبة الدكتوراه وتتولى الجامعة مسؤولية الإشراف الأكاديمي بما فيه تعيين وترقية الفريق الأكاديمي(١٠٨). ويضم مركز إسرائيل للديمقراطية ١٦ باحثاً من حملة الدكتوراه و٨ باحثين حديثي التخرج(١٠٩).

وفي معهد الدراسات العربية يوجد موظفان إداريان وستة مدرسين و١٢ باحثاً منهم أستاذ جامعي(١١٠). ومعهد دراسات الأمن القومي لديه فريق بحثي دائم يضم ثلاثة من حملة الدكتوراه؛ ستة طلبة دكتوراه؛ مساعدي باحث، ومسؤول مركز المعلومات، إضافة إلى أربعة إداريين(١١١). وبالنظر إلى مركز المعلومات والبحث بالكنيست نجد أن مديري الإدارات البحثية منهم شخص

---

(١٠٥) The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Website, Statement, <http://besacenter.org/about/staff/>, (accessed on: 11/3/2013).

(١٠٦) The Israel Democracy Institute Website, Stataement, <http://en.idi.org.il/about-idi/>.

(١٠٧) Institute of National Security Website, Statemet, <http://www.inss.org.il/about.php?cat=55&incat=0>.

(١٠٨) The Golan Research Institute Website, Statement, <http://golanres.haifa.ac.il/main_en_all.htm>.

(١٠٩) The Israel Democracy Institute Website.

(١١٠) «The Jewish-Arab Center for Peace at Givat Haviva,» Givat Haviva Website.

(١١١) Institute of National Security Website.

واحد من حملة الدكتوراه هو مدير إدارة المعلومات والبحث مقابل أربعة مديرين آخرين باحثين ليسوا من حملة الدكتوراه[١١٢].

وفي معهد هاري ترومان يوجد واحد وعشرون باحثاً؛ خمسة فقط أساتذة أكاديميون وخمسة إداريين. كما يضم لجنة أكاديمية استشارية من ٦ أساتذة في تخصصات مختلفة وهي الجغرافيا والتخصص في الشأن الأوروبي، والأمريكي، واللاتيني، والثقافة الإسلامية، وشؤون يهود الشتات[١١٣].

ولدى مركز موشيه ديان لجنة استشارية تضم أعضاء من المجتمع الدولي[١١٤]. ويضم المركز الإسرائيلي للديمقراطية ٢٨ عضواً باللجنة الاستشارية منهم ١٦ أستاذاً أكاديمياً ومن حملة الدكتوراه إضافة إلى مجموعة من القضاة من دول مختلفة ككندا وأمريكا وفرنسا، ووزير الخارجية الأمريكي الأسبق جورج شولتز، ومن ثم تكسب تلك اللجنة الاستشارية المركز سمعة طيبة وتضفي عليه قدراً معتبراً من المصداقية والنزاهة[١١٥].

ب - مجالس إدارة مراكز الفكر

يتم إدارة مراكز الفكر عبر مجلس أمناء (Board of Trustees) أو محافظين (Board of Governors) يضم أعضاء من خلفيات عدة أكاديمية ودبلوماسية وعسكرية واقتصادية كمركز موشيه ديان الذي يتم إدارته عبر مجلس محافظين[١١٦]. أما معهد هاري ترومان للأبحاث وخدمة السلام فيطلق على مجلس إدارته مجلس أمناء[١١٧]. وهو يضم الرئيس وممثلين عموميين وممثلين للجهة المنتمي إليها المركز (جامعة بالنسبة إلى المراكز الجامعية - الحزب بالنسبة للمراكز الحزبية - الجهة الحكومية التابعة لها بالنسبة إلى المراكز الحكومية) فعلى سبيل المثال يتكون مجلس إدارة مركز دراسات الأمن القومي من الرئيس وممثلين عموميين وممثلين لجامعة تل أبيب[١١٨].

وقد يسهم مجلس الإدارة في ميزانية المركز. وبتنوع تخصصات أعضاء مجلس الأمناء ما بين الأكاديمي أو العسكري، أو رجل أعمال أو خبير اقتصاد، يلاحظ على أغلب مراكز الفكر الإسرائيلية بما فيها المراكز الأكاديمية أن عدد الأكاديميين أو الباحثين وحملة الدكتوراه ليس العدد الأكبر وهذا على خلاف الوضع بالنسبة إلى غالبية مراكز الفكر التي تضم عدداً أكبر من الباحثين والأكاديميين بمجلس أمنائها حتى يتسنى متابعة عمل المركز وتحديد أجندته البحثية وفق الاحتياج المسبق والقضايا المثارة وإمكانات المركز كونها مؤسسات بحثية تقدم بدائل السياسات لصناع السياسة

---

(١١٢) Avrami, «Estabishing a Research and Information».
(١١٣) «Truman Institute rated #15 in Think Tanks in Middle East and North Africa».
(١١٤) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website.
(١١٥) The Israel Democracy Institute Website.
(١١٦) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website.
(١١٧) The Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace, <http://truman.huji.ac.il/>.
(١١٨) Institute of National Security Website.

العامة[119]. فعلى سبيل المثال فإن رئيس مجلس أمناء معهد هاري ترومان شخصية دبلوماسية «السفير موشيه أراد (كان سفير إسرائيل في الولايات المتحدة ١٩٨٧ - ١٩٩٠)». ويضم مجلس الأمناء ٢١ عضواً منهم خمسة أعضاء فقط أكاديميون أي أقل من ربع المجلس[120]. أما المركز الإسرائيلي للديمقراطية فإنه يضم ١٢ عضواً اثنان فقط منهم أساتذة جامعات والباقي رجال أعمال، وموظفون عموم، ورجال صناعة، وناشطان بالمجتمع المدني أي أقل من ٢٠ في المئة[121]. ويمكن تفسير ذلك في ضوء طبيعة وخصوصية الدولة العبرية كدولة صهيونية تحتاج مراكزها البحثية إلى الاستعانة بمختلف الخلفيات العسكرية والاقتصادية إضافة إلى الأكاديمية.

وبالنسبة إلى مدير المركز نلاحظ أنه قد يكون ضمن فريق مجلس الأمناء كمعهد دراسات الأمن القومي أو يتم تعيينه كمدير للمركز يدير شؤونه البحثية والإدارية وقد يكون أكاديمياً أو دبلوماسياً أو ذا خلفية عسكرية. على سبيل المثال تفضل مراكز الفكر خاصة الأكاديمية منها أن يتخصص مدير المركز في القضايا نفسها التي موضع اهتمام المركز الذي يديره مثل المركز اليهودي العربي الذي يرئسه اسحاق ويزمان أستاذ بجامعة حيفا ومتخصص في الحركات الإسلامية وعضو المجلس التنفيذي لجامعة حيفا[122]، ومعهد حاييم هرتسوغ للإعلام والمجتمع يديره البروفسور يورام ميتال وهو أحد مؤسسي قسم دراسات الشّرق الأوسط في جامعة بن غوريون في النّقب، وشغل منصب رئيس هذا القسم لفترتين، بل ويعمل منذ عام ٢٠٠٤ كرئيس مركز هرتسوغ لدراسة الشّرق الأوسط والدبلوماسيّة في جامعة بن غوريون في النقب. تعالج أبحاثه الثقافة والسياسة والقوميّة لدى مجتمعات الشّرق الأوسط - وخصوصاً مصر[123]. إلا أن هذه القاعدة العامة ترد عليها استثناءات كمعهد دراسات الأمن القومي الذي يديره لواء عاموس يادلن حيث خدم في الجيش لمدة ٤٠ عاماً، وعمل كرئيس للاستخبارات العسكرية ويحمل درجة الدكتوراه[124]، وربما يرجع الاعتماد هنا على مدير غير أكاديمي نظراً إلى طبيعة عمل المركز، فأجندته كانت لها الغلبة على طبيعته كمركز أكاديمي.

٣ - مصادر التمويل

أنشأت إسرائيل «وزارة البحث والتكنولوجيا» إيماناً منها بأهمية البحث والتنمية والدراسات في تحقيق غايتها ومآربها، في ظل طبيعتها وخصوصيتها كدولة استيطانية تحتاج إلى البحث والتطوير

(١١٩) Raymond J. Struyk, «Managing Think Tanks: A Practical Guide for Maturing Organizations,» Urban Institute Elevate the Debate (1 May 2002), <http://www.urban.org/uploadedPDF/410454_managing_think_tanks_CH01.pdf>, (accessed on: 13/12/2010).

(١٢٠) The Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace, <http://truman.huji.ac.il/>.

(١٢١) The Israel Democracy Institute Website.

(١٢٢) The Jewish Arab Center Website, <http://jac.haifa.ac.il/index.php/jac-staff.html>, (accessed on: 11/4/2013).

(١٢٣) مركز حاييم هرتسوغ: الدراسات والأبحاث المتعلقة الشرق الأوسط، <http://humweb2.bgu.ac.il/herzog/ar>.

(١٢٤) Institute of National Security Website.

لتستطيع الاستمرار داخل محيط معادٍ لها. في هذا السياق، نجد اهتمام إسرائيل بالبحث العلمي والإنفاق عليه، وتزداد مخصصات البحث العلمي عاماً بعد آخر، وتتضاعف كل ثلاث سنوات، وتتجاوز نسبتها في بعض السنوات ٤ في المئة من إجمالي الناتج القومي، وقد جاءت إسرائيل في المركز الخامس عالمياً من حيث الإنفاق على التعليم بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بإنفاق يبلغ ٨,٣ في المئة على التعليم من ناتجها المحلي، الذي يصل إلى ١١٠ مليارات دولار، ويصل نصيب البحث العلمي ٥,٣ مليار دولار، كما يساهم القطاع الخاص بنسبة ٧٤ في المئة من الموارد المخصصة للبحث العلمي(١٢٥).

ويدخل تمويل مراكز الفكر ضمن مخصصات البحث العلمي بأنواعها المختلفة الحكومية والمستقلة والجامعية والحزبية. ولكل نوع خصوصية من حيث المصادر التي يعتمد عليها في التمويل. ذلك أن الجزء الأكبر من الميزانية الحكومية المخصصة للإنفاق على البحث العلمي بإسرائيل يتجه إلى البحث والتطوير داخل الجامعات حيث تصل النسبة إلى ٤٢ في المئة من مجمل الإنفاق الحكومي على البحوث العلمية، وتحصل البحوث في مجال الصناعة على النصيب الأكبر من التمويل الحكومي للبحوث العلمية ما يعكس الاهتمام بتطوير البنية الاقتصادية لإسرائيل خاصة قطاع الصناعة. ويليه الإنفاق على تمويل الأبحاث الخاصة بتطوير البنية التحتية التي تعتبر إحدى ركائز الأمن القومي بإسرائيل، خاصة أن بند تطوير وتحديث البنية الأساسية يندرج تحت الميزانية المخصصة للقطاع الأمني بإسرائيل(١٢٦). ويموَّل جزء من ميزانية مركز دراسات الأمن القومي من مجلس التعليم العالي(١٢٧).

أ ـ المراكز الجامعية

تخصص الحكومة ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية الجامعية، كمركز أبحاث الجولان، إذ يدار المركز بالاشتراك مع وزارة العلوم التي تساهم بالجزء الأكبر في ميزانية المركز(١٢٨). وتحصل تلك المراكز الجامعية على تمويل من مصادر أخرى كمنح بحثية من الجهات المانحة ولا سيَّما أن طلب الحصول عليها لا يستغرق إجراءات طويلة ومعقدة، كما تجري تلك المراكز بحوثاً تعاقدية مدرَّة للدخل لها(١٢٩)، كمركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية حيث يعتمد في جزء من تمويله

(١٢٥) عدنان أبو عامر، «البحث العلمي في إسرائيل وصناعة القرار،» الجزيرة نت (٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٢)، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/b8556851-0a25-4d54-b8ed-b85c3a3e35a4>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/٣/٢٠١٣).

(١٢٦) مؤسسات الدراسات والأبحاث في الكيان الصهيوني، سلسلة دراسات استراتيجية؛ ٣ (دمشق: القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، هيئة الأبحاث القومية، ٢٠١١)، <http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=2967:2967&catid=77&Itemid=207&lang=ar>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٢/٢/٢٠١٣).

(١٢٧) Institute of National Security Website.

(١٢٨) The Golan Research Institute Website.

(١٢٩) The Israeli Centers of Research Excellence Website.

على عائد الأبحاث التعاقدية مع الحكومة وهيئات أخرى[١٣٠]. كذلك يشكل الوقف أحياناً مصدراً مهماً للتمويل؛ فمركز موشيه ديان يعتمد تمويله بالأساس على وقف تم تخصيصه لضمان استدامة المركز تبرع به أصدقاؤه[١٣١]. كما أن مركز دراسات الأمن القومي يموِّل الجانب الأكبر من أنشطته من أموال الوقف المخصص له[١٣٢]. وتعد الأبحاث التعاقدية مصدراً آخر للدخل، فمثلاً يحصل مركز موشيه ديان على منح تمويلية للأبحاث[١٣٣].

ب ـ المراكز الحكومية

هناك مراكز تموَّل من قبل الحكومة، على سبيل المثال تموِّل وزارة البحث العلمي أنشطة المراكز الاقليمية للبحث والتنمية بالوزارة. ونجد مراكز أخرى تحصل على مصادر تمويلها من أكثر من جهة حكومية، إضافة إلى الحصول على مساهمات مالية من معاهد ومراكز أبحاث خاصة مثل مجلس التعليم العالي الذي تبلغ ميزانيته ٣٠ مليون دولار ثلثها تمويل حكومي، والثلث الثاني مساهمة من قبل معاهد الأبحاث، والثلث الباقي من المؤسسات والشركاء الاستراتيجيين[١٣٤].

ج ـ المراكز المستقلة

تحصل بعض المراكز على تمويل من وقف خيري ودعم مالي من جهات خارجية كمركز إسرائيل للديمقراطية الذي يموله أساساً وقف صندوق فان لير الهولنديّ إضافة إلى دعم جهات عدة من الولايات المتحدة كمؤسسة أندريا وتشارلز برونفمان للأعمال الخيرية وصندوق كوهين كوجن للخير، ومن كندا كمؤسسة عائلة موري الدشتين، علاوة على مساهمات الشخصيات والجهات الإسرائيلية مثل د. إيرك أر سيركين[١٣٥]؛ وأخيراً الأبحاث التعاقدية التي تجريها هذه المراكز لمصالح بعض الجهات الحكومية والخاصة كالمركز الإسرائيلي للديمقراطية الذي يجري أبحاثاً للجهات الحكومية مثل التقرير الذي أعده حول الإصلاح السياسي بالكنيست وقدم فيه توصياته ومقترحاته بهذا الخصوص في آذار/ مارس ٢٠١١[١٣٦].

د ـ مراكز الفكر الحزبية

نظراً إلى تبعية مراكز الفكر الحزبية للأحزاب السياسية فأغلب مخصصاتها المالية تأتي من الأحزاب السياسية. لكن هناك أحزاباً تعاني أساساً أزمات مالية، وبما ينعكس سلباً على الدعم المالي الموجه لتلك الكيانات التابعة لها كحزب العمل الإسرائيلي الذي يعاني مديونية مالية كبيرة

---

(١٣٠) The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Website.
(١٣١) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website.
(١٣٢) Institute of National Security Website.
(١٣٣) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website.
(١٣٤) The Israeli Centers of Research Excellence Website.
(١٣٥) The Israel Democracy Institute Website.
(١٣٦) الموقع نفسه.

وصلت إلى ١٤٠ مليون شيكل في شباط/ فبراير ٢٠٠٩[١٣٧]. وتحصل بعض المراكز الحزبية على دعم بعض الجامعات الإسرائيلية والمؤسسات الخاصة للقيام بمهمات بحثية تخدم مصالحها كالمعهد الآفروآسيوي للأبحاث في مجال العمل والحركة والذي تساهم جامعة تل أبيب والاتحاد الأميركي للعمل مالياً في الموارد المالية الموجهة للمركز[١٣٨].

وبغض النظر عن المصادر المختلفة للموارد المالية لتلك المراكز فهي تتمتع بوضع مالي جيد مكنها من استقطاب قوى بشرية متميزة من الخبراء والعلماء والباحثين من حملة الدكتوراه والماجستير من أكبر الجامعات بالعالم. فعلى سبيل المثال تقدم وزارة البحث والتكنولوجيا ٨٠ في المئة من ميزانية الوزارة لتمويل البحث بالمعاهد البحثية الأكاديمية ومراكز الفكر؛ وكذا لدعم البنى الأساسية البحثية البشرية والبنيوية. وذلك لزيادة المعرفة وخلق جيل جديد من العلماء يطوِّرون قدرة إسرائيل على مواجهة التحديات المستقبلية[١٣٩]. وقد وصلت ميزانية المعهد الإسرائيلي للأبحاث البيولوجية عام ٢٠٠٠ إلى ٤ ملايين دولار وبلغت عائداته ٣ ملايين دولار[١٤٠].

ويلاحَظ أن المخصصات المالية الحكومية للمراكز البحثية الإسرائيلية لا تنتقص من استقلالية هذه المراكز لأن جميعها تهدف إلى خدمة المشروع الاستيطاني للدولة، حتى اليسارية منها التي تنادي بالحوار والسلام، حيث يكون السلام وفقاً للمنهج الإسرائيلي والتزاماً بالثوابت والقيم الصهيونية التي يؤمنون بها. ومن ثم فتصاعد حجم الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في إسرائيل بشكل مستمر يعطي إشارة واضحة للأهمية التي يوليها الكيان الصهيوني لبناء اقتصاد مبني على المعرفة[١٤١].

٤ ـ حضور شخصيات عامة ومهمة للمؤتمرات والسمينارات والقدرة على التقريب بين النخبة والأكاديميين واستقلالية تلك المراكز

تتباين مراكز الفكر من حيث علاقتها قرباً أو بعداً من صانع السياسة العامة وفقاً لهوية تلك المؤسسات البحثية، فالمراكز الحكومية هي جزء من الهيكل الحكومي جاء إنشاؤها بقرار من صانع القرار لتنفذ سياساته. على سبيل المثال جاء إنشاء المعهد الإسرائيلي للأبحاث البيولوجية بتشريع من رئيس الوزراء حيث تم إنشاء المعهد عام ١٩٥٢ بواسطة د. إرنست ديفيد بيرجمان المستشار العلمي لرئيس الوزراء ديفيد بن غوريون ورئيس البحث العلمي بوزارة الدفاع وألكسندر كينان

---

(١٣٧) سومفيلي، «الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور،» ص ٩٨.

(١٣٨) كيون، «مؤسسات الأبحاث وصناعة القرار السياسي: النموذج الإسرائيلي».

(١٣٩) «About the Ministry of Science, Technology and Space,» Ministry of Science and Technology and Space, <http://most.gov.il/English/about/Pages/default1.aspx>, (accessed on: 11/4/2013).

(١٤٠) «Israel Institute for Biological Research,» Wikipedia: The Free Ecyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Israel_Institute_for_Biological_Research#cite_note-Ostrovsky-1>.

(١٤١) مؤسسات الدراسات والأبحاث في الكيان الصهيوني.

(كيني الجنسية) أول مدير للمعهد. ويعمل المعهد في إطار عام من التكتم نتيجة لسرية عمله وطبيعته العسكرية المتعلقة بجيش الدفاع. ويتعاون بقرب مع هيئات الحكومة الإسرائيلية(١٤٢).

أما المراكز الجامعية فتدخل أغلبها في علاقة مع النخبة تأخذ عدة مناحٍ كالقيام بمشروعات تعاقدية لمصلحة إحدى الجهات الحكومية، أو شغل باحثوها مناصب رسمية كمعهد دراسات الأمن القومي كما سلفت الإشارة، أو حضر شخصيات مهمة للأحداث والأنشطة التي تنظمها تلك المراكز كمعهد هاري ترومان للأبحاث وخدمة السلام الذي ينظم ندوات ومؤتمرات ومحاضرات وورش عمل ومناقشات عامة، وزيارات دبلوماسية، وملخصات (ملخصات الشرق الأوسط) يَجمع خلالها الخبراء والباحثين والدبلوماسيين والصحفيين، والبرلمانيين، وأعضاء الحكومة من إسرائيل، ومختلف دول العالم من خلفيات عدة التاريخية والسياسية والدينية والدبلوماسية. ويتجاوز عدد الأحداث التي ينظمها سنوياً المئة حدث، وتتناول القضايا العامة المثارة والتحديات التي تواجه إسرائيل والفلسطينيين والمواطنين بدول العالم النامي. ومن أبرز هذه الأحداث الحوار الإسرائيلي ـ الفلسطيني (منتدى حواري مشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين)، سمينار صحفيي أمريكا اللاتينية، وصغار الدبلوماسيين الروس، وسمينار إسرائيل والشرق الأوسط لحديثي التخرج، وسمينار التعددية العرقية والديانة(١٤٣).

كما ترتبط تلك المراكز بعلاقات طيبة مع الأكاديميين داخلياً وخارجياً من خلال إجراء مشروعات بحثية مشتركة، وتمويل منح دراسية تأخذ شكل التبادل الطلابي، وحضور المؤتمرات والسمينارات العلمية على الصعيد الدولي، والكتابة في الدوريات العلمية المرموقة للجامعات المختلفة؛ فعلى سبيل المثال طور مركز بيغن السادات علاقات تعاونية مع المراكز البحثية الاستراتيجية وقوات الدفاع الحكومية بدول العالم المختلفة بداية من أنقرة إلى واشنطن، ومن لندن إلى نيو دلهي. وشارك باحثوها في مؤتمرات في أكثر من ٣٠ دولة من دول العالم، وتم إجراء مقابلات معهم مئات المرات في أكثر من صحيفة مثل نيويورك تايمز، والـ واشنطن بوست، والـ تايم اللندنية(١٤٤).

وينسق المركز اليهودي العربي مع مؤسسات مختلفة ومنظمات المجتمع المدني لتنظيم ندوات ومؤتمرات ومناقشات عامة بحضور ساسة ومؤسسات مجتمع مدني وأفراد من الفريقين (الفلسطيني والإسرائيلي)(١٤٥).

أما مراكز الفكر الخاصة أو المستقلة فبعضها على علاقة مع صنّاع القرار تقترب من شكل العلاقة مع المراكز الجامعية. فعلى سبيل المثال أسس مركز إسرائيل للديمقراطية طاولة جورج شولتز المستديرة التي يحضرها الساسة وقادة الرأي من شتى الخلفيات السياسية لمناقشة القضايا

(١٤٢) «Israel Institute for Biological Research,» Wikipedia: The Free Ecyclopedia.
(١٤٣) The Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace, <http://truman.huji.ac.il/>.
(١٤٤) The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Website.
(١٤٥) The Jewish Arab Center Website.

المثارة وفتح ساحة للحوار ووضع توصيات قابلة للتنفيذ[١٤٦]. كما يعمل معهد فان لير بتعاون وثيق مع العديد من المؤسّسات البحثيّة الإسرائيليّة والدوليّة، وينفّذ مشاريع مشتركة مع باحثين زائرين من أرجاء العالم[١٤٧].

أما المراكز الحزبية فالنخبة التي تستهدفها بالأساس هي النخبة الحزبية، وهي تشارك في ما تنظمه من أحداث ومؤتمرات. وترتبط بالأكاديميين داخلياً ودولياً، وبعضه له سمعة دولية طيبة كمعهد الدراسات العربية إذ حصل المركز على جائزة اليونيسكو عام ٢٠٠١ من أجل تعاليم السلام[١٤٨].

وبالنسبة إلى معيار استقلالية تلك المراكز فإنه يعد أحد مصادر قوتها، ومن أهم عوامل بقائها واستمرارها. يختلف معيار الاستقلالية بين مراكز الفكر الإسرائيلية، فالمراكز الحكومية تمولها الحكومة إما بشكل كلي أو جزئي. ومن ثم تتحكم في مجلس إدارتها وفي أجندتها. غير أن المحك هنا هو الطبيعة المهنية لتلك المراكز وخاصة أن هناك مراكز بالغة التقنية والتخصص كمنظمة البحث الزراعي ومراكز البحث التكنولوجية. أما المراكز الحزبية فإنها تقوم بالأساس بخدمة الحزب لتابعة له إذ يحدد أجندتها وتمويلها وتلتزم بمذهبها الفكري والأيديولوجي[١٤٩]. ولكنها تمارس دوراً تنفيذياً في خدمة أهداف الحزب عبر تنظيم أنشطة تخدم الحزب. فعلى سبيل المثال ينظم معهد الدراسات العربية اجتماعات بين طلاب المدارس العليا بهدف القضاء على النماذج النمطية الذهنية مقابل دعم ثقافة الحوار. ويقدم تدريبات للمدرسين حول الديمقراطية والمساواة والتعددية والمواطنة الفعالة[١٥٠].

ويلاحظ على التمويل الحكومي أنه ليس عيباً، بل هو ضمان لاستمرارية تلك المراكز، مقارنة بتمويل المراكز الحزبية التي تعتمد على تمويل الأحزاب لها. وأيضاً العلاقة مع الحكومة تبعد الشبهات عن المصادر الخارجية للتمويل التي قد تؤثر سلباً في سمعة تلك المراكز ونزاهتها[١٥١].

أما مراكز الفكر الجامعية بدون طلبة فهي مؤسسات حكومية تحظى باستقلالية منقوصة إذا صحّ التعبير، فهي من ناحية تابعة للمجلس الأعلى للتعليم العالي في «إسرائيل» والذي يضع السياسات العامة للجامعات وفق رؤاه، والذي يترأسه وزير التعليم، ومن جهة ثانية تتمتع الجامعات باستقلالية توجيه المسار العلمي والبحثي. ولهذا فإن أصحاب المناصب العليا ومتخذي القرارات في الجامعات لهم الحرية في استثمار الكفاءات المتاحة لدى تلك المراكز وفق تطلعاتهم الشخصية وانتماءاتهم إلى المدارس الفكرية والأيديولوجية[١٥٢]. إلا أن الطبيعة المهنية والأكاديمية لتلك المراكز تحكم عملها، إذ تلتزم بالمعايير الأكاديمية التي تتسم بالحيادية والاستقلالية.

---

(١٤٦) The Israel Democracy Institute Website.
(١٤٧) Vanleer Research Institute Website.
(١٤٨) «The Jewish-Arab Center for Peace at Givat Haviva».
(١٤٩) Boucher, «Europe and its Think Tanks: A Promise to be Fulfilled».
(١٥٠) «The Jewish-Arab Center for Peace at Givat Haviva».
(١٥١) Boucher, Ibid.
(١٥٢) مؤسسات الدراسات والأبحاث في الكيان الصهيوني.

وأما المراكز المستقلة فوضعها القانوني أنها مراكز غير حزبية وغير هادفة للربح، وذلك حتى لا تتقيد بأية معايير أو أيديولوجيات أو مذاهب فكرية(١٥٣). والتمويل الحكومي لها ليس هو الأساس فقد تحصل على بعض المشاريع التعاقدية مع الهيئات الحكومية ولكن نسبتها صغيرة. فهي لديها مصادر دخل أخرى؛ من الوقف الخيري ومن جهات خارجية، إضافة إلى مساهمات بعض الشخصيات والجهات الإسرائيلية والدولية(١٥٤). وتضم في عضوية مجلس إدارتها وفي لجنتها الاستشارية بعض كبار الشخصيات الدولية المرموقة(١٥٥).

٥ - إصدار مطبوعات محكمة والتوجه نحو زيادتها

تصدر مراكز الفكر الإسرائيلية عدداً من الدوريات العلمية والمحكمة على يد نخبة من الخبراء والأكاديميين من مختلف مجالات التخصص وفق أجندة كل مركز، ومنها الشهرية والربع سنوية والنصف سنوية والسنوية، إضافة إلى الكتب، وكذا المقالات التي يصدرها باحثو تلك المراكز وينشرونها في دوريات علمية محلية ودولية، ناهيك بالأعمدة التي يكتبها بعض هؤلاء الباحثين بشكل ثابت ودوري في الصحف. وتصدر تلك المطبوعات باللغة العبرية وبالإنكليزية ومنها ما يكون له نسخة عربية أو يكتفي بملخص باللغة العربية، ومنها دراسات تصدر بالروسية مثل مركز كمنغر لدراسات روسيا وأوروبا الشرقية. ولا توزع فقط كنسخ ورقية ولكن بعضها يتم تحميلها على الموقع الإلكتروني للمركز وخاصة أن أغلب هذه المراكز حتى الحزبية منها له موقع إلكتروني بلغات عدة. فعلى سبيل المثال نشر مركز بيغن السادات منذ تأسيسه ٩٠ ورقة بحثية و٨ كتب، ونظم أكثر من ٢٢٥ محاضرة ومؤتمراً وورشة عمل، وسمينارات علمية ومؤتمرات دولية. ولثلاثة من خبراء المركز أعمدة دائمة بجريدة جيروزاليم بوست (The Jerusalem Post)، كما أجرى المركز أبحاثاً لمصالح الحكومة ومنظمات أخرى(١٥٦). ويتم نشر نتائج أبحاث المعهد الإسرائيلي للأبحاث البيولوجية في مطبوعات قومية ودولية(١٥٧). ويصدر مركز دراسات الأمن القومي دوريات ربع سنوية بعناوين **الشرق الأوسط في وسائل الإعلام الجديدة، والبحث الأسبوعي الثنائي للشبكات الاجتماعية، والشؤون الاستراتيجية الأمنية، ومجلس الأمن القومي: نظرة قريبة، والتقييم الاستراتيجي** وتصدر بالعبرية والإنكليزية، **وملاحظات تل أبيب**، إضافة للكتب(١٥٨).

وبعض المراكز تتعاون مع جامعات أجنبية لتروج دولياً للدراسات الإسرائيلية عبر مساهمتها مالياً في نشر دوريات علمية تناقش تلك القضية، فمثلاً يساهم معهد بن غوريون لدراسات إسرائيل والصهيونية في تمويل دورية الدراسات الإسرائيلية التي تنشرها دار نشر الجامعة الهندية وذلك

---

(١٥٣) Boucher, Ibid.

(١٥٤) The Israel Democracy Institute Website.

(١٥٥) الموقع نفسه.

(١٥٦) The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Website.

(١٥٧) «Israel Institute for Biological Research,» Wikipedia: The Free Ecyclopedia.

(١٥٨) Institute for National Strategic Studies Website, <http://inss.ndu.edu/>.

بالتعاون مع جامعة بن غوريون، ومركز الدراسات الإسرائيلية التابع لجامعة برانديز (Brandeis University) بولاية ماساتشوستس الأمريكية(١٥٩).

وبعض المراكز تنشئ صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لما تصدره من دوريات لتخلق ساحة من النقاش المستفيض حول القضية المطروحة بالدورية كمركز موشيه ديان الذي أنشأ صفحة على أحد مواقع التواصل الاجتماعي لمناقشة دورية الديوانية (هي كلمة عربية لمجلس غير رسمي) التي توفر ساحة للنقاش الحر حول قضايا مختلفة بالمنطقة(١٦٠).

٦ ـ سمعة أكاديمية جيدة (خاصة على الساحة الدولية)

ترتبط مراكز الفكر الإسرائيلية بعلاقات جيدة مع العديد من الجامعات والمراكز الدولية بمختلف دول العالم بالولايات المتحدة وروسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا وبعض دول الشرق الأوسط كتركيا، فمنها ما عقد اتفاقيات تعاون مشتركة للتبادل الطلابي أو لإقامة مشروعات بحثية مشتركة، كما أن بعض الجامعات الأجنبية يموِّل مشروعات بحثية تجريها تلك المراكز. فعلى سبيل المثال يتعدد شركاء معهد إسرائيل للديمقراطية حيث يصل عددهم إلى اثنين وسبعين شريكاً(١٦١).

كما ينفذ المنتدى الأوروبي بالجامعة العبرية بتمويل مشترك من الجامعة العبرية وجامعة برلين الحرة مبادرة «برلين القدس» لدعم التعاون البحثي في مجال العلوم الاجتماعية وذلك بتمويل من مؤسسة أينشتين ببرلين. وبمقتضاه يتم دعوة اثنين من خريجي الجامعة العبرية بالقدس ليدرسا في مجال العلاقات الدولية أو الدراسات الأوروبية لمدة عام دراسي كجزء من برنامج التبادل الطلابي بين الجامعتين وتكون الدراسة باللغة الإنكليزية(١٦٢).

أما مركز موشيه ديان فيرتبط بعلاقات تعاونية مع عدد كبير من المنظمات والمؤسسات بمختلف أنحاء العالم، إذ أسس المركز برنامج كونراد أديناور للتعاون اليهودي ـ العربي عام ٢٠٠٤ وهو بمنزلة امتداد لبرنامج السياسات العربية في إسرائيل بين البرنامج المذكور وجامعة تل أبيب. ويهدف البرنامج إلى تعميق المعرفة والتفاهم ودعم العلاقات العربية ـ اليهودية في إسرائيل من خلال تنظيم مؤتمرات ومحاضرات عامة وورش عمل ودراسات بحثية وتوثيق. كما يقوم المركز بدراسة الشأن التركي وتطوير العلاقات التركية ـ الإسرائيلية. وذلك في إطار برنامج «سليمان ديميريل للدراسات التركية». فهذا البرنامج بالشراكة مع مجلس التعليم العالي بالجمهورية التركية يقدم وقفاً دائماً لتمويل المؤتمرات والورش والمحاضرات، كما يموِّل منحاً دراسية للدراسة في تركيا، ويدعم مقتنيات مكتبة جامعة تل أبيب بالدراسات التركية، ويستضيف باحثين زائرين من جامعات مرموقة

(١٥٩) «Ben Goreon Center for Israel and Zionism Studies».

(١٦٠) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website.

(١٦١) The Israel Democracy Institute Website.

(١٦٢) European Forum at the Hebrew University Website.

بمختلف أنحاء العالم. إضافة إلى أن عدداً كبيراً من أعضاء المركز يدعون للحديث في مؤتمرات بمختلف أنحاء العالم. وفي فعاليات ممولة من أصدقاء جامعة تل أبيب بأمريكا وأوروبا(١٦٣).

وينفذ معهد دراسات الأمن القومي برنامج نيوبوير (Neubauer) وهو برنامج بحثي مشترك مع جامعة تل أبيب ممول من مؤسسة جوزيف وجانيت نيوبوير، ويهدف إلى إجراء أبحاث في مجال الأمن القومي يكون من شأنها تعظيم قدرة الشركاء بالبرنامج معرفياً وتحليلياً على أن توضع نتائج تلك الأبحاث بين يدي صانع القرار وأمام الرأي العام بما يوسع دائرة النقاش العام في إسرائيل وخارجها حول العناوين التي يتم البحث فيها(١٦٤).

وقد حظي بعض المراكز بموقع دولي لدى المنظمات الدولية مثل أكاديمية إسرائيل للعلوم والإنسانيات التي تحظى بصفة مراقب في مؤسسة العلوم الأوروبية، كما تدير برامج تبادل مع الأكاديمية البريطانية والمجتمع الملكي البريطاني والأكاديمية السويدية ومجلس البحث الوطني لسنغافورة(١٦٥). ويشغل معهد ليوناردو دافنشي للعلاقات الدولية عضوية شبكة الدراسات الأوروبية (SENT)، والمنتدى الأورومتوسطي لعلوم الاقتصاد (FEMISE)، ومؤسسة أنالندا، وشبكة المفوضية الأورومتوسطية للدراسات الأوروبية (EuroMeSCo)(١٦٦). كما حصلت بعض المراكز على جوائز عالمية، ومراكز متقدمة على قوائم بعض الجامعات المرموقة مثل معهد ترومان الذي فاز بالمركز الرقم ١٥ في قائمة مراكز الفكر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقاً لبرنامج مراكز الفكر والمجتمع المدني بجامعة بنسلفانيا عام ٢٠١٢(١٦٧).

٧ ـ التغطية الإعلامية للأنشطة والعلاقة مع وسائل الإعلام

ترتبط مراكز الفكر الإسرائيلية بعلاقات جيدة مع وسائل الإعلام الإسرائيلية من خلال تغطية أنشطتها إعلامياً، وظهور باحثيها في نشرات الأخبار لإبداء الرأي والتعليق على الأخبار، وكذلك الظهور في البرامج الحوارية ومحطات الإذاعة كإذاعة صوت إسرائيل، إضافة إلى كتابة المقالات والدراسات والأعمدة الأسبوعية في الصحف والمجلات مثلما يحدث مع باحثي وخبراء وإدارة مركز موشيه ديان(١٦٨)، وكذا معهد دراسات الأمن القومي(١٦٩).

---

(١٦٣) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website.

(١٦٤) Institute for National Strategic Studies Website.

(١٦٥) The Israel Academy of Sciences and Humanities Website, <http://www.academy.ac.il/>.

(١٦٦) شبكة المفوضية الأورومتوسطية للدراسات: هي الشبكة الرئيسية لمراكز الأبحاث المختصة بالدراسات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، تمّ تأسيسها عام ١٩٩٦، وهي مكوّنة من اتحاد ١٠٠ معهد ومركز بحثي من ٣٢ دولة من دول اتحاد المتوسط. لمزيد من التفاصيل انظر: «Presentation,» Euro-Mediterranean Study Commission, <http://www.euromesco.net/index.php?option=com_content&view=article&id=14&Itemid=35&lang=en>, (accessed on: 12/4/2014).

(١٦٧) McGann, «2010 Global Go to Think Tanks Index Report,» pp. 4-5.

(١٦٨) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website.

(١٦٩) Institute for National Strategic Studies Website.

ومنها ما أسس منبراً إعلامياً بوسائل الإعلام لمناقشة القضايا والتي تدخل في دائرة اهتمامه كمعهد إسرائيل للديمقراطية والذي أسس برنامج العين السابعة وهو البرنامج الذي يصفه أعضاء المركز عبر موقعهم الإلكتروني بأنه المقر الأول ذو البث المباشر بالعالم للنقد الذاتي الذي يتم بشكل حرفي وموضوعي لما ينظمه ويصدره من منتجات بحثية عبر وسائل الإعلام[١٧٠].

٨ ـ رصد توصية لمراكز الفكر تم تطبيقها من قبل صناع السياسة العامة، ووجود علاقة مباشرة بين جهود المراكز المنتظمة والتغيير الإيجابي، وإعداد مقترحات قوانين وأوراق أكاديمية وبحثية

نجحت بعض مراكز الفكر في تمرير بعض التوصيات التي خلصت إليها ليتبناها صانع السياسة العامة لدى قيامه بصنع واتخاذ القرارات ذات الصلة. وفي ما يأتي بعض النجاحات التي استطاعت الباحثة الوقوف عليها عبر استعراضها ودراستها لخريطة مراكز الفكر الإسرائيلية:

أ ـ استطاع معهد إسرائيل للديمقراطية عبر خطاه الحثيثة تأسيس مركز «الكنيست للبحث والمعلومات»، وإعداد مقترح مبدئي لدستور الدولة. كما خاض حملة ناجحة لإلغاء نظام الاقتراع الثنائي. وصاغ المسودة الأولى الشاملة لحل المشاحنات بين الدين والدولة في إسرائيل، وتقدم مبادرة تأسيس المجلس الاقتصادي الإسرائيلي، وحث رئيس الوزراء على إنشاء هيئة خاصة لشؤون الأقليات ملحقة بمكتبه. ودعم تمرير سلسلة قوانين لتقوية الأمن القومي ومكافحة الفساد والدفاع عن حقوق الانسان. وفي عام ٢٠٠٩ حصل المركز على وسام الشرف الإعلى بإسرائيل «جائزة إسرائيل للانجازات على مدار العمر: اسهام مميز للدولة والمجتمع»[١٧١].

ب ـ وقد مكّنت مساهمات نواة من الباحثين ذائعي الصيت الذين يعملون في معهد فان لير بالقدس من القيام بإصلاحات وإدخال منهجيّات حديثة ومبتكرة في مجال التربية الرسميّة وغير المنهجيّة، وفي أبحاث السياسات، وفي مجالات التمْكين المدنيّ والتعدّديّة الثقافيّة[١٧٢].

ج ـ ولمركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية إسهامه؛ فقد كان أفريم إنبار وشمويل سندلار أول من تحدث عن مشكلة إقامة الدولة الفلسطينية وذلك في مطبوعة دولية مهمة بالمركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والشؤون الخارجية. ونشر داني شوهام دراسة تفصيلية تحذر من خطر الأسلحة العربية الكيمائية والبيولوجية وذلك قبل ملاحظة أي فرد للخطر المتنامي لذلك السلاح. وكان السبق لكل من أفريم إنبار وإيميكام ناماني في الحديث عن العلاقات التركية ـ الإسرائيلية الاستراتيجية وتنميتها وهذا ما تحقق عبر تحالف أنقرة ـ تل أبيب الأمني المحوري بالشرق الأوسط. إضافة إلى العلاقات الدفاعية المكثفة بين إسرائيل والهند التي تم الحديث عنها من قبل

(١٧٠) The Israel Democracy Institute Website.

(١٧١) المصدر نفسه.

(١٧٢) Vanleer Research Institute Website.

باحثي المركز وعدد من الأكاديميين الهنود وذلك قبل عدة سنوات. كما أصبحت الدراسة المتعمقة لـ ستوارت كوهين عن تغيير العلاقة بين المجتمع الإسرائيلي وجيش الدفاع أساساً لسياسات الموارد البشرية بالجيش الإسرائيلي وأساساً للتخطيط لهذه الموارد على المدى البعيد. وكان جيرالد اشتين برج من بين الأوائل الذين حذروا من تنامي خطر القوى النووية الإيرانية. فضلاً عن وضع الخطة الاستراتيجية القومية للاستخدام الرشيد لمصادر المياه المحدودة بإسرائيل. وهي الخطة التي تبنتها المجموعة البرلمانية المعنية بهذا الدور على مدار عامين كأساس للتشريع حول قضية المياه القومية(١٧٣).

خلاصة القول في ما تقدم، أنه رغم محاولات قياس تأثير مراكز الفكر في عملية صنع السياسة العامة بإسرائيل، إلا أنه يصعب تقدير درجة التأثير نظراً إلى الطبيعة المعقدة لعملية صنع السياسة العامة التي يشترك فيها فاعلون كثر. بل ويصعب الوقوف على ما يتم خلف الأبواب المغلقة لإصدار القرارات(١٧٤). وهذه المراكز غنية بكوادر بشرية كفية ومدربة ولديها مصادر تمويل مستمرة وتتمتع بقدر من الاستقلالية في عملها، وجميعها مقومات لازمة لعمل تلك المؤسسات البحثية واستدامتها.

يعزز هذه المقومات ما تستخدمه تلك المراكز من أدوات لضمان تأثيرها في عملية صنع السياسة العامة، إذ استطاعت أن تستخدم التكنولوجيا المتاحة؛ فطوعت وسائل الإعلام لخدمة أجندتها من خلال حرصها على تغطية أحداثها إعلامياً والوجود في البرامج الحوارية بالإذاعة والتلفزيون، والكتابة في الصحف والمجلات، كما تستفيد من شبكة المعلومات الدولية، فأغلب مراكز الفكر بإسرائيل لديها موقع إلكتروني بأكثر من لغة بما فيها العبرية والإنكليزية والعربية والروسية. وكذا صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي كالفيس بوك وتويتر، وتحمل على هذا الموقع أغلب دراساتها وأنشطتها وكل المعلومات التي ترغب في نشرها. كما تصدر مطبوعات عدة كالدراسات والملخصات والتقارير والدوريات، ومقترحات التشريعات وذلك للإسهام في رفع وعي الجهة المستهدفة. كما استخدمت المؤسسات السياسية بالدولة لنشر أفكارها وآرائها كجلسات الاستماع بالبرلمان. هذا إضافة إلى ما تنظمه من ندوات ومؤتمرات إما بشكل دوري أو طارئ لمناقشة قضية ملحة طارئة. كما تنشر بعض هذه المراكز ملخصات تشريعية حول مشاريع قوانين مقترحة من جانبها بهدف تبنّيها من قبل الكنيست. ولا تكتفي بذلك وإنما تحرص دوماً على تكوين شبكة من العلاقات مع جهات ومنظمات دولية لتكوين سمعة طيبة لها.

ولا يقف ما تستخدمه المراكز من أدوات للتأثير عند هذا الحد، وإنما تتجاوزه إلى التواصل مع الجمهور العام في إسرائيل من خلال تنظيم ما يسمى «نادي السينما» بهدف رفع وعي الجمهور وتثقيفه بالأوضاع والقضايا المثارة حوله في المحيط الإقليمي والدولي خاصة ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط. على سبيل المثال عمد مركز هرتزوغ إلى تأسيس نادي السينما بهدف إطلاع

(١٧٣) The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Website.

(١٧٤) Boucher, «Europe and its Think Tanks: A Promise to be Fulfilled».

جمهور الطلبة والمحاضرين والباحثين في جامعة بن غوريون على عالم السينما الشرق أوسطي. وفي هذا الإطار تعرض بعض الأفلام السينمائية التي تطرح أسئلة صعبة ذات علاقة بالمجتمعات المختلفة في الشرق الأوسط(١٧٥). كذلك الحال بمركز موشيه ديان إذ يعرض كل شهر فيلماً يتناول قضية من قضايا الشرق الأوسط، وتتم مناقشته من قبل خبراء في الشؤون الشرق أوسطية(١٧٦).

خاتمة

أخيراً لا آخراً، يمكن القول إن مراكز الفكر الإسرائيلية صاحبت نشأة الدولة العبرية، بتصنيفاتها الأربعة الحكومية والمستقلة والحزبية والجامعية، واستطاعت الاستمرار، وتمكنت من التكيف مع المتغيرات المحيطة بها داخلياً وإقليمياً وعالمياً، لما استخدمته من أدوات للتأثير في عملية صنع السياسة العامة إذ استطاعت أن تستخدم التكنولوجيا المحيطة؛ فطوَّعت وسائل الإعلام لخدمة أجندتها. علاوة على استفادتها من شبكة المعلومات الدولية، فأغلب مراكز الفكر بإسرائيل لديها موقع إلكتروني بأكثر من لغة كما أن أغلبها لديه صفحة على شبكات التواصل الاجتماعي مثل فيس بوك وتويتر، وينشر على هذا الموقع أغلب دراساتها وأنشطتها وكافة المعلومات التي ترغب فيها. وتصدر مطبوعات عدة وتقدم مقترحات التشريعات للإسهام في رفع وعي الجهة المستهدفة. كما استُخدمت المؤسسات السياسية بالدولة لنشر أفكارها وآرائها كجلسات الاستماع بالبرلمان.

هذا بالإضافة إلى ما تنظمه من ندوات ومؤتمرات. كما تحرص دوماً على تكوين شبكة من العلاقات مع جهات ومنظمات دولية لتكوين سمعة طيبة لها. ولا تقتصر ما تستخدمه من أدوات للتأثير في هذا الحد، فالجمهور كان له نصيب خاص من تلك الأدوات إذ تنظم الكثير منها ما يسمى بـ «نادي السينما» بهدف رفع وعي الجمهور وتثقيفه بالأوضاع والقضايا المثارة حوله في المحيط الإقليمي والدولي وخاصة ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط.

وتؤدي مراكز الفكر عدة وظائف للتأثير في عملية صنع السياسة العامة بإسرائيل؛ بداية من تحديد المشكلة، ورصد ملامحها عبر إعداد أبحاث ودراسات حول المشاكل التي تعانيها إسرائيل داخلياً وخارجياً. والعمل على تحسين ودعم عملية صنع السياسة العامة عبر ما تقوم به من أنشطة لتحديد القضايا ذات الأولوية على جدول وأجندة عمل تلك المراكز، وتوعية الرأي العام، وصناع السياسة العامة، ووسائل الإعلام بالمشكلات الملحة. كما تسهم في تنفيذ السياسة الخارجية والداخلية للدولة كمراكز الفكر الحزبية التي تقدم خدمات بهدف حشد قواعد جماهيرية لتأييد الأحزاب السياسية، ومركز البحوث والتخطيط السياسي بوزارة الخارجية، وتخطط للمستقبل، وتروِّج الأفكار والمبرر للسياسات الحكومية كمراكز الفكر الحزبية.

---

(١٧٥) مركز حاييم هرتسوغ: الدراسات والأبحاث المتعلقة الشرق الأوسط، <http://humweb2.bgu.ac.il/herzog/ar>.

(١٧٦) The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website.

وهذه الوظائف التي تمارسها تلك المراكز لا تتم بمعزل عن السياق المحيط بها، فهناك تأثير كبير له في عمل تلك المؤسسات البحثية؛ فالسياق السياسي له تأثير واضح في المساحة المتاحة أمام تلك المراكز سواء النظام الانتخابي أو البرلماني، أو طبيعة عمل المؤسسات السيادية بالدولة وبخاصة في ظل امتلاكها لمراكزها الخاصة التابعة لها. فالنظام البرلماني الإسرائيلي له خصوصية مميزة عن النظم البرلمانية بالعالم، نظراً إلى نظام الانتخاب النسبي الذي يدفع الحزب الفائز إلى التوجه لأحزاب أخرى مختلفة الأطياف السياسية، والتوجهات الأيديولوجية التي قد تتعارض تماماً مع أفكاره ومبادئه والسياسة التي سينتهجها، لتشكيل حكومة ائتلافية. ولهذا النمط من الحكومات مساوئ كثيرة تؤثر سلباً في الاستقرار الحكومي والتشريعي، وهو ما يقوّض من قوة النظام الحزبي بل وقوة النظام البرلماني ذاته. وهذا يقلل من القيود التي يمكن أن يضعها النظام البرلماني على كاهل مراكز الفكر، فالأحزاب السياسية ليست بالقوة التي يمكن أن تعتمد على ذاتها ومستشاريها في الحصول على المعرفة والنصيحة اللازمة لصنع السياسة العامة. ولكن في ذات الوقت ذاته يؤدي النظام الانتخابي النسبي دوراً سلبياً قد يعوق عمل تلك المراكز البحثية، فلا يشجع النظام الانتخابي انتخاب مسؤولين مهتمين بتبني أفكار وسياسات جديدة مستقلة. كما أن نظام التمثيل النسبي يسمح للأحزاب السياسية ذات المصلحة الخاصة للتأثير في الأحزاب السياسية الرئيسة عبر الدخول في أي ائتلاف يدعم مصالحهم ومشروعهم. مثل هذه الظاهرة تمثل سلاحاً رادعاً للمفكرين المبدعين من السعي للحصول على منصب أو سلطة، مما لا يشجع على خلق سياسات لحل المشكلات المطروحة على الساحة، ويؤدي إلى تكوين ائتلاف حزبي غير عضوي لا يهتم بمعالجة القضايا الرئيسية المهمة. وفي مثل هذه البيئة، حيث تهيمن الأحزاب القوية على السياسة التي تحركها المصالح الضيقة (مصالح قطاع صغير) هنا، تكون المساحة المتاحة لمراكز الفكر وخبراء السياسة مساحة ضيقة[١٧٧]، ومن ثم يصبح النظام الانتخابي سلاحاً ذا حدين تكون الغلبة للمصلحة الحزبية على حساب الدراسة والبحث، وبخاصة أن الأحزاب السياسية في إسرائيل تعاني منذ فترة طويلة مشاكل داخلية كثيرة لا تسمح لها بالاهتمام بالبحث والدراسة. فتتسم الحياة الحزبية بإسرائيل بعدة سمات تعكس ضعف هذه الأحزاب وعدم قدرتها على الحصول على أغلبية برلمانية؛ كتناقص التأييد الانتخابي للأحزاب، وتقلص الوجود في الكنيست، والاضطرار إلى الدخول في الائتلافات الوزارية، إضافة إلى كثرة الانشقاقات بين قادة الأحزاب السياسية، علاوة على زيادة دوران النخب وعدم استقرارها، وزيادة نسبة مديونية بعض الأحزاب[١٧٨]، واختفاء أحزاب قائمة[١٧٩].

(١٧٧) Meyers, «Does Israel Need Think Tanks?».

(١٧٨) سومفيلي، «الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور،» ص ٩٨.

(١٧٩) «Government 34,» The Knesset (14 May 2015), <https://www.knesset.gov.il/govt/eng/govtbynumber_eng.asp>.

وبالنظر إلى العامل الاجتماعي والثقافي سنجد أن المجتمع الإسرائيلي المفعم بالمشاكل والآفات الاجتماعية يقدم بيئة خصبة لمراكز الفكر لتتبنى تلك القضايا وتخضعها للبحث والدراسة، فالمشاكل على الصعيد المحلي وجدت في ما تقدمه من إنتاج بحثي كوضع الفلسطينيين بإسرائيل والتمييز الطائفي بين الأشكناز والسفارديم، والصراع الداخلي بين المتدينين والعلمانيين كمركز دراسات الأمن القومي، والمركز الإسرائيلي للديمقراطية، والمركز السويسري لإدارة الصراع. كذلك مشكلة الهوية وإحياء التراث اليهودي ودعم اللغة العبرية جاءت واضحة في الإنتاج البحثي لمعهد ليوناردو دافنشي للعلاقات الدولية، والوكالة المركزية للثقافة، ومعهد دراسات الصهيونية والشتات، ومعهد الدراسات العربية، ومركز موشيه ديان، والمركز الإسرائيلي للبحث والتنمية، وأكاديمية إسرائيل للعلوم الإنسانية. ودراسة السياق السياسي للدولة الصهيونية حكومة وبرلماناً ودستوراً... إلخ كمركز المعلومات والبحث بالكنيست، وقضايا الحوار والعلاقة مع الفلسطينيين ومبادرات السلام كمركز شيمون بيريز للسلام، والمركز الدولي للسلام في الشرق الأوسط، ومعهد الدراسات العربية، والمركز الإسرائيلي الأكاديمي بالقاهرة، ومركز بيغن السادات للدراسات الاستراتيجية، والمركز اليهودي العربي، ومعهد هاري ترومان للأبحاث ودراسات السلام، علاوة على الاستيطان وقضية بناء المستوطنات كمركز الدراسات الاستيطانية، ومعهد بن غوريون لدراسة إسرائيل والصهيونية؛ إضافة إلى قضايا التنمية والمشاكل الاقتصادية بإسرائيل ومستقبلها كالمراكز الإقليمية للبحث والتنمية، والمركز الإسرائيلي للديمقراطية، ومركز البحث والتخطيط السياسي، وشعبة التخطيط بهيئة الأركان العامة.

كما تؤدي الأيديولوجية الفكرية والثقافة السائدة دوراً في التأثير في عمل تلك المؤسسات ولكن الحكم في هذا الجانب هو توجه القيادة السياسية ومدى اقتناعها بالاستعانة بخبرات هذه المراكز البحثية. وفي ضوء المساحة التي يتيحها النظام السياسي والاجتماعي والفكري بالدولة العبرية تتمتع تلك المراكز بمقومات عمل داخلية تكسبها القوة والتأثير؛ وإضافة إلى مصادر تمويلها، لديها نخبة من الباحثين والخبراء المتميزين حاملي أعلى الدرجات العلمية من الجامعات المرموقة، ومجلس إدارة قوي يزخر بعلاقات جيدة داخلياً ودولياً. فرغم التعتيم حول الميزانية الخاصة بكل مركز إلا أن مصادر تمويلها تحمل الاستمرارية والتنوع في ضوء اهتمام الدولة بتشجيع البحث العلمي والدراسة. وتمتع باستقلال نسبي لكن بما يساهم في خدمة أهداف الدولة العبرية ذات المخطط الصهيوني الاستيطاني. فهذه العوامل هي من أهم مقومات عملها تضامناً مع البيئة الخارجية المشجعة لعملها خاصة في ضوء استجابة صانع القرار واقتناعه بأهميتها وتقارب النهج الأيديولوجي لكل منهما.

ولكن يلاحظ أن مراكز الفكر الحكومية والجامعية هي أكثر قرباً من صانع القرار. فهي جزء من الهيكل الحكومي للدولة، وتتسم بالثقة والصدقية كمركز المعلومات والبحث بالكنيست الذي جاء إنشاؤه لتلبية هذا الدافع. أما المراكز الحزبية فالنخبة التي تهمها بالأساس هي النخبة الحزبية كما

تحاول الاقتراب من الجمهور كقاعدة انتخابية مستهدفة عبر ما تمارسه من أنشطة تنفيذية وخدمية كبرامج تعليم اللغات. وبالنسبة إلى المراكز المستقلة فلديها علاقة مع النخبة الحاكمة ولكن لا تستوي جميعها في مقام واحد؛ فالأمر يتوقف على ما تتمع به من مقومات داخلية تميزها وتكسبها الصدقية والقوة وتظهر بشدة تلك العلاقة في المشاريع التعاقدية ذات التمويل الحكومي وحرص الساسة على المشاركة في ما تنظمه من أنشطة. ولكن الحكم بتأثير تلك المراكز أمر صعب القياس والرصد نظراً إلى الطبيعة المعقدة لعملية صنع السياسة العامة التي يشترك فيها فاعلون كثر. بل ويصعب الوقوف على ما يتم خلف الأبواب المغلقة لإصدار القرارات. يضاف إلى أن تغيير الأفكار أمر لا يتحقق بين عشية وضحاها فهو أمر طويل المدى. إلا أن الحديث عن غياب دورها أمر تجافيه الصحة، فهي موجودة ومنتجة وقريبة من عملية صنع السياسة العامة أما درجة تأثيرها فأمر يصعب رصده بدقة.

الفصل الثاني

معهد السياسة والاستراتيجية: نشأته ودوره وتطوره

أولاً: نشأة المعهد وأجندته البحثية

يندرج معهد السياسة والاستراتيجية تحت تصنيف مراكز الفكر المستقلة ويتبع مؤسسات تعليمية خاصة هي مركز هرتسيليا متعدد التخصصات[1]، ومدرسة «لاودر» للحكومة والدبلوماسية والاستراتيجية بمركز هرتسيليا[2]. جاءت مبادرة إنشائه عام ٢٠٠٠ من عوزي أراد، المدير السابق لجهاز الاستخبارات الداخلية «الشين بيت»[3]، وهو ما يثير بعض التساؤلات حول هوية هذا المركز

(١) مركز هرتسيليا متعدّد التخصصات (IDC) هو أوّل معهد خاص للتعليم العالي تمّ تأسيسه بواسطة يوريل ريخمان (Uriel Reichman) عام ١٩٩٤، كمؤسسة غير هادفة للربح على غرار مدارس إيفي ليج بالولايات المتحدة الأمريكية. يهتمّ المركز بالقضايا الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع الإسرائيلي. المركز يتبعه ثماني مدارس (مدرسة القانون، الأعمال، علوم الكمبيوتر، للشأن الحكومي والدبلوماسية والاستراتيجية، الاتصالات، علم النفس، الاقتصاد، وبها العديد من المعاهد والمراكز البحثية منها معهد السياسة والاستراتيجية). لمزيد من التفاصيل انظر: «The Interdisciplinary Center Herzliya,» Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, and Institute of Policy and Strategy, and IDC Herzliya, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=433>, (accessed on: 15/1/2011).

(٢) مدرسة لودر (Lauder) للحكومة والدبلوماسية والاستراتيجية: تمّ تأسيسها عام ١٩٩٩ بفضل إسهامات السفير رونالد لودر. وهي نموذج للمدارس الساعية لتعليم قادة إسرائيل المستقبليين. تمّ تأسيس هذه المدرسة لمدّ الطلبة بالأدوات اللازمة لتطوير النظم الحكومية والإدارية والاجتماعية الفعّالة وذلك لإعدادهم لشغل وظائف ذات مرتبة عالية في الوظائف الحكومية المحلية والقومية والقطاع العام، والمنظمات غير الهادفة للربح. ويعمل بها فريق متميّز من الأكاديميين والمثقفين الإسرائيليين في تخصّص الحكومة والإدارة العامة والشرق الأوسط والأمن والإرهاب. وتقوم المدرسة من خلال تعاون فريق العمل والمحاضرين والطلبة بتنفيذ مشروعات بحثية لدعم الحكم وتطوير أداء الحكومة وتحسين الإدارة العامة. وتتبع المدرسة أربعة معاهد: المعهد الدولي للإرهاب، ومعهد السياسة والاستراتيجية، ومعهد الطاقة المتجدّدة، والمركز الكوني للأبحاث في الشؤون الدولية. وهو أوّل معهد خاص للتعليم العالي في إسرائيل. لمزيد من المعلومات انظر: المصدر نفسه.

(٣) عوزي أراد (Uzi Arad)، عمل كمدير سابق للشين بيت ومستشار لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال فترة ولايته الأولى في التسعينيات، وشغل أيضاً المنصب ذاته (كمستشار لرئيس الوزراء) في حكومة ٢٠٠٩ بمجلس الأمن القومي برئاسة الوزراء حتى عام ٢٠١١. انظر: رشاد علي حميدات، «رؤية مراكز بحث القطاع الجامعي في إسرائيل حول قضية الأمن في المفاوضات مع الفلسطينيين،» (أطروحة دكتوراه في الدراسات السياسية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩)، ص ٦٤.

خاصة إذا نظرنا بطريقة أكثر عمقاً إلى علاقته مع صنّاع السياسة العامة بالدولة العبرية. فعلى مدار ستة أعوام تمكن المركز من إقامة جسور قوية مع دوائر صنع القرار بإسرائيل: الحكومات المتعاقبة (يمين أو يسار)، والمؤسسات العامة، إضافة إلى مراكز الفكر والمؤسسات البحثية الإسرائيلية والعالمية. كما كوّن المركز شبكات، وأسّس مراكز قوى، وعقد جلسات حوار معرفي ومناقشات سياسية خلال مؤتمرات قمة عالية المستوى لها تأثير في السياسة القومية، عبر خلق حلول عملية تسهم بشكل ملموس في تطوير المصلحة القومية لإسرائيل.

والأكثر من ذلك أنه رغم كينونته كمركز فكر خاص جاءت مهمة إنشائه وفقاً لما هو موضح على موقعه الإلكتروني - ليسهم في صياغة السياسة القومية لإسرائيل، وتطوير عملية صنع القرارات الاستراتيجية. فهو فعل موجه نحو دعم ومتابعة تنفيذ التوجهات الاستراتيجية، ووضع حلول وبدائل سياسات يتم التخطيط لها تحت رعايتها»[٤]، ما يعكس أهمية الدور المنوط به والمخطط لهذا المركز على خلاف هويته المستقلة كمركز لا يتبع أحد الأحزاب السياسية، أو جامعة من الجامعات، أو أية مؤسسة حكومية أخرى، وهذا ما سيحاول هذا الفصل إثباته.

١ - المحاور البحثية

واتساقاً مع ما يبنيه المعهد من أواصر مع النخبة السياسية، فهو يطبق أدوات بحثية ومنهجية مبتكرة، من خلال اقتراب بحثي ذي طابع شمولي ابتكاري متكامل... متناولاً عدة قضايا متعلقة بالشأن الإسرائيلي، وذات أهمية حيوية للدولة العبرية يأتي في مقدمها: قضايا الأمن القومي والاستراتيجي، والسياسة الخارجية، والاستخبارات، وأوضاع - ما اسموه بـ - الشعب اليهودي، والاقتصاد، والعلوم والتكنولوجيا، والرفاهة، والسياسة الاجتماعية والتعليم، كما يهتم المركز بالقضايا التي تطرأ على الساحة السياسية[٥].

ويمكن تصنيف تلك القضايا البحثية إلى ثلاثة محاور بحثية رئيسية:

أ - العالم الإسلامي والمحيط الإقليمي بإسرائيل

يسمى هذا المحور وفقاً للمركز «الشرق الأوسط الكبير: تقييم المخاطر الاستراتيجية الإقليمية الكلية». تدور القضايا البحثية المندرجة تحت هذا المحور في فلك قضايا الإسلام السياسي، ودول الجوار الإقليمي إسرائيل (دول الشرق الأوسط). وتناقش المشروعات البحثية قضايا الإسلام الراديكالي والسياسة الإقليمية الاستراتيجية بإيران، والانتشار النووي، والردع، والنظام الإقليمي والأوضاع السياسية والاجتماعية للدول المحورية بالشرق الأوسط. ويتناول المعهد هذا المحور

(٤) «The Institute for Policy and Strategy (IPS),» Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, and Institute of Policy and Strategy, and IDC Herzliya, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=425>, (accessed on: 11/1/2012).

(٥) المصدر نفسه.

في نطاق ما يسمى بالشرق الأوسط الكبير، بمعنى آخر المنطقة الجغرافية الممتدة وفقاً للرؤية الإسرائيلية «للشرق الأوسط الكبير»[٦].

ويأتي هذا الاهتمام نتيجة المخاوف الإسرائيلية من موجة عدم الاستقرار التي اجتاحت بلدان الشرق الأوسط، وانعكاساتها عليها خاصة وعلى النظام الدولي عامة (من المنظور الأمني والاقتصادي). ويحاول المركز عبر هذا المحور البحثي وضع بدائل وسياسات لردع هذه التهديدات، والتحديات المحتملة خلال السنوات القادمة. وذلك من خلال فريق عمل كفء وحرفي متخصص في الثقافة السياسية والدينية للدول الفاعلة بالشرق الأوسط. هذا علاوة على استفادته من الخبرات العالمية لأكبر مراكز الفكر بالعالم في هذا الصدد، وكذا باحثين متخصصين في دراسة التوجهات الاستراتيجية بالشرق الأوسط والعالم الإسلامي. ومن أبرز المشروعات البحثية السارية في هذا الشأن:

• تقييم القطبية النووية (Poly-Nuclear) بالشرق الأوسط التي تختبر إمكان سباق التسلح النووي بالإقليم، وامتلاك إيران للقدرات النووية. ويشمل هذا المشروع دراسات حول الأهمية النووية والثقافة الاستراتيجية والممارسات التحكمية الممكنة بدول الشرق الأوسط بمجرد امتلاكها أسلحة نووية.

• امتداد القوة والتأثير الأمريكي في الشرق الأوسط، إذ يتناول تأثير علاقات القوى الكونية في مصلحة دول الشرق الأوسط. ويعتبر تقييم المدركات الكونية للقوة النسبية لتأثير الولايات المتحدة مكوناً هاماً في فهم الاستقرار الإقليمي الكلي، وفي اختبار الأهمية الإقليمية الاستراتيجية الممكنة.

• برنامج كوني مؤسسي يطرح المعهد خلاله خدمات استشارية للمنظمات المالية والصناعية والتجارية المعرّضة للتغيير الاستراتيجي المباشر وغير المباشر بالشرق الأوسط. يقدم هذا البرنامج استجابة وتقييماً سريعاً للأحداث الجارية بالإقليم. ويتضمن جلسات مستديرة مع خبراء المركز في الموقع. ويعتبر مصدر دخل للمركز يوجِّه عائده لتمويل التقييم الكلي الإقليمي الشهري الذي يجريه المعهد حول الشرق الأوسط، ويرصد ظهوراً للتوجهات الإقليمية المهمة، وينبّه القراء حول تغيرات مجريات اللعبة السياسية المحتملة بالشرق الأوسط[٧].

---

(٦) مفهوم الشرق الأوسط الكبير: الشرق الأوسط الكبير، هو مصطلح أطلقته إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش على منطقة واسعة تضم كامل البلدان العربية إضافةً إلى تركيا، إسرائيل، إيران، أفغانستان وباكستان. أطلقت الإدارة الأمريكية المصطلح في إطار مشروع شامل يسعى إلى تشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بحسب تعبيرها، في المنطقة. أعلن عن نصّ المشروع في آذار/ مارس ٢٠٠٤ بعد أن طرحته الإدارة الأمريكية على مجموعة الدول الصناعية الثماني. لمزيد من التفاصيل انظر: «القمة العربية ٢٠٠٤: نص مشروع «الشرق الأوسط الكبير»،» سي إن إن بالعربية (١ آذار/ مارس ٢٠٠٤)، <http://web.archive.org/web/20080513235014/http://arabic.cnn.com/2004/arab.2004/3/1/grandmiddleeast.document/>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٢/ ٢٠١٢).

(٧) «The Broader Middle East: Macro-Regional Strategic Risk Assessment,» Institute for Policy Strategy (IPS), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=492&ArticleID=2430>.

ب ـ السياسة الخارجية الإسرائيلية والعلاقات الدولية

يهدف المعهد تطوير العلاقات الخارجية الإسرائيلية مع دول العالم، ووضع سيناريوهات لدعم مكانة إسرائيل دولياً، إضافة إلى عقد سلسلة مناقشات معرفية حول السياسة الخارجية الإسرائيلية وسبل صياغة قوى ناعمة وذكية تنهض بوضع استراتيجية كبرى لدعم المكانة الدولية التي تحتلها إسرائيل. ويعتمد المركز خلال اضطلاعه بهذا الدور على التشبيك والتعاون مع المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية، ومراكز الفكر، ونخبة من الشخصيات البارزة من إسرائيل ومختلف دول العالم. ليسهموا في تطوير السياسة الخارجية لإسرائيل، لتطوير مكانتها بين النظام الدولي. فالمعهد ـ وفقاً لموقعه الالكتروني ـ محور مركزي للسياسة الخارجية الإسرائيلية، عبر استخدام القوة الإقناعية والشبكات التي يمتلكها المعهد والأحداث البارزة التي ينظمها كمؤتمر هرتسيليا السنوي. وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف ينظم المعهد البرامج الآتية(٨):

• عقد مناقشات مكثفة حول السياسة الخارجية الإسرائيلية، ووضع النظام الدولي يتم خلالها استضافة أبرز صنّاع القرار بإسرائيل والعالم، ونشر المطبوعات، ووضع الملخصات... إلخ.

• تنظيم «تجمع هرتسيليا رفيع المستوى» ويشارك فيه كبار الشخصيات الإسرائيلية، والدولية لمناقشة القضايا الاستراتيجية المهمة، هذا علاوة على عدة دوائر مستديرة تناقش حزمة من السياسات التي تتعلق بالسياسة الخارجية الإسرائيلية، والدبلوماسية العامة، والاتصالات الاستراتيجية، والحرب الناعمة الموجهة ضد إسرائيل، والدور الدبلوماسي الإسرائيلي لتدعيم العلاقات الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي.

• العمل مع مراكز الفكر المشهورة عالمياً والمنظمات الدولية ومنتديات النخب، ومن هذه: مجلس الشؤون الخارجية، والمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وصندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة.

• تشبيك كبار الشخصيات الإسرائيلية من الحكومة والساسة ورجال الأعمال، والأكاديميين، والمجتمع المدني، والإعلام مع أقرانهم من المنتديات الإقليمية بأوروبا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

• ممارسة أنشطة دفاعية بإسرائيل والعالم الخارجي، وذلك لكي تشارك صناع القرار، والتنفيذيين، وفريق العمل التابع لهم في المستويات العليا للوصول إلى تبنّي توصيات المراكز لتصدر في هيئة سياسات وقرارات.

فالمركز يهتم بالاستفادة من رؤى وخبرات الشخصيات البارزة دولياً وعالمياً للمساهمة في صياغة سياسة إسرائيل الخارجية لكن بما يتوافق مع روابط الدولة الاستيطانية الصهيونية ـ كما سينعكس خلال هذا الفصل ـ وربط صنّاع القرار والنخب الإسرائيلية بالساحة الدولية.

---

(٨) «The Focal Point on Israel's Foreign Affairs and International Relations,» Institute for Policy Strategy (IPS), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=449>.

ج - وضع منهجيات جديدة للأمن القومي الداخلي والخارجي

طوّر المركز سلسلة من منهجيات الأمن القومي تسمح بحدوث تقييم متكامل لقضايا الأمن القومي والعلاقات الخارجية لإسرائيل. وتتعدد قضايا الأمن القومي الإسرائيلي التي يتناولها المركز بين قضايا ذات ارتباط مباشر بالشؤون العسكرية والأمنية؛ كتقليل مخاطر تبنّي استراتيجية دفاعية وسلبياتها وإيجابياتها، والانقلاب مقابل الاحتلال كتحد لمفهوم الامن القومي الإسرائيلي[٩]، وميزانية الأمن والقوى الأمنية، وتمكين وتقوية قوة جيش الدفاع الإسرائيلي، والتحديات الجديدة لمفهوم الامن القومي الإسرائيلي. وقد يهتم المركز بقضايا أخرى ترتبط بالبيئة وعلاقتها بالأمن القومي مثل تغير المناخ وتأثيره في الأمن القومي. وأيضاً يهتم المركز بقضايا أفرزتها العولمة وثورة الاتصالات كدراسة المحيط الافتراضي (الشبكة الافتراضية)، خاصة التغيرات التي خلقتها شبكة المعلومات الدولية على مفهوم الأمن القومي، وما فرضته من تحديات أمام صانع القرار. ومن أبرز الدراسات التي تم إعدادها تحت هذا المحور «الشبكات الاجتماعية والافتراضية، تمكين المواطن ووسائل الإعلام الاجتماعية واستخدام التفاعل خلال شبكة المعلومات الدولية عبر عملية صنع القرار، الأمن في المحيط الافتراضي، الإعلام كمسرح للحرب وساحة ومعركة للمجتمع المدني، والدفاع حول الدولة الافتراضية»[١٠].

ويرتكز مفهوم الأمن القومي الداخلي لإسرائيل على أربعة محاور رئيسة: الوحدة الوطنية؛ تطوير ودعم المنظومة التعليمية والتوظيف وتحقيق نمو اقتصادي؛ محاربة اللامساواة الاقتصادية؛ التواصل مع اليهود.

(١) الوحدة الوطنية، التحديات المحلية لإسرائيل: ترتكز رؤية المعهد لمفهوم الوحدة الوطنية على قناعة أن التهديدات الكونية والإقليمية التي تواجه إسرائيل تتطلب وحدة وطنية قادرة على مجابهتها. فقدرة إسرائيل على متابعة المصلحة القومية ودعمها دولياً تعتمد بالأساس على السياسات التطبيقية بالوطن. فهناك علاقة وطيدة بين الأجندة الداخلية والمصلحة القومية لإسرائيل. فعدم المساواة الاجتماعية، وارتفاع الهوة واتساع الفجوة الاقتصادية بين فئات المجتمع، وزيادة معدل الفقر مشاكل تمثل تهديداً وخطورة وتصب في مصلحة أعداء إسرائيل. وتتمثل أبرز القضايا التي تندرج تحت هذا المحور البحثي بـ «القوة الامنية، واقتصاد إسرائيل والتنافسية الاقتصادية، والإعلام، والبحث والتنمية، والأقليات والمهمشين، والفجوات الاجتماعية، والقوة الاجتماعية والمدنية». من هنا يمكن القول إن المركز يقدم قراءة شاملة لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي تجمع بين التحديات الداخلية والخارجية. وهذه الرؤية هي المحرك للدراسات التي يجريها المركز ولتوجه مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي كما سيتضح في ما بعد.

---

(٩) الانقلاب مقابل الاحتلال: أي تشجيع ودعم الانقلابات على النظم السياسية القائمة بالدول المعادية لها كبديل من الاحتلال العسكري.

(١٠) «The Broader Middle East: Macro-Regional Strategic Risk Assessment».

(٢) **دعم التعليم والتشغيل**: من أجل الحفاظ على النمو الاقتصادي والتصدي للفقر؛ تهدف هذه الدراسة لتنفيذ استراتيجية طويلة الأجل ترتكز على تشغيل رأس المال البشري واستغلاله أفضل استغلال ممكن، والعمل على رفع مستوى دخول العمال الأقل حظاً. وتتوصل الدراسة إلى أن التركيز على التعليم والتشغيل هو المدخل لمواجهة التحدي الرئيس الذي يواجه إسرائيل للحفاظ على مسيرة النمو الاقتصادي ومكافحة اللامساواة الاجتماعية، والاقتصادية المتزايدة والقطبية المجتمعية.

(٣) **التصدي للفجوة الاقتصادية والاجتماعية خلال المنظومة التعليمية**: تقوم الدراسة على قراءة التحديات التي تواجه العملية التعليمية بإسرائيل في بداية الحقبة الثانية من القرن الحالي. وتصل إلى ضرورة الاعتماد والارتكاز على المحور التكنولوجي والإبداعي داخل المنظومة التعليمية بإسرائيل، لتطويرها حتى يمكن إنتاج عناصر قادرة على تحقيق الحراك الاجتماعي.

(٤) **التكامل الاقتصادي والاجتماعي لعرب إسرائيل**: تتناول الدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لعرب إسرائيل وتصفها بأنها دون المستوى اللائق. وتتوصل إلى خلاصة أن تحسين أوضاع العرب أمر حيوي ليس فقط لنسبة ٢٠ في المئة من سكان إسرائيل، ولكن لمستقبل النمو الاقتصادي للدولة اليهودية.

د ـ الشعب اليهودي

يرتكز هذا المحور على دراسة العلاقة بين إسرائيل ويهود «الشتات» خاصة و«اليهود» عامة (وفقاً للرؤية الإسرائيلية) ووضع سيناريوهات للتواصل معهم لخدمة الأهداف الإسرائيلية. فاليهود بمختلف دول العالم خاصة بالدول الغربية والديمقراطيات الليبرالية هم في مناخ لا يؤيد بالضرورة مصلحة الدولة الاستيطانية نظراً إلى نشأتهم في دول تؤيد حقوق الأقليات وتدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن ثم يجد الشباب اليهودي ـ بل وبعض القيادات اليهودية ـ صعوبة في الدفاع على طول الخط عن سياسات إسرائيل (خاصة في ما يتعلق بسياسة القوة في التعامل مع الفلسطينيين). ومن أبرز القضايا التي تتم مناقشتها في إطار هذا المحور البحثي:

ـ **التواصل مع يهود الشتات خاصة الأجيال الجديدة**: تقوم الدراسات في هذا المحور البحثي بمناقشة برامج تجريبية لربط يهود الشتات خاصة الجيل الجديد منهم بإسرائيل. ونتج من هذه البرامج تمويل الحكومة الإسرائيلية لبرنامج اكتشاف حق ميلاد إسرائيل (Israel Taglit-birthright)[١١]، وغيرها من البرامج الأخرى التي تدعم أواصر العلاقة مع الشباب اليهودي.

(١١) اكتشاف حق ميلاد إسرائيل: مؤسسة تعليمية غير هادفة للربح تدعم تنظيم رحلات تراثية لمدّة عشرة أيام للشباب اليهودي إلى إسرائيل من سنّ ١٨ إلى سنّ ٢٦ عاماً، وذلك لتعريف اليهود معاني جديدة حول هويتهم اليهودية التي ترتبط بالتاريخ والثقافة اليهودية. بدأت نشاطها عام ١٩٩٩ تمثل الشباب الأمريكي والكندي نسبة ٨٠ بالمئة من المشاركين. لمزيد من التفاصيل انظر: Taglit-Birthright Israel Website, Statement, <https://www.taglit-birthrightisrael.com/home.aspx>, (accessed on: 15/3/2012).

ـ الهجوم المتنامي على شرعية إسرائيل: وجدت الجماعات اليهودية حول العالم نفسها في خط الدفاع الأمامي أمام العداء الدولي لإسرائيل، سواء من اعتبارهم أهدافاً بالوكالة كبديل من إسرائيل يمكن استهدافه أو في المقابل عزلتهم، ما يثير جدلاً بين أوساط اليهود في إسرائيل حول مستقبل الدولة العبرية، ومنطقية أفعالهم، وطبيعة المجتمع اليهودي عامة.

ـ التشديد على حاجة يهود «الشتات» للتواصل مع أجناسهم من اليهود، نظراً إلى تعرضهم ـ كما يدَّعون ـ لتهديدات مباشرة وغير مباشرة تهدد وجودهم. مع اتخاذ اللازم للحفاظ على ديانتهم اليهودية كيهود شتات في دول المهجر ليمثلوا خط دفاع رئيساً لإسرائيل، ما يقدم التفسير وراء الآلية الممكنة لدعم الحوار الرسمي والشرعي لإسرائيل «الشتات» (كما يسميهم المركز رغم تنافي ذلك مع الواقع)[١٢].

يتضح مما سبق اهتمام المركز بحزمة مهمة من القضايا المتعلقة بالشأن الإسرائيلي داخلياً وخارجياً، لتحقيق مكانة مميزة تساعدها على التواصل مع الجماعة الدولية، وحماية مصلحتها التي تصب في جانب تعزيز أمنها القومي، ووحدتها الداخلية، وتواصلها مع يهود «الشتات»، وهو ما يعكس نجاح المركز في وضع أجندته البحثية التي تمثل انعكاساً للسياق المجتمعي الذي يوجد فيه، فأجندته البحثية أحد مقومات قوة هذا المركز. وكذا نجاحه في اختيار القضايا التي تهم صانع القرار بإسرائيل الذي يحرص ـ بشدة ـ على التواصل مع المركز خلال ما ينظمه من فاعليات كما سيتضح بشكل أوضح خلال هذا الفصل.

٢ ـ أنشطة المركز

ينظم المعهد سلسلة من الأنشطة والفاعليات يأتي فى الصدارة مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي؛ حيث يعتبر الحدث الأكبر والأبرز؛ بل وترى الباحثة أن هذا المؤتمر هو النشاط الأساسي الذي تم إنشاء المعهد من أجله كما سنبرهن بالمبحث التالي (ثانياً). إلا أن هذا لا يعني عدم أهمية الأنشطة الأخرى التي ينظمها المعهد، فهو ينظم فاعليات بجانب المؤتمر يستغرق بعضها يوماً واحداً أو بضعة أيام بعضها يتم بشكل دوري، كسمينار الإعلام بمناطق الصراعات حيث ينظم منذ عام ٢٠٠٩ بشكل سنوي للتواصل والتشبيك مع شباب الإعلاميين والقادة الإعلاميين المستقبليين من أكثر من ٣١ دولة من مختلف أنحاء العالم. وبعضها يتم بشكل طارئ لمناقشة قضية طارئة كأنماط نماذج محاكاة لمناقشة أحداث سياسية بعينها؛ كمحاكاة الاتفاقية الإسرائيلية ـ الفلسطينية قبل انعقادها في آب/ أغسطس ٢٠١٣.

وتمتاز بتوجيه بعضها لفئات بعينها كالدبلوماسيين على سبيل المثال كبرنامج الدبلوماسيين الذين يخدمون في إسرائيل لفهم سياسات إسرائيل. وقد يضيق نطاق هذه الأحداث على فئة أكثر

---

(١٢) «Jewish Peoplehood,» Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, and Institute of Policy and Strategy, and IDC Herzliya, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=467>.

تحديداً كافتتاح البرنامج التنفيذي لموظفي حكومة فيتنام. أو يأخذ شكل الاحتفال بمناسبة تاريخية معينة ومناقشة بُعد من أبعادها كمناسبة مرور ٤٠ عاماً على حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ ودراسة البعد النفسي في الحرب. أو قد تتخذ شكل محاضرة لأحد الشخصيات الهامة الإسرائيلية أو الدولية كمحاضرة تم تنظيمها للسفير الإسرائيلي بالولايات المتحدة ميشيل أورين، وأخرى لوزير خارجية ليتوانيا لينا لينكفيكس.

وبعضها يكون بمقابل مادي كالتدريب الخاص بالدبلوماسيين السالف الإشارة إليه. وهناك بعض الدراسات التي تنفذ في إطار الخدمات الاستشارية وفق طلب المستفيد؛ كدراسة تم إعدادها بناء على طلب رئيس الدولة شيمون بيريز لتقيس درجة المواطنة لدى الإسرائيليين.

إلا أن هذه الأحداث ليست رئيسة مقارنة بمؤتمر هرتسيليا، كما أن نتائجها أو توثيقها لا يقوم المركز بتحميله على الموقع الإلكتروني له على خلاف ما ينتهجه بالنسبة إلى المؤتمر.

ثانياً: القوى البشرية بالمركز

يضم المعهد قوى بشرية محترفة من خلفيات عدة، وتنقسم إلى فريق عمل، ومجلس إدارة، ولجنة استشارية، وكل منهم يعمل بشكل متوافق ومتصل.

١ - فريق العمل

ينقسم فريق العمل إلى كبار الباحثين (باحثين رئيسيين)، وباحثين مساعدين، إضافة إلى الموظفين الإداريين. فيضم المعهد نخبة من كبار الباحثين الذين تتعدى خبراتهم البحثية ٢٨ عاماً يتخصصون في عدة مجالات بحثية كمنع الانتشار والردع النوويين، والعلاقة مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، والشرق الأوسط (ومنهم من قدم مقترح الشرق الأوسط الكبير)، والإرهاب المضاد، وحرب العصابات، والعنف والتطرف السياسي، والإسلام الراديكالي، وجنوب شرق آسيا. يحمل ٥٧ في المئة من كبار الباحثين درجة الدكتوراه، و٢٨ في المئة يحملون درجة الماجستير. يدرس ٢٥ في المئة من حملة الدكتوراه دراسات ما بعد الدكتوراه. ورغم هذه الدرجات العلمية إلا أن الخلفية الأكاديمية ليس لها الغلبة، فالغلبة للخلفيات العسكرية للفريق البحثي «استخبارات عسكرية، العمل بجيش الدفاع»، وكذا العمل بالجهاز الإداري، والجهاز الاستشاري لرئيس الوزراء. ومنهم من يترأس مراكز بحثية أخرى كتومي شتاينر - مدير سلسلة مؤتمرات هرتسيليا - يرأس معهد العلاقات الدولية والمنتدى الأطلسي الإسرائيلي.

ويملك عدد كبير منهم علاقات وطيدة مع العديد من المؤسسات الدولية مثل إيلي كارمون - عضو في المنتدى الأطلسي الإسرائيلي - يشارك بانتظام في ورش عمل الناتو حول الإرهاب والحوار المتوسطي، وعضو المرصد الدولي الدائم للإجراءات الأمنية[١٣]، ومنهم من

(١٣) المرصد الدولي الدائم للإجراءات الأمنية IPO: تمّ تأسيسه عام ٢٠٠٣ من قِبَل معهد الأمم المتحدة لبحوث =

يقدم الاستشارة بشكل دوري للحكومة وجهازها البيروقراطي كتومي شتاينر، بل إن د. إيلي كارمون يشغل منصب مستشار في منتدى مراقبة معاداة السامية بالحكومة الإسرائيلية. ومن ثم فالمركز يقدم العون للحكومة عبر تزويدهم بالتوصيات اللازمة والاستعانة بالكوادر البشرية. علاوة على الجوائز التي حصل عليها عدد منهم نتيجة إسهامه البحثي كتومي شتاينر فكرَّمه معهد ليوناردو دافنشي بالجامعة العبرية[١٤].

يضم الفريق البحثي إلى جانب الباحثين الرئيسيين مساعدين باحثين[١٥] يبلغ عددهم أربعة خريجين ودارسي الماجستير. ونظراً إلى تفرغ الفريق البحثي بالمعهد بالبحث والدراسة، يتم الاستعانة بفريق إداري يضم تسعة إداريين في وظائف مختلفة كمسؤول عن المطبوعات، والعلاقات الدولية، وآخر الخارجية، وقواعد البيانات، ومسؤول عن الموقع الإلكتروني، ومسؤول المكتبة، والأرشيف سكرتاريا، ومدير المكتب[١٦]. من هنا يتضح أن العدد الأكبر من فريق العمل من الباحثين.

٢ ـ مجلس الإدارة

يدير المعهد فريق عمل خدم في المؤسسات الحكومية التي تسهم في عملية صنع السياسة العامة في إسرائيل: الجيش الإسرائيلي، والموساد، والخارجية، والكنيست، والسلطة التشريعية، وقطاع الأعمال العام، والجامعات الحكومية؛ ويضم مجلس إدارة المعهد أربعة كيانات: **الأول**، رئيس المعهد؛ **الثاني**، المديرون التنفيذيون؛ **الثالث**، المؤسسون؛ **الرابع**، مجلس المديرين. ويلاحظ أن العسكريين ورجال الاستخبارات هم من لهم الفضل في تأسيس المعهد وإدارته. فخلفية المؤسسين من أجهزة الاستخبارات بإسرائيل، سواء كان الشين بيت (الاستخبارات الداخلية)، أو جهاز الموساد، والاستخبارات الحربية إضافة للجيش. كما أن رئيس المعهد (عام ٢٠١٤) ـ داني روتشيلد ـ هو رجل استخباراتي وعسكري عمل لفترة طويلة بجهاز الموساد والجيش. أما التنفيذيون ومجلس المديرين، فأغلبهم باحثون وأكاديميون من حملة الدكتوراه. ويمكن تفسير ذلك بأن طبيعة عمل المعهد هي طبيعة استخباراتية لجمع المعلومات والتأثير في الرأي العام الداخلي والعالمي. لذلك تم تأسيسه ليضطلع بهذا الدور، ويديره رجل استخبارات ليشرف على هذا الدور ويقدم التسهيلات

= الجريمة الإقليمية والعدالة كمرصد دولي دائم للأمن الكوني ومواجهة الإرهاب والاضطلاع بتنظيم المؤتمرات والمحافل الدولية التي تناقش القضايا والتحديات الأمنية وتقديم الدعم الفنّي اللازم والتدريبات المطلوبة لمواجهة التحديات الأمنية والجريمة المنظّمة بالساحة الدولية. لمزيد من التفاصيل انظر: «IPO: Security Planning Model,» UNICRI: Advancing Security, Serving Justice, Building Peace (2007), p. 3, <http://www.unicri.it/topics/major_events_security/ipo_americas/IPO_Model.pdf>, (accessed on: 22/5/2013).

(١٤) الملحق الرقم (١): أسماء وخبرات كبار الباحثين بمعهد السياسة والاستراتيجية.

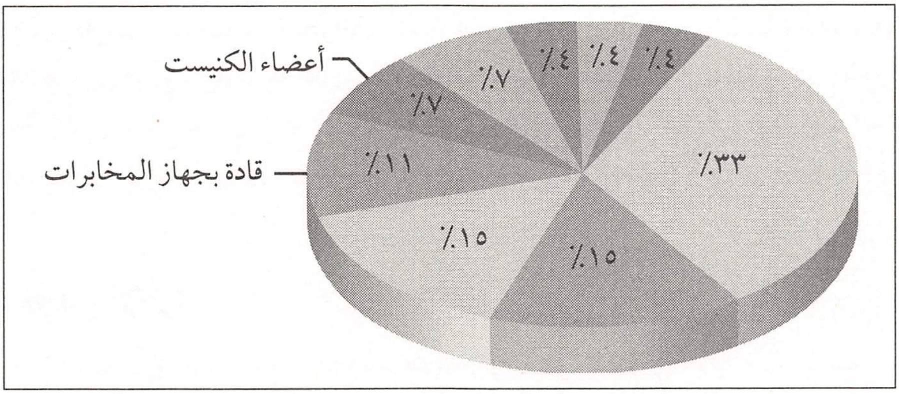
(١٥) «Academic Staff,» Institute for Policy Strategy (IPS), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=445>.

(١٦) «Administrative Staff,» Institute for Policy Strategy (IPS), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=446>.

اللازمة. أما الجانب الأكاديمي فيمارسه الباحثون المتخصصون في إعداد الأبحاث. بمعنى آخر تم الاستعانة بذوي الخبرة لإعداد المنتج البحثي المستهدف[17]. وهذا ما يوضحه الشكل الرقم (٢ ـ ١) حيث يقدم بياناً مجمعاً بخلفية مجلس إدارة المعهد.

الشكل الرقم (٢ ـ ١)

بيان بخلفية مجلس إدارة معهد السياسة والاستراتيجية



المصدر: «IPS Directorate,» Institute for Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/_articles/article.asp?articleid=877&categoryid=149>, (accessed on: 12/4/2013).

يتضح من الشكل الرقم (٢ ـ ١) السابق أن قيادة هذا المركز ترتكز على قاعدة قوية من قادة الجيش السابقين ورجال الاستخبارات والخارجية ورجال الأعمال والاقتصاد بإسرائيل، يضاف إلى قطاع صغير من أساتذة الجامعة. وعلى الرغم مما تم تفسيره، إلا أن هذا الوضع أمر مخالف لما تم الاعتياد عليه في أدبيات مراكز الفكر العالمية، حيث جرت العادة أن القطاع العريض من مديري مراكز الفكر يكون من الأكاديميين أغلبهم من حملة الدكتوراه الذين قاموا بالعمل لفترة طويلة في الجامعات والمؤسسات البحثية، وهذا خلاف الحال بالمعهد الذي يمثل فيه الأكاديميون أقل نسبة داخل مجلس إدارته[18]. من هنا يأتي التساؤل حول هوية هذا المركز وطبيعة عمله، على الرغم من أنه لا يندرج تحت تصنيف المراكز الحكومية بإسرائيل.

ويتواصل مجلس إدارة المجلس مع صناع القرار، عبر مدهم بدماء وأفكار جديدة داخل الحكومة لمساعدة الوزراء والتنفيذيين؛ وذلك خلال عمل بعض مجلس أمنائها كمستشارين داخل الحكومة (كبار المسؤولين والساسة بإسرائيل)، مثل اللواء إيان بيران «الذي يعمل منسقاً لرئيس الوزراء

---

(١٧) الملحق الرقم (٢): بيان بأسماء وخلفيات مجلس إدارة معهد السياسات الاستراتيجية.

(١٨) Raymond J. Struyk, «Why Pay Attention to Management?,» Urban Institute Elevate the Debate, <http://www.urban.org/uploadedPDF/410454_managing_think_tanks_CH01.pdf>, (accessed on: 13/12/2010).

لشؤون المفاوضات للإفراج عن المخطوفين والمفقودين». وعوزي أراد ـ مؤسس المعهد ـ الذي شغل منصب رئيس مجلس الأمن القومي بمكتب رئيس الوزراء حتى مطلع عام ٢٠١١، وقد سبق له أن عمل كمستشار بلجنة الشؤون الخارجية بالكنيست وكذا لجنة الأمن والدفاع كما شغل وظيفة مستشار لرئيس الوزراء نتنياهو في الفترة من ١٩٩٧ حتى ١٩٩٩[١٩].

٣ ـ اللجنة الاستشارية

يستعين مجلس الإدارة بلجنة استشارية لتقديم النصح والمشورة بشأن الدراسات البحثية والقضايا المطروحة للارتقاء بجودة المنتج البحثي المقدم، ولهم علاقات قوية مع مراكز الفكر العالمية وكبار القادة على الساحة الدولية. وهي تضم ثمانية أعضاء من جنسيات مختلفة أصحاب توجهات يمينية محافظة. ولكن يلاحظ أن أغلبهم قد سبق له العمل في المنظمات اليهودية المهتمة بتقوية أواصر العلاقة بين يهود «الشتات» والدولة الإسرائيلية، وهو ما يعكس مدى الأهمية التي يوليها المركز لمثل هذه القضايا، فقضية التواصل مع اليهود بدول العالم تأتي على رأس القضايا المطروحة على أجنحة المعهد، سواء جاء ذلك بشكل علني أو غير علني[٢٠].

ثالثاً: مصادر التمويل

لم يذكر المركز ميزانيته ولم تستطع الباحثة الحصول على تلك المعلومة، ولكن بالدراسة والإمعان في الخريطة التمويلية للمركز يتضح ضخامة تمويله، إذ يبدو ذلك في الترتيبات التي تأخذها الفاعليات التي ينظمها المعهد. وتعدد مصادر التمويل وتنوعها بل واستدامتها. ويمكن رصد تلك المصادر في ما يلي:

- مشروعات تعاقدية
- تبرعات الأفراد
- التمويل الحكومي
- تمويل شركات القطاع الخاص
- خدمات استشارية
- منظمات داعمة (جمعيات ومراكز فكر)

١ ـ تمويل تعاقدي

تموَّل بعض الأنشطة بتمويل تعاقدي من جانب مؤسسات الدولة، كمؤسسة الرئاسة؛ فبعض المشروعات البحثية تتم بطلب من الوزارات، والجهات السيادية بإسرائيل، مثل طلب رئيس

---

(١٩) «IPS Directorate,» Institute for Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?Category ID=444>.

(٢٠) الملحق الرقم (٣): أسماء وخلفيات أعضاء اللجنة الاستشارية.

إسرائيل عام ٢٠٠٥ لإجراء بحث ميداني حول المقومات الوطنية داخل إسرائيل، وانعكاساتها على الأمن القومي(٢١).

٢ - تبرعات الأفراد

تتعدد جنسيات المتبرعين الأفراد، إلا أنه يلاحظ أن الجنسية الأمريكية تأتي في المقام الأول (٣٢ عضواً)، يليها الإسرائيلية (١١ عضواً)، ثم الإنكليزية (٩ أعضاء) - واحد منهم من أصل عربي -، يأتي بعدها البولندية (٣ أعضاء)، والكولومبية (عضوان)، وأخيراً البلجيكية والفرنسية (عضو واحد)(٢٢). وبدراسة القوائم السنوية للمتبرعين يتضح استغلال المركز للصلات الشخصية لتنمية موارده؛ فبدراسة خلفيات المتبرعين، اتضح أن أغلبهم يهوديو الديانة، لذلك كان من الطبيعي أن الجنسية الأمريكية في المقام الأول بقائمة المتبرعين نظراً إلى كثرة عدد اليهود بالولايات المتحدة الأمريكية التي تأتي في المرتبة الثانية بعد إسرائيل بها أكبر تجمع في العالم من اليهود (يبلغ عدد اليهود بها ٥٢٧٥٠٠٠ يهودي، أما إسرائيل فيبلغ التعداد السكاني بها من اليهود ٦٠١٥٠٠٠ يهودي)(٢٣). وتتسم شريحة كبيرة من المتبرعين بالثراء البالغ فمثلاً رونال ستيفن لورد - أحد المتبرعين الدائمين - يحمل الرقم ٢٢٤ من أغنى أغنياء العالم، و«بوجوزابلودويكس» هو الرقم ٤٨ من أغنى أغنياء المملكة المتحدة البريطانية. كما أنهم يتبنون التوجه اليميني المحافظ ويدعم أغلبهم حزب الليكود بل ومنهم من يمول الحملات الانتخابية للحزب. كما أن أغلبهم ينتمي إلى مؤسسات يهودية كبيرة تؤدي دوراً في خدمة أهداف الدولة العبرية كالمؤتمر اليهودي العالمي(٢٤)، وفدرالية النداء اليهودي العالمي(٢٥).

وترى الباحثة في هذا الصدد، أن هذا يعد أمراً مبرراً في ظل مخاطبة المركز للمنظمات اليهودية المهتمة بالشأن اليهودي ومستقبل الدولة العبرية. ويلاحظ أن عدداً كبيراً منهم رجال أعمال يعملون في مجال الاستثمار والتعدين والإنشاءات والنشر البحثي؛ ومنهم من خدم بجيش الدفاع الأمريكي

(٢١) «Initiative: Patriotism,» Institute for Policy and Strategy, <http://herzliyaconference.org/Eng/_Articles/Article.asp?CategoryID=239&ArticleID=189>, (accessed on: 30/12/2010).

(٢٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, from the First to the Thirteenth Annual Herzliya Series of Conferences, 2000: 2013,» Proceedings of Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=85&ArticleID=14>, (accessed on: November 2013).

(٢٣) Sergio Della Pergol, «World Jewish Population 2013: Current Jewish Population Reports,» Berman Jewish Data Bank (9 November 2013), <http://www.bjpa.org/Publications/details.cfm?PublicationID=18499>, (accessd on: 11/2/2014).

(٢٤) المؤتمر اليهودي العالمي هو منظّمة دولية تمثل الجماعات اليهودية في مئة دولة بالعالم. حيث تدافع عن حقوقهم ضدّ الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية. لمزيد من التفاصيل انظر: The World Jewish Congress Website, Statement, <http://www.worldjewishcongress.org/en/about>, (accessed on: 11/4/2014).

(٢٥) هي منظمة يهودية عالمية مقرّها نيويورك تعمل منذ ٩٠ عاماً في مجال دعم الحياة اليهودية والجماعات اليهودية بمختلف دول العالم من خلال شبكة من المؤسسات المستفيدة والمعابد اليهودية والمؤسسات اليهودية والمهتمة بالشأن اليهودي. لمزيد من المعلومات انظر: United Jewish Federal Appeal Website, Statement, <http://www.ujafedny.org/who-we-are>, (accessed on: 11/2/2014).

أو عمل بالجيش الإسرائيلي، وهو ما يثير تساؤلاً حول طبيعة العلاقة بين رجال الجيش الإسرائيلي والأمريكي، إضافة إلى عدد من سفراء دول أخرى كالولايات المتحدة وكولومبيا؛ ومنهم مخترعون، علاوة على رجال الفن من الموسيقيين والمخرجين، ورجال القانون، وأكاديميين. كما يثير الذهن أن الصلات العائلية تظهر في هذا النمط من التمويل، فهناك أزواج يتبرعون معاً بشكل عائلي (منهم ستة أزواج إسرائيليون، وأربعة أزواج أمريكيون، وزوجان يحملان الجنسية الكولومبية). ومن ثم يتضح أن المعهد يقوم بدراسة أوضاع العاملين بالمركز، وفقاً لحالة كل متبرع على حدة ويضعون خريطة واضحة لصلاتهم العائلية ودوائر معارفهم حتى يستطيعوا رصد متخذي القرار داخل العائلة الواحدة. لذلك نرى عائلات تتبرع للمركز بشكل مستديم[٢٦] ويداوم على التبرع بشكل دوري ما يزيد على ٩٢ في المئة من المتبرعين، ما يعكس نجاح المركز في خلق علاقة شراكة مستديمة معهم[٢٧].

٣ - التمويل الحكومي

تشارك الحكومة في تمويل أنشطة المركز، وتُقبل أكثر على دعم مؤتمر هرتسيليا السنوي باعتباره أبرز أنشطة المركز، فعلى سبيل المثال يرعى هذا المؤتمر العديد من الوزارات بشكل دوري (وصل عددها ١١ وزارة) على رأسها وزارات الدفاع، والخارجية، والتعليم، والصناعة، والهجرة والشتات والمجتمع ومعاداة السامية. يضاف إلى مجلس الأمن القومي، ومحلية هرتسيليا، وهو ما يثير التساؤلات في ظل طبيعة المركز كمركز خاص ليست له انتماءات حكومية أو حزبية أو أكاديمية ويحصل على دعم حكومي مستمر لمؤتمره السنوي. كما يتلقى المعهد تمويلاً من حكومات أجنبية كمكتب الشؤون العامة في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بتل أبيب والسفارة ذاتها، إضافة إلى حلف شمال الأطلسي.

٤ - تمويل شركات القطاع الخاص

تمول شركات القطاع الخاص المعهد وما ينظمه من فاعليات خاصة مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي. وهذه الشركات منها المحلية (أي العاملة بداخل إسرائيل مثل شركة مجموعة IDB إحدى شركات الاستثمار العملاقة بإسرائيل)، ومنها الدولية (العاملة في دول أجنبية كالولايات المتحدة، اليابان، ألمانيا، أستراليا كشركة سيارات اليابان أوتو)، ومنها متعددة الجنسيات كالشركات الكونية التي لديها فروع في العديد من الدول كالاتحاد الأوروبي، وآسيا، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية كالمجموعة الإخبارية (شركة إخبارية تعمل في الأفلام والبرامج الإخبارية والدش والصحف ونشر الكتب؛ مقرّها الرئيس الولايات المتحدة ولها أفرع في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا

(٢٦) Interview with Andrea McManus: Chairman of International Board of Directors at Association of Fundraising Professionals, Held in Cairo, 18/12/2013.

(٢٧) الملحق الرقم (٤): أسماء وخلفيات المتبرعين الأفراد للمركز.

وأستراليا وآسيا). ومن الملاحظ قدرة المركز على الاحتفاظ بالشركات الداعمة له على مدار فترة إنشائه ونجاحه في استقطاب شركات جديدة كل عام.

من هنا يظهر تساؤل مهم حول توجه شركات القطاع الخاص لتمويل مثل هذه الأنشطة البحثية التي تتعلق بالأمن القومي الإسرائيلي رغم أن توجه سياسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص (Community Social Responsibility Policy) يغلب عليه تقديم خدمات تنموية تخدم المجتمع المحيط بأماكن عمل تلك الشركات، بما يتوافق مع مصلحة شركات القطاع الخاص(٢٨). إلا أن هذا النهج مغاير لما تنتهجه تلك الشركات مع هذا المركز، فهو يقدم منتجاً بحثياً لخدمة السياسة الإسرائيلية (الأمن القومي ـ السياسة الخارجية ـ المحليات...) ولا يقدم عملاً تنموياً. كل ذلك يعكس قدرة المركز على التواصل مع تلك الشركات التي يترأس قطاع كبير منها يهود، ويثير الاستفسارات حول توجه تلك الشركات نحو خدمة أهداف الدولة الاستيطانية متمثلة بالخط البحثي الذي يتبناه المركز.

٥ ـ خدمات استشارية

ينظم المعهد في بعض الأحيان تدريبات تنظم بأجر مادي يدفعه المتدربون، وهو ما يتيح فرصة إعادة تدويره كدخل يستخدم في الدورة المؤسسية للمعهد مرة أخرى، ومن أبرز الأمثلة «برنامج تدريب شباب الدبلوماسيين العاملين بإسرائيل لفهم طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٣)»(٢٩).

٦ ـ منظمات داعمة (جمعيات ومراكز فكر)

تمول المركز، وخاصة مؤتمر هرتسيليا، نخبة من كبار المنظمات الدولية، والعاملة بإسرائيل من المنظمات غير الحكومية، ومراكز الفكر الإسرائيلية والدولية. وتهتم أغلبها بالشأن اليهودي كحماية مصلحة اليهود بمختلف دول العالم كروسيا، وأوروبا، وأمريكا، وأفريقيا، ودعم التعددية بين الأوساط اليهودية بداخل إسرائيل، وتقوية الهوية اليهودية خاصة بين يهود «الشتات»، ودعم التعليم اليهودي خاصة في الأوساط العلمانية، ودعم التعايش بين اليهود والعرب والأمريكان والإنكليز مثل «لجنة اليهود الأمريكان»(٣٠). ومن هذه من له توجه تنموي ولكنها نسبة ضعيفة جداً

---

(٢٨) لمزيد من التفاصيل انظر: «Report 1: Caribbean Regional Conference Corporate Social Responsibility Creating Value Through Private Public Sector Partnership, Trinidad and Tobago,» United Nation Development Program (UNDP), Tuesday 27 October 2009, <http://www.undp.org.tt/csr/UNDP%20CSR%20Regional%20Conference%20report%20final%20complete%202009.pdf>, (accessed on: 30/2/2013).

(٢٩) The Institute for Policy and Strategy Website (IPS), Statement, <http://www.herzliyaconference.org/eng/>.

(٣٠) لجنة اليهود الأمريكان: مؤسسة تحمي حقوق وحريات اليهود بالعالم وتحارب معاداة السامية ودعم حقوق الانسان ودعم التفاهم بين الأمريكان والإسرائيليين. لمزيد من التفاصيل انظر: Jewish American Committee Website, Statement, <http://www.ajc.org>, (accessed on: 15/2/2014).

تهتم بقضايا حل أزمة البطالة والتعليم والمشاكل الاجتماعية كمؤسسة راشي(٣١). ومن ثم يتضح أن التوجه الغالب على هذه المنظمات هو خدمة قضية معاداة السامية الجديدة ووضع سيناريوهات محاربتها بل وتنفيذها بالتعاون معها، وبخاصة أن هذه المنظمات أغلبها دولية لها فروع في مختلف دول العالم(٣٢).

من هنا يمكن القول، إن معهد السياسة والاستراتيجية هو مؤسسة أُوجدت لخدمة أهداف الدولة الإسرائيلية ومساندة صانع القرار عبر ما تقدمه من توصيات، والتواصل مع غيرها من مراكز الفكر والقادة بدول العالم المختلفة، واستطاع تكوين جهاز إداري وفريق عمل كفء بداية من مجلس الإدارة وفريق العمل واللجنة الاستشارية.

رابعاً: استقلالية المركز

تثير قضية استقلالية معهد السياسة والاستراتيجية إشكالية كبيرة، فرغم أن مركزها القانوني مستقل كمركز خاص غير حزبي ولا يتبع الحكومة، ومن ثم فمن المفترض ألّا يخضع لأية قيود خارجية، ولا يتقيد بأي توجه حزبي أو أيديولوجي تتبناه الحكومة. إلا أن التوجه اليميني الذي سيطر على مقاليد الحكم في إسرائيل والذي تجسد في سلسلة من الحكومات اليمنية المتعاقبة بعد مقتل إسحق رابين «رئيس وزراء إسرائيل الأسبق ورئيس حزب العمل اليساري الأسبق»(٣٣) كان هو السائد في ما ناقشه المركز من قضايا وما تبناه من سياسات، وما أطلقه من توصيات.

وامتداداً لذلك يمكن النظر إلى مدى قرب المركز من صنّاع القرار بالدولة الإسرائيلية، إذ يحتفظ بعلاقة جيدة مع النخبة الحاكمة؛ عبر مشاركة قادة الدولة الإسرائيلية (رئيس الدولة، رئيس الوزراء، عدد كبير من الوزراء، رئيس الكنيست، ونخبة من أعضاء الكنيست، نخبة من الجهاز البيروقراطي بالدولة...) في الفعاليات التي ينظمها المركز خاصة مؤتمر هرتسيليا. كما أن بعض المشروعات البحثية تتم بطلب من الوزارات والجهات السيادية بإسرائيل، مثل طلب رئيس الدولة عام ٢٠٠٥ إجراء بحث ميداني حول مقومات الوطنية داخل إسرائيل وانعكاساتها على الأمن القومي(٣٤).

---

(٣١) مؤسسة راشي: تأسست عام ١٩٨٤ تهدف إلى تقليل الفجوة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية عبر خلق بنية أساسية جيّدة ومتطوّرة بإسرائيل عبر ما تقدّمه من مشروعات تنموية في إسرائيل.. لمزيد من التفاصيل انظر: Rashi Foundation Website, Statement, <http://www.rashi-foundation.org.il/English>, (accessed on: 15/2/2014).

(٣٢) الملحق الرقم (٥): أسماء الجهات الداعمة لمؤتمر هرتسيليا (وزارات، شركات قطاع خاص، جمعيات ومراكز فكر).

(٣٣) على الرغم من سيطرة حزب العمل على مقاليد الحكم في الفترة الممتدة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١، إلا أن ما تبنّاه من سياسات جاءت بشكل أكبر لمصالح معسكر اليمين كزيادة عدد المستوطنات، واستخدام القوة المسلحة بحق الفلسطينيين، بل إن الانتفاضة الثانية اندلعت عام ٢٠٠٠ أي خلال فترة حكم معسكر اليسار بقيادة حزب العمل الإسرائيلي. لمزيد من التفاصيل انظر: هبة جمال الدين، أزمة معسكر اليسار الإسرائيلي: تدهور وانهيار (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠١٠)، ص ٨٥.

(٣٤) «Initiative: Patriotism,» Institute for Policy and Strategy, <http://herzliyaconference.org/Eng/_Articles/Article.asp?CategoryID=239&ArticleID=1890>, (accessed on: 30/12/2010).

يضاف إلى عمل عدد كبير من فريق العمل ومجلس الإدارة بالجهاز الحكومي كمستشارين أو على الأقل الاستعانة بهم واستشارتهم بشكل دوري. من هنا فهذه العلاقة القوية أمر ذو حدين فهي تضمن رضاء الحكومة عن مصادر تمويلها وتكسبها شرعية وصدقية للعمل داخل الدولة، إلا أن هذا يثير تساؤلاً حول مدى تدخل الدولة (متمثلة بالحكومة خاصة)، وفي أجندة المعهد وما يصدره من توصيات. وتزداد الشكوك إذا نظرنا إلى الخلفية العسكرية لأغلب فريق العمل ومجلس إدارة المعهد (سواء العمل بجيش الدفاع أو بأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية)، كما سبق الذكر، ما يعكس وجوداً وليس مجرد صلة مع صانع القرار الإسرائيلي؛ بل يعطي انطباعاً بوجود دور يتجاوز النصح والإرشاد قد يمتد للتنفيذ (أي تنفيذ سياسات تتبناها الحكومة بغطاء بحثي) وهو ما يمس استقلالية هذا المعهد.

ورغم ما سبق ذكره يجب النظر إلى جوانب أخرى؛ كتعدد مصادر تمويله واستمراريتها، فمن الملاحظ تعدد مصادر التمويل، وعدم اقتصاره على مصدر أو آخر؛ بل إن عدد الممولين سواء من الداخل أو الخارج في تزايد عاماً بعد عام، وبخاصة أن المعهد نجح في استقطاب شخصيات من أغنى أغنياء العالم، بل وربط الشركات الخاصة بهدفه في حماية مصلحة الدولة العبرية واليهود، ومن ثم نجح في بناء جسور للتواصل والاستدامة ما يدعم بعد استقلالية المركز.

وقد حرص المركز أيضاً على تقوية علاقاته مع الحكومات والمؤسسات العامة ومراكز الفكر ومراكز الأبحاث الموجودة حول العالم، ويترجم ذلك في عدة نشاطات من أبرزها مشاركة أبرز القادة السياسيين في المجتمع الدولي، ورؤساء المنظمات الدولية المؤثرة، وكذا قيادات أكبر مراكز الفكر العالمية في مؤتمر هرتسيليا السنوي[٣٥]. بمعنى آخر نجح المركز في استقطاب كبار الشخصيات ذوي السمعة الطيبة مالياً ومؤسسياً، وتمكن من إشراكها معه في ما يمارسه من أنشطة وما يقدمه من دراسات، ومن ثم يصب ذلك في مصلحة استقلالية المركز وصدقيته داخلياً وخارجياً.

ولكن رغم ما سبق ذكره، ترى الباحثة أن تعدد مصادر التمويل، واستقطابه شخصيات دولية مرموقة، هي وسيلة تبناها المركز لتدعيم وضعه. بيد أن العلاقة الغامضة مع الحكومة وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وجيش الدفاع تظل هي المحك الرئيس الذي يضع علامة استفهام كبيرة حول مدى استقلالية هذا المركز.

خامساً: قنوات المركز للتأثير

يستخدم المعهد عدداً من الأدوات التي تساعده على تنفيذ عمل كوسائل الإعلام، والمطبوعات، وشبكة المعلومات الدولية (الموقع الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعي)، وتنظيم لقاءات مع شخصيات بارزة، وتنظيم تدريبات للفريق السياسي، وجلسات الاستماع، والشبكات التقليدية لمراكز الفكر، والمثقفين العضوين، والندوات والسمينارات والمؤتمرات.

(٣٥) المصدر نفسه.

١ ـ وسائل الإعلام

تغطي وسائل الإعلام أغلب أنشطة المركز، وبخاصة مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي، إذ تقوم بعض القنوات التلفزيونية ببث المؤتمر بثاً حيّاً كل عام منذ العام الأول لانعقاد المؤتمر كالقناة الأولى الإسرائيلية، وإذاعة صوت إسرائيل، أيضاً الخطب التي يقدمها القادة الإسرائيليون كرئيس الدولة، ورئيس الوزراء (والمبادرات السياسية التي يطرحها على وجه الخصوص)، والوزراء، ورئيس الكنيست. إضافة إلى المؤتمرات الصحفية التي تعقد على هامش المؤتمر، وكذا الأخبار التي يتم نشرها في الصحف الإسرائيلية كهآرتس، ومعاريف، وهذا إضافة إلى الصحف الدولية مثل الواشنطن بوست، إلى جانب مساهمات شبكات الأخبار المحلية والدولية في تمويل أنشطة المركز خاصة المؤتمر كشبكة فرنس ٢٤ (الفرنسية)، وإذاعة جيش الدفاع الإسرائيلي، وإذاعة ٢٢ (الإسرائيلية)[٣٦].

٢ ـ المطبوعات

يقدم المعهد مطبوعات منها ما يتم بشكل دوري وهذا يتعلق ـ بالأساس ـ بالمخرجات البحثية لمؤتمر هرتسيليا، ويقدم دراسات أخرى يتم نشرها إما في إطار فاعليات المؤتمر، أو في مراكز فكر إسرائيلية أخرى كمجلس الأمن القومي، أو دوريات وصحف إسرائيلية كـ جرنال فلسطين ـ إسرائيل، هآرتس، أو في دوريات أخرى دولية كـ معهد هوفر، ومنتدى الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، ومعهد هدسون: التوجهات الحديثة في الأيديولوجية الإسلامية. وأبرز القضايا التي تناقشها مطبوعات المركز المجال الافتراضي، الردع، التعليم، إسرائيل والاقتصاد الكوني، أمن إسرائيل القومي، إسرائيل والسلطة الفلسطينية والدول العربية، اقتصاد إسرائيل، علاقات إسرائيل الدولية، شرعية إسرائيل، الإعلام، الأقليات والمساواة والفجوة الاجتماعية، القوة الاجتماعية والمدنية القومية، الأسلحة النووية بالشرق الأوسط، تنمية محلية، «الشعب اليهودي»، الإسلام الراديكالي، الشرق الأوسط الكبير، البحث والتنمية R&D، والقوة الأمنية، والسيادة، والتحدي الإيراني، والتخطيط الأمريكي للقوة والنفوذ بالشرق الأوسط. ويوضح الجدول الرقم (٢ ـ ١) عدد المطبوعات والدوريات التي تم إصدارها وتداولها من قبل المركز وفقاً للمحور البحثي.

ويتضح من الجدول أن الدراسات الخاصة باقتصاد إسرائيل هي الأكثر عدداً، يليها القضايا الخاصة بالإسلام الراديكالي، ويلاحظ أن الانتاج البحثي في هذه القضية يتم نشره بمعدل أكبر خارج المركز. وتنشر هذه المطبوعات باللغتين الإنكليزية والعبرية، ولكن الدراسات التي تتعلق خاصة بالأمن القومي الإسرائيلي، فأغلبها ينشر باللغة العبرية ويمكن تفسير ذلك للخصوصية وأهمية تلك القضايا ورغبتهم في مخاطبة «الشعب اليهودي» وحده.

(٣٦) «Media Coverage,» Institute for Policy and Strategy Website (IPS), <http://herzliyaconference.org/Eng/_Articles/Article.asp?CategoryID=239&ArticleID=189>.

الجدول الرقم (٢ ـ ١)

عدد ما تم إصداره من الدراسات والمطبوعات من قبل المركز

عدد المطبوعات	المحور البحثي	عدد المنشور منها خلال المؤتمر	عدد المنشور في دوريات / مصادر أجنبية أو خارج المركز
٥	المجال الافتراضي	٥	٠
١٧	الردع	١٥	٢
١٠	التعليم	٩	١
٦	إسرائيل والاقتصاد الكوني	٦	٠
٧	أمن إسرائيل القومي	٧	٠
٢١	إسرائيل والسلطة الفلسطينية والبلدان العربية	٢٠	١
٢٩	اقتصاد إسرائيل	٢٨	١
١٦	علاقات إسرائيل الدولية	١٢	٤
٩	شرعية إسرائيل	٩	٠
٣	الإعلام	٣	٠
١٥	الأقليات والمساواة والفجوة الاجتماعية	١٤	١
٣٧	القوة الاجتماعية والمدنية القومية	٣٥	٢
٩	الأسلحة النووية بالشرق الأوسط	٨	١
٤	تنمية محلية	٤	٠
١٠	«الشعب اليهودي»	١٠	٠
٢٨	الإسلام الراديكالي	١٠	١٨
٦	الشرق الأوسط الكبير	٦	٠
٥	البحث والتنمية	٥	٠
٣	القوة الأمنية	٣	٠
٣	السيادة	٣	٠
١٦	التحدي الإيراني	١٤	٢
٤	التخطيط الأمريكي للقوة والنفوذ بالشرق الأوسط	٤	٠

المصدر: «Publications,» The Institute for Policy and Strategy Website (IPS), Statement, <http://www.herzliyaconference.org/eng/>.

٣ ـ شبكة المعلومات الدولية

يُستخدم الموقع الإلكتروني للمركز كساحة لنشر الجديد من الدراسات والإصدارات سواء المنشورة داخل المركز أو المنشورة خارجه. كما تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي (Facebook, Twitter) كساحة لمناقشة أحدث الإصدارات والفاعليات، كما تستخدم أيضاً للإشارة للأحداث التي ينظمها المركز وأجندة الفاعليات. وتلك المواقع منها نسخة باللغة الإنكليزية (للتواصل مع العالم)، ومنها النسخة العبرية (لمخاطبة اليهود والمختصين).

٤ ـ تنظيم لقاءات مع شخصيات بارزة

ينظم المركز لقاءات مع صناع السياسة العامة بإسرائيل، وكذا مع مختلف دول العالم كطاولة هرتسيليا التي تنظم بشكل دوري في إطار كل مؤتمر لتضم شخصيات بارزة من إسرائيل، ودول العالم لمناقشة القضايا العامة للأمن القومي الإسرائيلي.

٥ ـ تنظيم برامج تدريب

ينظم المركز برامج تدريب للفريق السياسي بإسرائيل من داخل الحكومة، وكذا بالنسبة إلى الدبلوماسيين الأجانب العاملين بإسرائيل (عام ٢٠١٣). ويشارك فريق العمل بالمركز في جلسات الاستماع بالكنيست، وكذا داخل دوائر صنع القرار بالحكومة الإسرائيلية.

٦ ـ المثقفون العضويون

يضم المركز ـ كما سبق الذكر ـ نخبة من الباحثين والخبراء التي يعملون في الجهاز الاستشاري للحكومة والذين يتم الاستعانة بهم في أروقة صنع القرار والدوائر البحثية الرئيسة بإسرائيل. وهؤلاء المثقفون يؤمنون بالدراسات والتوصيات، وكذا التوجه الفكري للمركز الذي ينقلونه ويعبِّرون عنه في علاقاتهم مع صانع القرار الإسرائيلي.

٧ ـ الندوات والمؤتمرات

ينظم المركز بشكل دوري سلسلة مؤتمرات هرتسيليا للأمن القومي منذ عام ٢٠٠٠ ـ أي منذ نشأة المركز ـ وينظم بشكل دوري سمينار الإعلام بمناطق الصراعات؛ للتواصل والتشبيك مع الشباب الإعلاميين والقادة الإعلاميين المستقبليين من أكثر من ٣١ دولة من مختلف أنحاء العالم.

صفوة القول، إن معهد السياسة والاستراتيجية هو جزء من النسيج السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي بإسرائيل، وقد انعكس ذلك في ما يتبناه من قضايا وما يضعه على أجندته البحثية؛ عبر ما يناقشه من دراسات يطلع بها فريق بحثي مدرب وكفء له خلفيات عسكرية في المقام الأول، وله علاقات قوية بصانع القرار الإسرائيلي تضع تساؤلاً كبيراً حول هوية المركز واستقلاليته. ففي ظل هذه العلاقة التي يشوبها الغموض، يأتي مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي ليعكس اهتماماً كبيراً من

قبل صنّاع السياسة العامة بإسرائيل وبالكثير من دول العالم، وهو ما يثير التساؤل ذاته خاصة في ظل طبيعة المركز كمركز خاص كما سيتضح من المبحث القادم.

سادساً: مؤتمر هرتسيليا وصناعة القرار في إسرائيل

١ - مؤتمرات هرتسيليا لميزان القوة القومية

من أبرز ما يميز هذا المركز عن غيره من مراكز الفكر الإسرائيلية: المؤتمر السنوي الذي ينظمه المركز تحت عنوان «مؤتمر هرتسيليا: ميزان القوة القومية والأمن لإسرائيل» (The Balance of Israel's National Strength and Security)، وهو مؤتمر سنوي يشارك فيه كبار الساسة (رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، إضافة إلى نخبة من الموظفين البارزين بالحكومة الإسرائيلية، وأعضاء برلمان، ووزراء، وكبار القادة بجيش الدفاع الإسرائيلي، ونخبة من أبرز رجال الأعمال بإسرائيل، وأبرز الأكاديميين بإسرائيل، وممثلين من وسائل الإعلام من داخل وخارج حدود إسرائيل، وممثلين من مختلف المؤسسات اليهودية بأنحاء العالم، ودبلوماسيين إسرائيليين، إلى جانب شخصيات دولية لها وضعها بالمجتمع الدولي). فهذا المؤتمر أضحى بمنزلة القناة الرئيسة للتعبير عن السياسة العامة، بل وأبرز التصريحات الرسمية لقادة إسرائيل. فهو اجتماع قمة سنوي (Summit Meeting) للقادة الإسرائيليين والدوليين الأكثر تأثيراً داخل الساحة الداخلية والدولية، وقد بدأت فعالياته منذ عام ٢٠٠٠ واستمر حتى الآن. يتم في هذا المؤتمر مناقشة السياسات العامة للبلاد، وإبداء الرأي حول المكانة الدولية لإسرائيل، وعلاقتها بالمجتمع الدولي، وإطلاق العديد من المبادرات من قبل القادة السياسيين بإسرائيل، ويتم على أثره تقديم ملخص بنتائج المؤتمر وأبرز توصياته إلى متخذي القرار بإسرائيل. ويضم المؤتمر دوائر بحثية تقوم بدور تحليلي من خلال عدد من الخبراء، والمتخصصين حيث ينظم المؤتمر تحت رعاية أكاديمية غير حزبية، تهتم بمناقشة القضايا المتعلقة بالأمن القومي، والقضايا المطروحة على الساحة الدولية وذلك بشكل غير رسمي. وتتناول جلسات مؤتمرات هرتسيليا مبادرات سياسية يتم تقديمها ومناقشتها لأول مرة خلالها. ويتم تنظيم طاولات مستديرة تنظم على هامش المؤتمر، ينتج منها تقارير، ودراسات تطرح التوصيات التي تم التوصل إليها. كما ينتج منها تقارير هرتسيليا التنفيذية تقدم لصنّاع القرار يقدم خلالها ملخصات للتوصيات التي تم التوصل إليها وبدائل السياسات المطروحة.

يناقش المؤتمر قضايا عسكرية، ودبلوماسية، علاوة على القضايا ذات الأهمية الاستراتيجية كالوضع الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي، وأداء الحكومة والتعليم، وشؤون يهود العالم. يطلق المركز على ما يمارسه باقتراب مسؤولية وضع سياسات تتجه نحو الفعل أي قابلة للتطبيق، كما يرى المركز أيضاً أن المؤتمر يدعم تكوين «استراتيجية كبرى» لإسرائيل والمنطقة عبر تشكيل قرارات والتأثير في مخرجات السياسة. ويتم خلال المؤتمر مناقشة مستقبل كيان إسرائيل ووضعها الحالي اقتصادياً، وعسكرياً، وثقافياً وبحث الأخطار المحيطة في الدولة من الداخل والخارج في دول

الجوار والإقليم والعالم[٣٧]. ويرى المركز أن الناتج التراكمي لسلسلة مؤتمرات هرتسيليا (التقارير، بدائل السياسات، توصيات سياسية) يمثل مدخلاً مهماً لعملية صنع السياسة بإسرائيل وخارجها. وهذا ما سنحاول اختباره خلال هذا المبحث.

ويمكن تجسيد أهمية هذا المؤتمر في أنه أصبح محطة مركزية في صياغة السياسة القومية لإسرائيل من خلال أبرز قادتها «رئيس الدولة، رئيس الوزراء، رئيس الكنيست، رئيس الأركان...».

أ ـ أبرز الشخصيات المشاركة من الساحة الدولية

يشارك في المؤتمر العديد من الشخصيات الدولية البارزة عبر سنوات عمله كرؤساء الدول، ورؤساء الوزراء، الوزراء، البرلمانيين، رؤساء وممثلين عن المؤسسات الدولية البارزة كالأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي حيث تتراوح نسب مشاركة الأجانب في المؤتمر ما بين ٣٥ في المئة ـ ٣٩ في المئة. ومن أبرز الشخصيات المشاركة نيكولا ساركوزي (رئيس فرنسا السابق)، جيمي كارتر (رئيس الولايات المتحدة الأسبق)، كونداليزا رايس (وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأسبق)، خوسيه ماريا أزنار (رئيس وزراء إسبانيا الأسبق)، والسيناتور جون إدوارد (المرشح الديمقراطي الأسبق لانتخابات الرئاسة في ٢٠٠٤ و ٢٠٠٨)، ووزير التعليم الأمريكي، ورئيس جريدة نيويورك تايمز بالقدس، ووزير خارجية كندا، ومدير الشرق الأوسط وجنوب المتوسط بالمفوضية الأوروبية، والمرشح الجمهوري لانتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٨ ميت رومني، ووزير البيئة بهولندا، إضافة إلى نخبة كبيرة من السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية بإسرائيل، والجهات المانحة كرئيس المعونة الأمريكية بالضفة الغربية والقدس.

كما تشارك أجهزة الاستخبارات العالمية في مناقشات المؤتمر؛ ففي مؤتمر ٢٠٠٩ شارك رئيس الاستخبارات الأمريكية الأسبق جيمس وسلي. علاوة على حرص اللوبي اليهودي على المشاركة في المؤتمر مثل رئيس مؤسسة إيباك (أقوى مؤسسات الضغط بالولايات المتحدة العاملة لمصلحة الدولة الإسرائيلية). فعلى سبيل المثال افتتح المؤتمر عام ٢٠١٢ سكرتير عام الامم المتحدة، ورئيس وزراء اليونان الأسبق جورج باباندريو، ووزراء الدفاع بكولومبيا وفنلندا، ووزير خارجية كندا، وعدد من نواب وزراء وزارات خارجية العديد من الدول كالتشيك وألمانيا، وبريطانيا. أيضاً تشارك المؤسسات اليهودية الصهيونية النشطة على مستوى العالم كمؤسسة النداء اليهودي[٣٨].

---

(٣٧) عبد الحميد غانم، «العرب ومؤتمر هرتسيليا ٢٠١٢»، موقع حزب البعث العربي الاشتراكي، <http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5686:---2012&catid=60&Itemid=117&lang=ar>.

(٣٨) «The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007, Executive Summary Part 2,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=243&ArticleID=1918>, (accessed on: 15/6/2013), and «The 9th Annual Herzliya Conference - 2009 on the Balance of Israel's National Security and Resilience Policy,» Statecraft and Leadwrship for Trying Times, Executive Summary (2009), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=259&ArticleID=2166>.

من هنا يتضح أن هذا المؤتمر يُنظر إليه دولياً كمحفل لمناقشة القضايا المهمة على الساحة الدولية كمؤتمر يتمتع بالصدقية والأهمية، ويعكس اهتمام النخب، والساسة والعسكريين، وأجهزة الاستخبارات، وكبار الصحفيين والمفكرين بمختلف أنحاء العالم. كما أنه ساحة مهمة لخدمة المصلحة الإسرائيلية والصهيونية عبر مناقشة التحديات، والتأثير لتبنّي توصيات محددة، حيث تجتمع المؤسسات اليهودية الأكبر والأنشط من مراكز أبحاث، ومنظمات غير حكومية، وجماعات ضغط مع كبار شركات القطاع الخاص بالعالم والنخب السياسية الأكثر تأثيراً بالساحة الدولية.

وإذا نظرنا إلى الوطن العربي، نجد أن المؤتمر نجح في استقطاب شخصيات عربية من الساسة والمفكرين للمشاركة في فاعليات وساحات نقاش جلسات المؤتمر؛ كخطوة مهمة للتطبيع والتواصل مع الوطن العربي. ففي مؤتمر ٢٠١٢ شارك الأمير الحسن بن طلال (رئيس منتدى الفكر العربي - الأردن) عبر «الفيديو كونفرنس» بالهواء مباشرة حيث قدم كلمة حول مستقبل الاقتصاد الكوني. كما بدأ هذا المؤتمر بدمج عرب ٤٨ في المجتمع الإسرائيلي، وإخراجهم من عزلتهم عبر مناقشة قضاياهم والمشاكل التي تؤرقهم، وبعد ذلك استهداف الفلسطينيين وبخاصة الساسة وأعضاء السلطة كساحة للحوار والتطبيع، ثم بعد ذلك اتسعت القاعدة لتشمل جنسيات أخرى كالقطرية والأردنية والسورية والمصرية، وبخاصة بداية من عام ٢٠١١. ولكن يلاحظ أن الأردنيين هم الأكثر مشاركة بعد عرب ٤٨ والفلسطينيين، وتفسر اتفاقية السلام (اتفاقية وادي عربة) سبب هذا الإقبال. هذا إضافة إلى السفراء العرب، والبعثات الدبلوماسية العربية العاملة في إسرائيل كمصر والأردن لتي لديها سفارة إسرائيلية على أراضيها علاوة على قطر[٣٩].

ب - المؤتمر في الإعلام

يمثل المؤتمر حدثاً إعلامياً دولياً يشارك فيه مئات الصحفيين من أنحاء العالم، ومن المنطقة. ومنذ مؤتمر عام ٢٠١٠ أسس المؤتمر «غرفة أنباء الإعلام الاجتماعي» التي تبرز القضايا المهمة التي يناقشها المؤتمر عبر موقع التواصل الاجتماعي (فيسبوك)، وتويتر ويوتيوب، وتنقل فاعليات المؤتمر على الهواء مباشرة عبر الموقع الإلكتروني للمركز (www.herzliyaconference.org)، ومن ثم نجح المؤتمر في بناء شبكة افتراضية من المهتمين بمتابعة فعاليات المؤتمر عبر شبكة المعلومات الدولية، وفي بناء قاعدة من المهتمين بمنطقة الشرق الأوسط يتزايد عددها كل عام وفق تصريحات المركز. ويغطي المؤتمر العديد من شبكات الأخبار العالمية كشبكة السي إن إن، وواشنطن بوست، وواشنطن تايمز، إضافة إلى شبكات الأخبار المحلية كالقناة الأولى الإسرائيلية حيث تصف المؤتمر بأنه يرسم وجه الأمة اليهودية: فهي المكان الذي يتقابل فيه صنّاع القرار بإسرائيل معاً لتخطيط المستقبل. وتهتم كبار الصحف الإسرائيلية بتغطية أحداث المؤتمر وأبرز توصياته كجريدة معاريف، وهآرتس، ويديعوت أحرونوت، وجيروزاليم بوست. ولا تقتصر مساهمة وسائل الإعلام في

(٣٩) الملحق الرقم (٦): الشخصيات العربية المشاركة في سلسلة المؤتمر.

المؤتمر على المشاركة أو التغطية الإعلامية وإنما التمويل فهناك العديد من شبكات الأخبار العالمية والإسرائيلية التي تسهم في تمويل المؤتمر كراديو جيش الدفاع الإسرائيلي، وتليفزيون فرنسا[٤٠].

ج - علاقة المركز بصانع القرار

تهتم دوائر صنع القرار بإسرائيل بالمؤتمر بشكل ملحوظ منذ بداية تنظيمه، فيبدأ مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي كل عام بواسطة رئيس دولة إسرائيل، ويختتم بواسطة رئيس الوزراء الذي يقدم الخطبة السنوية لـ «حالة الأمة» التي تعرف باسم «خطب هرتسيليا» التي تنطلق من ساحة المؤتمر. فيتيح المؤتمر فرصة للقادة لتقديم مبادرات وخطب عامة تطور من المقاربات السياسية للشأن العالمي والإقليمي والقومي[٤١].

يشارك في المؤتمر بشكل دوري كبار القادة بإسرائيل من السلطة التنفيذية والتشريعية فعلى سبيل المثال حظي مؤتمر ٢٠٠٦ بمشاركة رئيس الكنيست ونائبه وعدد من رؤساء اللجان البرلمانية كرئيس لجنة القانون والعدالة، ولجنة المالية، ولجنة الشؤون الخارجية والدفاع، كما حظي بمشاركة رئيس المعارضة البرلمانية ورئيس الليكود آنذاك بنيامين نتنياهو. فبلغ عدد البرلمانيين المشاركين في المؤتمر ٣٣ فرداً من إجمالي ١٢٠ عضواً، أي ما يقدر بنحو ٢٧ في المئة من الكنيست[٤٢].

ويحضر المؤتمر من السلطة التنفيذية بشكل دوري رئيس الدولة، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ووزير الخارجية، ووزير الإسكان، ووزير السياحة، ووزير المالية والتجارة، ووزير الشؤون الاجتماعية والخدمات، ونواب رئيس الوزراء. ففي مؤتمر ٢٠٠٧ شارك عشرة وزراء على رأسهم رئيس الوزراء - آنذاك - إيهود أولمرت، ووزير الدفاع ووزير الخارجية، ووزير المالية، ووزير التعليم، ووزير السياحة، ووزير الهجرة والاستيعاب، ووزير البنية التحتية القومية، ووزير شؤون «Pensioner»[٤٣]. كما يشارك في المؤتمر عدد من مستشاري الوزراء، يضاف إلى كبار المفكرين والساسة في إسرائيل من خارج السلطة التنفيذية أو من كان لهم خلفية حكومية سابقة. فعلى سبيل المثال شارك في مؤتمر ٢٠٠٩ دان مريدور وزير العدل الأسبق، وبنعامي شلومو وزير الخارجية الأسبق، وعوزي لاندو وزير الداخلية الأسبق[٤٤]. كما يحرص كبار موظفي وزارة الخارجية على المشاركة في فاعليات المؤتمر؛ فعلى سبيل المثال في مؤتمر ٢٠٠٧ شارك بالحضور، أيضاً رئيس

---

(٤٠) «Media Coverage,» Institute for Policy and Strategy Website (IPS).

(٤١) «The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007, Executive Summary Part 2».

(٤٢) «The Sixth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security January 21-24, 2006, Executive Summary, Part 2,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/_uploads/1591executive_summary_part2.pdf>.

(٤٣) «The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007, Executive Summary Part 2».

(٤٤) «The 9th Annual Herzliya Conference - 2009 on the Balance of Israel's National Security and Resilience Policy».

مركز البحث السياسي بوزارة الخارجية وعدد من سفراء إسرائيل بالخارج على رأسهم السفير الإسرائيلي بالولايات المتحدة الأمريكية(٤٥).

ويهتم العسكريون من قادة الجيوش وضباط قوات الدفاع بالدولة العبرية وأجهزة الاستخبارات الشين بيت والموساد بحضور المؤتمر بشكل دوري. فعلى سبيل المثال شارك في المؤتمر ١٢٨ من القادة العسكريين بمؤتمر ٢٠٠٦ من إجمالي ١١٨٦ مشاركاً(٤٦). وفي عام ٢٠٠٧ بلغ عددهم ١١٧ من إجمالي ١١٨١ مشاركاً(٤٧)، وفي مؤتمر ٢٠٠٩ شارك ٩٠ شخصية عسكرية من إجمالي ١٣٥٣ مشاركاً(٤٨). ومن ثم يمكن القول إن الحرص الدوري على المشاركة، يعكس اهتمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالمؤتمر نظراً إلى القضايا التي تمس الأمن القومي التي تناقش خلاله، وتعطي مؤشراً في الوقت ذاته عن خطورة القضايا والتوصيات التي يتم التوصل إليها، إضافة إلى قدرة باحثي المركز على إيصال توصياتهم بسهولة إلى هذه المؤسسة التي تقوم عليها الدولة العبرية.

ورغم الطبيعة المدنية لهذا المركز لكن الباحثة ترى أنها سمة ظاهرية تبطن خلاف ما تظهر. فعلى سبيل المثال رغم انخفاض عدد العسكريين المشاركين عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ تلاحظ مشاركة قوية لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، فقد شارك رئيس الاستخبارات الحربية، ورئيس الموساد السابق، وعدد من رؤساء الاستخبارات الحربية السابقين، علاوة على المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، ورئيس البحث والتنمية، وعدد من المستشارين بالجيش، ورئيس البوليس، وممثل هيئة البوليس بمجلس الأمن القومي(٤٩).

كما أتاح المؤتمر ساحة للمناظرات الانتخابية بين قادة الكتل أو الأحزاب الرئيسة خلال الانتخابات البرلمانية، فعلى سبيل المثال، خصص مؤتمر ٢٠٠٩ جلسة منفردة تسمى خطب هرتسيليا للمرشحين الأكثر حظاً على منصب رئاسة الوزراء (نتنياهو، ليفني، باراك) لعرض برامجهم ورؤيتهم خلال المؤتمر(٥٠). وفي مؤتمر ٢٠١٠ قدم خلاله ما يسمى بالخطب الرئاسية (للرئيس شيمون بيريز) الذي أفردت له جلسة لطرح رؤيته المستقبلية في رئاسة البلد، هذا إضافة إلى خطب هرتسيليا التي تعرض سياسات الحكومة كالتي قدمها نتنياهو خلال المؤتمر نفسه (٢٠١٠)(٥١).

---

(٤٥) «The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007, Executive Summary Part 2».

(٤٦) «The Sixth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security January 21-24, 2006, Executive Summary, Part 2».

(٤٧) «The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007, Executive Summary Part 2».

(٤٨) «The 9th Annual Herzliya Conference - 2009 on the Balance of Israel's National Security and Resilience Policy».

(٤٩) «The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007, Executive Summary Part 2».

(٥٠) «The 9th Annual Herzliya Conference - 2009 on the Balance of Israel's National Security and Resilience Policy».

(٥١) «The Tenth Annual Herzliya Conference January 31 - February 3, 2010, on the Campus of the Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya in Israel, Program,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy (2010).

هذا ويمثل المؤتمر ساحة لعرض المبادرات التي يتبناها صناع القرار، فرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أريئل شارون اختار هذا المؤتمر ليكون الساحة التي يلقي منها أهم خطبه عن السياسة الخارجية لإسرائيل وقد سميت بخطب هرتسيليا (The Herzliya Addresses)، وقد أعلن خلال المؤتمر الرابع تأييده للمبادرة الأمريكية للسلام (خريطة الطريق) عبر خطبة هرتسيليا لعام ٢٠٠٤. وفي المؤتمر الخامس أعلن خطة فك الارتباط من جانب واحد[٥٢].

ومن أبرز التوصيات التي تم طرحها نظرية تبادل الأراضي لحل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني والحل الأردني واعتبار دولة الأردن دولة فلسطين القومية خلال مؤتمر ٢٠٠٤[٥٣].

د- المخرجات البحثية للمؤتمر

يصدر عن المؤتمر عدة تقارير بحثية تصدر بشكل سنوي تتناول أغلب محاور المؤتمر:

- **مؤشر حيفا:** يتناول مؤشرات التنمية المحلية في حيفا.
- **مؤشرات الأمن القومي الإسرائيلي:** يتحدث عن أهم التحديات التي تواجه أمن إسرائيل وسبل التصدي لها.
- **خطة تطوير التعليم والبحث العلمي بإسرائيل:** تتحدث عن آليات تطوير التعليم النظامي والجامعي وما بعد الجامعي، وكذا سبل تطوير آليات البحث العلمي.
- **دور القانون والوحدة القومية:** يتحدث عن حكم القانون بإسرائيل ومؤسسات الدولة وسبل إصلاح وتطوير النظام السياسي الإسرائيلي وكيفية التواصل مع «الشعب اليهودي» في الداخل والخارج.
- **تقرير وضع القيادة والإدارة بإسرائيل:** يناقش الوضع المؤسسي في بعض المؤسسات الإسرائيلية كل عام.
- **تقرير مؤشر هرتسيليا:** يتناول ملخصاً لأبرز التوصيات التي تم التوصل إليها في مختلف المحاور البحثية بالمؤتمر.

هـ ـ القضايا البحثية محور الاهتمام

يجد المتابع لفاعليات المؤتمر زيادة عدد الجلسات كل مؤتمر عن السابق له، وتنظيم جلسات موازية حتى يمكن أن تستوعب عدد القضايا التي يتم طرحها كل عام، ما يعكس زيادة أهمية المؤتمر نظراً إلى زيادة القضايا التي تتم مناقشتها عاماً بعد الآخر. يناقش المؤتمر عشر قضايا حول النظام الإيراني، ووضع إيران على الساحة الدولية، معاداة السامية وسبل التصدي لها، مستقبل إسرائيل،

---

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) «The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy (2004).

وضع الطاقة محلياً ودولياً، المفاوضات وعملية السلام مع الفلسطينيين، وسبل حل الصراع، والاستراتيجيات البديلة لإنشاء الدولة الفلسطينية، التطورات بالنظام الدولي والتحول عن نظام القطبية الأحادية، استخدام وسائل الإعلام لخدمة أهداف إسرائيل، استراتيجيات الأمن القومي بإسرائيل، تقييم أداء الحكومة واقتراحات تطويرها، واقتراحات تطوير المدن الإسرائيلية. فمنذ تأسيس مؤتمر هرتسيليا عام ٢٠٠٠ أدرك أبرز الباحثين أن الأجندة القومية لإسرائيل، تتحدد كل عام وفقاً لتطور التحديات التي تهدد الأمن القومي الإسرائيلي. فكل عام احتلت القرارات الرئيسة تلك الأجندة، وانعكس ذلك خلال المؤتمر كالانسحاب الإسرائيلي من لبنان والانتفاضة الفلسطينية الثانية. بمعنى آخر تتحدد أجندة المؤتمر وفقاً للتحديات التي تهدد الأمن القومي الإسرائيلي، فهي تأتي انعكاساً لاهتمام صانع القرار، وكذا تضع على أجندته القضايا التي تمس المصلحة الاستراتيجية لأمن إسرائيل(٥٤).

فعلى سبيل المثال عقب قمة بالي ٢٠٠٨ شهد المؤتمر السابع لعام ٢٠٠٨ الحديث عن قضية تغير المناخ كاستجابة للاهتمام الدولي بتلك الظاهرة البيئية التي تهدد العديد من دول الشرق الأوسط(٥٥)، وهو ما يثير تساؤلاً حول ماهية القضايا التي يتم تناولها خلال المؤتمر، وأكثرها اهتماماً وطرحاً داخل أروقة المؤتمر كل عام، وأبرز التوصيات التي يتم التوصل إليها والسياسات المطروحة من قبل المركز(٥٦).

وباستعراض الأجندة والملخص لفاعليات سلسلة المؤتمرات منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣، يتضح أن الأجندة البحثية للمؤتمر تمثل انعكاساً للتهديدات الخارجية والداخلية، التي تمس الأمن القومي الإسرائيلي؛ فالمؤتمر نجح في تناول القضايا التي تشكل السياق المجتمعي لعمل مراكز الفكر بإسرائيل، بل وتناوله لها بشكل دوري يعكس اهتمامه بالقيام بالبحث المتعمق كل عام للتوصل إلى توصيات، ومقترحات لمساعدة صانع القرار في اختيار الأنسب ليتبناه. على سبيل المثال تحدث عن أداء الحكومة والإصلاح القانوني والتشريعي كمحاولة لتطوير النظام السياسي الإسرائيلي لمواجهة العوائق التي تقف أمامه، وكذا للارتقاء بالأداء الحكومي وما تتبناه من برامج سياسية اقتصادية واجتماعية.

وحديثه عن وضع المرأة وعرب ٤٨، والتعليم والبحث العلمي، والتنمية المحلية وسبل تنمية المدن الإسرائيلية كالنقب والجليل، يعكس اهتمام المركز بمواجهة الآفات الاجتماعية بالمجتمع الإسرائيلي كالتمييز السلبي ضد عرب ٤٨ وذلك عبر مناقشة أوضاعهم والسياسة القومية الموجهة

(٥٤) «The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007, Executive Summary Part 2».

(٥٥) «The Eights Annual Herzliya Conferences: 2008. Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security «Israel at Sixty: Tests of Endurance» in Cooperation with Adelson Institute for Strategic Studies, Shalem Center, Program,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy (2008).

(٥٦) الملحق الرقم (٧): القضايا والمحاور البحثية التي يتمّ تناولها خلال المؤتمر منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣.

نحوهم كأقلية عرقية بإسرائيل، وسبل تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية عبر إعادة النظر في سياسة التوظيف وتطوير القرى الفقيرة التي يعيشون داخلها... إلخ.

والحديث عن الهوية الإسرائيلية يعكس إدراك المعهد بالصراع الدائر بين العلمانيين والمتدينين بإسرائيل وكذا الصراع الفكري الدائر داخل إسرائيل حول مبدأ الشعور بالاضطهاد والتقوقع حول الذات، وحاول التوصل إلى حلول عبر التعاليم اليهودية ونشر الثقافة اليهودية حتى بين الأوساط العلمانية من اليهود وفقاً لمبادئهم ومعتقداتهم كإحدى أدوات مواجهة ظاهرة معاداة السامية الجديدة (كما سيتضح في الفصل الثالث). وتحدث عن سياسات الخصخصة، وما نتج منها من تراجع أدوار العديد من المؤسسات التي قامت عليها ركائز الدولة كالكيبوتز والموشافيم، وسبل المواجهة والقضاء على الفقر الذي وصل إلى ٨, ٢٠ في المئة بالدولة العبرية[٥٧]، وتطوير قطاعات الدولة الخدمية، وجذب الاستثمارات، ومستقبل الاقتصاد الإسرائيلي، والأزمة المائية، وأزمة الطاقة.

واهتم أيضاً بالسياق الدولي وما يحمله من تحديات سواء في بيئة النظام الدولي الذي يشهد خسوف سهم القوى العظمى (الولايات المتحدة)، ومحاولة روسيا لاستعادة أمجاد الاتحاد السوفياتي السابق، وصعود قوى جديدة كالصين والهند وبعض دول أمريكا اللاتينية، إضافة إلى دور الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والعلاقات الإسرائيلية بتلك القوى وسبل تطويرها. يضاف إلى الحديث عن الشرق الأوسط والتغيرات التي يشهدها كحركات الإسلام الراديكالي، وثورات الربيع العربي، ومحاولة بعض القوى السيطرة والهيمنة عليه كإيران وتركيا، وتأثير ذلك في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلاقة ذلك بالأمن القومي الإسرائيلي وسبل تطوير سياسة دفاعية استراتيجية متطورة تكفل لها الحماية في ظل تلك التحديات مع تضافر جهود أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لتطور سبل وآليات جديدة في ظل ظهور الحروب الافتراضية، وظهور وسائل الإعلام كسلاح استراتيجي جديد. ومن ثم تعكس الأجندة البحثية للمركز رؤية ثاقبة للوضع الداخلي والإقليمي والدولي المحيط بالدولة الاستيطانية.

ويوضح الشكل الرقم (٢ ـ ١) الأوزان النسبية للقضايا التي تم مناقشتها في سلسلة مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣.

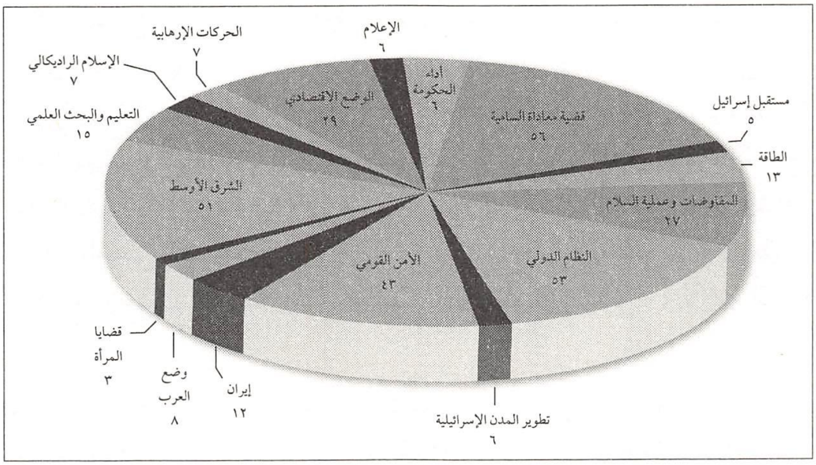
فباستعراض أجندة المؤتمر منذ عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣ استطاعت الباحثة الوقوف على المحاور البحثية التي حظت باهتمام أكبر خلال فاعليات المؤتمر، استناداً إلى عدد الجلسات التي تم تخصيصها كل عام، كمؤشر يمكن الوقوف عليه لمعرفة الأهمية النسبية للمحاور البحثية التي تم ذكرها بالشكل السابق.

---

(٥٧) نسبة الفقر: ٨, ٢٠ بالمئة يعيشون تحت خط الفقر. لمزيد من التفاصيل انظر: «Israel Ranked 47th in Standard of Living Index,» Ynet (1 June 2010), <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3830832,00.html>, (accessed on: 11/5/2013).

الشكل الرقم (٢ ـ ٢)

الأوزان النسبية للقضايا التي تم مناقشتها في سلسلة مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٣



المصدر: «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, from the First to the Thirteenth Annual Herzliya Series of Conferences, 2000: 2013,» Proceedings of Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, <http://www.herzliya-conference.org/eng/?CategoryID=85&ArticleID=14>, (accessed on: November 2013).

ومن ثم، توصلت الباحثة إلى أن حصول قضية معاداة السامية على المرتبة الأولى من اهتمام المؤتمر، فتم مناقشتها ٥٦ مرة خلال جلسات المؤتمر والغذاء والطاولات التي يتم تنظيمها، تلاها الاهتمام بالنظام الدولي ٥٣ جلسة، ثم الشرق الأوسط ٥١ جلسة، ثم قضايا الأمن القومي ٤٣ جلسة، ثم الاهتمام بالوضع الاقتصادي الداخلي في إسرائيل ٢٩ جلسة، وتليها قضية المفاوضات وعملية السلام تم مناقشتها ٢٧ جلسة. وحظيت قضايا التعليم والبحث العلمي على ١٥ جلسة، ثم قضية الطاقة تم مناقشتها ١٣ مرة، وحظيت إيران وقضية تقييم أداء الحكومة بنفس المرتبة ١٢ مرة، وجاءت قضية وضع عرب ٤٨ ليتم تناولها ٨ جلسات، أما قضية الإصلاح القانوني، وقضية الإسلام الراديكالي والحركات الإرهابية تم تناولها في ٧ جلسات، وقضية الإعلام وتطوير المدن الإسرائيلية والتنمية المحلية تم مناقشتها ٦ مرات، وجاءت قضية الحديث عن مستقبل الدولة العبرية ليتم الحديث عنها ٥ جلسات، وأخيراً جاءت قضايا المرأة بإسرائيل ليتم مناقشتها ٣ جلسات خلال سلسلة مؤتمر هرتسيليا ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٣.

٢ ـ القضايا الدولية المدروسة

يناقش هذا الجزء رؤية المركز لعدد من القضايا البحثية التي شغلت اهتمام الباحثين والمفكرين والساسة خلال أروقة المؤتمر، والتي حظيت باهتمام كبير اتضح خلال فاعليات المؤتمر. فمن أبرز

هذه القضايا شكل النظام الدولي ووضع القوى الكبرى به، والعلاقات الإسرائيلية مع عدد من القوى الكبرى كروسيا والاتحاد الأوروبي، علاوة على العلاقة مع القوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية).

أ ـ النظام الدولي

جاء الحديث عن النظام الدولي إيماناً بأهمية دراسة التغيير الحادث في هيكله، والتغير الحادث بمراكز القوى، ووضع إسرائيل في ظل تغير منظومة القوة في العالم. فعلى سبيل المثال تناول المؤتمر الثاني شكل النظام الدولي بعد ١١ أيلول/ سبتمبر كحادث فاصل غيَّر خريطة النظام العالمي، والاستراتيجيات التي تتبناها القوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية)، وتبنيها استراتيجية الحرب على الإرهاب وحصرها في العالم الإسلامي والعربي، وتغيير شكل التحالفات الدولية بشكل علني وضمني، وذلك حتى يمكن استقراء التغير الطارئ في خريطة السياسة الدولية لإعادة صياغة السياسة الخارجية الإسرائيلية استجابة لهذا التغير.

وباستعراض الأجندة البحثية لسلسلة مؤتمرات هرتسيليا يمكن الوقوف على القضايا المثارة بتلك المؤتمرات التي يأتي في مقدمتها قضية العولمة، ودور الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي وعلاقتها مع إسرائيل، وأوروبا وحلف الناتو، صعود الدول الآسيوية والعلاقة الاستراتيجية مع إسرائيل، وروسيا وعلاقتها بدول الشرق الأوسط، والأزمة الاقتصادية وتبعتها، وصعود دول أمريكا اللاتينية. ولكن الأهمية الكبرى حظيت بها القضايا المتعلقة بالولايات المتحدة الأمريكية، ودورها بالمنطقة، تلاها الحديث عن الشأن الأوروبي ودور الحلف الأطلسي.

فيتناول هذا الجزء الرؤية الإسرائيلية للنظام الدولي الذي يتسم بتغير بنيته من نظام قطبية أحادية إلى تعددية قطبية كروسيا ودول آسيوية كالصين والهند، ودول أوروبية كبرى هذا في ظل محاولة أمريكا للاحتفاظ بوضعها وصورتها في النظام الدولي، وذلك عبر بث الفرقة بين الشركاء الآسيويين وعرقلة المخطط الروسي لإعادة المجد السوفياتي الماضي، ونشر الصراعات بين دول الشرق الأوسط وبيع الأسلحة للبلدان العربية. هذا في وجود أزمة اقتصادية طاحنة تعصف بالعديد من دول النظام الدولي. في ظل هذه التحديات يأتي المركز ليقدم رؤيته لهيكل النظام الدولي الجديد والسبل الإسرائيلية للتكيف بل وتعظيم المكاسب لخدمة مخططها الاستعماري.

(١) قضية العولمة: العولمة لها تأثير كبير في تغيير النظام الدولي، إذ أدت إلى الانتقال من الحدود الجغرافية إلى الكونية أو الانتقال من السياسة الجغرافية التي ترتبط بإقليم معين إلى سياسة كونية ليس لها حدود سياسية. كما أسفرت عن تغيير موازين القوى وخلقت ما يسمى بالحكومة الكونية، وإثارة الجدل حول مفهوم الأمن الافتراضي، إضافة إلى ما أحدثته من ثورة قانونية دولية في منظومة حقوق الإنسان والسيادة الوطنية. وينظر المركز إلى هذه الثورة القانونية المصاحبة للثورة المعلوماتية بأن سيكون لها تأثير سلبي في إسرائيل؛ فيعتبر المؤتمر أن أية انتقادات توجه لها حول

انتهاكات حقوق الإنسان التي اقترفت من قبل السلطات الإسرائيلية في حق الشعب الفلسطيني هي حملة عدائية موجهة ضد إسرائيل بشكل مدروس، وهي صورة من صور معاداة السامية الجديدة كما سيتضح لاحقاً[٥٨].

(٢) الأزمة الاقتصادية العالمية: تعرض الأزمة الاقتصادية العالمية التغيير في علاقات القوى العالمية في ظل انخفاض اقتصادي نسبي لكل من أمريكا وأوروبا، وأعطت مؤشراً على صعود قوتين أساسيتين (الصين والهند)، هذا في ظل تراجع القوى الكونية الغربية. ومع استمرار تراجع تأثير تلك القوى حتى وإن كان التراجع تدريجياً وبطيئاً كان ذلك دليلاً على انخفاض درجة الاعتماد عليها، ومن ثم أصبح على حلفاء الولايات المتحدة بالعالم إعالة أنفسهم[٥٩]. وقد قدم ذلك تغييراً في الوضع الكوني الذي اعتاد على مدار قرنين من الزمان أن تكون الهيمنة للمعسكر الغربي. إلا أن تلك الأزمة كشفت تغيرات في وضع القوى العظمى والكبرى بالعالم، بل وكشفت ضعف بنية الاقتصاد العالمي الذي عجز عن علاج سبب الأزمة وخاصة أن أبرز أسبابها البترول الذي يرتفع سعره بين الحين والآخر، ما أدى إلى ضعف منظومة الاقتصاد الكوني[٦٠]، وقلل من معدل النمو الاقتصادي العالمي؛ خاصة في القوى الصاعدة والدول النامية حيث تعتمد على البترول خلال عملية التنمية، ومن ثم سيؤدي الطلب المتزايد عليه إلى التأثير السياسي (رأس المال السياسي الاستراتيجي) للدول المنتجة للبترول، وهو ما يؤدي إلى استمرار ارتفاع سعره في السوق العالمي. ومن ثم فالاعتماد العالمي على البترول في مجال النقل يحمل في طياته مخاطر استراتيجية لكل من العالم المتقدم والنامي[٦١].

وبالنسبة إلى الاقتصاد الإسرائيلي، يقيِّم المركز السياسة الاقتصادية الإسرائيلية ويصفها بالنجاح، فخلال العقد الماضي كانت موجهة بوضوح نحو مواجهة الأزمة الاقتصادية الكونية؛ ما عمل على دعم القدرات الإسرائيلية التنافسية مع القوى الكونية، وساعدها على الحفاظ على مرونتها وقوتها[٦٢].

(٣) قوى بازغة جديدة: يشهد النظام الدولي صعود قوى دولية جديدة سيكون لها دور مستقبلي ومؤثر في مقدرات النظام الدولي، وهذه الدول هي دول جنوب شرق آسيا، تليها دول أمريكا اللاتينية. فالهند على سبيل المثال قطعت شوطاً في مجال التنمية الاقتصادية، ومتوقع أن تصبح

---

(٥٨) «Proceedings the 3rd Herzliya Conference 2002, Executive Summary, 2-4 December 2002,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?categoryid=85>.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) المصدر نفسه.

(٦٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy.

محور ارتكاز للتنمية الاقتصادية بالعالم خلال منتصف القرن الحالي على أقل تقدير. كما أنها لم تعد جزءاً من دول محور عدم الانحياز، ومن ثم بدأت في تشكيل رأي وتوجه سياسي كقوى مؤثرة بالعالم. ويقيّم المركز قوة شبه الجزيرة الهندية ويراها قوة مؤثرة تفوق قوة الصين، ومن ثم فهي في طريقها لأن يصبح لها دور مؤثر في الساحة الدولية. وبدأت تلك الدول بسط نفوذها في العديد من الأقاليم المختلفة، فبدأت تلك الدول في الانغماس بمنطقة الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب بل وتوجهت نحو بترول المنطقة الأمر الذي يهدد دول العالم الأخرى. فقد أصبحت سوقاً جديداً منافساً للدول الكبرى المعتمدة على بترول الشرق الأوسط[٦٣]. كما أن البعض يتوقع دوراً متنامياً لدول أمريكا اللاتينية (خاصة البرازيل) كقوى بازغة داخل النظام الدولي، هذا في ظل انخفاض معدل التحديات الداخلية والإقليمية لتلك الدول في ظل قدراتها التنافسية بالسوق العالمي. ورغم هذه الفرص الكامنة فإن المعهد يرى أن الأمر لم يزل مبكراً جداً لأن نضع البرازيل على خط واحد مع الصين والهند كقوى كونية بازغة[٦٤].

(٤) السلاح النووي: خلق النظام الدولي لمنع الانتشار النووي استقراراً كونياً مستمراً ودائماً، لكن على الرغم من ذلك نحن نقف على حافة أزمة جديدة نتيجة لوجود عدد كبير من الممولين الداعمين للسلاح النووي، وتطوير سبل تكنولوجية حديثة، ووفرة السلاح، وفشل التحكم فيه، كما حدث في العراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية (وفقاً لوجهة نظر المعهد). هذا في ظل تزايد التحديات والمخاطر المحيطة كتحقيق الأمن القومي للدول ذات السيادة في ظل خطر الإرهاب ونقص مصادر الطاقة وما نتج منه من واقع جديد. ومن ثم يوصف العصر النووي الثاني بعدة أمور كزيادة عدد اللاعبين ووفرة السلاح النووي، وانخفاض أسعار أسلحة الدمار الشامل، ووجود ثقافة استراتيجية مختلفة عن القوى النووية التقليدية تقوم على إدراك خطر الإرهاب النووي[٦٥].

في هذا السياق، يرى المركز أنه من المستحيل أن توقع إسرائيل اتفاقية منع الانتشار النووي (NPT) ولن تنضم إلى هيئة الطاقة الذرية (IAEA)[٦٦] رغم أهميتهما كركائز النظام الكوني للتحكم في السلاح النووي من أجل تحقيق الاستقرار العالمي. خاصة أن الجيل النووي الثاني الذي نشهده الآن قد يؤدي إلى:

---

(٦٣) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on The Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy.

(٦٤) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=85&ArticleID=14>.

(٦٥) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on The Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy.

(٦٦) المصدر نفسه.

• **زيادة عدد الفاعلين ممن يمتلكون السلاح النووي ومن ثم أصبحت الخلافات وسوء التفاهم أمراً شديد الخطورة،** خاصة في ظل زيادة في عدد الممولين، الذي امتد إلى دول كآسيا وأمريكا اللاتينية والشبكات الدولية المتعددة التي من الصعب إغلاقها.

• **إتاحة أسلحة الدمار الشامل بأسعار مخفضة:** أي الأسلحة النووية والبيولوجية، ما ييسر من القدرة على الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية ويزيد من احتماليته؛ الأمر الذي لم يكن من المحتمل أن يحدث في ظل وجود الأسلحة التقليدية. فالتكنولوجيا تم تطويرها بالطريقة التي تؤدي إلى صعوبة اكتشاف الأنشطة النووية.

• **الثقافة الاستراتيجية للأمم النووية:** أصبحت مغايرة حيث من الممكن أن يزج برئيس إحدى الدول النووية للتصعيد النووي بسبب اعتبارات داخلية على خلاف السابق إذ إن المخاوف من آثاره كانت تحول دون التصعيد لمنع استخدامه.

• **سوء استخدام نظم الاختبار والتفتيش على السلاح النووي:** بواسطة دول كالعراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية (هذه وجهة نظر المركز).

• **خطر استخدام الأسلحة النووية بواسطة منظمات إرهابية:** فهو خطر لم يكن موجوداً خلال العصر النووي الأول، والآن أصبح حقيقة واردة.

• **أصبح من المستحيل الفصل بين التعامل مع مشاكل الانتشار النووي واعتبارات الأمن القومي والإرهاب والاستقرار والطاقة والبترول.** بمعنى آخر العهد النووي الثاني يوصف بزيادة في عدد اللاعبين، عبر توافر أسلحة الدمار الشامل (WMD) في ظل وجود ثقافات استراتيجية مختلفة بين الدول النووية الجديدة، مع وجود خطر الإرهاب النووي.

(٥) **مستقبل القيادة الأمريكية:** دار النقاش خلال المؤتمر عبر سنواته المتعاقبة حول وضع الولايات المتحدة الأمريكية في النظام الدولي، وتحدث العديد من الآراء حول مكانتها، فهناك اقترابان - في هذا الصدد - ينافي كل منهما الآخر:

(أ) **اقتراب تآكل القوة:** هذا الاقتراب يوضح التراجع في مكانة وتأثير أمريكا. ويسمونه نهاية القرن الأمريكي في ظل صعود الفاعلين الآسيويين. يرى هذا الرأي أن الضعف قد دب داخل القيادة الكونية لأمريكا، فقدراتها على تحمل عبء إعادة إصلاح العالم آخذة في التراجع، كما أن قدرتها على التعاون مع أوروبا انحسرت. وفي ذات الوقت تزداد قوة الصين والهند. فخلال خمس سنوات من المتوقع أن تقترب لسد الصين الفجوة التكنولوجية والعسكرية، وربما تتفوق على الولايات المتحدة الأمريكية. فمن أهم أسباب هذا التراجع، حقيقة كون العالم في خطر دائم ومتزايد بسبب «الدول المارقة» التي تمتلك أسلحة الدمار الشامل، ووجود جماعات من غير الدول كحزب الله تمتلك قدرات حربية متطورة، ودخول أسلحة الدمار الشامل في المواجهة الكونية بين قوى الإسلام الراديكالي والغرب. فأساس هذه المواجهة ليس فقط غضب المسلمين، ولكن

أيضاً دوافع أيديولوجية لإعادة الشرق الأوسط للإسلام وتحرير الوطن العربي من أيدي أمريكا وإسرائيل. فالإسلام الراديكالي لا يهدف إلى التوصل إلى اتفاق مع أعدائه وإنما هزيمتهم. كما أن الاختبار النووي لكوريا الشمالية يوضح ضعف القدرات النووية الكونية. فالنظام الدولي لم يعد مصدر تهديد لها، إذ أصبحت أقل عرضة لهجمة عسكرية، كما أن استخدام القوة ضدها أمر غير محتمل. وفي المقابل القدرات النووية لكوريا الشمالية آخذة في التطور يوماً بعد الآخر، فهي في طريقها للتوصل إلى إنتاج مواد قابلة للانشطار، والانتشار، ما يهدد السلم العالمي. هنا يرى العديد من المتحدثين بالمؤتمر أن تآكل الردع في المساحة النووية يجب أن يتم مناقشته عبر استخدام القوة. يضاف إلى ذلك أنه على الرغم من نجاحات الولايات المتحدة في حربها ضد البنية التحتية للقاعدة في العراق ولكن البنية التحتية لتنظيم الجهاد عالمياً مستمرة في زراعة جذورها بجنوب شرق آسيا وشمال أفريقيا وأماكن أخرى بالشرق الأوسط، وبمساعدة منظمات أخرى بالوكالة تدعمها إيران.

(ب) اقتراب تجديد الدور الأمريكي: هذا الاقتراب يؤكد أنه على الرغم من العديد من الصعوبات التي تواجه أمريكا كقوى عظمى، هناك من يتحدث عن «هيمنة الغرب»، كما تحدث أوباما في بداية حكمه «اللحظة الأمريكية»، حيث تحدث أثناء حملته الانتخابية عن التغيير، ولكن حتى الآن التغيير غير واضح فالمؤيدون والمعارضون يتساءلون حول الكيفية التي يمكن بها لأمريكا استعادة مكانتها كقوى قائدة للعالم. فالولايات المتحدة ما زالت القوة القائدة اقتصادياً وعسكرياً. إذ إن المكانة الأمريكية تفترض مكانة مهمة بالنظام الدولي وواشنطن ما زالت مهيمنة وقائدة. فإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما منذ ٢٠٠٩ - وجهة نظر المعهد - تستخدم القوى الناعمة للتعامل مع الأعداء وتقوية وضعها الدولي، على الرغم من ذلك هناك فاعلون يرون أن هذا النهج هو دليل على ضعف الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة تدعم موقفها بالشرق الأوسط. فتآكل القدرات والمقدرات التي تتمتع بها الولايات المتحدة كقوى عظمى ربما يؤثر في استراتيجيتها في إطار محاربتها للإسلام الراديكالي الكامن بالشرق الأوسط الذي يشكل تهديداً كبيراً لها. إلا أنه مع قدوم إدارة أوباما ووعوده بالتغيير انعقدت الآمال على قدرته لاستعادة الوضع الأمريكي. ولكن وضع الولايات المتحدة حالياً يمكن وصفه بأنها «قوى عظمى آخذة في الانحدار» أو «قوة عظمى في تآكل». وهذا يعكس التراجع الحادث في مكانة الولايات المتحدة في العالم. إلا أن هذا الوضع في الوقت ذاته يحمل في طياته بعداً إيجابياً بالنسبة إلى وضع الولايات المتحدة، حيث تسعى للتجديد لإحداث توازن بين قدراتها وصورتها في النظام الدولي. بمعنى آخر أن الإدارة الأمريكية ربما تحاول التوازن بين تآكل صورتها، ووضعها بالعالم الذي ترغب في الاحتفاظ به عبر بيعها للأسلحة المتطورة بالبلدان العربية المهددة من قبل إيران كالسعودية ومصر والإمارات[٦٧].

(٦٧) Shmuel Bachar [et al.], «US Presence in the Middle East: Trends and Scenarios,» Working Paper in Preparation for the Herzliya Conference 2010, January- February 2010.

(٦) روسيا ومكانتها الدولية: تسعى روسيا إلى استعادة مجدها التاريخي، وإعادة تأسيس موقفها الدولي كقوة كبرى في العالم. من المنظور الأوروبي والأمريكي موسكو تمارس سياسة عنيفة، وأحياناً عاطفية مشتقة جزئياً من الاستياء والغضب من فقدان الإمبراطورية السوفياتية. أما من المنظور السوفياتي فموسكو تعود إلى مقدمة الساحة الدولية كفاعل مسؤول وموثوق فيه، ومستعد أن يستخدم القوة إذا اقتضت الضرورة. وفقاً للرؤية الروسية يجب على الغرب تبني اقتراب جماعي يحترم وضع روسيا، وترفض روسيا خبرتها السابقة «الاستسلام للإملاءات الخارجية» وتسعى إلى تقوية علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة؛ ما يعكس مصدراً جديداً لقوتها، فهي ترى ضرورة الانفتاح مع الاحتفاظ بوضعها ومكانتها كقوى كبرى بالعالم(٦٨).

(٧) وضع أوروبا داخل النظام الدولي: أوروبا الكبرى أصبحت لاعباً استراتيجياً، ولا يمكن تجاهل حقيقة تفسير ذلك في أقاليم أخرى بالعالم. هذا الأمر يتطلب تطوير الأدوات المستخدمة خلال هذا الدور بالساحة الدولية. فتوسعت في الحضور العسكري والدبلوماسي بالمنطقة. على سبيل المثال فرنسا تحت حكم نيكولا ساركوزي زادت أنشطتها الإقليمية. فأدّت الدور المكمل للولايات المتحدة دولياً وإقليمياً. ووسعت نطاق وجودها العسكري في الخليج العربي ولبنان في عام ٢٠٠٧، حيث طورت إطاراً جديداً للتعاون المتوسطي. بل وتقوم بدعم تطوير البرنامج النووي للاستخدامات السلمية بالبلدان العربية. وبالنسبة إلى بريطانيا وإيطاليا وألمانيا فكثفتا من وجودهما الدبلوماسي والأمني بالإقليم(٦٩)، ما يعكس التكامل بين سياسات الدول الأعضاء في التحالف الأوروبي الأطلسي بالنسبة إلى الشرق الأوسط(٧٠). وكان ذلك جلياً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ عندما وُضعت الاستراتيجية الأمنية الأوروبية لمواجهة تحدي الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل(٧١). إلا أن هذا الدور سيتأثر وفقاً لكيفية التعاطي مع عدد من التحديات الرئيسة الداخلية، والدولية، ومن أبرزها:

(أ) استيعاب الجماعات المهاجرة في الدول الأوروبية المستضيفة: وجد الأوروبيون أن هناك صعوبة في تكيُّف المهاجرين المسلمين بالمجتمع الأوروبي، والبعض يؤمن أن مسألة المهاجرين تؤثر في السياسة الخارجية ببعض الدول الأوروبية، فتوجه أغلب هذه الجماعات إلى العزلة داخل المجتمعات الأوروبية، تم تفضيل القوانين الإسلامية على قوانين الدولة المضيفة. ومن ثم يرى البعض أن هذا يمثل خطراً وتهديداً للقيم الأوروبية، وبخاصة أن بعض الأمم الأوروبية ستظهر

---

(٦٨) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Twelfth Annual Herzliya Conference, Agenda and Program, 30 January - 2 February 2012,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=465>.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) «The Eight Annual Herzliya Conference: On the Balance of Israel's National Security, «Israel at Sixty: Tests of Endurance», January 20-23, 2008, Executive Summary 2008,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy.

(٧١) المصدر نفسه.

وكأنها تقف أمام مصلحة الجماعات المهاجرة ومصلحتها القومية، وهو ما يؤثر سلباً في صورتها ومكانتها الدولية. هذا في ظل التغيير الديمغرافي بالمجتمع الأوروبي الذي من المحتمل أن يفضي إلى تغيير جمهور الناخبين بالدول الأوروبية. الأمر الذي سيؤثر سلباً في موقف هذه الدول من إسرائيل[٧٢].

(ب) **العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا:** على أوروبا صياغة سياسة للتعامل مع روسيا التي تتبنى خطاً شديد الحزم كجزء من هدفها لتقوية وضعها في الساحة الدولية. حيث ترى أوروبا أن السياسة الروسية يمكن وصفها مجازاً بالتخيل الاستراتيجي (Strategic Autism)، فقد فشلت في استيعاب التأثير العاطفي القوي لفقدان الإمبراطورية السوفياتية، ومن ثم فإن عدم إدراكها هذا له انعكاس على سياستها الخارجية الساعية إلى استعادة مكانتها الدولية. إلا أن أوروبا الكبرى لم تتعامل مع روسيا وفق هذا الإدراك بل وقد أخطأت في سياستها الخارجية نحوها؛ مثل اعترافها باستقلال كوسوفو[٧٣]. والأزمة المحيطة بانتشار نظم دفاع مضادات الصواريخ بجمهورية التشيك وبولندا. في هذا الصدد، يختبر الاتحاد الأوروبي الآن استراتيجية إيجابية نحو روسيا والصين كمحاولة لإيجاد مشتركات عامة بين الدولتين، بينما هناك مطالبة باحترام هاتين الدولتين لحقوق الإنسان الأساسية لمواطنيها[٧٤].

(ج) **التعامل مع الأزمة الاقتصادية:** على الرغم من اتفاق الحكومات الأوروبية حول خطورة الأزمة، إلا أن هناك عدم رضاء حول سبل مواجهتها ووضعها داخل الأسواق المالية. هذا في ظل الخلاف بين رؤية الدول حول سبل مواجهتها خاصة في ظل التناقض بين السياسة الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية بمعنى آخر هناك نقاش أيديولوجي بين الاقتراب الليبرالي الاقتصادي والاقتراب الديمقراطي الاجتماعي. ومن ثم أدى هذا الوضع إلى إضعاف قدرة الاتحاد الأوروبي. أي أن الأزمة الاقتصادية تمثل تحدياً للوحدة بين دول الاتحاد الأوروبي، نظراً إلى الاختلاف الأيديولوجي في التعاطي معها[٧٥].

(د) **مستقبل الناتو والعلاقة مع الولايات المتحدة:** يجب أن تعيد الدول الأوروبية وحلفاء أمريكا الشمالية التفكير في مستقبل حلف الناتو، والدور الذي ينشدونه من العمل خلاله. فرجوع فرنسا إلى التحالف العسكري المشترك أمر مرحب به في ضوء تحدي الأمن العالمي. على الرغم من هذا هناك تدهور مستمر في القوة العسكرية الأوروبية. كما أن هناك اتجاهاً يؤيد انتشار القوى الأوروبية العسكرية بحلف شمال الأطلسي، خاصة في حالات الطوارئ حيث إن الاعتماد الأوروبي

---

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) استقلال كوسوفو والاعتراف الأوروبي به: أعلنت كوسوفو استقلالها عن صربيا في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ وعارضت روسيا هذا الإعلان.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) «The Eight Annual Herzliya Conference: On the Balance of Israel's National Security, «Israel at Sixty: Tests of Endurance», January 20-23, 2008, Executive Summary 2008».

الاستراتيجي على القوات الأمريكية الشمالية يعطيها القدرة لاستخدام «القوة الناعمة وليس القوة الخشنة» (Soft Power and Not Hard Power) حتى وإن كان هناك حاجة لاستخدام القوة الخشنة، ما يهدد أمن ـ بل وبقاء ـ هذا الحلف ويعطي الهيمنة عليه للولايات المتحدة(٧٦).

هناك رأيان مطروحان لحل هذا الوضع(٧٧):

• على أوروبا الاستمرار في دعم استخدام التأثير الاقتصادي خلال سياستها الدبلوماسية في ظل أطر التحالف.

• يجب أن تعيد الدول الأوروبية (الأعضاء في حلف شمال الأطلسي) تقييم الحاجات العسكرية، وإعادة تعريف أولويات اشتراكهم في الحملات العسكرية بأقاليم الصراع عبر العالم خاصة في ظل وجود عدة تحديات: كأفغانستان، وإعادة ظهور القوة الروسية، والحاجة الملحّة لحل الأزمة الخاصة بالبرنامج النووي الإيراني.

ب ـ العلاقة بالقوى الكبرى

(١) العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية: يتناول المؤتمر الحديث عن العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية من حيث تقييمها للوقوف على عناصر القوة ونقاط الضعف، ومراكز القوى المؤثرة في عملية صنع القرار الأمريكية لمصلحة الدولة العبرية كالجماعات المسيحية الإنجيلية التي يصفونها بالحليف الاستراتيجي لإسرائيل، والعوائق والمخاطر المحتملة التي تهدد نجاح تلك العلاقة والقضايا، ووجهات النظر المشتركة بين الجانبين؛ كاتفاقية الدفاع بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، والسياسة الأمريكية الشرق أوسطية والتوجه نحو آسيا، والفرص المتاحة لتقوية مسار تلك العلاقات، ومستقبلها(٧٨).

(أ) اتفاقية الدفاع بين الولايات المتحدة وإسرائيل: تمثل اتفاقية الدفاع المشترك بين أمريكا وإسرائيل أحد سبل تقوية وتدعيم العلاقات بين البلدين، إضافة إلى تطوير منظومة لعلاقات أشمل عبر إبرام اتفاقيات استراتيجية ثلاثية، عن طريق دخول كل من إسرائيل والولايات المتحدة ودولة ثالثة بالمنطقة في اتفاقية ثلاثية تسهم بدورها في ضبط ميزان القوى الاستراتيجي ليصبّ في مصلحة إسرائيل. فتعتبر العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية جزءاً مهماً في الموقف الاستراتيجي الإسرائيلي، فمنذ نهاية الثمانينيات لا توجد أية تغيرات جوهرية طرأت على هذه الروابط: سواء في شكل المعونة خاصة العسكرية منها، أو في مسيرة الحوار المستمر بينهما في مختلف القضايا. فمثل هذه العلاقات ترعاها مؤسسات قوية بل إن بعضها أمر متفق عليه داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ووفقاً لرؤية المعهد هناك ثلاثة تحديات تواجه إسرائيل في سبيل تقوية تلك العلاقات:

---

(٧٦) المصدر نفسه.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) «The 9th Annual Herzliya Conference - 2009 on the Balance of Israel's National Security and Resilience Policy».

ـ الاعتماد المستمر على الدعم المالي للشعب الأمريكي، يمكن أن يدمر على المدى البعيد العلاقات مع الولايات المتحدة، مثلما الحال مع الأمن الاقتصادي الإسرائيلي والتوازن الداخلي.

ـ التطور الرسمي للعلاقة في شكل اتفاقية دفاع: فخلق التزام رسمي للآلية الأمنية والعسكرية الأمريكية نحو دولة إسرائيل سيجبر أمريكا على أن تضع الموارد اللازمة لتشكيل تحالف بديل. وهذا ربما سيكون شديد الصعوبة لإقناع الآلات الأمنية الأمريكية بإلزام نفسها بذلك.

ـ تطوير نظام أوسع للعلاقات: حيث يعتبر المحور الأمريكي جزءاً من عملية بناء الشرعية لدولة إسرائيل في الساحة الدولية، وتقوية روابطها الاستراتيجية في الحلف الديمقراطي الليبرالي الغربي ومع دول أخرى ترى نفسها مرتبطة معها. هذا الاقتراب يجب أن يتكامل جيداً مع التحالفات الاستراتيجية الثلاثية بين أمريكا وإسرائيل ودولة أخرى ستسهم في الميزان الاستراتيجي بالمنطقة. فإسرائيل يمكنها أن تطور علاقاتها مع الولايات المتحدة للوصول إلى اتفاقية دفاع أو خلال عقد تحالفات ثلاثية استراتيجية (والدولة الثالثة يمكن أن تكون الأردن، تركيا، أو الهند)(٧٩).

إلا أن المعهد يرى أن الدعم الأمريكي لإسرائيل مهدد بعمليتين طويلتي الأجل(٨٠):

ـ معاداة الصهيونية، يقودها اليسار المتشدد في الجامعات وحملات غسيل المخ للقادة المستقبليين الأمريكان الذين يتعلمون تبني آراء سلبية عن إسرائيل.

ـ النقد الموجه ضد إسرائيل من اليمين المتشدد المتنامي، فكلما اتجهت إسرائيل نحو السلام مع العرب حدث هجوم على إسرائيل من قبل التيار اليميني المتزمت؛ من الأصوليين الإنجيليين الذين يتمسكون بفكرة إسرائيل الكبرى وكينونة إسرائيل كمجتمع ديني. ولكن الحل المقترح الذي يراه المركز: يتمثل في دعم إسرائيل للأمريكان العلمانيين، فإسرائيل عليها تقليل الاعتماد على دعم الحكومة الأمريكية واليهود الأمريكان(٨١).

(ب) الرؤية الإسرائيلية للحرب الأمريكية على الإرهاب: منذ بداية الحرب الأمريكية على الإرهاب اعتبر المؤتمر تلك الحرب حرباً لإسرائيل ذاتها، فهي شريكة للولايات المتحدة، ومن ثم فهناك مصلحة مشتركة بين أمريكا وإسرائيل خلال تلك الحرب الثلاثية على الإرهاب. لذلك فإن القدرات والنيات الأمريكية هي مكوّن رئيس في ميزان الأمن القومي الإسرائيلي. من هنا فهناك ضرورة لتوجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية في ضوء حاجة الولايات المتحدة الأمريكية. فالإسلام

---

(٧٩) «The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, Conclusion, December 13-16, 2004,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=213>.

(٨٠) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Executive Summary,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy.

(٨١) «The Sixth Annual Conference, Executive Summary, January 21-24, 2006,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?upload/159_Executuve_Summary_Part1.pdf>.

الراديكالي يعتبر تهديداً خطيراً لإسرائيل والحرب ضدها يجب أن تكون أيديولوجية، على أن تقودها الولايات المتحدة الأمريكية(٨٢).

فالقرن الحادي والعشرون هو مرحلة «المساحة الرمادية» بين الحرب والسلام، إذ لا يوجد فرق بين السكان المدنيين من غير المحاربين والقوى المحاربة التي يعتبر نجاحها بشكل حاسم وصريح، أمراً من الصعب تحقيقه، ما يؤدي إلى التحول عن الدور الحربي التقليدي. من هذا المنطلق وبالتطبيق على الإطار المحلي الأمريكي، نجد أن الولايات المتحدة تعلمت التكيُّف مع الإرهاب مدركة أن الإرهاب ليس أمراً هيِّناً حتى يمكن القضاء عليه بسرعة فهو يحتاج إلى اجتثاث جذوره. لذلك فالولايات المتحدة بحاجة إلى مساعدة مختلف اللاعبين بما فيها إسرائيل. فالاستراتيجية الأمريكية تقوم على عدم السماح للإرهاب لتكييف ذاته في الجماعة الدولية، حتى يكتسب أسهماً مالية وسياسية. والولايات المتحدة تهدف خلال حربها على الإرهاب إلى حماية البنية الاقتصادية التي تمثل ٩٠ في المئة من البنية الأساسية بما فيها الهجوم على النظم الإلكترونية الافتراضية. ومن ثم فالنهج الأمريكي لا ينظر إلى الأمن كتكلفة وإنما كاستثمار لضمان الاقتصاد(٨٣). فعدم تكرار تنظيم القاعدة لتوجيه ضربة جديدة للولايات المتحدة بعد ١١ أيلول/ سبتمبر يمثل نجاحاً للولايات المتحدة في حربها على الإرهاب(٨٤).

ويرى المركز أن الحرب الأمريكية على الإرهاب ساعدت إسرائيل في الاستمرار في نهجها مع الفلسطينيين كامتداد لتلك الحرب العالمية على الإرهاب. أي أن إسرائيل كيفت حربها على الفلسطينيين كحرب على جماعات إرهابية ينبغي القضاء عليها(٨٥).

(ج) **تأييد الجماعات المسيحية الإنجيلية لإسرائيل**: ترى إسرائيل أن هناك ضرورة لبناء روابط قوية مع الجماعات المسيحية الإنجيلية بالولايات المتحدة. هذه الجماعات تؤيد إسرائيل وتمارس ضغطاً على الولايات المتحدة، سواء عبر ممارستها الضغط المباشر على الإدارة الأمريكية، أو عبر الضغط عليها بشكل غير مباشر من خلال وسائل الإعلام التي تمتلكها(٨٦).

(د) **التوجه الأمريكي نحو الشرق الأوسط**: يؤمن المركز بأن الولايات المتحدة الأمريكية تهتم اهتماماً كبيراً بحل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. فعلى سبيل المثال الإدارة الأمريكية السابقة ـ إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ووزيرة الخارجية كونداليزا رايس ـ بذلوا

---

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) «The 3rd Herzliya Conference 2002, Executive Summary,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy.

(٨٤) «The Fifth Herzliya Conference on The Balance of Israel's National Security, Agenda, December 13-16, 2004,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy.

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) «The Fourth Annual Herzliya Conference, Agenda and Lectures, 16-18 December 2003,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=45>.

جهداً كبيراً خلف عملية المفاوضات (وفق وجهة نظر المركز)، ولكن الكثيرين انتابهم الشك حول قدرتهم على إنجاز مخططهم في مدى زمني قصير، ومن ثم لم يستطيعوا استكمالها حتى نهاية فترة إدارة بوش. من هنا يرى المركز في ظل صعوبة تحقيق نجاح في المفاوضات مع الطرف الفلسطيني رغم انغماس الإدارة الأمريكية بشدة في هذا الشأن، فإن الولايات المتحدة ترى أن نجاحها في العراق أمر مهم لوضعها عالمياً لأن نجاحها في العراق، سيعتبر اختباراً مهماً ومميزاً ورمزاً سيدعم الصدقية الدولية لمكانة وقوة الولايات المتحدة بالعالم الحر. لذلك فإن الإدارة الأمريكية مستمرة في الاستثمار في هذا المشروع لخلق استراتيجية ناجحة[٨٧]. فمنذ بداية حقبة حكم أوباما والإدارة الأمريكية تولي اهتماماً واضحاً بتقوية وجودها في الشرق الأوسط، وستوزع موارد كثيرة لتحقيق هذا الهدف كتقديم الولايات المتحدة أسلحة للبلدان العربية[٨٨].

وتركز السياسة الأمريكية بالشرق الأوسط على خمس قضايا رئيسة في مناطق جغرافية محددة ولبعضها تأثيراتها العابرة للقوميات[٨٩]:

- العراق (لها تأثيرات في مستقبل العلاقات السنية - الشيعية بالمنطقة). إن انسحاب القوات الأمريكية من العراق كقرار لحكومة أوباما لن يكون بديلها الاختراق الإيراني للعراق، وذلك بسبب الرفض العربي خاصة دول الخليج العربي لهذا التدخل. كما أن الانسحاب الأمريكي لن يعني فقدانها لمراكزها بالمنطقة، لأن دول الخليج ترفض التدخل الإيراني فهناك مصلحة لأمريكا؛ في أن تظل هذه الدول تعيش تحت التهديد والخطر الإيراني والمد الشيعي بالمنطقة. كما أنها يجب أن تعيش في مخاوف من احتمالية تحول الولايات المتحدة عن الحلفاء القدامى إلى التحالف مع قوى معارضة شعبية كالإخوان المسلمين، ولكن في ذات الوقت على الولايات المتحدة طمأنتها عبر الإعلان عن التزامها بحماية تلك الدول.

- أفغانستان: (لها تأثيرات في الباكستانيين وانتشار القوى النووية). إن الاستراتيجية الأمريكية في أفغانستان في ظل حكومة باراك أوباما تقوم على زيادة الانغماس الأمريكي في أفغانستان، كما ستضغط أمريكا على باكستان للمشاركة في الحملة الكبرى المتكاملة ضد طالبان والقاعدة، على الرغم من أن هذا سيؤثر بالسلب في استقرار باكستان وسيشجع الجماعات الإسلامية الراديكالية للتوغل في باكستان بشكل أكبر.

- إيران: لها تأثيراتها على نووية الشرق الأوسط، ولكن في ظل المعارضة من قبل روسيا والصين لاستخدام القوة ضد إيران لوقف برنامجها النووي؛ ستتعامل الإدارة الأمريكية مع إيران ليس كتهديد عاجل ولكن كمشكلة تحتاج إلى حل خلال عام أو أكثر.

---

(٨٧) «The Eight Annual Herzliya Conference: on the Balance of Israel's National Security, «Israel at Sixty: Tests of Endurance», January 20-23, 2008, Executive Summary 2008».

(٨٨) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary».

(٨٩) Bachar [et al.], «US Presence in the Middle East: Trends and Scenarios».

- القاعدة وعملية السلام العربية - الإسرائيلية: تؤمن الولايات المتحدة أن عملية السلام بالغة الأهمية أخلاقياً واستراتيجياً، ولكن خلال الحقبة الحالية يجب على الأمريكيين تقديم رؤية تتسم بعدم قدرتهم على تنفيذ أية أمور تتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، بسبب تهديد الإسلام الراديكالي لها خاصة الجناح الأكثر تطرفاً (القاعدة). فصراع الولايات المتحدة مع القاعدة يمثل تهديداً كبيراً لها ولأمنها وينهكها دولياً. ومن ثم في ظل انغماس الحكومة الأمريكية في هذه الحرب، ستجر إلى الاشتراك بعمق في الأعمال العسكرية إضافة إلى عملها في مسارح وجودهم كاليمن، والصومال، والمغرب عبر دعمها القدرات الأمنية للمؤسسات المحلية بهذه المناطق، ما يتطلب وجودها في تلك المناطق بل ويؤخر من خروجها من أماكن عمل تلك التنظيمات. ومن ثم لن تجد الفرصة للتأثير بشكل أكبر خلال الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهذه هي الدراسة الواجب تقديمها خلال تلك المرحلة.

فمع ثورات الربيع العربي اتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية تغيِّر من أولوياتها واستراتيجيتها وحلفائها، فمنذ انتخاب باراك أوباما والإدارة الأمريكية تعتمد بالأساس على ما تحققه داخلياً وليس على إنجازاتها في ساحة السياسة الخارجية. فأمريكا عجزت عن إدارة الفوضى بالمنطقة وعملية السلام بين العرب وإسرائيل[٩٠].

- التوجه الأمريكي نحو آسيا: أدركت الولايات المتحدة أن جنوب شرق آسيا أصبح منغمساً بشدة في الشرق الأوسط والحرب على الإرهاب، وبترول المنطقة. لذا تحرص الولايات المتحدة على التقارب معه وفي ذات الوقت على تغذية ساحات الخلاف بين الدول الآسيوية المتصارعة كالصراع بين الصين وتايوان، وبين الهند وباكستان، وبين الكوريتين[٩١]. ومن ثم تعد الولايات المتحدة العدة لفرض أربعة سيناريوهات لتنغمس فيها الدول الآسيوية الكبرى حتى لا تلتفت إلى زيادة قدرتها ومقدرتها الدولية ودعم مكانتها دولياً:

- سيناريو الصراع بين الصين وتايوان: هذا الصراع يقف خلفه بالأساس الولايات المتحدة. فأمريكا ترى أن الصين ترغب في تطوير قدرتها وقوتها الداخلية ولن تلجأ إلى التصعيد مع تايوان مقابل هذا الهدف، وذلك في حالة عدم قيام تايوان باتخاذ إجراءات استفزازية تتمثل في إعلانها الاستقلال. من هنا جاء الاهتمام الأمريكي والسعي إلى تأجيج الخلاف والصراع.

- الصراع في شبه الجزيرة الكورية، أي تأجيج الصراع بين الكوريتين.

---

(٩٠) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Twelfth Annual Herzliya Conference, Agenda and Program, January 30 - February 2, 2012,» Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=465>.

(٩١) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on The Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004,» Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy.

- الصراع بين شبه القارة الهندية وباكستان في ضوء الصراع حول إقليم كشمير، بما فيه خطر التصعيد النووي.

(٢) العلاقات الروسية ـ الإسرائيلية: تشهد روسيا توجهاً قومياً متزايداً، مع تقوية بيروقراطية الحرس الشيوعي القديم وموظفي الاستخبارات الروسية (KGB) السابقين. فتتبنى روسيا حالياً استراتيجية المواجهة خلال تعاملها مع الولايات المتحدة لاستعادة مكانتها. فبعد ١١ سبتمبر كان من المفترض أن تتحرك روسيا نحو التعاون مع الغرب وأمريكا ودعم الاقتصاد الليبرالي. لكن في الواقع روسيا تدعم التوجه اليميني القومي مع عودة أعضاء النظام الشيوعي القديم، وموظفي الاستخبارات الروسية. ويتضح ذلك إذا نظرنا إلى نتيجة الانتخابات البرلمانية في بداية الألفية، فلم تمثل الأحزاب البرلمانية في الدوما بينما ذهبت ٢٠ في المئة من المقاعد للتيار اليميني متبني أجندة تجديد مكانة روسيا كقوة عظمى. ويظهر هذا التوجه في علاقة روسيا مع دول محور الشر (كمصلحتها مع إيران بما فيه نقل التكنولوجيا النووية لإيران وكوريا الشمالية)، علاوة على التعاطف مع العراق إبان الغزو الأمريكي، وكذا توفير الأسلحة لإيران وسورية وبعضها يصل إلى حزب الله[٩٢]. من هنا يرى المعهد أن روسيا في طور الاقتراب من أن تصبح «قوة شبه عظمى» بالعالم ما يشكل خطراً على إسرائيل في ظل تقاربها من أعداء الدولة الصهيونية بالمنطقة. من هنا فعلى إسرائيل أن تعد العدة لمثل هذا التطور (السلبي وفقاً لرؤية المركز) وتعمل على تقوية روابطها مع روسيا خاصة عبر استغلال مكانة اليهود الروس داخل روسيا لخدمة مصلحتها[٩٣].

(٣) العلاقات الأوروبية ـ الإسرائيلية: تسعى إسرائيل إلى تقوية علاقاتها مع الدول الأوروبية لبحث إمكان قبولها في عضوية حلف شمال الأطلسي[٩٤]. فأوروبا العظمى احتلت مكانة لاعبين استراتيجيين. وهناك الآن فرصة لتقوية علاقات إسرائيل بها. فمن المنظور الأوروبي، إسرائيل في حاجة ماسة إلى خوض المخاطرة من أجل تحقيق السلام. والحاجة إلى تطوير العلاقات بين إسرائيل والناتو تتزايد بسبب تعقيد السياسات الأمنية، حيث خلقت ضرورة لتكامل الجهود نظراً إلى أن الناتو يقترب أكثر بالشرق الأوسط. فمن المنظور الأوروبي، إسرائيل وأوروبا تشتركان بكل معنى الكلمة في مواجهة تحديات استراتيجية خطيرة، حيث تشتمل على:

- التهديدات مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب الدولي.
- التحديات الدائمة المشتركة لتطوير المجتمع كالاعتماد على شبكة الاتصالات، والمعلومات وإدارة المصادر الطبيعية، ومشاكل الهوية، والاغتراب المجتمعي والعداء القائم على العرق.

---

(٩٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary».

(٩٣) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy (December 2003), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=85&ArticleID=14>.

(٩٤) المصدر نفسه.

• من هذا المنطلق، تمثل أوروبا حليفاً طبيعياً خاصة أن إسرائيل والشركات اليهودية تمارس دوراً كبيراً في الساحة الأوروبية. في هذا الإطار، وقعت إسرائيل الاتفاقية الأوروبية لسياسة الجوار في نهاية ٢٠٠٤ مع الاتحاد الأوروبي التي تشتمل على عدة قضايا «الحرب ضد الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، التعاون في مجال الاتصالات، السياحة، والطاقة، والبيئة»(٩٥).

في هذا الصدد، تتجه إسرائيل إلى دعم صورتها ليس على المستوى الرسمي فقط ولكن على المستوى الشعبي أيضاً. فتسعى إسرائيل جاهدة إلى دعم صورتها لدى الرأي العام الأوروبي، ووسائل الإعلام. وقد نجحت جزئياً في دعم صورتها مستغلة الراديكالية الإيرانية، والإسلام الراديكالي وخيبة الأمل الأوروبية من قبل الفلسطينيين، والتطبيق الإسرائيلي لخطة فك الارتباط حيث ينظرون إليها كخطوة نحو إنهاء الاحتلال. ومن ثم هناك تقابل في المصلحة بين إسرائيل وأوروبا. من هنا يرى المركز أن على الدولة الصهيونية إعادة صياغة الاستراتيجية والأهداف واتجاه مستقبل العلاقات مع أوروبا، تفهّم التداخل الأوروبي المتنامي في المسألة الإسرائيلية ـ الفلسطينية، تحديد الموقف الإسرائيلي من هذا التدخل(٩٦)، خاصة أن التوجه الإسرائيلي التقليدي نحو أوروبا كان بارداً وبعيداً وعدائياً لكن عليها أن تتغير. فالعلاقات الثنائية والتعددية بين إسرائيل وحلف شمال الأطلسي تم تعميقها منذ عام ٢٠٠٤، بسبب زيادة اهتمام الحلف بالشرق الأوسط، وزيادة إدراك الحلف بأهمية المساهمة الممكنة من قبل إسرائيل. وتمت ترجمة ذلك على المستوى العملي فعلى سبيل المثال مشاركة إسرائيل في تدريبات الناتو عام ٢٠٠٥، وكذلك الاشتراك في الأعمال الاستخباراتية(٩٧).

فالوضع المركّب للتحدي الأمني سيدعم وضع إسرائيل الدولي لدى الجماعة الأطلسية، إذ إن إسرائيل هي حليف قومي لأوروبا وأمريكا الشمالية وعليه أن يكون جزءاً متكاملاً للحلف الاستراتيجي الدبلوماسي للدول الغربية. فلا تحتاج إسرائيل إلى أن تلجأ للجماعة الأطلسية كتابع ولكن كشريك طبيعي كامل. فعليها أن تختبر أفكاراً جديدة للشراكة الاستراتيجية القريبة لأمريكا ولكن مع نفس الوقت، هناك أيضاً مساحة لتقوية الحوار السياسي والتعاون الراسخ مع مؤسسات الجماعة الأطلسية(٩٨).

إن التعاون بين إسرائيل وحلف الناتو خلق مجالات تعاون مشتركة تقوم على المصلحة المتبادلة. فمن الواضح للناتو أن إسرائيل عليها أن تساهم أكثر في قضايا متعلقة بأجندتها الأمنية الاستراتيجية. بما فيها: نظم الدفاع الصاروخي؛ البحث والتنمية في مجال الدفاع؛ حماية البنية الأساسية للطاقة.

---

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) «The Sixth Annual Conference, Executive Summary, January 21-24, 2006,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?upload/159_Executuve_Summary_Part1.pdf>.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) «The Eight Annual Herzliya Conference: On the Balance of Israel's National Security, «Israel at Sixty: Tests of Endurance», January 20-23, 2008, Executive Summary 2008».

فالتقارب بين أوروبا وإسرائيل يمكّن الناتو من العمل بقوة في مواجهة التحديات الاستراتيجية بالشرق الأوسط وبالتالي لإسرائيل مصلحة أمنية دبلوماسية في كونها شريكاً أساسياً في الإجراءات التي سيتم تحديدها وفقاً لهيكل التحالف. فإسرائيل لديها اهتمام قوي لتعميق التعاون الأمني مع الاتحاد الأوروبي وبخاصة في ما يتعلق بالحرب على الإرهاب. فعلى إسرائيل ألّا تهمل بشكل كامل الأطر المتوسطية التي أسستها هذه المؤسسات بفعل الاتحاد الأوروبي والناتو حيث أكدا ضرورة تنمية الروابط الثنائية مع دول الإقليم[٩٩].

وعلى إسرائيل التطرق إلى الاستفادة من الدور الأوروبي المنغمس في حلبة المفاوضات مع الطرف الفلسطيني، بل وتوجيهه الوجهة اللازمة لتحقيق المصلحة الإسرائيلية، حيث يقوم الاتحاد الأوروبي بدور بارز في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين[١٠٠].

مما سبق، يمكن الوقوف على رؤية المركز القائمة على ضرورة تطوير إسرائيل علاقاتها مع كافة القوى الكبرى بالنظام الدولي، في ضوء المتغيرات الطارئة في هيكل النظام الذي يتجه نحو التعددية القطبية، حتى وإن تناقضت مصلحة تلك القوى فالمرونة أمر مطلوب في ضوء مفهوم «المصلحة الإسرائيلية». وانطلاقاً من هذا المفهوم وضع المركز سيناريوهات لمستقبل منطقة الشرق الأوسط سيتم مناقشتها في المبحث التالي (سابعاً).

سابعاً: سيناريوهات مستقبل الشرق الأوسط

يصف المعهد البيئة السياسية بالمنطقة بخصائص وسمات تصب في مصلحة إسرائيل. فأغلب الفاعلين الإقليميين غير مهتمين بالتدهور الإقليمي، بسبب إدراكهم للدونية الاستراتيجية (على حد رؤية المعهد) بالمقابل مع إسرائيل نظراً إلى ضعف قدراتهم على تشكيل جبهة موحدة ضدها. كما أن لمصر والأردن مصلحة مهمة للحفاظ على اتفاقية السلام مع إسرائيل وعملية السلام[١٠١]. ويمارس تنظيم القاعدة محاولات لاختراق تركيا ولبنان وقطاع غزة والضفة الغربية. ويعمل حزب الله أيضاً في العالم كمنظمة إيرانية بالوكالة، كذلك الحال بالنسبة إلى الجهاد الإسلامي وحماس، ومن ثم يسعون إلى تحقيق أهداف تلك الدولة التي تسبب تهديداً للعديد من بلدان الوطن العربي[١٠٢]. هذا إضافة إلى التهديد الذي يمثله صعود حركات الإسلام الراديكالي بالمنطقة في ظل فشل الحكومات العربية في حل مشاكلها الداخلية، مقابل الطموح التركي للهيمنة على الإقليم. ومن ثم كانت هناك ضرورة (من الوجهة الإسرائيلية) لتأمين المنطقة ومواجهة التهديدات التي توجد داخلها لحماية مصلحة القوى الغربية وتأمين إسرائيل. لذا تعتبر الحرب الأمريكية على العراق نموذجاً في خلخلة

(٩٩) المصدر نفسه.

(١٠٠) المصدر نفسه.

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009».

استقرار النظم الديكتاتورية وبناء نظم موالية للنظام الأمريكي تحقق أهدافه وتعيد له السطوة وتحسن من وضعه داخل النظام الدولي. وهذا النموذج هو الذي ستتبعه الولايات المتحدة (مع اختلاف الآليات) داخل منطقة الشرق الأوسط.

١ ـ عملية السلام والمفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية

يتناول هذا الجزء الرؤية الإسرائيلية للأحداث والتطورات في حلبة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، والسيناريوهات التي وضعها المركز لحل الصراع. وتعكس تلك البدائل الخط الأيديولوجي اليميني للمركز، إذ تقوم بالأساس على ضم إسرائيل بشكل شبه كامل للأراضي الفلسطينية وتصدير المشكلة الفلسطينية للبلدان العربية عبر إقامة دولة في شبه جزيرة سيناء والأردن خلال ما يسمى بنظرية تبادل الأراضي مما يتنافى مع الفكر اليساري الذي يؤمن بضرورة التسوية السلمية القائمة على الحلول الإقليمية الوسط وفقاً للقرارين الأمميين ٢٤٢ و٣٣٨[١٠٣].

أ ـ الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠

من وجهة النظر الإسرائيلية قللت الانتفاضة الفلسطينية من فرص الوصول لتسوية فلسطينية إسرائيلية، وهذا ما يتم ترويجه من قبل مؤسسات الدولة الإسرائيلية[١٠٤]. وفي ضوء أحداث الانتفاضة، كانت هناك آراء ترى بعدم وجود إمكانية لعقد مفاوضات سياسية مع الطرف الفلسطيني. مقابل آراء أخرى تؤمن بأن على إسرائيل استكمال المفاوضات مع القيادة الفلسطينية الحالية حتى في ظل الحرب[١٠٥]. لذا هناك ضرورة لتغيير السياسة الأمريكية نحو الشرق الأوسط باعتباره مركزاً للإرهاب وساحة لتطوير أسلحة الدمار الشامل، وليس لكونه فقط منطقة الصراع العربي ـ الإسرائيلي[١٠٦]. من هنا وضع المركز عدة شروط على متخذي القرار بإسرائيل للتأكد من توافرها قبل البدء بعقد مفاوضات سياسية جديدة مع الجانب الفلسطيني عقب أحداث الانتفاضة[١٠٧].

- استبعاد عرفات، وإحلال قيادة فلسطينية محله تدعم الإصلاح بالسلطة الفلسطينية مما ينتج منه مجتمع فلسطيني ديمقراطي تعددي.
- شجب الإرهاب الفلسطيني والقضاء عليه.

---

(١٠٣) لمزيد من التفاصيل انظر: جمال الدين، أزمة معسكر اليسار الإسرائيلي: تدهور وانهيار، ص ١٨٢ ـ ١٨٦.

(١٠٤) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy.

(١٠٥) المصدر نفسه.

(١٠٦) المصدر نفسه.

(١٠٧) المصدر نفسه.

- إعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين في خارج فلسطين.
- قبول متبادل واعتراف الطرفين بعضهما ببعض.
- على الفلسطينيين القبول بفترة تجريبية ممتدة للتأكد من حسن السلوك.

ب - مبادرات تسوية الصراع

(١) خريطة الطريق ووجهة النظر الشارونية: طرح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون في مؤتمر ٢٠٠١ خطة خارطة الطريق، وأعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ عن خريطة الطريق كحل للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي. وتم تناولها دولياً باعتبارها الخطة الأمريكية للتسوية «خريطة الطريق» وتناولت تحديد مراحل تاريخية لإنجاز تقدم نحو التسوية السياسية الفلسطينية. ولكن هذه المبادرة أجلت الحديث عن قضايا الوضع النهائي، ومن ثم لم يتم تناول التسوية النهائية بين الطرفين. ووضعت الشروط التالية للتقدم نحو التسوية[١٠٨]:

- **الأول، شرط قيمي:** «إعلان الفلسطينيين امتناعهم عن الأعمال الإرهابية (المقصود بها المقاومة) والتزامهم بها، بل ويحاربونها بأنفسهم، وينفذون إصلاحاً بالسلطة الفلسطينية ويغيِّرون قيادتهم.
- **الثاني، شرط تنفيذي:** إذا نفذ الفلسطينيون الجزء الأول فسيستطيعون تأسيس دولة مؤقتة تحصل على استقلالها عام ٢٠٠٥ وفقاً لحدود ١٩٦٧.
- **الثالث**، التزام البلدان العربية بوضع نهاية للإرهاب الفلسطيني للتقدم نحو التسوية.

أما الخطة التي طرحها شارون عام ٢٠٠١ أو ما تعرف بوجهة النظر الشارونية فتتضمن ثلاث مراحل كل مرحلة مترتبة على السابقة لها[١٠٩].

- **المرحلة الأولى:** ضرورة وجود قيادة فلسطينية جديدة مسؤولة وغير فاسدة بدون عرفات، وإحداث إصلاح هيكلي في هيكل السلطة الفلسطينية، وبخاصة في ما يتعلق بالشؤون الأمنية، وإعادة إنشائه ووقف الإرهاب، وقيام النظام الفلسطيني بمحاربته وجمع كل الأسلحة غير القانونية للجماعات الإرهابية، وتطوير تعاون اقتصادي مدني، ووضع نهاية لدعم الإرهاب عبر تبنّي مناهج تعليمية مدعمة للسلام. وإعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين برعاية أمريكية كاختبار القيادة الفلسطينية الجديدة.
- **المرحلة الثانية:** إعلان الدولة الفلسطينية على حدود مؤقتة في المناطق أ و ب ما عدا المناطق الأمنية. على أن تكون هذه الدولة بدون أسلحة، وقواتها العسكرية منزوعة السلاح، لديها فقط قوات شرطة مسلحة بأسلحة خفيفة. فإسرائيل ستكون مسؤولة عن الحدود الخارجية، ومتحكمة

(١٠٨) المصدر نفسه.

(١٠٩) المصدر نفسه.

فيها وكذلك الحال بالنسبة إلى المجال الجوي، ولا يحق للدولة الفلسطينية توقيع أي اتفاقيات أو الدخول في أي تحالفات مع أي دولة أخرى ليس لديها علاقات سلام مع إسرائيل.

- **المرحلة الثالثة**: بدء مفاوضات الوضع النهائي وتحديد الحدود الدائمة للدولة الفلسطينية.

وعقب الحرب على العراق تم تقديم اقتراح لتعديل خارطة الطريق بحيث تتضمن ضغوطاً على البلدان العربية لاقتراح مبادرة جديدة تشتمل بنودها على دعم الدولة الفلسطينية التي لا يجب أن تولد في ظل الإرهاب، ومسؤولية القادة العرب عن حالة اللاعنف الفلسطيني، إعلان قادة الوطن العربي أن عرفات شخص خدم القضية الفلسطينية ولكن عهده ولّى ويجب إحلال رئيس آخر محله، وكذا إعلان القادة العرب للرأي العام الإسرائيلي ترحيبهم بالتطبيع مع إسرائيل. ومن ثم وفقاً لهذا السيناريو فإن القادة العرب سيقع على كاهلهم حمل ثقيل أما إسرائيل فستقدم تنازلات مؤلمة. كما جاءت محاولات أخرى لتطوير هذه المبادرة حيث تضمنت عدة شروط لتحقيق تسوية مرحلية[١١٠]:

- **الشرط الأول**: تغيير في القيادة الفلسطينية.
- **الشرط الثاني**: المساعدة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية بعد تغيير قيادتها.
- **الشرط الثالث**: نزع التسلح بشكل كامل من الأراضي المحكومة بواسطة السلطة الفلسطينية والتي تتحكم فيها السلطة الإسرائيلية عبر الحدود.
- **الشرط الرابع**: إعادة تأهيل اللاجئين الفلسطينيين تحت رعاية أمريكية وإسقاط حق العودة.

وعلى الرغم من هذه المبادرات ومحاولة تشديد القيود التي تطرح من فترة إلى أخرى لتسوية الصراع، فإنها ظلت حبراً على ورق ولم تنفذ أو تفعَّل.

(٢) رؤى أخرى لتسويات مرحلية: يناقش هذا الجزء مبادرات أخرى تم طرحها في خلال أروقة المؤتمر (خطة الانفصال من جانب واحد، الحلول الإقليمية، مفاوضات الوضع النهائي). كل منها يحاول أن يقدم بدائل ليس لحل القضية الفلسطينية وإنما لإجهاضها.

(أ) الانفصال من جانب واحد[١١١]: تنطلق خطة الانفصال من جانب واحد على مسلّمة أن رحيل أو تغيير القيادة الفلسطينية لن ينهي الصراع في ظل غياب شريك فلسطيني في المفاوضات. ولذلك فإن الانفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين بدون توقيع اتفاق أي خلق منطقة عازلة هو الحل. فإسرائيل لديها مصلحة في الحفاظ على الصفة الديمقراطية للدولة في ظل أغلبية يهودية متماسكة، وفي إطار حدود الدولة. من هذا المنطلق، على إسرائيل اتخاذ قرار استراتيجي للانفصال الأُحادي عن الفلسطينيين اعتماداً على عدة مبادئ منها:

- ستعكس الحدود الفاصلة الاعتبارات الأمنية والديمغرافية.
- الرغبات القومية الإسرائيلية والدينية حينما يحين الوقت سيتم تناولها والتعرض لها.

---

(١١٠) المصدر نفسه.

(١١١) المصدر نفسه.

- سيتم تحديد مناطق عازلة.
- الطريق إلى مفاوضات مستقبلية سيظل مفتوحاً حينما يظهر في الأفق شريك فلسطيني. وأساس هذه المفاوضات سيقوم على إنشاء دولة فلسطينية مشروطة دون منح حق العودة للاجئين.

تتمثل مميزات الخطة، وفقاً لرؤية المعهد بالآتي:

- على المدى القصير: سيدعم الفصل الأمن وسيسمح لإسرائيل بتوزيع الموارد، وفقاً للأجندة المدنية (خاصة التعليم والقضايا الاجتماعية) التي تمثل قلب القوة القومية للدولة اليهودية.

- على المدى الطويل: سيسمح بالحفاظ على الهوية اليهودية لإسرائيل والنظام الديمقراطي. إن تطبيق الخطة في أيدي إسرائيل ولا يعتمد على الفلسطينيين، وعلى أي حال - حالياً أو مستقبلاً - ستنسحب إسرائيل من قطاع غزة لما يمثله من عبء على الدولة العبرية.

(ب) دولة تحت الوصاية: تدور هذه الفكرة حول إقامة دولة فلسطينية مؤقتة (أو مشروطة) تحت الوصاية الأمريكية، على أن تكون هذه الدولة بالأردن أو شبه جزيرة سيناء ورفض فكرة إنشاء الدولة الفلسطينية، ووضع قوات عسكرية بالمنطقة المواجهة لتلك الدولة (أو ما أطلقوا عليه الإرهاب الفلسطيني).

وهذه الخطة مثلها مثل خطة الانفصال من جانب واحد التي تقوم على فرضية غياب شريك للتفاوض، على الرغم من ذلك فإن المدافعين عن هذا النموذج يرون وجود عدة عيوب في حال الانفصال تتمثل بوجود منطقة غير محكومة ومليئة بالعنف ولا تدفع الفلسطينيين إلى التعاون. إلا أن الافتراض الأساسي القائم على مفهوم الوصاية هو عقد اتفاقية للوضع النهائي، يتم التوصل إليها في نهاية مرحلة الوصاية حيث ستتم إقامة دولة فلسطينية مستقلة تماماً. لن يحقق حلاً للمشكلات الأساسية، لكنه على الأقل يخلق مناخاً للمفاوضات. بمعنى آخر يمهِّد الطريق إلى الجلوس على مائدة المفاوضات، يتضمن هذا المفهوم، عقد مؤتمر قمة دولي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية سيعلن إقامة دولة فلسطينية مؤقتة بحدود مؤقتة تشتمل على منطقة أ، ومنطقة ب مع ١٠ في المئة إضافية لخلق أراضٍ متصلة، وستتم إزالة الحدود لخلق هذه المنطقة المتصلة. وسيسلم مؤتمر القمة الأرض للدولة المؤقتة إلى نظام وصاية بقيادة أمريكية. نظام الوصاية سيكون له سلطة واضحة للإشراف على تنفيذ الإصلاح المؤسسي عبر مجلس الوصاية الذي يعمل على ترسيخ دستور ديمقراطي وتشريعي، وإنشاء سلطة تشريعية، وعقد انتخابات حرة. وسيكون مسؤولاً عن إدارة الاقتصاد بما يشكل تنفيذ «خطة مارشال». أخيراً سيكون مسؤولاً عن الأمن وعمليات مواجهة الإرهاب. والقوات العسكرية الخاصة ستترتب على انتهاء نظام الوصاية لمواجهة الإرهاب، حيث ستعمل على اقتلاع المنظمات الإرهابية من جذورها ونزع سلاحها. سيتم تحديد نظام الوصاية أولاً لمدة سنتين إلى ثلاث سنوات، ولكن سيتم مده حتى تكون القوات الفلسطينية قادرة على تحمّل المسؤولية كاملة. وفي حين تنفيذ نظام الوصاية سيجتمع الوفدان الإسرائيلي والفلسطيني لمناقشة الاتفاق النهائي على أساس مبادئ سيتم تحديدها بواسطة مؤتمر القمة.

أما الميزة الوضحة لهذا المفهوم فهي وجود القوة الأمريكية على الأرض؛ كجزء من حملة ضد الإرهاب العالمي. هذه القوة ستضع نهاية للمواجهة الإسرائيلية مع الفلسطينيين، وتريح قوات الجيش الإسرائيلي من المهمات المنوطة بها في ظل الاحتلال. وبالنسبة إلى السلطة الفلسطينية الحالية وقادتها فسيتم تغييرهم ويحل محلهم قادة موثوق فيهم سيعنون بإعادة تطوير الأراضي الفلسطينية. أما عيوب تلك الخطة فتتمثل بأن الفلسطينيين ليسوا من سيتحمل المسؤولية أي مسؤولية الدولة الفلسطينية، ولكن نظام الوصاية[112].

(ج) **الحلول الإقليمية**: تقوم كفكرة نظام الوصاية على رفض نظرية إقامة دولة فلسطينية بالضفة الغربية، ولكن مع إقامتها بالبلدان العربية المجاورة في سيناء وفقاً لاتفاقية مع مصر، وفي الأردن حيث ستقبل الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (أ) والمنطقة (ب). وهذه المناطق وفقاً للخطة سيتم ربطها بالأردن بواسطة أربعة دهاليز، فالبعض سيتم توطينهم بالأردن والعريش (مصر - شبه جزيرة سيناء). وهذا الحل الإقليمي سيستند إلى التعاون الاقتصادي. فمن المتعارف عليه أن التعاون الإقليمي - خاصة في المجال الاقتصادي - يمكن أن يساند ويدعم التسوية السلمية. على الرغم من ذلك فإن هناك اقترابين مناقضين تم طرحهما بخصوص هدف محدد لمثل هذا التعاون وطرق دعمهما.

- **الاقتراب الأول**: اقتراب التعاون الاقتصادي - الاستثمار مع دول الجوار الإقليمي - ورفع الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول الأعضاء في تلك المنظومة. سيتم ربط هذه الدول بحوافز للتعاون الاقتصادي مع إسرائيل وتقدم حوافز مغرية في هذا الصدد. وهذا سينتج منه زيادة في اعتمادها على إسرائيل فهي قادرة لتكون محور التنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط (ومثال ذلك التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وتركيا). ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه من المفضل العمل تدريجياً على مستوى «متواضع» (A Low-key Profile) لتحقيق الهدف المرجو. ومن ثم فتقليل الصعوبات الاقتصادية، يمكن أيضاً أن يقلل العداء تجاه إسرائيل ويدعم السلام مع إسرائيل.

فالتعاون بين إسرائيل وتركيا يجب أن يقدم كنموذج نجاح. فمنذ عام ١٩٩٦ عندما قام رئيس تركيا سليمان ديميريل بزيارة إسرائيل لأول مرة وقع ٣٧ اتفاقية وبروتوكول تعاون في مجال التجارة والثقافة والسياسة والمجال العسكري. وحالياً هناك أفكار تم مناقشتها معهم حول[113]:

- إقامة صناعات إسرائيلية - تركية - أمريكية مشتركة مع الأردن.
- تعاون سياحي إسرائيلي - تركي.
- استيراد الماء من تركيا إلى إسرائيل.

- **الاقتراب الثاني**: الهدف من التعاون أولاً هو دعم السلام وليس رفع الناتج القومي الإجمالي لدول الجوار. ويعترض هذا الاقتراب على الاقتراب الأول باعتباره تبني اقتراب متواضع ربما يكون

---

(١١٢) المصدر نفسه.
(١١٣) المصدر نفسه.

جيداً بالنسبة إلى التعاون في مجال الأعمال، ولكن لا يدعم السلام. فمقياس السلام يجب أن يكون عاماً ومفيداً لكل طرف وليس لطرف دون آخر. وكقاعدة لا بد من تعميمها، ويجب أن تخصص المعونة الأمريكية للبلدان العربية التي لديها علاقات سلمية مع إسرائيل؛ جزءاً من تمويلها لإقامة مشروعات مشتركة مع إسرائيل. أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فهناك عدة دروس تجب مراعاتها من الماضي لتنفيذها في المستقبل(١١٤):

• المبلغ المستثمر في السلطة الفلسطينية من الضروري أن يمر عبر رجال أعمال وليس مؤسسات فلسطينية.

• الاستثمار يجب أن يخصص لإقامة بنية تحتية، وإسرائيل يجب أن تتبنى اقتراباً متواضعاً. كما أن التعاون الاقتصادي من المهم ألّا تتم إدارته من خلال إنشاءات أمنية كبديل عن مؤسسات اقتصادية وأكاديمية.

(د) **نظرية تبادل الأراضي**: تقوم بالأساس على إمكان إعادة رسم الحدود الدقيقة للمنطقة بناء على اعتبارات ديمغرافية وأمنية. ويرى المعهد أن تبادل الأرض يتيح انتقال السيادة على التجمعات السكانية المتجاورة - التجمعات السكانية اليهودية في الضفة الغربية القريبة من خط الهدنة، والتجمعات السكانية الفلسطينية الواقعة غرب خط الهدنة وشماله، وذلك من منطلق وجود ضرورة هامة لفصل السكان الفلسطينيين عن اليهود. وترتكز هذه النظرية على افتراض حتمية قيام دولتين واحدة يهودية، هي إسرائيل، والثانية عربية، ويطلق عليها في ما بعد فلسطين. وذلك نظراً إلى أن معدل النمو الطبيعي للسكان الفلسطينيين (والذي يعادل ضعف معدل اليهود) يمثل خطراً على يهودية الدولة ما يدفع إلى تكوين دولة فلسطينية بجانب الدولة اليهودية الخالصة. ومن ثم فان على إسرائيل من أجل المحافظة على هويتها اليهودية والديمقراطية أن تدعم مبادلة الأراضي لتكوين الدولة الفلسطينية. وتوفر مبادلة المناطق تبعاً لخصائصها السكانية حل «الدولتين» وعلى أسس طويلة الأمد. وسوف تحول الحدود الجغرافية الديمغرافية الحالية بكل وضوح فكرة «الدولتين لشعبين» إلى واقع دولتين لشعب واحد. فقد كانت فكرة التقسيم في جوهرها تتضمن تقسيماً عرقياً ثقافياً. ويشار إليه أحياناً على أنه المعيار الديمغرافي، لقد كان دائماً اللازمة الطبيعية لمعادلة التقسيم. بمعنى أن المبدأ الذي كان يسترشد به في مقترحات التقسيم وترسيم الحدود كان هو التقسيم الثقافي والعرقي. فالديمغرافيا كانت لتشكيل الجغرافيا. وسلسلة مشاريع السلام التي قدمت عبر السنين تعكس بجلاء هذه الحقيقة. وعبر مراحل تاريخية جرى تقسيم أرض إسرائيل - تزييف حقيقة وصف الأراضي الفلسطينية بأنها أرض إسرائيل منذ القدم - ديمغرافياً بالفعل. أي أن المعهد سيعتمد على تقسيم الحدود وفق الروابط الديمغرافية والثقافية(١١٥).

---

(١١٤) المصدر نفسه.

(١١٥) Uzi Arad, «Territorial Exchanges and the Two-State Solution for the Palestinian-Israeli Conflict,» Herzliya Conference, Working Paper (21-24 January 2006), <http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/2135stahim2.pdf>, (accessed on: 11/4/2014).

وتقوم هذه الصيغة (نظرية تبادل الأراضي) لتسوية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على مستويين:

- المستوى الأول: بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية: أن تقوم إسرائيل بضم كتل استيطانية، مقابل أراضٍ إسرائيلية (داخل/ أو على امتداد «الخط الأخضر») تنقل إلى الدولة الفلسطينية، - أي ضم (كتل استيطانية) إلى إسرائيل مقابل نقل مناطق مأهولة بسكان عرب من مسلمي إسرائيل، تقع على تخوم (الخط الأخضر)، على مقربة من شمال الضفة الغربية، إلى السلطة الفلسطينية. حيث يقترح المشروع تبادل أراض بين إسرائيل والفلسطينيين تنقل بموجبه إسرائيل للفلسطينيين «منطقة المثلث» بين كفر قاسم جنوباً حتى برطعة شمالاً وبكامل سكانها. وبالمقابل ينقل الفلسطينيون إلى إسرائيل عن أراض في وادي الأردن. كذلك تصور «بيجر» نقل سكان دون نقل أراضٍ وبصورة خاصة إعادة توطين اليهود الذين يقيمون في المستوطنات غير المتجاورة في الضفة الغربية، داخل إسرائيل، على أن يتم بالمقابل نقل العرب الإسرائيليين والبدو الذين يقيمون غير متجاورين في الجليل والنقب، للعيش في الدولة الفلسطينية.

وبالنسبة إلى الفلسطينيين بإسرائيل، فهناك ٤٥٠٠٠٠ عربي يعيشون الآن تحت الحكم الإسرائيلي - ولا سيّما العرب في شرق القدس، وفي «المثلث» - ويمكن كجزء من التسوية الدائمة «بين إسرائيل والفلسطينيين» أن يتم وضعهم تحت السيطرة الفلسطينية دون أن يرحل أحد عن منزله. وفي الجليل في سياق مقايضة الأرض هذه، وبنفس التماثل والتبادلية يجب أن يسمح بنقل السيادة على الكتل السكانية المتجاورة. أي نقل التجمعات السكانية اليهودية في الضفة الغربية الملاصقة لخط الهدنة، مقابل التجمعات السكانية العربية الواقعة شمال خط الهدنة وغربه. وعلى وجه التحديد بنفس الفعل والتساوي مجمعات غوش عتصيون وأرئيل والبلدات في منطقة القدس، مقابل البلدات والقرى المحيطة بأم الفحم (عارة، برطعة، قلنسوة، الطيبة، الطيرة وكفر قاسم)[١١٦].

- المستوى الثاني: تبادل أراض بين إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية: تستهدف هذه الخطة زيادة هامش المرونة في رسم الحدود، عن طريق إشراك دولة ثالثة ملتزمة بعلاقات سلام مع إسرائيل (مصر)، ولا يوجد لها نزاع إقليمي مع الدولة الإسرائيلية. ويقضي هذا الاقتراح بأن تقوم مصر بنقل أراضٍ (بين قطاع غزة ومدينة العريش) إلى الفلسطينيين، وأن تضم إسرائيل إليها تجمعات استيطانية وأراضي في منطقة غور الأردن، وصحراء «يهودا»، جنوب شرق الضفة الغربية. حيث ستتنازل إسرائيل لمصر عن ٢٠٠ - ٥٠٠ كيلومتر مربع من أراضي النقب المجاورة لشبه جزيرة سيناء مع طريق (كوريدور) بري يعبر النقب ليشكل جسراً برياً بين مصر والأردن. وبالمقابل تتنازل مصر للفلسطينيين عن ضعف تلك المساحة في شمال سيناء تكون مجاورة لقطاع غزة. بحيث تزيد بشكل ملموس مساحة الأرض للمنطقة الأكثر ازدحاماً في العالم. وبالمثل يجب أن

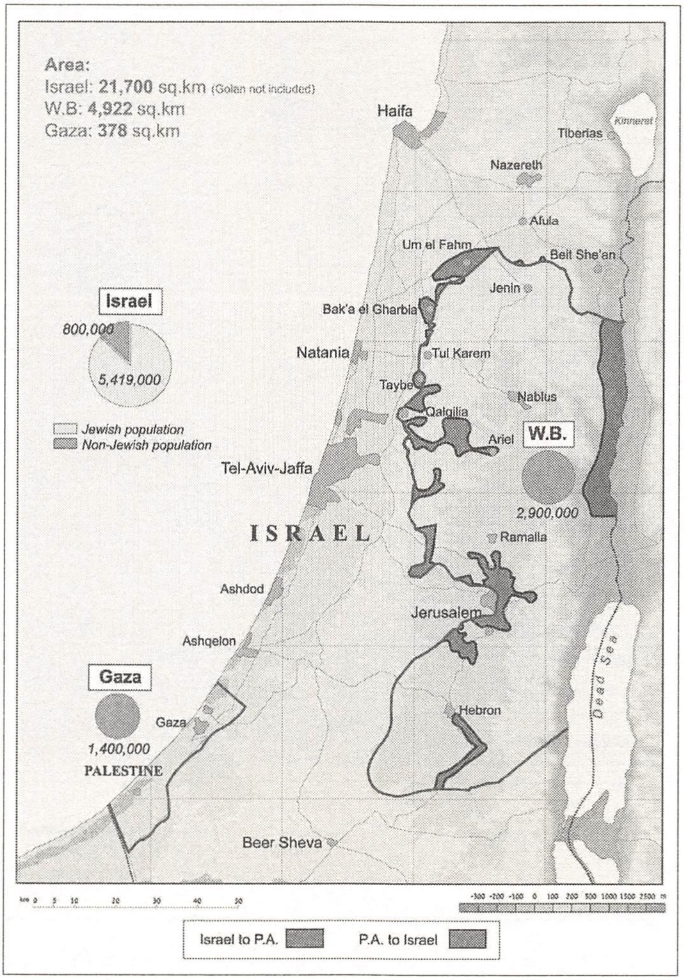
---

(١١٦) «وثيقة تصورات إسرائيل للحل النهائي للصراع،» مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4134>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٦/ ٢٠١٤).

يقبل الفلسطينيون بسيادة إسرائيل على مناطق في الضفة الغربية بنفس القدر والمساحة. وعندها لن تشتمل على المناطق المجاورة للقدس فقط ومعها الكتل الاستيطانية، بل مناطق اضافية بدون مواطنين فلسطينيين على طول نهر الأردن، ومحميات طبيعية في صحراء الخليل وعلى شاطئ البحر الميت(١١٧).

الخريطة الرقم (٢ ـ ١)

تبادل الأراضي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية



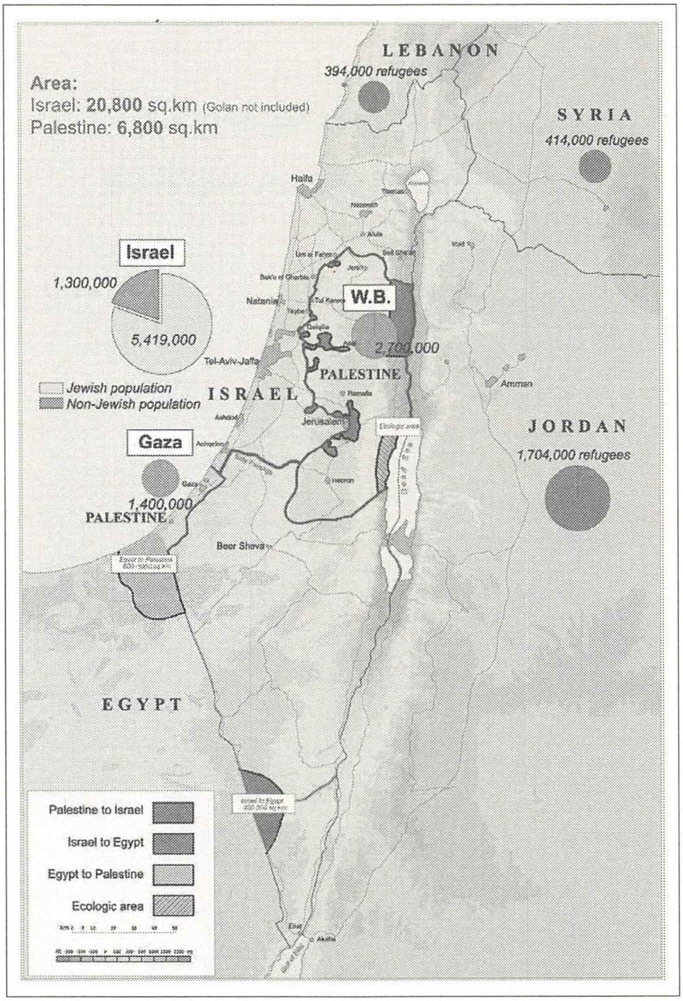
المصدر: Uzi Arad, «Territorial Exchanges and the Two-State Solution for the Palestinian-Israeli Conflict,» Herzliya Conference, Working Paper (21-24 January 2006), <http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/2135stahim2.pdf>, (accessed on: 11/4/2014).

---

(١١٧) المصدر نفسه.

الخريطة الرقم (٢ ـ ٢)

مبادلة الأراضي المصرية الفلسطينية



المصدر: المصدر نفسه.

ويرى المعهد أن التبرير الأساسي لهذه الصفقة الأكثر اتساعاً بمبادلة الأراضي أنها سوف تعزز القدرة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة التي هي جزء من فلسطين كما سوف تنفع إسرائيل، وهنا ستكون راضية بالتخلي عن منطقة في النقب، هي من حيث القيمة أقل نسبياً من المنطقة التي ستحصل عليها في الضفة الغربية. هكذا سيجني الفلسطينيون والإسرائيليون فائدة عظمى من مبادلة كهذه إذا لم تجابه بالرفض. وبالنسبة إلى مصر فإن الأرض التي ستحصل عليها مصر سوف تكون أقل قيمة من تلك التي ستتخلى عنها، كما أن ممر العبور بالنقب الذي سيربط مصر مع الأردن لن

يساهم في دعم الاقتصاد المصري، لكن التطلع المصري لإحراز وضع الزعامة الإقليمية في الشرق الأوسط يمكن أن يكون دافعاً لإظهار مثل هذه المرونة التي من خلالها يمكن أن تجني ما هو أكثر من مجرد الاحترام(١١٨).

وتوضح الخريطة الرقم (٢ ـ ٢) مبادلة الأراضي المصرية ـ الفلسطينية من وجهة نظر المعهد.

وتعتبر هذه الصيغة هي الأقرب لدى القادة الإسرائيليين لحل النزاع، رغم الرفض المصري والأردني والفلسطيني.

(هـ) مفاوضات الوضع النهائي: إن المفاوضات على قضايا الوضع النهائي ليست على الأجندة القومية الإسرائيلية، ولكنها موجودة بشكل مبدئي في التوجه نحو التفاوض على الحدود المستقبلية الدائمة. ومن البدائل المطروحة في هذا الصدد، المقايضة على الأراضي التي بها كثافة عالية للسكان الفلسطينيين في إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية، التي مبدئياً من المخطط أن تمارس سيطرتها على مناطق أم الفحم ومثلث السيادة الفلسطينية، إلا أن ممثلي عرب إسرائيل يرفضون ذلك. وهناك بديل آخر يرتكز على إقحام التفاوض على الأراضي في المسار متعدد الأطراف، وذلك في إطار التسوية الإسرائيلية ـ العربية ككل (أي بين إسرائيل وكل البلدان العربية أطراف النزاع) مصر، والأردن، وسورية. الفكرة تنشأ من أنه حتى تسوية قضايا الوضع النهائي إذا تم إبرامها ستنتج نشأة دولتين بين نهر الأردن والبحر المتوسط، مما يخلق ضغطاً على الأراضي مقابل حجم السكان. وسيجعل التسوية غير مستقرة، ويخلق حاجة إلى أراض إضافية. لذلك فالحل هو الحصول على أراض من قبل البلدان العربية(١١٩).

ج ـ متغيرات مؤثرة

(١) صعود حماس على رأس السلطة: اعتبر المركز أن صعود حماس وتولّيها السلطة الفلسطينية أغلق أية فرصة للتوصل إلى اتفاقية سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما خلق تحدياً استراتيجياً وسياسياً للأجندة القومية الإسرائيلية. فحماس لن تصبح معتدلة وليس من المتوقع أن تسلم ما تمتلكه من أسلحة تستخدم في إرهاب الإسرائيليين (أي في أعمال المقاومة). وفي هذا الشأن، جاء طرح القادة بإسرائيل رافضاً لعملية التفاوض، بل إن رؤيتهم جاءت في مصلحة زيادة القدرات الأمنية وحماية الحدود والتأهب ضد أي هجوم مسلح، فطرح بنيامين نتنياهو زعيم حزب الليكود في مؤتمر ٢٠٠٦ رؤية ناقدة لخطة الانسحاب من جانب واحد، حيث تعرض للاعتبارات الأمنية باعتبارها الأمر الأهم من الوضع الديمغرافي والحفاظ على توازنه. فلا بد من أن يكون الأكثر أهمية في أية ترتيبات تتعلق بالأراضي. فإسرائيل عليها تأمين حدودها بما فيها وادي الأردن، والقدس الكبرى ومناطق الضفة الغربية التي تمثل المركز الرئيس لإسرائيل. فحدود ١٩٦٧ ليست حدوداً

---

(١١٨) Arad, «Territorial Exchanges and the Two-State Solution for the Palestinian-Israeli Conflict».

(١١٩) المصدر نفسه.

دفاعية والجدار الأمني غير قادر على حماية المواطنين الإسرائيليين من الأسلحة عالية المنحنى (High-trajectory Weapons) وصواريخ القسام والغرينوف (Shoulder-launched Missiles) الموجهة ضد المدنيين. أما حزب العمل (اليساري) فاهتم بتحقيق الأمن أولاً في ظل غياب طرف التفاوض فتحدث خلال المؤتمر عن التحرك نحو الانفصال النفسي والسياسي والأمني. فإنشاء الجدار الأمني يجب استكماله اعتماداً على تطوير منظومة الدفاع. فالأفعال الأحادية يجب ألّا تمنع خيار العودة إلى المفاوضات الثنائية ومفاوضات الحل النهائي، ولكن بعد إزاحة حماس من السلطة(١٢٠).

(٢) الحرب على غزة عملية الرصاص المصبوب: يناقش هذا الجزء تقييم المعهد للحرب بعد انتهائها والبدائل المطروحة أمام إسرائيل لعدم تكرارها. فيرى المعهد أنه بعد الحرب على غزة هناك حاجة لتبني سياسة جديدة بالنسبة إلى المناطق الفلسطينية تقوم على تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق رفاهة للفلسطينيين. فالحرب أفضت إلى نتائج على الفلسطينيين وعلى العالم ككل. وعلى الرغم من ذلك من المشكوك فيه أن الوضع المزري الموجود في ظل حكم حماس سينتج منه دعم شعبي لحركة فتح داخل الساحة الفلسطينية الداخلية. أما الحرب على غزة من البعد القانوني فهي استمرار للمواجهة الدائرة بين إسرائيل وحماس خاصة في قطاع غزة. وبإعمال قواعد القانون الدولي تعتبر إسرائيل قوى محتلة، خاصة إنها تحافظ على وجودها في قطاع غزة، وإسرائيل تتحكم في الأمن الخارجي، والجوي، والبحري، والأرضي. مقابل رأي آخر يرى أنها أراضٍ غير محتلة وإنما هي أراضي حكم مستقل للنظام الفلسطيني، حيث تم تنظيمه نتيجة للمحادثات بين إسرائيل وفتح (السلطة الفلسطينية)، التي اختطفت بواسطة منظمة إرهابية على الرغم من العملية الديمقراطية التي تمت في إطارها ونتج منها فوز حماس في الانتخابات(١٢١).

(٣) ثورات الربيع العربي والتفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين: على الرغم من أن القضية الفلسطينية من الصعب وصفها في إطار الفوضى الحادثة في الشرق الأوسط (ثورات الربيع العربي) فإن الراديكالية الكامنة بدول الشرق الأوسط الرئيسة، ربما تمنح إسرائيل الفرصة للتلاعب بعملية التفاوض ويضع عملية السلام أمام حائط صد(١٢٢).

د ـ العودة إلى طاولة المفاوضات (عام ٢٠١٣)

قدم مؤتمر هرتسيليا في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ توصية لصانع القرار الإسرائيلي للعودة إلى طاولة المفاوضات في ضوء متغيرات قد تهدد مستقبل تلك الدولة؛ تتمثل في: أن دول الجوار

---

(١٢٠) «The Sixth Annual Conference, Executive Summary, January 21-24, 2006».

(١٢١) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009».

(١٢٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The 11th Annual Herzliya Conference 2011,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, Working Papers, Presentations and Documents, 6-9 February 2011, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=440>.

حول الفلسطينيين عدائية وغير مستقلة وعنيفة وراديكالية ما يجعل مستقبل الدولة الفلسطينية أمراً حاسماً لإسرائيل. إن الوضع القائم بالأراضي الفلسطينية غير مستقر. فالموارد المالية للسلطة الفلسطينية تقلصت، ومن ثم فإن استمرار حائط الصد الإسرائيلي ـ الفلسطيني أمر لن يدوم وغير آمن في الوقت ذاته. وهو ما سيقود إلى انتفاضة فلسطينية شعبية عارمة عنيفة، أو يؤدي إلى فتح طريق لحماس للسيطرة على الحكم في الضفة الغربية، ويحول الأراضي الفلسطينية إلى أراضٍ معادية للغرب وكيان معادٍ لإسرائيل. كما أن استمرار هذا الطريق المسدود ربما يؤدي إلى زيادة الدعم الدولي والفلسطيني لحل إقامة الدولة الفلسطينية (One-state Solution) ما يمثل خطورة على الفكر الصهيوني.

٢ ـ العلاقة مع البلدان العربية

يتناول هذا الجزء علاقة إسرائيل مع بعض البلدان العربية التي لها ثقل داخل المنطقة، وفي ذات الوقت بها توترات داخلية وصل بعضها إلى درجة الحرب الأهلية (الحالة السورية). فبمراجعة فاعليات سلسلة المؤتمر منذ عام ٢٠٠٠ اتضح الاهتمام بالعراق والاعتداء الأمريكي عليها واعتبرته إسرائيل بعداً إيجابياً يصب في مصلحتها وطالبت بنقله إلى بقية البلدان العربية. الأمر الذي شهدناه بطرق مغايرة في سورية. وما حدث في مصر بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير كان محور قلق شديد بين الساسة والمفكرين حتى إن مؤتمر ٢٠١١ أفرد مساحة كبيرة لمناقشة التداعيات على إسرائيل والسيناريوهات الممكنة للتعامل مع الوضع الجديد.

أ ـ جمهورية مصر العربية

تناول مؤتمر هرتسيليا لعام ٢٠١١ الحديث عن التغير السياسي الواقع بالشرق الأوسط وانصبّ أغلب الاهتمام حول مصر حيث وصلت فيها حدة التغييرات إلى الذروة التي تبلورت بالدفع بالرئيس حسني مبارك خارج السلطة تماماً. وتعرض المؤتمر لمناقشة السيناريوهات الممكن تبنّيها من قبل إسرائيل لمواجهة هذه التحديات التي تواجهها في ضوء هذا التغير. فقد أدت هذه التغيرات إلى هيمنة موجة من الشك حول التغيير في موازين القوى الكونية، وظهور شرق أوسط غير مستقر خاصة في ظل الجماعات الإسلامية بالغرب[١٢٣].

جاءت الثورة المصرية مفاجأة للمؤسسات السياسية بإسرائيل، فلم يتوقع الموساد ـ جهاز الاستخبارات الإسرائيلية ـ أو الساسة أو الخبراء والمحللون السياسيون بإسرائيل حدوث الثورة رغم حدوث مقدمات كثيرة لها حيث ذكر السفير تسفي مازئيل «أن الانفجار كان متوقعاً منذ وقت طويل لكن الجميع آمن أن سلطة مبارك قوية ومستقرة ولم يكن بإمكان أحد أن يتوقع الثورة»[١٢٤].

---

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) انظر: «أرشيف القسم: معاريف،» في: الكرمل، <http://carmelpost.co/category/maariv>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٣/ ١٢/ ٢٠١١).

وأرجع الخبراء والمحللون الإسرائيليون اندلاع الثورة المصرية لعدة أسباب يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى هي تحليل للموقف الداخلي بمصر؛ المجموعة الثانية، الصراع بين القوى داخل النظام السياسي المصري؛ والثالثة، تقييم الأيديولوجية الفكرية التي قام عليها النظام المصري عقب ثورة ١٩٥٢:

(١) تحليل للموقف الداخلي في مصر: رأى عدد من الدراسات أن اندلاع الثورة ما هو إلا نتيجة فساد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمصر، كاحتمالية توريث جمال مبارك لرئاسة الجمهورية خلال الانتخابات التي كان من المزمع حدوثها آنذاك، ونتيجة الانتخابات البرلمانية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠ التي خلت من نجاح قوى المعارضة خاصة الإخوان، حيث حصلوا على ١٥ مقعداً فقط، إضافة إلى الحركة الاحتجاجية الشعبية الواسعة التي انتشرت عبر المجتمع المصري ككل منذ عام ٢٠٠٤ (١٩٠٠ إضراب وتظاهرة حدثت ما بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ بمشاركة مليون وسبعمئة ألف فرد نتيجة سياسة الخصخصة وتسريح عدد كبير من العمالة والرغبة في تحسين معدلات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة وارتفاع تكلفة المعيشة وانخفاض المرتبات، وارتفاع أسعار الغذاء، إضافة إلى التغيرات الحادثة بالسوق العالمي)[١٢٥].

(٢) الصراع بين القوى الداخلية: يتردد تفسير آخر نظر إلى الثورة باعتبارها انقلاباً عسكرياً داخلياً بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي - وزير الدفاع السابق ورئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة - حيث أراد منع مبارك من توريث السلطة إلى جمال مبارك فهم لم يرغبوا في أن يحكم مصر شخص مدني من خارج المؤسسة العسكرية كجمال مبارك بالإضافة إلى الاعتراض على شخصه بالتحديد[١٢٦].

(٣) تقييم الأيديولوجية الفكرية للنظام المصري عقب ثورة ٢٥ يناير: وهناك من ذكر أن الثورة المصرية والثورات العربية ككل هي نتيجة ودليل على أزمة الهوية وإفلاس القومية العربية الصارخ، نظراً إلى حدوث تلك الثورات داخل أنظمة سياسية وصفت بأنها قومية، وتبنت في حقبة من تاريخها الأيديولوجية القومية العربية ولم تحدث تلك الثورات بالنظم الملكية[١٢٧].

وتباين رد الفعل الرسمي من الثورة، وظهر ذلك بشدة في الموقف الإسرائيلي من الرئيس المخلوع محمد حسني مبارك حيث اتسم الموقف الإسرائيلي الرسمي في بداية الثورة بتأييد نظام حكم الرئيس مبارك على خلاف الإدارة الأمريكية والدول الغربية. فنتنياهو كان الزعيم الوحيد - وفقاً

---

(١٢٥) Elie Podeh, «Farewell to an Age of Tyranny?: The Egyptians Spring as a Model,» *Sharqiyya* (Moshe Dayan Center), no. 12 (Fall 2011), <http://dayan.org/sites/default/files/2_EliePodeh.pdf>, (accessed on: 1/3/2012).

(١٢٦) «أرشيف القسم: معاريف،» في: الكرمل، <http://carmelpost.co/category/maariv>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٤/٢/٢٠١١).

(١٢٧) سلمان مصالحة، «ليس ربيعاً ولا عربياً،» مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢)، ص ٣١.

للصحافة الإسرائيلية - الذي أعلن على الملأ تأييده للرئيس المصري حسني مبارك[١٢٨]. فمبارك من وجهة النظر الإسرائيلية كان كنزاً استراتيجياً لإسرائيل؛ فقد كان يدعو حتى نهاية عهده للأمن والاستقرار وتمسكه باتفاق السلام مع إسرائيل منحها فرصة للازدهار ووفر لها حدوداً آمنة، كما أن مد إسرائيل بالغاز الطبيعي يتيح لها فرصاً للتنمية[١٢٩]. بل إن دوف فايسغلاس - المدير العام لديوان رئيس الحكومة الأسبق أرييل شارون - اعتبر أن ولاية حكم مبارك لم تنتهِ بعد وأن هناك شكاً إذا كانت سياسته ستنتهي نتيجة الأحداث التي تشهدها مصر[١٣٠]. وعبّر الحاخام عوفاديا يوسف (الزعيم الروحي الراحل لحزب شاس) عن أمله في أن تظهر براءة مبارك، إذ وصفه بأنه «رجل سلام كان محباً لإسرائيل... فهو قد حال دون وقوع الكثير من الحروب»[١٣١].

إلا أن الموقف الرسمي الإسرائيلي سرعان ما ظهرت نفعيته، فترددت التصريحات أن الثورة المصرية إذا كانت ستحدث تغييراً نحو مزيد من الديمقراطية، فلن يتعارض ذلك مع مصلحة إسرائيل[١٣٢]. وظهرت عدة تكهنات إبان اندلاعها لتناقش مستقبلها، حيث تدرجت بين النجاح والفشل.

وعند حديثهم عن الأطراف الفاعلة في الثورة المصرية تباينت الآراء فهناك تفسيرات داخل إسرائيل ترى أن تظاهرات الجماهير بمصر تمت قيادتها بل وتوجيهها من قبل قوى خارجية وحصروها في قناة الجزيرة والولايات المتحدة الأمريكية[١٣٣]. وهناك قراءات تحدثت عن رؤيتها لدور المجلس العسكري والإخوان المسلمين وقوى المعارضة باعتبارهم القوى التي بزغت إبان الثورة المصرية.

(٤) **رؤية إسرائيل لدور المجلس العسكري**: ترددت الآراء حول موقف المجلس العسكري من الثورة، فهناك آراء وصفت الثورة بأنها انقلاب عسكري كي لا يتم توريث السلطة، لذلك لم يتعامل الجيش مع الثوار كما تعاملت الشرطة إبان الثورة[١٣٤]، وهناك تفسيرات أخرى ترى أن المجلس العسكري لم يطلق النار على المتظاهرين كي لا يكون مصيره كمصير كالقذافي أو الأسد أي حتى لا يكون احتفاظه بالسلطة لفترة زمنية قصيرة[١٣٥]. وترى إسرائيل أن المجلس العسكري كان في

---

(١٢٨) «ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل،» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، وحدة المشهد الإسرائيلي، <http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=350>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١/ ٣/ ٢٠١٢).

(١٢٩) هآرتس، <http://www.haaretz.com>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٣/ ٢/ ٢٠١١).

(١٣٠) «ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل».

(١٣١) «عوفاديا يوسف يدعو الله أن يظهر براءة مبارك،» مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٦ (شباط/ فبراير ٢٠١٢)، ص ٤٧، نقلاً عن: <http://www.walla.co.il>.

(١٣٢) «ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل».

(١٣٣) المصدر نفسه.

(١٣٤) معاريف، ١٤/ ٠٢/ ٢٠١١.

(١٣٥) ألكسندر بلاي، «مصر جمهورية إسلامية،» مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢)، ص ٢٦.

مأزق شديد للحفاظ على حكمه داخل مصر بل والحفاظ على أعضائه بشخوصهم حتى لا تتم محاكمتهم كما حدث لمبارك، لذا فهم في حاجة إلى دعم أمريكا وإسرائيل وأي لاعب دولي آخر للحفاظ على حكمهم المتداعي(١٣٦).

وذكر عدد من القراءات أن هناك اتفاقاً غير معلن بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين يحظى خلاله المجلس بالأمن المالي والشخصي وتساند الإخوان، ولكن مع الحفاظ على الدعم الدولي. لذلك تمنع الجماهير من تدمير اتفاق السلام مع إسرائيل، وتمنع حماس من الحصول على أسلحة من إيران توجه لقطاع غزة، وتمنع إيران من إدخال مقاتلات عسكرية عبر قناة السويس، وتمنع إسرائيل من الحصول على الغاز الطبيعي من البحر المتوسط. كما أن أداء المجلس العسكري يتسم بالتراجع أمام الحالة الثورية المستمرة فلم يتخذ المجلس موقفاً صارماً ضد الجماهير عندما اقتحمت السفارة الإسرائيلية وعندما تم تدمير خطوط تصدير الغاز لإسرائيل وذلك خوفاً من سحب الشرعية المجتمعية من المجلس(١٣٧).

(٥) موقف إسرائيل من صعود الإسلاميين (جماعة الإخوان المسلمين): تتخوف إسرائيل من صعود الحركات الدينية بمصر حتى إن نتنياهو وصف صعود الإسلاميين للسلطة بأنه تدهور وتقهقر إلى الوراء(١٣٨) وفي بداية الثورة أعلن نتنياهو مخاوفه من أن تحل سلطة إسلامية متطرفة محل سلطة مبارك عبر استغلالها للحراك السياسي والتغير الحادث بالساحة السياسية داخل مصر لتصل للسلطة عبر الانتخابات الديمقراطية، ويحدث مثلما حدث في إيران أن حلت سلطة دينية قمعية متطرفة تخترق حقوق الإنسان، ومن ثم يتعرض السلام للخطر في ظل خرق هذه السلطة لاتفاق السلام مع إسرائيل(١٣٩).

تنظر إسرائيل إلى الإخوان كإحدى المجموعات الإسلامية الراديكالية المتطرفة التي تمارس العنف والإرهاب تحمل العداء للغرب المسيحي وتعادي السامية. ويرى عدد من الخبراء أن «الإخوان المسلمين» يرتدون بعد الثورة عباءة تختلف عما تبطن، فهي تحاول أن تظهر بمظهر التيار المعتدل، خاصة أمام الغرب والولايات المتحدة الأمريكية عبر ما يقدمون من مواد إعلامية تبث أمام الرأي العام العالمي، وما يطلقونه من تصريحات مخالفة للواقع. فتارة يصرحون بتمسكهم بجميع الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية السلام مع إسرائيل، وتارة أخرى يصرحون بأن الشعب المصري لا يوافق على الاتفاقية، لذا فيجب إجراء استفتاء شعبي حول بنودها حتى يمكن الالتزام بها مما يظهر

---

(١٣٦) المصدر نفسه.

(١٣٧) Shmuel Bar, «The Middle East in Reduction: The «Arab Wakening»,» The 12th Herzilya Conference, Working Paper, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=477&ArticleID=2314>, (accessed on: 5/3/2012).

(١٣٨) يورام ميتال، «الربيع العربي والخريف الرجعي لنتنياهو،» مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢)، ص ٣٠.

(١٣٩) «ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل».

تلاعبهم. كما أنهم لا يعترفون بإسرائيل ويتبنون سياسة حماس القاتلة(١٤٠). وينبع هذا التخوف نتيجة لتقييم إسرائيل لقوة وتنظيم الإخوان المسلمين، حيث ذكر عديد من الخبراء أن الإخوان المسلمين هم القوة الوحيدة في مصر التي استطاعت أن تحرك نفسها في فترة قصيرة لتستفيد من الانتخابات الحرة فاستطاعت أن تكون جزءاً مهماً من الحياة السياسية(١٤١).

وتنظر إسرائيل بعين الخوف من علاقة القوى الغربية «الولايات المتحدة وأوروبا»، حيث تعتبر إسرائيل أن الغرب يحاول التقرب من جماعة الإخوان المسلمين على أثر فوزهم في الانتخابات البرلمانية. فترى إسرائيل أن ما تروج له أمريكا عن أن الإخوان يريدون بناء ديمقراطية حديثة تحترم حريات الفرد واقتصاد السوق والالتزامات الدولية وعلى رأسها الاتفاق مع إسرائيل، ما هو إلا مزاعم لا يسعى الإخوان لتحقيقها. ويرى الإسرائيليون أن هناك من يغالي بوصف الإخوان بأنهم القوى الموازية من الشرق الأوسط للديمقراطيين المسيحيين الأوروبيين ما يزعج إسرائيل. وفي ما يتعلق بعلاقة الإخوان بالولايات المتحدة ترى إسرائيل وجود حاجة مالية شديدة لدعم أمريكا وأوروبا لهم(١٤٢).

وترى إسرائيل أن الإخوان سيهدمون المعارضة منذ اليوم الأول الذي يتولون فيه مهمات الحكم، وسيفرضون أحكام الشريعة، ويشتدون في مطاردة الأقباط وسائر الكفار جميعاً «كما يصف المعهد»(١٤٣).

ومع قدوم الإخوان إلى الحكم رأى المركز استمرار الأزمة التي تمر بها مصر خاصة في عام ٢٠١٣، وأنها دخلت في أزمة سياسية واقتصادية طاحنة(١٤٤).

(٦) **رؤية إسرائيل للمعارضة:** ترى إسرائيل أن قوى المعارضة تخشى من رحيل المجلس العسكري، بسبب غياب الزعامة البديلة فرحيله سيضع الإخوان والقوى الإسلامية في سدة الحكم (أي سيستأثر الإسلاميون بالسلطة)، وفي ظل هذا التخوف تعمل هذه القوى بالإجماع على استمرار التظاهر الذي لا يهدف بشكل جدي لإسقاط المجلس العسكري، وإنما تهدف للتعبير عن وجودها في ظل الحفاظ على بقاء المجلس. ويرى عدد من المحللين أن قوى المعارضة تخشى من زيادة قوة الإخوان المسلمين لذلك فهذه القوى مستعدة للقيام بأمور كثيرة ـ بصرف النظر عن طبيعة هذه الأمور ـ لكبحهم وتقليل قوتهم(١٤٥).

---

(١٤٠) إيزي ليبلار ويسرائيل هايوم، «لماذا لا يجب إجراء محادثات مع الإخوان المسلمين؟،» مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٦ (شباط/ فبراير ٢٠١٢)، ص ٤٨.

(١٤١) Bachar [et al.], «US Presence in the Middle East: Trends and Scenarios».

(١٤٢) ليبلار وهايوم، المصدر نفسه.

(١٤٣) المصدر نفسه.

(١٤٤) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, Thre 13th Herzliya Conference: Program, 11-14 March 2013,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy.

(١٤٥) Bachar [et al.], «US Presence in the Middle East: Trends and Scenarios».

(أ) مستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية: تسود موجة التشاؤم على الخبراء الإسرائيليين حول مستقبل العلاقات المصرية - الإسرائيلية، إذ يرى الخبراء الإسرائيليون أن حملة النقد تجاه سياسة إسرائيل ستزداد داخل المجتمع المصري - بعد سقوط نظام حكم حسني مبارك - وأكد ذلك التعدي المتكرر على خط أنابيب الغاز الطبيعي المتجهة إلى إسرائيل ومحاولة اقتحام مقر السفارة الإسرائيلية، فالتعدي على السفارة الإسرائيلية بالقاهرة - من الوجهة الإسرائيلية - يعكس التغير في توجه الشباب والطبقة الوسطى المتعلمة نحو مزيد من الرفض الشعبي للسياسة الإسرائيلية بل ولكيان الدولة ككل، ومن ثم ستضطر الحكومات المقبلة في هذا الإطار إلى إعادة دراسة حجم العلاقات مع إسرائيل(١٤٦). فمن المتوقع أن تتدهور العلاقات بين البلدين لتصل إلى أسوأ مستوياتها(١٤٧).

ويرى الخبراء أن التزام مصر باتفاقية السلام سيستمر رغم تدهور العلاقات بين البلدين، وخاصة أن العلاقة مع إسرائيل والالتزام باتفاقية السلام معها ليس على قمة الأولويات القومية لمصر في المرحلة الحالية نظراً إلى الأوضاع الأمنية والاقتصادية المتدهورة. كما أن الحركات الإسلامية التي اعتلت السلطة تدرك أن اتفاق السلام مع إسرائيل مرتبط بشبكة مصالح أمنية واقتصادية وسياسية تخدم مصر. إلا أنه من المحتمل أن تطالب قيادات منتخبة برئاسة الأحزاب الإسلامية بإعادة صياغة عدد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية الموقعة سلفاً بما فيها اتفاقية السلام مع إسرائيل(١٤٨). فخوف إسرائيل من صعود الإسلاميين يرجع لعدة أسباب على رأسها عدم الالتزام باتفاق السلام(١٤٩).

وهناك تيار في إسرائيل يرى عدم وجود أية احتمالات لتخلي مصر عن اتفاقية السلام مع إسرائيل لأن خرقها للاتفاق قد يحمِّل مصر نتائج خطرة مثل وقف المساعدات الأمريكية والأمر سيكون مرهوناً بالخطوات التي سيتخذها الجيش وكذا بالضغط الذي سيمارسه الغرب حتى تستمر مصر في احترام الاتفاقية(١٥٠).

وفي ظل الرغبة الإسرائيلية لالتزام مصر باتفاقية السلام، تضع إسرائيل شبه جزيرة سيناء كسبب رئيس للتدخل الإسرائيلي في الشأن المصري. فيذكر عديد من الدراسات والتحليلات أن هناك فوضى عارمة في شبه جزيرة سيناء، تخلق مخاطر أمنية لإسرائيل ذات أبعاد استراتيجية. فهناك أعمال خطرة تقوم القبائل البدوية بتسهيل تنفيذها، وكذا شبكات الإرهاب الدولية وشبكات

---

(١٤٦) «ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل».

(١٤٧) ميتال، «الربيع العربي والخريف الرجعي لنتنياهو».

(١٤٨) المصدر نفسه.

(١٤٩) Danny Rothchild and Tommy Steiner, «The 2012 Herzliya Assessment: Israel in the Eye of Storms,» paper presented at: The Twelfth Annual Conference Herzliya 2012: Balance of National Security, Institute for Policy and Straegy, Lauder School of Government, Diplomacy and Strategy IDC Herzliya, January 2012, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=477&ArticleID=2358>, (accessed on: 13/3/2012).

(١٥٠) «ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل».

الجريمة العابرة للقوميات كتهريب المخدرات واللاجئين والسلاح. ومن ثم فسيناء أصبحت إقليماً غير محكوم يفرض عدة مخاطر على الحدود الجنوبية لإسرائيل مما يهدد أمنها القومي. كما إن الأفعال الإرهابية عبر الحدود مع سيناء يمكنها أن تدهور العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية الهشة. على الرغم من تعهد الإخوان المسلمين بالالتزام باتفاقية السلام مع إسرائيل[١٥١].

ويرى يوسي فيرتر أن سيناء أصبحت عش الدبابير الذي يهدد أمن إسرائيل في المقام الأول[١٥٢] فسيناء أصبحت ثغرة لعلاقات تعاون مع سلطة حماس في قطاع غزة،[١٥٣] بل وأصبحت المحطة التي سيرد من خلالها الهجرة غير الشرعية إلى إسرائيل حيث سيسبب تردي الوضع الاقتصادي إلى هجرة كثير من الأفارقة إلى إسرائيل عن طريق سيناء[١٥٤].

وفي إطار النهج المقترح للتعامل مع سيناء، ذكر الكاتبان ألكسندر بلاي ويسرائيل هايوم أنه يجب التعامل مع الحدود المصرية باعتبارها حدوداً معادية. وهو ما يستلزم حدوث تغييرات في انتشار القوات داخل المجال السيادي لإسرائيل، خاصة وأنه بانهيار نظام القذافي في ليبيا لم تعد الحدود الليبية تمثل خطراً على مصر. لذلك كان على إسرائيل أن تتأكد من أن القوات المصرية التي سيتم إخلاؤها من على الحدود الليبية لن يتم نقلها للحدود مع إسرائيل. ومن ثم لم يعد هناك منطق سياسي وعسكري في منح مزيد من الموافقات للقوات المصرية بدخول مجال سيناء[١٥٥].

(ب) المخاوف الإسرائيلية من تداعيات الثورة: ترددت المخاوف الإسرائيلية من تداعيات الثورة على الداخل الإسرائيلي أي على ردة فعل المجتمع الإسرائيلي، وتفضيله الإرهاب للمعسكر اليميني خوفاً من صعود قوى متشددة إلى حكم مصر، وكذا على العلاقة مع الفلسطينيين كدولة محيطة بالنظام المصري تربطها علاقات مع القوى الصاعدة بمصر وتأثير ذلك في مسيرة المفاوضات؛ إضافة إلى الخوف من عودة العلاقة المصرية مع إيران بما يهدد الأمن القومي الإسرائيلي؛ وأخيراً الموقف الأمريكي من صعود الإسلاميين وتأثير ذلك في العلاقة مع إسرائيل. وهذا ما سيتم إيضاحه.

ـ القضية الفلسطينية: عقب الثورة المصرية بذلت السلطات المصرية جهداً كبيراً للتقريب بين فتح وحماس، فمصر هي المحرك الرئيس للنجاح في تشكيل حكومة فلسطينية مشتركة ودمج حماس في مؤسسات السلطة الفلسطينية. وفسر المحللون الإسرائيليون هذا الاهتمام الكبير بأنه نتيجة للتحالف السياسي بين المجلس العسكري والإخوان المسلمين. كأهم أسباب ترحيب المجلس العسكري

---

(١٥١) Rothchild and Steiner, Ibid.

(١٥٢) يوسي فيرتر، «جزيرة الاستقرار،» مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٥ (كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢)، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(١٥٣) «ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل».

(١٥٤) موردخاي كيدرا، «الربيع العربي: أكذوبة ٢٠١١،» مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٦ (شباط/ فبراير ٢٠١٢)، ص ٤٠ ـ ٤٥.

(١٥٥) بلاي، «مصر جمهورية إسلامية».

للتعامل مع حماس في إطار سلطة فلسطينية مزدوجة القيادة «فتح وحماس»[١٥٦]. ويعتبرون أن الثورات العربية عامة والمصرية خاصة ستكون دافعاً للسلطة الفلسطينية لتغيير لهجتها وتعاملها إزاء الاتصالات مع إسرائيل، إذ من المتوقع أن يحدث تراجع للعلاقات الأمنية بين السلطة وإسرائيل، وسيحدث اعتراف من جانب كثير من دول العالم للاعتراف بدولة فلسطين وفق حدود ١٩٦٧. وفي مقابل هذه التكهنات أعرب نتنياهو عن رغبته في أن تتخذ السلطة الفلسطينية بقيادة محمود عباس الثورة المصرية لأن تصبح محفزاً لإجراء مفاوضات دون شروط مسبقة [١٥٧].

- إيران: هناك مخاوف متزايدة بإسرائيل من احتمال اقتراب مصر من إيران وذلك عقب السماح لسفينتين حربيتين إيرانيتين عبور قناة السويس نحو البحر المتوسط في طريقهما إلى سورية. بل وهناك تكهنات باحتمال أن ترسل مصر إشارات بعدم التزامها بالحلف الاستراتيجي مع إسرائيل ضد إيران[١٥٨]، وأن مصر أصبحت مستعدة للتعاون مع إيران. وقد عزز ذلك التغطية الإعلامية الإيرانية لقرار تنحي الرئيس مبارك وما صاحبه من تداعيات إبان بداية الثورة، ومن ثم اعتبر الخبراء الإسرائيليون ذلك أنه بداية عهد جديد في الشرق الأوسط من المتوقع أن تؤدي فيه إيران دوراً مركزياً[١٥٩].

- الإدارة الأمريكية «نهج إدارة أوباما»: أثار إسراع إدارة أوباما في تأييد الثورة المصرية حملة نقد شديدة داخل الساحة السياسية الإسرائيلية. ففي ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ نقلت جريدة هآرتس رسالة إلى الإدارة الأمريكية فحواها عدم رضاء المسؤولين الإسرائيليين عن دعم الولايات المتحدة وأوروبا وتأييدهما للثورة المصرية[١٦٠].

وفي إطار براغماتية الإدارة الأمريكية يرى عدد من الخبراء بإسرائيل أن براغماتيتها أثرت في علاقتها مع إسرائيل. فهناك انطباع أن الولايات المتحدة تنظر إلى إسرائيل باعتبارها مخاطرة بدل اعتبارها مصدر قوة استراتيجية، وتخشى من أن تعتبر أمريكا أن العلاقة الاستراتيجية الأمريكية - الإسرائيلية ستوقعها في شرك استراتيجي. فصورة الحكومة الإسرائيلية في أوروبا وأمريكا مخيفة على الرغم من أن النقد الذي يقدم إليها غير عادل. ففي أمريكا يوجه النقد من جانب وسائل الإعلام الليبرالية ومراكز الفكر التابعة للحزب الديمقراطي حتى إنها ترفع شعارات تنادي بإعادة النظر في مستقبل العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية كذلك الحال بالنسبة إلى أوروبا

---

(١٥٦) شاؤول مشعل، «الربيع العربي لا يزال في بدايته،» مختارات إسرائيلية، العدد ٢٠٦ (شباط/ فبراير ٢٠١٢)، ص ٣٩.

(١٥٧) «ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل».

(١٥٨) المقصود بالحلف الاستراتيجي بين مصر وإسرائيل ضدّ إيران: هو تلاقي المصالح في إدراك الخطر الإيراني وما يمثّله من تهديد إلا أنه لا يوجد أية تحالفات رسمية بين مصر وإسرائيل موجّه ضدّ إيران، فما يرغب المعهد في ترويجه هو تشويه صورة نظام الحكم أمام الرأي العام المصري والعربي ككلّ.

(١٥٩) المصدر نفسه.

(١٦٠) المصدر نفسه.

«الحركات اليسارية» حيث يتهمون إسرائيل وما تمارسه من سياسات بأنه سبب إطالة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وجعله بدون حل حتى الآن. ويؤكد الخبراء أن هذه البراغماتية دفعت الإدارة الأمريكية إلى تقديم الدعم والشرعية للإخوان المسلمين والحركات الإسلامية بمصر لأنها تهدف إلى إقناع نفسها أن هذه الحركات الإسلامية ستحقق الديمقراطية وتطبق الليبرالية والرفاهة الاجتماعية. ويرى الخبراء والساسة في هذا الصدد، أن ما تفعله الولايات المتحدة مع الحركات الإسلامية ييسر من التراجع بدلاً من تحقيق تقدم. وهذا النهج الأمريكي يسمح لهذه الحركات بتعميق تداخلها مع مسلمي الشتات بأوروبا وأمريكا الشمالية ما يزيد من نفوذها وتأثيرها ويثير قلق إسرائيل من قوة شوكة هذه الحركات(١٦١).

ـ **تداعيات الثورة على الداخل الإسرائيلي:** أثارت الثورة المصرية تحفظات الرأي العام الإسرائيلي، وترددت تصريحات أعضاء الائتلاف الحكومي والحكومة الإسرائيلية حول التقلبات التي تشهدها مصر بأنها محرك لمنح التيار اليميني مزيداً من الدافعية والقوة داخل إسرائيل(١٦٢).

إلا أن هذا التوجه اليميني يجب ألا ننظر إليه باعتباره وليد الثورة المصرية خاصة والثورات العربية عامة. فبعد مقتل إسحق رابين عام ١٩٩٥ تحول الرأي العام الإسرائيلي تجاه معسكر اليمين ومن ثم كان هو المتحكم في الحياة السياسية. ويرى شموئيل مناحم «أنه بعد مقتل إسحق رابين أخذ معسكر اليمين في التصاعد داخل الشارع الإسرائيلي»، وقد فسر ذلك بعدم الاستقرار الذي حل بالداخل الإسرائيلي بعد مقتل رابين، فتولى نتنياهو عام ١٩٩٦ وهو أحد الداعين للاتجاه نحو اليمينية. ثم جاء باراك عام ١٩٩٩ الذي يمثل إحدى قوى التشدد اليميني رغم الخط اليساري الذي كان يدعيه، وشارون منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٥ (أولمرت خليفة شارون الأب الروحي لحرب لبنان ٢٠٠٦)، ثم نتنياهو مرة أخرى عام ٢٠٠٩ ويضيف قائلاً إن التوجه اليميني قد هيمن على أغلب الاتحادات والمؤسسات والنقابات الطلابية داخل إسرائيل(١٦٣).

(ج) **البدائل المطروحة للتصدي لتداعيات الثورة المصرية:** نظراً إلى المخاوف الإسرائيلية من الثورة المصرية وتداعياتها على الأمن القومي الإسرائيلي، أخذ العديد من الخبراء والمحللين يرسم عدة سيناريوهات ويطرح البدائل التي على إسرائيل اتخاذها لتفادي خطر الثورة.

ـ التعاون مع القوى الدولية

• **تسوية العلاقات مع دول ذات مصلحة مشتركة مع إسرائيل:** إن تغيير الشرق الأوسط ليصبح معقل الإسلام السياسي الراديكالي «والذي حدث بدعم من الجماهير العربية» يضع نهاية للتوقعات الخاصة بالتطبيع العربي ـ الإسرائيلي، وكذلك نهاية لتكوين علاقات استراتيجية بين إسرائيل والدول الرئيسة بالمنطقة بالمستقبل القريب. فنظراً للحملة الدولية لعزل إسرائيل فعليها العمل على التغلب

(١٦١) Rothchild and Steiner, «The 2012 Herzliya Assessment: Israel in the Eye of Storms».

(١٦٢) فيرتر، «جزيرة الاستقرار».

(١٦٣) شموئيل مناحم، «لماذا ننجرف يميناً،» مختارات إسرائيلية، العدد ١٢٣ (آذار/ مارس ٢٠٠٥)، ص ٩٩.

على هذه الحملة عبر تسوية العلاقات مع دول ذات مصلحة مشتركة مع إسرائيل كتركيا والأردن[١٦٤] وهناك آراء أخرى - كرأي الوزير السابق والعميد احتياط أفريم سنيه في جريدة يديعوت أحرونوت في ١ شباط/ فبراير ٢٠١١ - تؤكد ضرورة العمل على إنهاء النزاع مع الفلسطينيين عبر اتفاق سلام نهائي حتى لا تصبح إسرائيل في عزلة دولية[١٦٥].

• **الشراكة الإسرائيلية - الأردنية**: فعلى إسرائيل التقارب مع الأردن، إذ حان الوقت ليتم الدفع للأمام تجاه عملية السلام من خلال إجراءات الواقعية يمكن أن تكون الأردن شريكاً مهماً في هذا المشروع. خاصة أن الأردن يعاني عدة مؤثرات فقد أدى زيادة الدور الإيراني في سورية والعراق والبحرين للتأثير سلباً في الأردن «الجارة الشرقية لإسرائيل» فقد سحبت السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي دعوتها الأردن للانضمام إلى المجلس، ما يمثل إهانة كبرى للنظام السياسي الأردني. هذا إضافة إلى الموقف الاقتصادي الحالي المتدهور للأردن. والتدمير المتكرر لخط الغاز المتجه من مصر للأردن بسيناء إلى أن تصبح الأردن على شفا الوقوع في أزمة طاقة وشيكة. ومن ثم في هذا الإطار العسر، فإن تدخل الأردن في عملية السلام الفلسطيني - الإسرائيلي سيبدو أنه يعيد المملكة ويقوي من صورتها بالمقابل لأمريكا وأوروبا والفلسطينيين. من هنا يجب على إسرائيل تشجيع الأردن لأداء دور جديد في عملية السلام، ومدها بغاز طبيعي كتعويض لها عن الغاز المصري بمصادر جديدة من البحر المتوسط. إلا أنه من المبكر تقييم مدى فاعلية التدخل الأردني في عملية السلام، على الرغم من أن التدخل الأردني بالغ الأهمية في ظل صعود قوة الإخوان المسلمين في مصر وحماس من قبل. فالأردن يمكن أن تقدم مساعدة سياسية للعوامل غير الراديكالية والمعتدلة في المعسكر الفلسطيني. فالمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية وما يرافقها من حوار بين الطرفين يمكن أن يسمح للأطراف بإدارة الصراع واتخاذ عدة تدابير وحدوث تقارب من شأنه أن يمنع التصعيد غير المرغوب وغير المخطط. فعلى إسرائيل أن تمد الأردن بالغاز الطبيعي من الحقول المكتشفة حديثاً بشرق المتوسط. والتقارب مع الأردن يجب أن يكون هدف إسرائيل في الفترة الحالية فإسرائيل والأردن إضافة للولايات المتحدة يمكنها إحباط السيناريو الخاص بسيطرة الحركات الإسلامية على الدولة الفلسطينية المستقبلية. كما يمكن للأردن وإسرائيل العمل معاً لمناقشة التصدي للدولة الفلسطينية الراديكالية المزمع إقامتها بين الأردن وإسرائيل[١٦٦].

• **دعم إسرائيل للمكانة الإقليمية للولايات المتحدة بالمنطقة**: تمثل العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية أهمية كبيرة أكثر من ذي قبل، فالاضطراب السياسي بالشرق الأوسط يجب أن يبرهن على القيمة الاستراتيجية لتلك العلاقة، إلا أن النهج الأمريكي كان أبعد من ذلك. ولمواجهة هذا التحول في سياسة أمريكا تجاه إسرائيل في ظل تراجع اهتمام أمريكا بالشرق الأوسط، وكذا تراجع

---

(١٦٤) فيرتر، المصدر نفسه.

(١٦٥) «ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل».

(١٦٦) Rothchild and Steiner, «The 2012 Herzliya Assessment: Israel in the Eye of Storms».

اعتبار أمريكا قوى إقليمية مؤثرة، على إسرائيل أن تستثمر الشراكة الاستراتيجية معها، وأن تفعل ما بوسعها لأن تدعم المكانة الإقليمية لها بالمنطقة، فأمريكا القوية بالمنطقة هي مصلحة استراتيجية مهمة لإسرائيل(١٦٧).

ـ مواجهة قوى الإسلام الراديكالي: الحكومات بالشرق الأوسط يجب أن تدعم الأيديولوجية الإسلامية غير الراديكالية وتدعم سياسياً المجتمع المدني الإسلامي اللاراديكالي. فمواجهة الراديكالية يجب أن تفهم في ضوء استراتيجية متعددة الأبعاد تجتث هذه الحركات الراديكالية من جذورها. إن الفوضى المتنامية عبر الشرق الأوسط والمتنامية في بعض الدول كمصر وتونس مواجهتها تتطلب حلاً استراتيجياً طويل الأجل. فصنّاع السياسة بالدول الغربية يجب أن يدعموا عملية التحول التدريجي لبناء بنية تحتية سياسية واقتصادية واجتماعية ومؤسسية بالنظم العربية، لمنع القوى الإسلامية والراديكالية من الهيمنة ونزع الاستقرار. فالولايات المتحدة وأوروبا ودول مجموعة العشرين يجب أن تتضافر جهودها معاً لتيسير عملية التحول التدريجي للاستجابة للمطالب الشعبية لإرساء قواعد الحكم الرشيد وتهيئة حياة أفضل(١٦٨). وهذا السيناريو ليس لخدمة المصلحة العربية كسيناريو نبيل منزَّه من الأهواء، ولكن لأن العقول الإسرائيلية تدرك أن تحوُّل الشرق الأوسط لتأييد قوى الإسلام السياسي الراديكالي الموجه بدعم شعبي وجماهيري يضع نهاية للتوقعات بالنسبة إلى التطبيع العربي ـ الإسرائيلي(١٦٩).

ـ بناء قدرات إسرائيل

• زيادة القوة العسكرية لإسرائيل: على الصعيد الدفاعي، يتعين على الجيش التعامل مع الحدود المصرية كحدود معادية، مما يرتب إحداث تغير في انتشار القوات في المجال السيادي لإسرائيل(١٧٠). فالجيش الإسرائيلي هو ركيزة إسرائيل الأكثر أهمية إذ يعتبر نتنياهو الجيش السند الحقيقي لضمان قدرة إسرائيل على الحفاظ على وجودها وإقناع جيرانها بأن يقيموا علاقات سلام معها بل هو الكفيل الوحيد لضمان مستقبلها. فيتعين تجهيز الجيش لخوض حرب تقليدية وتدريبه لكي يكون له قوة برية تملك القدرة على المناورة وتوجيه ضربة مكثفة إلى العدو وكذا توجيه إطلاق نيران دقيقة من الجو صوب العدو، إضافة إلى حماية مناطق الحدود، والنظر إلى مصر خارج الفرضية السائدة بأن مصر لم تعد عدواً عسكرياً لإسرائيل(١٧١). وإعادة النظر في هيكل القوة العسكرية الإسرائيلية إذ خفضت منذ توقيع اتفاقية السلام مع مصر ثم الأردن من هيكل القوة التقليدية للجيش

---

(١٦٧) المصدر نفسه.

(١٦٨) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The 11th Annual Herzliya Conference 2011».

(١٦٩) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, Thre 13th Herzliya Conference: Program, 11-14 March 2013».

(١٧٠) بلاي، «مصر جمهورية إسلامية،» ص ٢٦.

(١٧١) «ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل».

الإسرائيلي. فبتوقيع تلك الاتفاقيات أضحى مستقبل المواجهات العسكرية المحتملة ليس الحرب التقليدية. أما مع هذه التغيرات فأصبح على إسرائيل أن تطور قدراتها الهجومية والدفاعية وأن تستعد لشن حرب تقليدية والتصدي لها وتطوير قدرتها الصاروخية(١٧٢).

• **البحث عن مصدر بديل للغاز المصري:** نظراً إلى الرفض الشعبي لتصدير الغاز إلى إسرائيل والمحاولات المتكررة لقطع أنابيب توصيل الغاز فعلى إسرائيل الاعتماد على مصدر آخر يتمثل بزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي المستخرج من حقول الغاز الموجودة في مياه إسرائيل الإقليمية ولذلك لسد حاجات إسرائيل(١٧٣).

- التعاون مع القوى البازغة بمصر

• **التعاون الإسرائيلي مع بعض القوى غير الإسلامية بمصر:** نظراً إلى خطورة فوز الحركات الإسلامية على أمن إسرائيل القومي عامة وعلى اتفاق السلام خاصة فيمكن التعاون بعناصر من القوى غير الإسلامية. فمن الوجهة الإسرائيلية هناك بمصر كثيرون يدركون الناحية السلبية المرتبطة بزيادة قوة الإخوان المسلمين وهم مستعدون للقيام بأمور كثيرة من أجل كبحهم. وذلك وفقاً لقول الجنرال يعقوب عميدور في صحيفة إسرائيل اليوم بتاريخ ١٣ شباط/ فبراير ٢٠١١(١٧٤).

ويعتبر هذا البديل له مغزى كبير يحمل في طياته تفسيراً لأعمال الشغب والطرف الثالث الذي نسمع عنه.

• **التأقلم مع الحكام الجدد بمصر،** وهناك رأي آخر يرى بضرورة التأقلم مع الحكام الجدد في مصر - حتى إن كانوا الإخوان المسلمين - لذلك فعلى القيادة الإسرائيلية عدم التدخل في الشؤون المصرية الداخلية، وعلى إسرائيل ألّا تصف مصر ما بعد الثورة بالعدو(١٧٥).

(د) إعادة احتلال محور فيلادلفيا، لمواجهة التقارب المصري مع حماس في غزة عقب الثورة وما له من تداعيات استراتيجية خطيرة على أمن إسرائيل التي ينظران إليها كعدو وخطر كبير، فعلى إسرائيل إعادة احتلال محور فيلادلفيا في المنطقة الحدودية بين غزة ومصر(١٧٦).

---

(١٧٢) Rothchild and Steiner, «The 2012 Herzliya Assessment: Israel in the Eye of Storms».

(١٧٣) «ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل».

(١٧٤) المصدر نفسه.

(١٧٥) المصدر نفسه.

(١٧٦) محور فيلادلفيا: هو الشريط الحدودي الذي يفصل قطاع غزة عن الأراضي المصرية، دخل دائرة الاهتمام الإعلامي بعد قيام إسرائيل بهدم مئات المنازل الفلسطينية المحاذية له منذ بداية انتفاضة الأقصى، ثم إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية شارون عزمه الاحتفاظ بالسيطرة على هذا الشريط، بعد تطبيق خطّته لفكّ الارتباط مع قطاع غزة. ويُعتبر الخط الحدودي بين قطاع غزة ومصر بطوله البالغ ١٢,٦ كم، جزءاً لا يتجزأ من الحدود الدولية بين مصر وفلسطين الانتدابية والبالغة ٢١٠ كم، التي رُسمت طبقاً لمعاهدة ١٩٠٦ بين الدولة العثمانية ومصر. هذه الحدود التي تمتد من نقطة على رأس طابا على الساحل الغربي لخليج العقبة جنوباً حتى رفح شمالاً، بالقرب من قرية تل الخرائب على ساحل البحر المتوسط عند خط عرض ٩,٤٩" ١٧' ٣١° شمالاً وخط طول ٢٠" ١٤' ٣٤° شرقاً. لمزيد من التفاصيل انظر: المصدر نفسه.

ب ـ الحرب السورية

تعتبر سورية حالياً منطقة استراتيجية ساخنة رئيسة غارقة في حرب أهلية طاحنة، تطرح تحديات أمنية وسياسية وإنسانية لكل من الشعب السوري وكل دول الجوار بما فيها إسرائيل.

فالتقسيم المستقبلي لسورية على امتداد التقسيم الذي ستتبعه القوى الإقليمية سيحمل تأثيراً مباشراً في الوحدة الإقليمية للبنان والعراق. فإذا لم تصبح وطناً لأكبر مخابئ الحرب الكيميائية، فقد أضحت أرضاً للمعارك الدائرة بين الفصائل المتناحرة (الميليشيات المسلحة والمنظمات الإرهابية التي تهدف للتحكم في الأراضي السورية وبين القوات المسلحة السورية). فكل من الميليشيات والإرهابيين يحققون أهداف القوى الإقليمية المتنافسة، عبر الحرب بالوكالة التي يسعون من ورائها لتقوية احتكار تلك القوى ـ كإيران والسعودية وقطر. كما أن العلاقة التاريخية الاستراتيجية بين نظام الأسد وموسكو تفسر الوجود الحربي والبحري لروسيا في طرطوس. هذا يضاف إلى الكيفية التي تتعامل بها القوى العالمية مع الأزمة السورية، فالقوى الغربية وشركاؤها الإقليميون ـ تركيا والأردن وإسرائيل ـ يحرصون على التحكم في الأسلحة الحربية السورية المتطورة، خاصة أنه من المحتمل أن ينحل نظام الأسد قريباً. وعلى الرغم من أن الأحداث على الأرض قد تتطلب عمليات عسكرية، لكن هناك احتمالية ضعيفة أن مثل هذه العمليات يمكن تصعيدها إلى حرب إقليمية(١٧٧).

ويجمل المركز أن الأزمة السورية هي أزمة لنظم الدول القومية العربية، وقد أسفرت عن اختلال ميزان القوى الإقليمية. فالحرب ضد النظام السوري كانت بمنزلة ضربة قوية للاستراتيجية الإيرانية التوسعية، وخاصة أن إيران تطمح إلى الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط. ومن ثم فرض عقوبات دولية ضد نظام الأسد سيحد من طموح إيران النووي، خاصة أن محاولات إيران لإشراك النظم السنية لم تجنِ ثمارها. وعلى الصعيد الآخر، لم يستطع المحور السني المناوئ لإيران الذي يهدف لاحتوائها من الاكتمال والظهور. ومن أبرز القوى المحورية في هذا المحور الملكيات العربية التي يغلب عليها القلق من انتقال عدوى الفوضى الداخلية إليها أيضاً(١٧٨).

ج- العراق والوضع الداخلي المتأزم

يمثل الهجوم الأمريكي على العراق نقطة تحول إيجابية لمصلحة إسرائيل؛ إذ حدثت إزالة لتهديد قائم وكامن، كما يمثل إزاحة للعراق من الساحة التي كانت تمثل تهديداً عسكرياً، ما سيحسِّن ميزان إسرائيل للأمن القومي. كما أن هناك آراء ترى أن سقوط صدام حسين يصب في مصلحة إسرائيل في ما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فصدام حسين كان من أكبر الداعمين للقضية الفلسطينية، وسقوطه قد يدفعهم لإنهاء المقاومة «الإرهاب على حد وصف المعهد»، وكذا محاولة الوصول إلى تسوية قائمة على الحلول الوسط. (وذلك على نقيض الرأي الآخر الذي يرى أن سقوط صدام

(١٧٧) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, Thre 13th Herzliya Conference: Program, 11-14 March 2013».

(١٧٨) المصدر نفسه.

لن يؤثر في وضع فلسطين أو سياساتها الإرهابية)، إضافة إلى أن انشغال أمريكا بإسقاط نظام صدام حسين سيشغلها عن الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، ولن يجعله على قمة أولوياتها. فالنجاح الأمريكي في العراق يمكن اعتباره حالة اختبار في الشرق الأوسط للخطط الأمريكية المستقبلية بالمنطقة خاصة بالنسبة إلى المطالبة بالإصلاح، وحدوث تحول ديمقراطي. ويمكن الحكم على النجاح الأمريكي بالعراق إذا نظرنا لتوقيت عمل الحكومة المؤقتة عبر العوامل الآتية(١٧٩):

- الأراضي العراقية تحت تحكم سلطة الحكومة المركزية.
- نسبياً جزء صغير من السنّة يتسببون في بعض الفوضى؛ لمنع الحكم التعددي الديمقراطي الذي سيعطي الشيعة والأكراد حكماً نسبياً في الإقليم. ولكن هذه الاضطرابات بما أنها واقعة بالنسبة إلى السنّة فهي أمر بسيط لأنها تمثل حوالى خمس عدد السكان.
- المعارضة القوية للشيعة والأكراد للعيش في ظل حكم البعث السني.
- إعادة بناء الجيش العراقي.

ومن ثم يمكن القول إن النجاح الأمريكي في العراق يمكن قياسه بوجود حكم مركزي للإقليم، وعقد انتخابات تأتي بحكومة وبرلمان معتدلين، والاتفاق على الدستور، وعقد انتخابات بعد عام تالٍ من الاستفتاء على الدستور. ومن ثم فإن المنظور الأمريكي والإسرائيلي يعتبر الغزو الأمريكي نموذجاً للسياسة الأمريكية في المنطقة يجب تكراره ولكن بسبل أخرى، والنتيجة ستكون واحدة وهي زعزعة استقرار النظم الدكتاتورية بمنطقة الشرق الأوسط وخلق نموذج جديد وفق الرؤية الأمريكية ليكون موالياً لها ولإسرائيل(١٨٠). وهذا هو النهج الذي طبقته الولايات المتحدة خلال ثورات الربيع العربي وما تلاها كالحرب داخل القطر السوري.

٣ ـ القوى الإقليمية بالشرق الأوسط

يناقش هذا الجزء من الرؤية الإسرائيلية الدور الذي تؤديه القوى الإقليمية بمنطقة الشرق الأوسط (إيران وتركيا) خاصة وأن لكل منهما طموحاً في الهيمنة على المنطقة ونشر نفوذها، ومن ثم يقدم في ما يأتي السيناريوهات التي وضعها باحثو المركز لإسرائيل خلال تعاملها مع تلك القوى، وذلك أثناء انعقاد سلسلة مؤتمرات هرتسيليا للأمن القومي:

أ ـ الدور الإقليمي الإيراني والملف النووي

بدأت دراسة القضية الإيرانية مع عام ٢٠٠٣، وبرز الاهتمام بالشأن الإيراني بدرجة كبيرة عام ٢٠٠٨ إذ تم إفراد ثلاث جلسات خلال مؤتمر هرتسيليا لذات العام، وكان التناول في الأعوام

(١٧٩) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on The Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004».

(١٨٠) المصدر نفسه.

السابقة يتدرج ما بين ورقة في جلسة إلى جلسة كاملة، ومن ثم فعام ٢٠٠٨ يعد سابقة أولى من نوعها، ويمكن تفسير ذلك بأن هذا المؤتمر تزامن مع عقد الانتخابات البرلمانية الإيرانية.

ومع عام ٢٠١١ تم تنظيم طاولة مستديرة لمناقشة قضية إيران مخصصة لمناقشة القضايا الحيوية شديدة الأهمية حيث تضم شخصيات مهمة ذات خلفيات عسكرية وأكاديمية وسياسية بالغة التخصص. ومع عام ٢٠١٢ أجريت انتخابات تشريعية جديدة في إيران صاحبها تخصيص جلستين في مؤتمر هرتسيليا وتنظيم طاولة مستديرة من المتخصصين، ولكن مع قدوم عام ٢٠١٣ خصص للشأن الإيراني جلسة واحدة. ويمكن تفسير ذلك بظهور قضايا أكثر إلحاحاً في المحيط الإقليمي لإسرائيل (حكم التيارات الإسلامية وتنامي السخط الشعبي بمنطقة الشرق الأوسط). بمعنى آخر تغير خريطة المنطقة منذ ثورات الربيع العربي. ورغم تغير الخريطة من عام ٢٠١١ إلا أن الانتخابات الإيرانية هي التي تدفع لزيادة الاهتمام كما حدث عام ٢٠١٢ ومع مضي الحدث احتلت قضايا الربيع العربي وما ترتب عليها من تبعات مساحة كبيرة في أجندة المؤتمر.

بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ والفشل العسكري فيها كان دافعاً لتناول الخطر وربطه بحزب الله في لبنان، وحماس في غزة، ونظام بشار الأسد في سورية لتبرير مدى الخطورة التي تهدد أمن إسرائيل وإعطاء مبرر أمام الرأي العام لخوض الحرب رغم ما تكبدته إسرائيل من خسائر. لذلك تم الحديث عن نووية إيران في مؤتمر ٢٠٠٧ باعتبارها خطراً استراتيجياً يهدد أمن إسرائيل واستقرارها بل العالم ككل. وجاء عام ٢٠٠٨ لتحتفل إسرائيل بمرور ٦٠ عاماً على نشأتها لذلك وضع المؤتمر سياسات واستراتيجيات لإسرائيل في التعامل مع القضايا المثارة، فتم وضع سياسات لمواجهة التهديد المتنامي لإسرائيل إذ يعتبرونه أكثر التهديدات التي تواجهها. فالبرنامج النووي الإيراني يمثل خطراً على السلم والاستقرار الدولي. ولذلك على إسرائيل أن تختبر عدة بدائل بما فيها استخدام القوة لوقف إيران.

تنظر إسرائيل إلى إيران باعتبارها راعية للإرهاب الموجه ضد إسرائيل، كما أنه من المتوقع امتلاكها لقدرات نووية عسكرية خلال المستقبل القريب، وترى أنه نظام معاد للغرب ولإسرائيل شأنه أن يشكل خطراً عليها. ورغم هذا الخطر المتنامي فشلت جهود الإدارة الأمريكية في وقف الدعم التكنولوجي الروسي الموجه لإيران. كما أنه لا يوجد دعم دولي لفرض عقوبات دولية على إيران بسبب معارضة روسيا على الرغم من أن مثل هذه العقوبات سيكون عقاباً كبيراً نظراً إلى حاجة إيران إلى تأييد دولي لنشاطها خلاف كوريا الشمالية التي لا تهتم بمثل هذه الأمور. ومع ذلك ترى إسرائيل أن العقوبات على إيران لن توقفها عن الاستمرار في تطوير القدرات النووية الحربية، إلا أن استمرار الضغط الدولي عليها مع ذلك أمر بالغ الاهمية[١٨١]. وتخشى إسرائيل أن ينمو سباق التسلح النووي الإيراني ويتطور ولكن دون رقابة ما يقود إلى لاتكامل للنظام الدولي العالمي لحظر

---

(١٨١) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The 11th Annual Herzliya Conference 2011».

الانتشار. وتتوقع إسرائيل أنه مع عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٥ كحد أقصى ستكون إيران قد نجحت في إنتاج سلاح نووي. وترى أن إيران تؤدي دوراً محورياً في نشر الإسلام الراديكالي فهي تستخدم العنف والإرهاب لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، حيث ترعى الجماعات الجهادية الكونية كحزب الله والحركات الفلسطينية، والنظام السوري. عبر الإمداد بالأسلحة والإمدادات التكنولوجية. ومن ثم تمارس هذه التنظيمات والحركات أنشطة كمؤسسات إيرانية بالوكالة. ومقابل هذا الخطر يضع المركز بدائل لاحتواء البرنامج الإيراني(١٨٢):

- إبرام اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية يتضمن أسلحة الدمار الشامل (WMD) والإرهاب وعملية السلام وحقوق الانسان.
- القيام بأفعال أو أعمال عسكرية محددة ومركزة وموجهة ضد الأهداف الإيرانية النووية كضرب مفاعل بوشهر.
- ردع أو تأخير البرنامج.
- إجبار إيران على الدخول في اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، فانضمام إيران إلى الاتفاقية سيؤجل من فرص امتلاكها للمواد الانشطارية ولكن فشل الاتفاقية في الهند وباكستان والعراق وكوريا الشمالية يجعل البعض يرى أن هذا الفشل يمكن أن يتكرر مع دول أخرى.
- التحكم في الوقود الذي تستخدمه إيران في إنتاج المواد الانشطارية وذلك لمنع إيران من استخدامه.
- اتخاذ إجراءات تعمل على تغيير (اسقاط) النظام الإيراني لضمان تنفيذ البدائل السابق ذكرها وذلك عبر دعم القوى الديمقراطية مادياً وأخلاقياً.
- دعم قدرات دفاعية نشطة داخل المنظومة الدفاعية لإسرائيل، بمعنى إعادة صياغة نموذج ردع حتى يمكن أن يؤثر في آراء صناع القرار الإيرانيين وقيمهم.

تدرَّج الاهتمام بإيران منذ عام ٢٠٠٣ حيث تم تناول البرنامج النووي الإيراني، والقدرات النووية العسكرية، ووقف القنبلة النووية، ولكن مع عام ٢٠٠٧ بدأ الحديث عن التكيف مع نووية إيران والحديث عن استراتيجيات المنع واستراتيجيات الردع، واستمر النهج خلال أعوام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ حيث نوقشت سياسة التعايش مع إيران النووية. أما عام ٢٠١٢ فقد تغيرت اللهجة حيث تم الحديث عن العقوبات وفرضها ضد إيران. ومع عام ٢٠١٣ زادت حدة اللهجة للمفاضلة بين القوة والدبلوماسية في التعامل مع إيران(١٨٣).

---

(١٨٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion,» and «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Seventh Annual Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, Executive Summary Part 1, January 21-24, 2007».

(١٨٣) المصدران نفسهما على التوالي.

ب ـ تركيا كقوة إقليمية مؤثرة

إن التعاون بين إسرائيل وتركيا يمكن عرضه كنموذج ناجح منذ عام ١٩٩٦ عندما قام الرئيس التركي سليمان ديميريل بزيارة إسرائيل لأول مرة؛ ووقع خلال الزيارة ٣٧ اتفاقية وبروتوكول تعاون في مجال التجارة والثقافة والتعاون العسكري. إلا أن هناك أفكاراً عدة مطروحة على طاولة الحوار: لتشكيل مناطق تركية ـ إسرائيلية ـ أمريكية صناعية مشتركة، ومناطق سياحية إسرائيلية ـ تركية مشتركة، واستيراد إسرائيل للمياه التركية(١٨٤). كذلك الحال بالنسبة إلى الأردن والهند. فإسرائيل يمكن أن تتكامل في إطار تعددي كالحوار الذي بدأته مع حلف شمال الأطلسي على أسس مبادرة إسطنبول، والحوار بين دول مجموعة الثماني والشرق الأوسط الكبير، أو منتدى المستقبل الذي تم تأسيسه بقرار مجموعة الثماني في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ (١٨٥).

ولكن هذا السيناريو يشوبه بين الحين والآخر بعض الشوائب والنزاعات كما حدث في عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ إذ وجهت تركيا نقداً حاداً ولاذعاً لإسرائيل نتيجة للتعدي الإسرائيلي على أسطول الحرية «مافي مرمرة» المتجه إلى غزة الذي كان أغلب من عليه من الأتراك(١٨٦). وعقب ذلك موجة ضبابية في مسيرة العلاقات التركية مع إسرائيل تتسم بالغموض وعدم اتضاح الرؤية والتوجه. فكل من رئيس الوزراء أردوغان ونتنياهو يبديان الحرص على بلورة واستعادة العلاقات الطيبة بين الحكومتين. على الرغم من ذلك، هناك اهتمام في إسرائيل والغرب بتأثير الرأي العام التركي الإسلامي ووسائل الإعلام الشعبية، التي تتخذ مواقف معادية للغرب ومعادية لإسرائيل ومعادية للسامية. خاصة أن الوجود الإسلامي الراديكالي في الشرق الأوسط والدول الغربية خلال العقد الماضي يمثل تهديداً لأمن المنطقة وأمن إسرائيل على وجه الخصوص. والأكثر من ذلك تنامي قدرات هذه الجماعات في أوروبا وأمريكا يسهل تصدير الراديكالية والإرهاب والعنف. وفي ضوء هذا الواقع، شهدت العلاقات التركية مع دول حلف شمال الأطلسي تراجعاً رغم إدراك الدول

---

(١٨٤) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002».

(١٨٥) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on The Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004».

(١٨٦) مجزرة أسطول الحرية هي اعتداء عسكري قامت به القوات الإسرائيلية وأطلقت عليه اسم عملية «نسيم البحر» أو «عملية رياح السماء» مستهدفةً به نشطاء سلام على متن قوارب تابعة لأسطول الحرية. حيث اقتحمت قوات خاصة تابعة للبحرية الإسرائيلية كبرى سفن القافلة «مافي مرمرة» التي تحمل ٥٨١ متضامناً مع حركة غزة الحرة ـ معظمهم من الأتراك ـ داخل المياه الدولية وقعت تلك الأحداث فجر يوم ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٠ في المياه الدولية للبحر المتوسط وقد وصفت بأنها مجزرة، وجريمة، وإرهاب دولة، ونفّذت هذه العملية باستخدام الرصاص الحيّ والغاز. وقد نظّمت حركة غزة الحرة ومؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية أسطول الحرية وحملته بالبضائع والمستلزمات الطبية ومواد البناء مخطّطة لكسر حصار غزة. لمزيد من التفاصيل انظر: «تعيين لجنة تحقيق دولية في الاعتداءات الإسرائيلية على أسطول الحرية» وإسرائيل ترفض،» شبكة الإعلام العربية (محيط) (٣٠ تموز/ يوليو ٢٠١٠)، <http://moheet.com/show_news.aspx?nid=396945&pg=2>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ١٠/ ٢٠١٣).

الغربية أن تركيا سهم استراتيجي هام بالمنطقة، ولكن تدور تساؤلات هامة حول السلوك التركي كالتصويت التركي الرافض لإيران كهدف لبرنامج الدفاع الصاروخي للناتو، وتنظيم التدريبات الجوية التركية ـ الصينية المشتركة، ويزيد الأمر سوءاً مع تحالفها مع قوى راديكالية بالوطن العربي كحماس، وسورية(١٨٧).

٤ ـ تهديدات ومخاطر في دول الشرق الأوسط

يناقش هذا الجزء بعض التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط كصعود قوى الإسلام الراديكالي، وندرة بعض الموارد كنقص المياه والبترول وتأثير ذلك في إسرائيل وعلاقتها بدول المنطقة.

أ ـ صعود قوى الإسلام الراديكالي

يمثل الإسلام الراديكالي تهديداً لأمن لإسرائيل، لذلك يرى المركز أن الحرب الموجهة ضده يجب أن تكون أيديولوجية بالأساس بقيادة الولايات المتحدة. خاصة أننا أصبحنا نشهد ظواهر جديدة تدخل في مصفوفة الإرهاب الدولي، فعدد صغير من الأفراد قد يتسببون في تدمير الإنسانية، أو على أقل تقدير تحقيق خسائر خطيرة لاقتصاد الدول القائمة. كما أن الإرهاب البيولوجي أصبح إرهاباً دولياً يتسم بخطورته، ورخص ثمنه، بل وسهولة استخدامه. فالقرن العشرون كان قرن الفيزياء أما القرن الحادي والعشرون فهو قرن البيولوجي والمعلومات. والأمن لم يعد سوى ضمان للاقتصاد والاستثمار. ومن ثم يمكن القول إن هناك نوعين من الإرهاب ظهراً حديثاً: (١٨٨)

(١) إرهاب كبير: هو كل فعل غير أخلاقي يسلك سلوكاً عسكرياً غير شرعي، يعتمد على التهديد بالعنف أو استعماله فعلاً وقد يقوم به فرد أو عدة أفراد ينتمون إلى جماعة معينة ذات فكر متطرف عادة، أو دولة ما بهدف تحقيق منفعة خاصة، أو فرض رأي سياسي، أو مذهب معين، أو ممارسة ضغط على الغير بقصد إخضاعه. ويشمل الإرهاب جميع أعمال القتل والاغتيال والتخريب والتدمير وإتلاف المرافق العامة. ويضرب المركز مثالاً له كمحاولة استهداف الطائرة الإسرائيلية في مومباسا بكينيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣.

(٢) إرهاب غير تقليدي: كل فعل لاأخلاقي، يتم من خلال سلوك عسكري غير شرعي يعتمد على التهديد بالعنف، أو استعماله فعلاً من خلال استخدام الأسلحة البيولوجية، وقد يقوم به فرد واحد أو عدة أفراد ينتمون إلى جماعة معينة ذات فكر متطرف عادة، بهدف تحقيق منفعة خاصة أو فرض رأي سياسي أو مذهب معين.

---

(١٨٧) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on The Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004».

(١٨٨) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion».

فكِلا النوعين لا يراعي الحدود الجغرافية، ولا الأخلاقية، وتستغل موارد العالم الحر ضدها. من هذا المنظور، ذكر المركز أن إسرائيل تواجه سلسلة من التهديدات، في إطار ثلاث دوائر توحدية يجب مواجهتها من قبل الجماعة الدولية تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مما يضع على إسرائيل مسؤولية التعاون مع الجماعة الدولية(١٨٩):

- دائرة مغلقة من التهديدات: مواجهات مستمرة مع الفلسطينيين فهي عامل رئيس في تحديد برنامج الحياة اليومية في إسرائيل.

- دائرة وسط لبنان وسورية.

- دائرة بعيدة: إيران والعراق (خاصة قبل الغزو الأمريكي بالنسبة إلى أسلحة الدمار الشامل، ولكن أصبحت بعد الغزو معقلاً للجماعات الإرهابية)، حيث يرتبط هذا الخطر بوجود أسلحة الدمار الشامل، وخاصة أن إيران قريباً ستحصل على قدرات حربية نووية.

ويرى المركز أن قوى الإسلام الراديكالي يتسم نشاطها بالطابع الدولي؛ فتنظيم القاعدة يعمل على نطاق دولي من داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها في عدة دوائر. وعلى الرغم من هذا الخطر، لا يفهم العرب طبيعة الإسلام الراديكالي، ويستيقظون بالنسبة إلى هذا الخطر فقط عندما يحدث هجوم إرهابي. ولا تفهم الشعوب التوجه اللاهوتي (الباعث الديني) كالذي يفعله الإخوان المسلمون، إذ يهددون الاستقرار والأمن مستخدمين مبررات لاهوتية(١٩٠):

- القاعدة جنوب آسيا تقوي قدرتها للهجوم على الأهداف الغربية.
- القاعدة في العراق خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ سجلت أمريكا عدداً من الإنجازات خلال حربها ضد البنية الأساسية للقاعدة حيث دمرت نسبة كبيرة منها.
- القاعدة في شمال أفريقيا (دول المغرب) تغيير أنماط الفعل بما فيها الاستخدام المتزايد للهجوم الانتحاري ضد الأهداف الغربية.
- القاعدة في الشرق الأوسط تمارس محاولات لاختراق تركيا ولبنان وقطاع غزة والضفة الغربية.
- الأنشطة الإيرانية تقيم جسر تواصل بين الاختلافات التقليدية بين الإخوان المسلمين والشيعة كجزء من محاولاتها تصدير الثورة الإسلامية بينما تمارس أعمالاً إرهابية حول العالم وتتعاون مع القاعدة والمنظمات العاملة بالعراق.
- حزب الله امتداد للشبكة العالمية لتنظيم القاعدة، ومنظمة إيرانية بالوكالة.

---

(١٨٩) المصدر نفسه.

(١٩٠) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Seventh Annual Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, Executive Summary Part 1, January 21-24, 2007».

وتعمل هذه الدوائر السالف ذكرها على خلق فوضى تعم الشرق الأوسط وتقود إلى انهيار الحكم الرشيد بالشرق الأوسط العربي، إذ تفتقر القيادة إلى شرعية سياسية كافية، وتواجه تحديات داخلية لحكمها بواسطة كتل شعبية فقيرة غير منظمة وقوية. ونتيجة لذلك فإن الحكومات العربية أصبحت غير قادرة على تناول أزمات اجتماعية واقتصادية عميقة، وتعمل على خلخلة الاستقرار السياسي وتدمير العديد من الحكومات العربية، إضافة إلى موجات العنف. فلم تعد تلك الحكومات قادرة على ممارسة سيادتها على كل أرجاء إقليمها، ما ييسر العمليات الإرهابية عبر الحدود ويخلق شبكات من الجريمة بالأقاليم التي لا يمارَس فيها القانون، وتتسم بحرب العصابات المسلحة. هكذا فإن الارتباك الإقليمي يحول العديد من الدول القومية إلى مجرد قذائف فارغة من الصفة القانونية إذ يتم استبدال رؤى لاهوتية وطائفية متنافسة للجماعات الراديكالية الإسلامية السياسية بالقومية العربية(١٩١).

إن الاضطرابات الداخلية بالشرق الأوسط أدت إلى وجود قادة سلطويين حتى في ظل حصولهم على الدعم والتأييد من قبل الحكومات الغربية، ما يثير معضلة استراتيجية أساسية «الحرية والديمقراطية مقابل الاستقرار الإقليمي». والتأثير الغربي في هذه الدول محدود خاصة في ظل التدهور السياسي والاجتماعي والاقتصادي للبلدان العربية التي تدعم الراديكالية وتصدِّر العنف إلى الغرب. فالتطور الذي تم تحقيقه بالبلدان العربية في الحقبة الماضية سينتهي بسبب الحركات الإسلامية الراديكالية. لذلك تبدو إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما بعيدة من نشر أجندة الحريات التي تم تبنيها من قبل سلفه من الرؤساء. فبدلاً من ذلك تفضل الحكومة الأمريكية الحفاظ على الوضع السياسي المحلي الراهن في دول تعتبر حلفاءها. إن الأحداث على أرض الواقع دفعت إدارة أوباما إلى تبني موقف إدارة بوش في دعم الحريات بالشرق الأوسط كحل لعدم الاستقرار الإقليمي، وتصدير العنف والراديكالية للغرب. على الرغم من ذلك فإن الدروس التي تعلمتها من إدارة بوش خلال فترة الولاية الأولى خلال عام ٢٠٠٦ وما تبعه من النجاح الانتخابي لحماس بالسلطة الفلسطينية والإخوان المسلمين في مصر لا يبدو في السابق أمراً متضارباً في التعامل مع الحدث من قبل الإدارة الأمريكية. فقد أدركت الإدارة السابقة مؤخراً أن الانتخابات الديمقراطية وحدها غير كافية لوجود حرية وتقدم قوتين إذا لم تكن عجلة الإنتاج مستمرة.

ومن ثم يتضح أن عملية التحول الديمقراطي بالشرق الأوسط لا تعدو أن تكون سوى أمر مرغوب فيه من حيث المبدأ فقط. فالبلدان العربية تفتقد البنية التحتية، والعادات الديمقراطية، والمؤسسات والتعددية والنظام الحزبي التعددي القوي لاستدامة العملية الديمقراطية. فالتحول الديمقراطي الذي تلا الحرب الباردة بدول شرق أوروبا نجح في دول تتمتع ببعض التقاليد

---

(١٩١) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, Time for New National and Regional Agendas: Preliminary Program, 11: 14 March 2013,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/_Uploads/dbsAttachedFiles/ProgramE(17).pdf>.

الديمقراطية (مثل بولندا وهنغاريا وجمهورية التشيك) وفشل في ظل غياب هذه التقاليد (كروسيا). لذلك فإن اتباع انتخابات ديمقراطية بدون دعم البنية التحتية السياسية والاجتماعية سيخدم ويفتح الباب فقط للقوى الراديكالية لتولي السلطة (في الأجل القريب أو البعيد). فصنّاع القرار بالدول الغربية يجب أن يدعموا عملية التحول التدريجي لبناء بنية تحتية سياسية واقتصادية واجتماعية بالنظم العربية، لمنع استيلاء التيارات الراديكالية الإسلامية على السلطة. كما أن تحدي الإسلام الراديكالي في العالم الليبرالي الغربي ليس من السهل تناوله، فالحكومات الغربية يجب أن تستثمر في الحملات الإعلامية لتشرح للرأي العام خطورة الإسلام الراديكالي؛ من خلال كشف أجندتهم الليبيرالية والمضادة للمسيحية وما يمثلونه من تهديد أمني(١٩٢).

ويرى المعهد أن تمهيد الطريق لخلق شرق أوسط أكثر استقراراً وحرية وتطوراً في إطار دور فعّال وذي صدقية للقوى الغربية، يتطلب وضع خطة استراتيجية مستقبلية شاملة جديدة للإقليم تعتمد على ثلاثة محاور رئيسة(١٩٣):

- احتواء سياسي (وعسكري إذا تطلب الأمر) للقوى الإقليمية الراديكالية والرجعية.
- الإسراع بعملية التحول التدريجي التي ستحسن شروط المعيشة الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير حكم رشيد مرتكز على الشفافية والمحاسبة في الشرق الأوسط العربي.
- إقامة إطار إقليمي مشترك تقوده القوى الغربية والمعتدلة وغير الراديكالية بالإقليم، لدعم عملية السلام العربي - الإسرائيلي.

ب - البترول والطاقة بالشرق الأوسط

الجماعة الدولية تزيد اهتمامها بضمان وتأمين مصادر حصولها على موارد طاقة آمنة ورخيصة، فالطلب المتزايد على الطاقة سيقوي الاقتصاد الهندي والصيني، ويزيد الاعتماد على بترول الشرق الأوسط، ولكنه في الوقت ذاته سيزيد المخاوف حول السلوك الإيراني بالشرق الأوسط(١٩٤). ورغم أن أغلب التنبؤات الحديثة تعكس عدم كفاية موارد الطاقة مع الحالات الإنسانية المتزايدة، إلا أن الحقب القادمة ستشهد تزايد التلوث البيئي نتيجة استخدامات الطاقة المتعددة(١٩٥). كما أن الحاجة إلى البترول تحمل مخاطرة كبيرة بالنسبة إلى القوى القديمة والآخذة في الظهور، وكذلك الحال بالنسبة إلى العالم النامي والأحداث الواقعة في دول الشرق الأوسط تعمل على بلورة هذا التحدي، وارتفاع أسعار مشتقات البترول يمثل خطراً وتهديداً كبيراً على حكومة إسرائيل، لذلك

---

(١٩٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The 11th Annual Herzliya Conference 2011».

(١٩٣) المصدر نفسه.

(١٩٤) «The Eights Annual Herzliya Conferences: 2008. Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security «Israel at Sixty: Tests of Endurance» in Cooperation with Adelson Institute for Strategic Studies, Shalem Center, Program».

(١٩٥) المصدر نفسه.

تستثمر إسرائيل مليون دولار أمريكي لتطوير مصادر جديدة للطاقة من أجل النقل كالوقود الحيوي والوقود الاصطناعي، والبطاريات الإلكترونية للنقل وتكنولوجيا تهدف إلى تحسين كفاءة الطاقة في مجال النقل. إضافة إلى الدور المهم لإسرائيل في مجال الغاز الطبيعي والميثانول. فالتسويق لهذه المشتقات سيتطلب وضع تشريعات بالعالم الغربي. إضافة إلى ضرورة تحرك الجماعة الدولية نحو زيادة الشفافية في الأسواق الكونية للطاقة(١٩٦).

ج - وضع اتفاقيات السلام في ظل تغيُّر المناخ ونقص المياه

نظراً إلى تعرُّض الشرق الأوسط لأضرار كبيرة نتيجة تغير المناخ فإن إسرائيل يجب أن تتبنى توصيات معينة قائمة على اختبار الصورة العالمية نتيجة كمية انبعاثات غاز الاحتباس الحراري، وغاز أول أكسيد الكربون، لذا على إسرائيل أن تستعد لأية تغييرات يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار على الساحة الإقليمية. كما أن ارتفاع منسوب البحر وإمكان حدوث فيضان على سبيل المثال غرق دلتا النيل، وحدوث جفاف وزيادة موجة التصحر، سينتج منه عدم استقرار دول كثيرة في الإقليم ويزيد من موجات هجرة السكان حول الشرق الأوسط. وفي ظل هذه الظروف ربما تواجه إسرائيل طلباً متزايداً لاستضافة اللاجئين، ونقل المياه إلى الدول المجاورة. وعلى ضوء تأثيرات تغير المناخ على اقتصاد المياه ستحتاج إسرائيل إلى أن تدرس عن قرب قدرتها للاستجابة للنتائج الدبلوماسية والدخول في اتفاقية مستقبلية. ومن ثم في مثل هذه الظروف فإنه سيكون من الصعب على إسرائيل الاستمرار في الالتزام بتعهداتها المائية في الاتفاقيات المائية الموقعة مع الأردن، التي تقضي بالمشاركة في الموارد المائية لنهر الأردن ونهر اليرموك والبحر الميت ونهر وادي عربة، والبحر الأحمر. لذلك فإن مصادر المياه التي تشترك فيها إسرائيل والسلطة الفلسطينية يجب أن تتم مراجعتها والنظر إليها نظرة مغايرة لتلبي الحاجات الإسرائيلية المتزايدة(١٩٧).

ومن ثم ففي المستقبل فإن النتائج الدبلوماسية مع سورية ولبنان سيكون فيها لقضية المياه دور محوري، خاصة وأن بعض مياه نهر الاردن تأتي من مرتفعات الجولان، وبعض موارد نهر الوزاني التي تمر خلال الأراضي السورية واللبنانية. فقضية ضخ المياه السورية من بحر الجليل من المحتمل أن تكون مادة للنقاش. فإسرائيل ستحتاج أن تحمي حقوقها المائية. من هنا عليها أن تختبر طرق التكيُّف الأفضل مع النتائج التي من المتوقع أن يتعامل معها تغيُّر المناخ، خاصة في ما يتعلق بالأمن القومي. ويجب أن يتأكد ذلك كإضافة للحفاظ على جودة بحث عالية في مجال البيئة، وإنتاج الطاقة الشمسية، وتطبيق خطوات واقعية لتقليل الأنشطة الملوثة التي تسهم في تغير المناخ(١٩٨).

---

(١٩٦) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The 11th Annual Herzliya Conference 2011».

(١٩٧) المصدر نفسه.

(١٩٨) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009».

وفي ختام حديث المؤتمر عن وضع دول الشرق الأوسط والعلاقة مع دولة إسرائيل، يجمل أن يتم السبيل لدعم العلاقة بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط، عبر التسويق لأهمية وجود علاقات مع الرأي العام، ولا يتم قصرها فقط على اتفاقيات بين ممثلي الحكومات والمؤسسات والساسة. وفتح حوارات استراتيجية وتجنب الجداول الزمنية المصطنعة. وتشجيع أوروبا على المساعدة لإخراج إسرائيل من عزلتها، وجعلها شريكاً كاملاً بالمؤسسات الدولية كالأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإقليمية والدولية. وعلى المدى الطويل، تطبيق رؤى السوق الشرق أوسطية المشتركة بمشاركة إسرائيل والأردن وفلسطين، وخلق علاقات قوية مع الاتحاد الأوروبي، وتنفيذ خطة مارشال[(١٩٩)]، لإعادة تأهيل الإقليم[(٢٠٠)] خاصة أنه منذ حدوث الفوضى الإقليمية تم تطوير الميزان الكلي لأمن إسرائيل:

- احتمالية نشوب حرب تقليدية بين إسرائيل وأي من جيرانها أمر قريب من الصفر في المستقبل القريب

- النظام الإيراني عدو إسرائيل لكنه في إطار احتمالية تفكك سورية ستفقد إيران جزءاً كبيراً من قدرتها الاستراتيجية المهيمنة. خاصة أن العقوبات الدولية الموجهة ضد النظام السوري ستضعف الاقتصاد الإيراني. يضاف إلى أن احتمالية توصل إيران إلى أسلحة نووية لتصبح قوة نووية عسكرية أمر ضعيف.

- إضافة إلى خطر الجماعات الإسلامية الراديكالية هناك تحدٍ يتجسد في زيادة عدد الأراضي غير المحكومة المحيطة بإسرائيل حيث تمثل تهديداً مباشراً وعاجلاً للسكان المدنيين بإسرائيل.

ولمواجهة هذه التحديات فإن على إسرائيل إعادة التفكير في محاور رئيسة حول أمنها القومي كتطوير آليات الإنذار المبكر، وتحديث آليات الردع والقرارات الخاصة بساحة القتال والدفاع. مع الأخذ في الاعتبار الاستقطاعات الحتمية في الموازنة لمصلحة النفقات الدفاعية لإسرائيل، وهذا أيضاً يتطلب إعادة تقييم الهيكل الحربي بما فيه الصواريخ الدفاعية والحرب الافتراضية. مما يمكن أن يحافظ على التفوق النسبي لإسرائيل. إضافة للحاجة إلى الاستثمار لتطوير القدرات الاستخباراتية التجمعية لمواجهة هذا التهديد الضبابي.

---

(١٩٩) خطة مارشال: هي مبادرة أمريكية لمساعدة أوروبا عبر تقديم ١٣ مليار دولار لدعم الدول الأوروبية لمساعدتها على إعادة بناء اقتصادات تلك الدول لمنع الانتشار السوفياتي وذلك عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد بدأ تطبيقها في نيسان/ أبريل ١٩٤٨. لمزيد من التفاصيل انظر: ديفيد ألوود، «خطة مارشال: استراتيجية نجحت: مشروع أميركي جديد لمساعدة أوروبا الغربية،» موقع آي أي بي ديجيتال الإلكتروني (٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨)، <http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/06/20100622121954ssissirdile0.1330683.html#axzz35Hsedjj3>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٣/ ٤/ ٢٠٠٨).

(٢٠٠) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion».

ومن ثم على الولايات المتحدة وأوروبا دعم وتقوية الائتلاف السني، وخلق حوافز للتعاون مع الغرب وإسرائيل. إضافة إلى تأييدهم لعملية السلام، ودعم التغيير الإقليمي الملموس من خلال صفقة كبيرة تلبي الأهداف التالية(٢٠١):

- إجهاض القدرة النووية الإيرانية لأغراض عسكرية، واحتواء طموحاتها المهيمنة عبر توفير تأمين استراتيجي.
- تشجيع الدول الشرق أوسطية الغنية لتقديم موارد كافية نحو إعادة إنعاش البلدان العربية الآخذة في السقوط كمصر والأردن.
- التوصل إلى اتفاق حول رصد المخاطر الأمنية للأقاليم غير المحكومة (سورية وشبه جزيرة سيناء).
- دعم عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية عبر عملية إسرائيلية عربية أوسع (أي ربط السلام مع الفلسطينيين بوفاء دول عربية أخرى بالتزاماتها).
- وقف تصدير الإسلام الراديكالي للغرب.
- لإسرائيل مصلحة في دعم اقتصاد البلدان العربية حيث يصب ذلك في التوصل لاتفاق إقليمي للسلام موسع.

خاتمة

يتضح مما سبق أن مؤتمر هرتسليا مؤتمر مهم للأمن القومي الإسرائيلي، تظهر هذه الأهمية في ما يناقشه من قضايا ومحاور بحثية، وما يبديه صانع السياسة العامة من اهتمام وحرص على المشاركة بشكل دوري، على أعلى مستويات التمثيل بداية من رئيس الدولة والحكومة والبرلمان، حتى أغلب صناع القرار بالوزارات والبلديات بإسرائيل. والمبادرات التي يطلقها القادة خلاله عبر ما يسمى بخطب هرتسليا التي بدأها رئيس الوزراء الأسبق أريئل شارون. يضاف إلى مكانتها الدولية البارزة والمتبلورة في المشاركة الكبيرة من المجتمع الدولي من الساسة والخبراء والأكاديميين.

كما أن المركز يضم نخبة بارزة من الباحثين والخبراء الذين لدى أغلبهم علاقة بالمؤسسة العسكرية (جيش الدفاع، وأجهزة الاستخبارات). ويموله الكثير من الهيئات والمنظمات والشخصيات البارزة التي يعتبر بعضها من أغنى أغنياء العالم. بل ويملك علاقة قوية مع وسائل الإعلام المحلية والدولية. كل ذلك جعل هناك علامة استفهام كبيرة حول ماهية المركز ككل في ظل العلاقة القوية مع المؤسسة العسكرية بإسرائيل والمنظمات اليهودية العالمية. وكذا حول الدور

(٢٠١) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, Thre 13th Herzliya Conference: Program, 11-14 March 2013,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/_Uploads/dbsAttachedFiles/ProgramE(17).pdf>.

الذي يؤديه حيث يمتد هذا الدور من كونه مجلس فكر يقترح بدائل السياسات إلى كونه أداة لتنفيذ السياسة الخارجية، بالتضافر مع المؤسسات اليهودية التي تقوم بتنفيذ بعض محاور هذه السياسة (وسيتضح ذلك أكثر في الفصل القادم).

وذلك في ظل التوجه اليميني للمركز الذي ظهر بشدة في رؤيته لعملية السلام مع الفلسطينيين التي يرى إمكان حدوثها عبر نقل الفلسطينيين ليؤسسوا دولة بشبه جزيرة سيناء والدولة الأردنية. وسيظهر هذا الخط بشكل كبير خلال تناول قضية معاداة السامية الجديدة (بالفصل القادم). إذ تناولت سلسلة المؤتمرات قضية معاداة السامية بشكل مستمر منذ المؤتمر الأول عام ٢٠٠٠، وذلك من خلال حديثه عن عدة محاور رئيسة: الأجندة القومية الإسرائيلية، والشعب اليهودي، وعلاقة إسرائيل بالشعب اليهودي، وطرق التواصل معه لخدمة أهداف الدولة الإسرائيلية، والرأي العام العالمي، وكيفية تحسين صورة إسرائيل عالمياً والتصدي لأية محاولات تشوه تلك الصورة خاصة عبر الآلة الاعلامية وذلك في إطار تناول مفهوم معاداة السامية الجديدة التي تحولت من معاداة لليهود لمعاداة لإسرائيل وسياساتها. ومن ثم فتحسين صورتها في معترك الحياة السياسية يعد مطلباً مهماً في إطار حرب إسرائيل لمواجهة معاداة السامية الجديدة المزعومة. كما تناول المؤتمر الحديث بشكل صريح عن هذه الظاهرة.

ويلاحظ أنه منذ المؤتمر الأول تم مناقشة تلك القضية بشكل مستمر وفي بعض السنوات تجاوز عدد الجلسات التي تتناول القضية في المؤتمر الواحد سبع جلسات، ما يعكس أهمية تلك الظاهرة لدى المفكرين والساسة الإسرائيليين بل وللمجتمع الإسرائيلي ككل. وسيتم تناول تلك القضية بالتفصيل خلال الفصل الثالث.

الفصل الثالث

مقارنة بين رؤية المعهد والسياسات الحكومية في شأن معاداة السامية الجديدة

أولاً: رؤية المعهد لمعاداة السامية الجديدة

١ ـ مفهوم معاداة السامية الجديدة

معاداة السامية ليست بالمفهوم الحديث، وإنما تمت مناقشته من قبل بدلالة مغايرة لدلالة معاداة السامية الحديثة (أو الجديدة) التي تدلل على معاداة الكيان الصهيوني، وما يمارسه من نهج سياسي، وأسباب استحداثه وما يمثله ذلك من انعكاسات. من هنا سيتم تناول المفهوم التقليدي لمعاداة السامية للتفريق بينه وبين المفهوم الحديث للظاهرة.

أ ـ المعنى التقليدي لمعاداة السامية

إن معاداة السامية بمعناها التقليدي هي ترجمة شائعة للمصطلح الإنكليزي (Anti-Semitism) والمعنى الحرفي أو المعجمي لها هو «ضد السامية»، وتُترجَم أحياناً إلى «اللاسامية». وإذا أُخذت العبارة بالمعنى الحرفي، فإنها تعني العداء للساميين أو لأعضاء الجنس السامي الذي يشكل العرب أغلبيته العظمى، بينما يُشكك بعض الباحثين في انتماء اليهود إليه. إلا أن وجهة النظر الغربية واليهودية الصهيونية تنظر إلى اعتبار أغلب أعضاء الجنس السامي هم الجماعات اليهودية، ومن ثم فمعاداة السامية موجهة لليهود[1]. وإذا تركنا المعنى اللغوي للمصطلح نجد أن تعريف مفهوم معاداة السامية هو معاداة لليهود، وتحت هذا التعريف تندرج وجهتا نظر: الأولى وجهة ترادف بين معاداة

(١) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، ٨ ج (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩).

السامية، ومعاداة اليهود نتيجة ممارستهم وأفعالهم، ووجهة أخرى ترى أن معاداة السامية هي معاداة لليهود كعرق ولليهودية كديانة، ومعاداة للصهيونية كفكر وحركة.

- **الاتجاه الأول: معاداة السامية هي معاداة اليهود نتيجة أفعالهم وتصرفاتهم**

يرتكز هذا الاتجاه على تعريف معاداة السامية بأنها معاداة لليهود؛ نتيجة لتصرفاتهم وممارستهم الضارة بمحيطهم الاجتماعي. وإذا تحدثنا عن بداية الحديث عن الظاهرة نجد أنه ليس هناك اتفاق حول بداية نشأة المفهوم؛ فيرجعه البعض إلى عصور قديمة تصل إلى عهد موسى عليه السلام، حيث قسمت التوراة الأجناس إلى ثلاثة واعتبرت الكنعانيين واليهود من أصل سلالة واحدة وهي سلالة سام بن نوح عليه السلام، إلا أن اليهود أخرجوا الكنعانيين من السلالة غضباً نظراً لاضطهادهم اليهود - وفقاً للرواية اليهودية - لاعتناقهم ديانة مغايرة، ما أدى إلى عزلة اليهود وانغلاقهم في هذه المجتمعات. فيما ذهب رأي آخر إلى أن أول استخدام للكلمة كان في عهد سورية القديمة في عام ١٧٥ قبل الميلاد، حيث رأى الحاكم أن انغلاق اليهود وانعزالهم يمثل عقبة للثقافة والحضارة، وبذلك قرر أن يهدم قواعد التلمود الذي اعتبره غير مقبول للإنسانية. بينما ترى وجهة النظر اليهودية أن المصطلح ظهر في عهد الرومان الذين اضطهدوا اليهود دينياً، فمنذ ما يقرب من ألفي سنة وجد اليهود الذين كانوا يعيشون في المجتمعات الأوروبية أنفسهم منعزلين؛ ولا سيَّما أنهم لا يشاركون المسيحية في «أن المسيح هو ابن الرب»، ومن ثم فقد اعتبرت الكنيسة أن اليهود مسؤولون عن مقتل المسيح عليه السلام، وهو ما يرفضه اليهود معتبرين أن السبب في ذلك هو الدولة الرومانية التي رأت أن المسيح يمثل خطراً سياسياً على حكمهم. وترى وجهة نظر أخرى أن أول من أطلق كلمة معاداة السامية هو اليهودي اللاهوتي النمسوي شلوتزر في عام ١٧٨١[٢]، بينما يرى الصحفي الألماني اليهودي الأصل ولهلم مار عام ١٨٧٩ في كتابه: **انتصار اليهودية على الألمانية**؛ من منظور غير ديني ورادف خلاله بين معاداة السامية ومعاداة اليهود نتيجة للظروف المحيطة آنذاك، فقد حدث بعد المضاربات التي أعقبت الحرب الفرنسية - البروسية (١٨٧٠ - ١٨٧١) وأدَّت إلى خسارة كثير من المموِّلين الألمان الذين ألقوا باللوم على اليهود[٣].

ثم تلاه د. غريت بروكهوس ليكسكون عام ١٨٨٢ حيث تطور الأمر لتصبح معاداة السامية «كراهية أي فرد لليهود أو معارضة الديانة اليهودية (Judaism) في المطلق». ويلاحظ على هذا التعريف أنه يرى معاداة السامية معاداة اليهود، حيث اعتبر الجنس السامي مقصوراً على اليهود دون غيرهم، واعتبر هذه الكراهية عنصراً أصيلاً ومتجذراً في المجتمع. وأكد المفهوم أن معاداة السامية هي كراهية لليهودي كشخص وليس للديانة ككل، أو على الأقل معارضة للديانة اليهودية دون كراهيتها. ويرجع هذا التعريف نتيجة للشعور بأن اليهودي يكمن في داخله رغبة في تدمير المجتمع

(٢) خالد الشقران، «معاداة السامية: السياق والدوافع والأبعاد،» مركز الرأي للدراسات (٢٠٠٥)، <http://alraicenter.com/User_Site/Site/View_Articlear.aspx?type=2&ID=601>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٤/ ٢٠١٣).

(٣) المصدر نفسه.

المسيحي، وهذا المعنى تبناه أدولف هتلر ووزير الإعلام (الدعاية) في حكومته جوزيف غوبلز رافضين استخدام مصطلح معاداة السامية، واستبدلاه بمعاداة اليهود أو اليهودية، حتى لا يدخل العرب ضمن الفئات المستهدف عداؤها خلال مفهوم معاداة السامية. وأكد ذلك غوثارد دويتش أستاذ التاريخ اليهودي عندما عرَّف مفهوم معاداة السامية بأنه استياء لأي فعل يقوم به شخص يهودي، ويأخذ شكل الجشع أو الجدارة في صنع الأموال وكراهية العمل الشاق، وكذا التطفل والتعصب والعشائرية ونقص الذوق والذكاء الاجتماعي. وفي عامي ١٩٤٩ و١٩٥١ عرفت موسوعة الجميع (Everyman's Encyclopedia) المصطلح بأنه يعبر عن معارضي اليهود في منتصف القرن التاسع عشر، وذلك ليس نتيجة لكراهية الديانة اليهودية وإنما نتيجة لتراكم ثروة اليهود وقوتهم آنذاك(٤).

ويرى عبد الوهاب المسيري أن معاداة السامية هي «معاداة اليهود» للإشارة إلى هذه الظاهرة، ويفسر ذلك بأن هذا المعنى أكثر دقة ودلالة، كما أنه أكثر حياداً ولا يحمل أي تضمينات عنصرية ولا أي أطروحات خاطئة(٥).

من هنا يتضح، أن معاداة السامية أو معاداة اليهود جاءت نتيجة لممارساتهم ولصفاتهم الشخصية ورغبتهم الاستغلالية في الهيمنة على العالم. كما يلاحظ أن هذا الاتجاه لا يرى معاداة السامية بأنها معاداة لليهودية، فهذا المصطلح هو عداء ديني للعقيدة اليهودية وحدها، وإن كان كذلك كان بإمكان اليهودي أن يتخلص من عداء المجتمع له باعتناق أي ديانة أخرى. أما معاداة السامية، فهي عداء لليهود بوصفهم عِرْقاً، وبالتالي فهي عداء علماني لا ديني، وتزايد معدلات اندماجهم. وبالتالي، إذا كانت معاداة اليهودية تعبيراً عن التعصب الديني، فإن معاداة السامية، حسب هذه الرؤية، هي نتيجة موقف دنيوي يستند إلى حسابات المكسب والخسارة وإلى الرصد «العلمي» لبعض السمات اللصيقة بما يُسمَّى بـ «الشخصية اليهودية».

- الاتجاه الثاني: معاداة السامية هي معاداة لليهود كعرق واليهودية كديانة ومعاداة للصهيونية كفكر وحركة

ففي منتصف الستينيات من القرن الماضي عام ١٩٦٦ اتبع قاموس اللغة الانكليزية لـ «برتنيكا مريام ويبستر» (Britannica Merriam Webster Dictionary of the English Language) النهج نفسه قائلاً إن معاداة السامية تعني العداء تجاه اليهود كجماعة إثنية ودينية، ويصاحب هذا العداء اضطهادهم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، كما يتضمن أيضاً معاداة للصهيونية التي تقوم على رفض فكرة العودة إلى أرض الميعاد(٦).

---

(٤) Dina Porat, «Defining Anti-Semitism,» Tel Aviv University: Stephen Roth Institute: Anti-Semitism and Racism (2003), <http://www.tau.ac.il/Anti-Semitism/asw2003-4/porat.htm>, (accessed on: 18/8/2011).

(٥) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

(٦) Porat, Ibid.

ومن ثم يمكن استدلال التطور الذي حدث في المفهوم؛ فأصبحت معاداة السامية ليست فقط لأسباب عرقية ترجع لطبيعة الشخصية اليهودية وما تمارسه من أفعال ضارة للغير، وإنما نتيجة أيضاً للديانة اليهودية في ذاتها، وذلك على خلاف الاتجاه السابق الذي لم يكن الدين هو السبب. بل ولم يقتصر على ذلك وإنما تضمن بعداً جديداً هو معاداة الصهيونية المتمثلة بمعاداة إسرائيل ذاتها؛ نتيجة لمناصرة معارضيها. ومن ثم يمكن القول إن هذا الاتجاه بخلاف الاتجاه السابق يحمل أبعاداً عرقية وعنصرية، فمعاداة السامية ـ وفقاً له ـ هي معاداة لليهود ليس بسبب أفعالهم، وتصرفاتهم، ونهجهم المستغل، وإنما نتيجة لانتمائهم الديني والعرقي. كما أنه تعريف يقوم بذاته على الاضطهاد الفكري فمن يعارض الفكر الصهيوني الاستعماري الاستيطاني هو معادٍ للسامية.

مما سبق ترى الباحثة أنه بغض النظر عن اختلاف الاتجاهين سالفَي الذكر لتعريف معاداة السامية بمعناها التقليدي إلا أن أوجه التشابه هو معاداة اليهود؛ إما بسبب النهج الذي يمارسونه نتيجة لطبيعة الشخصية اليهودية أو بسبب العرق الذي ينتمون إليه، أو الديانة التي يعتنقونها، أو الفكر الصهيوني الذي يؤمنون به. فالمشترك هنا هو العداء لليهود.

وقبل التطرق إلى الحديث عن مفهوم معاداة السامية الجديدة، ينبغي القول إن معاداة السامية في ذاتها تم إعادة تعريفها من فترة إلى أخرى بطرق مختلفة وفقاً لاختلاف العصر والمكان والظروف المحيطة، ليتم توظيفها لخدمة حاجات من يقوم باستخدام مصطلح معاداة السامية لخدمة أهدافه، أو لتلبية مطالب الدولة، أو المجتمع الذي يهدف للحد من هذه الظاهرة والتصدي لها، أو المجتمع الذي يريد أن يصف ويحدد هذه الظاهرة في ذاتها[٧]. بمعنى آخر: إن معاداة السامية كانت ولا تزال أداة طيّعة لخدمة اليهود، فهم من يستفيد من طرح هذه الظاهرة والترويج لها من وقت إلى آخر لخدمة أهدافهم النفعية واستدراج التعاطف المجتمعي العالمي معهم. ولكن هذا لا ينفي وجود الظاهرة لكنهم برعوا في استغلالها والتهويل من مظاهرها وخطرها.

ونجح ـ في هذا السياق ـ اليهود في استصدار قوانين بالعديد من دول العالم على من يتهم بمعاداة السامية وفقاً للرؤية اليهودية كالقانون الذي أقرّته النمسا عام ١٩٩٢، والذي يتضمن عقوبة السجن لمدة ستة أعوام لمن ينكر وجود الهولوكوست. والقوانين الألمانية التي تحرِّم أي شكل من أشكال معاداة السامية. إضافة إلى قانون فابيوس جايسو الفرنسي: ويجرم هذا القانون الذي صدر في ١٣ تموز/ يوليو عام ١٩٩٠ كل من يخالف ما توصلت إليه محاكمات نورمبرغ عام ١٩٤٦ في ما يتعلق بالإبادة الجماعية لليهود. ويجوز الحكم على من يشكك في مسألة استئصال اليهود بالسجن لمدة سنة، وغرامة تصل إلى ٣٠٠ ألف فرنك، وتنص المادة ٢٤ من القانون على أن «يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في قانون حرية الصحافة بالسجن والغرامة كل من ارتكب جريمة بحق الإنسانية، كما نصت عليها نتائج محاكمة نورمبرغ»[٨]. وازداد الأمر خطورة مع معاداة السامية

---

(٧) المصدر نفسه.

(٨) الشقران، «معاداة السامية: السياق والدوافع والأبعاد».

الجديدة واستصدار الولايات المتحدة قانوناً يعاقب معاداة السامية عالمياً (Global anti-Semitism Review) عام ٢٠٠٤ (كما سيرد فيما بعد).

ب ـ معاداة السامية الجديدة

في ما يتعلق بمفهوم معاداة السامية الجديدة «New Anti-Semitism» نجد أنه يختلف عن المعنى التقليدي ـ السالف ذكره ـ حيث جاء طرحها بعد تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية «انتفاضة ٢٠٠٠»[٩]، ويمكن تفسير ذلك بأنه تم استحداثه كذريعة لتبرير القوة الباطشة التي استخدمتها إسرائيل في قمع تلك الانتفاضة؛ لتظهر أمام العالم بأنها حركة هدفها الأساسي القضاء على حق الشعب اليهودي في البقاء، ومن ثم يجب دحضها والتصدي لها.

ويندرج تحت هذا المصطلح الجديد اتجاهان رئيسان:

ـ الاتجاه الأول: بين المثقفين اليساريين بأوروبا والولايات المتحدة

يعرف معاداة السامية الجديدة بأنها إنكار حق الشعب اليهودي في الحياة على قدم المساواة داخل أمة واحدة، بمعنى آخر هي إنكار حق إسرائيل في الوجود[١٠]. وينتشر هذا الاتجاه بين أوساط المثقفين اليساريين بأوروبا، وكذلك بين الأوساط الأكاديمية بالولايات المتحدة، إذ ينظرون إلى إسرائيل على أنها دولة من بواقي العهد الاستعماري تمارس الإبادة الجماعية في حق الأبرياء ومقدر لها الزوال[١١]. فهذا الاتجاه يصور أن ميلاد ووجود إسرائيل هو خطيئة، وكل أفعالها جريمة ضد الإنسانية، مما يفقدها الشرعية ويسارع من إسقاطها عنها[١٢].

فهذا المفهوم يختلف عن المفهوم التقليدي الذي يرى أن معاداة السامية هي معاداة وكراهية موجهة ضد اليهود ككل بشكل متساو، أما الظاهرة الجديدة فهي إنكار حق الشعب اليهودي ككل للعيش داخل إسرائيل، فهي معاداة وكراهية موجهة ضد إسرائيل. ويندرج تحتها عدة تصنيفات[١٣]:

---

(٩) Kenneth S. Stern, «Proposal for Redefinition of Anti-Semitism,» Tel Aviv University, Stephen Roth Institute: Anti-Semitism and Racism (Tel Aviv) (2003), <http://.www.tau.ac.il/Anti-Semitism/asw2003-4/porat.htm>, (accessed on: 18/8/2011).

(١٠) «Third Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security,» Proceeding of the Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy and Strategy, Executive Summary.

(١١) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy (December 2003), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=85&ArticleID=14>.\

(١٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy.

(١٣) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal =

• معاداة السامية للوجود اليهودي، وذلك عبر القضاء على إسرائيل واليهود.

• معاداة السامية السياسية، من خلال إنكار حق اليهود في تقرير المصير، وكذا إنكار حق دولة إسرائيل في الوجود.

• معاداة السامية الأيديولوجية، أي الحكم على دولة إسرائيل بأنها دولة إجرامية تقوم بالإبادة الجماعية، أو من خلال تسميتها بدولة النازي، مما يعطي مبرراً لحل إسرائيل وإزالتها من الخريطة السياسية.

• معاداة اليهودية في الساحة الدولية، تستند إلى إنكار حق إسرائيل في التساوي أمام القانون.

وتأخذ معاداة السامية الجديدة ـ في هذا الإطار ـ عدة مظاهر ـ من الوجهة الصهيونية ـ أبرزها[١٤]:

• تحريض قنوات الإعلام الغربية الرائدة.

• حملة تحريض داخل الأمم المتحدة لإدانة إسرائيل ومنع ظهور قرارات مناهضة لمعاداة السامية.

• المقاطعة التجارية للمنتجات الإسرائيلية خاصة في أوروبا.

• مقاطعة الخبراء الإسرائيليين والأكاديميين في الجامعات والمنتديات الدولية.

• الخطوات القانونية التي تم اتخاذها لمنع الساسة والقادة العسكريين الإسرائيليين رفيعي المستوى من دخول أوروبا.

مما سبق يتضح أن معاداة السامية الجديدة وفق هذا الاتجاه هي كراهية منتشرة في بعض الأوساط الغربية الأوروبية والأمريكية، متجسدة في معاداة إسرائيل والحكم عليها بالزوال.

ـ الاتجاه الثاني: بين المثقفين والقوى السياسية الإسلامية والعربية

يُستخدَم المصطلح أيضاً للإشارة إلى ما يسميه الصهاينة «معاداة السامية الإسلامية والعربية»، أي عداء المسلمين والعرب لليهود. وهم يرون أن هذا النوع من العنصرية آخذ في التزايد حيث ينظر المسلمون والعرب إلى اليهود باعتبارهم «أعداء الله»، وأن إسرائيل تعبير عن المؤامرة اليهودية الأزلية[١٥].

= Policy Directions, 2002,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=85&ArticleID=14>.

(١٤) Shmuel Bachar [et al.], «The Soft Warfare Against Israel: Motives and Solutions Levers: A Working Paper in Preparation for the Herzliya Conference 2010,» paper presented at: «The Tenth Annual Herzliya Conference January 31 - February 3, 2010, on the Campus of the Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya in Israel, Program,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy, Working Paper (2010).

(١٥) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

وتأخذ معاداة السامية هنا عدة أشكال[١٦]:

- تحريض قنوات الإعلام العربية الرائدة، وشنها حرباً إعلامية هدفها تشويه صورة إسرائيل أمام الرأي العام العالمي.
- معاداة آراء اليهود اشتقاقاً من المصادر الإسلامية التقليدية (كالنظر لليهود بأنهم هم أبناء القردة والخنازير).
- معاداة السامية النمطية، النابعة من الأصول الأوروبية الكلاسيكية والمسيحية (كالترويج لقتل اليهود للمسيح).
- إنكار الهولوكوست، ومساواة الصهيونية بالنازية أيديولوجياً وحركياً من منطلق عنصرية الأيديولوجيتين. فالنازية كانت تؤمن بنقاء الجنس الآري، والصهيونية تؤمن بمفهوم شعب الله المختار، بالإضافة إلى استخدامهم فكرة التوسع العسكري الاستعماري لتحقيق أغراضهم.

ومن ثم يتضح أن هذا الاتجاه يقوم أيضاً على فكرة إدانة إسرائيل ومعاداتها وكراهيتها، كالاتجاه السابق الذي يستمد منه هذا الاتجاه بعض مصادره في الحكم على إسرائيل واليهود.

من هنا يمكن القول، إن كلا الاتجاهين يقوم على النظر إلى معاداة السامية الجديدة على أنها إنكار حق إسرائيل في الوجود ككيان استعماري استيطاني إحلالي، يقوم على الإبادة والاضطهاد العرقي. إلا أن أوجه الاختلاف تتجسد في من يؤمن بالمبدأ ويتصرف وفقاً لهذا الإيمان. والاتجاه الأول يرى أن مصادر معاداة السامية الجديدة تنبع من داخل الأوساط اليسارية الأوروبية، وبعض الأكاديميين الأمريكان. أما الاتجاه الثاني فيرى أن العرب والمسلمين هم من يروِّجون هذا الفكر والتوجه. ومن هنا فالباحثة ترى أن معاداة السامية الجديدة - وفقاً للمنظور الصهيوني - هي معاداة إسرائيل بغضّ النظر عن الأعمال التي تمارسها وتروِّجها، وهذا ما سيتم استخدامه خلال هذه الأطروحة.

وتتمثل خطورة المفهوم الجديد مقارنة بالمفهوم التقليدي أنه تم تسييس القضية وربطها بنهج الدولة الصهيونية، فهو يطلق العنان لها لارتكاب ما يروق من أفعال قد تخالف القوانين الدولية وحقوق الإنسان، وجاء صدور قانون تعقب معاداة السامية عالمياً (Global anti-Semitism Review) ليقوي تلك الرؤية الجديدة للظاهرة، حيث صدر في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤ ليلزم جميع إدارات الولايات المتحدة، في ما يتعلق بالاستمرار في دعم الجهود اللازمة لتقويض حركات العداء للسامية في أنحاء العالم. فالولايات المتحدة باستصدارها لهذا القانون تضفي مزيداً من حمايتها بكل الطرق والوسائل الممكنة على إسرائيل، وذلك استناداً إلى التحالف الاستراتيجي القائم بينهما من جانب، ودور إسرائيل في إطار الاستراتيجية الأمريكية للسيطرة على العالم من جهة

---

(١٦) Menahem Milson, «What is Arab Anti-Semitism,» The Middle East Media Research Institute, Special Report; no. 26 (27 February 2004), <http://www.memri.org/report/en/0/0/1074.htm>, (accessed on: 12/7/2011).

أخرى، إضافة إلى مكانتها المحورية والقاعدية في المنظومة الفكرية للمحافظين الجدد واليمين الأمريكي المسيطر ذي النزعة (الأصولية المسيحية الصهيونية)[١٧].

٢ ـ مظاهر معاداة السامية الجديدة

يتحدث هذا الجزء عن المظاهر التي يراها المعهد كدلائل عن العداء للسامية بمفهومها الحديث، أي عداء الدولة الصهيونية، وخصوصاً أن مظاهر هذا العداء لا يقتصر وجودها على الوطن العربي والإسلامي، وإنما توجد أيضاً في العالم الغربي كما سبقت الإشارة. إلا أن هذا الجزء يناقش المظاهر التي يراها معهد السياسة والاستراتيجية خلال فاعلياته المختلفة، ولا سيَّما ما تم رصده عبر سلسلة مؤتمرات هرتسيليا، فالمعهد تناول الظاهرة منذ بداية تأسيسه عام ٢٠٠٠، وجاء الاهتمام بتلك القضية بشكل متزايد عن أية قضايا أخرى تم تناولها خلال المؤتمر.

فكما ورد في المفهوم أن معاداة السامية الجديدة تظهر سواء داخل الأوساط الغربية (أوروبا، وأمريكا) أو العربية والإسلامية، وتتخذ عدة مظاهر أبرزها تحريض قنوات الإعلام الغربية والعربية الرائدة. بالإضافة إلى حملة تحريض داخل الأمم المتحدة لإدانة إسرائيل ومنع ظهور قرارات مناهضة لمعاداة السامية، والمقاطعة التجارية للمنتجات الإسرائيلية خاصة في أوروبا. وكذا مقاطعة الخبراء الإسرائيليين والأكاديميين في الجامعات والمنتديات الدولية. يضاف ذلك إلى الخطوات القانونية التي تم اتخاذها لمنع الساسة والقادة العسكريين الإسرائيليين رفيعي المستوى من دخول أوروبا[١٨] ويوضح الشكل الرقم (٣ ـ ١) أبرز مظاهر معاداة السامية داخل الأوساط الغربية والعربية والإسلامية (وفقاً للرؤية الصهيونية).

إلا أن المعهد أفرد الحديث عن تلك المظاهر، وأضاف مظاهر أخرى تظهر انتماءه الأيديولوجي المستمد من التعاليم الصهيونية التي تسعى إلى خلق جيل يهودي متعصّب منغلق نفسياً ودينياً، مشارك للأوساط الصهيونية «العلمانية» الأخرى في تنفيذ المشروع الاستيطاني وترجمة الأفكار الغيبية المثيولوجية إلى واقع[١٩]. ونظراً إلى تراجع الاهتمام بالتعاليم اليهودية والصهيونية، وانخفاض موجات الهجرة القادمة إلى إسرائيل علاوة على تراجع أعداد اليهود، والشعور بالاغتراب وأزمة المواطنة باعتبارها من أهم الدلالات على الظاهرة الجديدة؛ فإن الاهتمام بالقضايا الخاصة بالأمة اليهودية تستمد من الإرهاصات الصهيونية التي أكدت حتمية التمسك بالإبقاء على الأمة اليهودية متماسكة بعيدة عن التأثر بالتعاليم التي تضرها، مقابل السعي لاستخدام تلك التعاليم لتحقيق مصالحها الخاصة. وتفسر الصهيونية التنقيحية هذا المبدأ، بأن معاداة السامية وفشل الاندماج هما

---

(١٧) الشقران، «معاداة السامية: السياق والدوافع والأبعاد».

(١٨) Bachar [et al.], «The Soft Warfare Against Israel: Motives and Solutions Levers: A Working Paper in Preparation for the Herzliya Conference 2010».

(١٩) خالد سعد النجار، «سمات التيار الديني داخل إسرائيل،» شبكة صيد الفوائد (٧ شباط/ فبراير ٢٠١٥)، <http://www.saaid.net/Minute/67.htm?print_it=1>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٢/ ٤/ ٢٠١٤).

اللذان أدّيا إلى ظهور حركة «القومية»، اليهودية والصهيونية؛ فالقومية فكرة سامية يجب أن يكرس الإنسان المؤمن كل قواه لخدمتها، وأن يركز كل جهوده لتحقيقها، والأمة أو القومية الصهيونية تناولتها أغلب التيارات ـ ماعدا الصهيونية الدينية ـ من منظور علماني يجمع المؤمن، وغير المؤمن بالتعاليم اليهودية إذ يرى هوارس كالن (فيلسوف ألماني يهودي) أن المنظور الديني للذاتية اليهودية هو منظور ذاتي، لا يرتقي إلى مفهوم الأمة اليهودية الصهيونية، فليس من الضروري أن يؤمن الفرد بالدين اليهودي أو بالنظرة الروحية العامة لليهود لكي يصبح جزءاً من الأمة اليهودية[٢٠].

الشكل الرقم (٣ ـ ١)

أبرز مظاهر معاداة السامية داخل الأوساط الغربية والعربية والإسلامية

في الغرب (أوروبا وأمريكا)	في العالم العربي والإسلامي
• حملات تحريض داخل الأمم المتحدة	• معاداة آراء اليهود اشتقاقاً من مصادر دينية إسلامية
• تحريض قنوات الإعلام	• معاداة السامية النمطية (الترويج لقتل اليهود للمسيح)
• مقاطعة تجارية للمنتجات الإسرائيلية	• إنكار الهولوكوست ومساواة الصهيونية بالنازية
• مقاطعة الخبراء والأكاديميين الإسرائيليين	
• خطوات قانونية لمنع الساسة والعسكريين من دخول أوروبا	

من هنا يمكن تفسير سبب وصف المعهد لتراجع أعداد اليهود والعلاقة بين يهود الشتات وإسرائيل وانخفاض مستوى الاهتمام بالتعاليم اليهودية، بل والشعور بالاغتراب وظهور أزمة المواطَنة بين الأوساط اليهودية خاصة في إسرائيل؛ كأحد أبرز مظاهر معاداة السامية الجديدة لكونها عوامل تفت في بنيان وقوة الأمة اليهودية الصهيونية. ويمكن تصنيف مظاهر معاداة السامية الجديدة وفقاً لرؤية المعهد إلى: مظاهر سياسية، ومظاهر ثقافية واجتماعية، وأخرى قانونية، علاوة على المظاهر التي تتعلق باستخدام القوة المسلحة. ويمكن طرحها في ما يأتي:

أ ـ مظاهر سياسية: «موجة العداء المتنامية ضد الصهيونية وإسرائيل»

كحملة العداء الموجهة من قبل الاتجاهات اليسارية المناهضة لمعاداة الصهيونية التي بدأت بشكل أولي من داخل الحرم الجامعي ـ بالدول الغربية والولايات المتحدة ـ والذي يقول بإدانة إسرائيل وشيطنتها، ما يفضي بدوره لغسيل دماغ القادة المستقبليين لتلك الدول، وخاصة أمريكا، الذين يتعلمون تبني آراء سلبية عن إسرائيل، وذلك في ضوء حقيقة أن الجيل الجديد ليس لديه المعرفة بتاريخ إسرائيل والصراع العربي ـ الإسرائيلي، علاوة على النقد الموجه ضد إسرائيل من

(٢٠) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

قبل تيارات اليمين. فكلما تحركت إسرائيل نحو السلام مع العرب، زادت الهجمات على إسرائيل بسبب انفصال جناح اليمين الإنجيلي الأصولي المتطرف المتمسك بفكرة إسرائيل الكبرى والمؤمن بأن إسرائيل مجتمع متدين. إضافة إلى نظرة قطاع عريض من الرأي العام بالولايات المتحدة لإسرائيل ووصفها بمفهومين رئيسين: الصراع والدين. فصورة إسرائيل هي واحدة من الدول العسكرية والمهيمنة حيث يتصف المناخ بها بالقسوة ويتميز أفرادها بالتطرف حتى إن البعض من داخل أوساط المثقفين يرى بأن اللوبي اليهودي يدفع الولايات المتحدة لتبنّي سياسة خارجية في غير مصلحة أمريكا ذاتها[٢١].

ومن أبرز الأمثلة على ذلك - وفقاً لرؤية المعهد - كتاب الرئيس السابق جيمي كارتر **فلسطين: سلام وليس سياسة تمييز عنصري** (Palestine: Peace Not Apartheid)[٢٢]، والذي وصف علاقات إسرائيل مع الفلسطينيين بالفصل العنصري كما كانت الحال في جنوب أفريقيا. ويضيف أن إسرائيل تنقل رسالة إعلامية مغلوطة ومغايرة عن حقيقة موجهة ضد الطرف الفلسطيني، ويذكر أن انغماس اليهود في السياسة الأمريكية وسيطرتهم على العديد من المؤسسات الاقتصادية والسياسية بأمريكا (كنفوذ مؤسسة إيباك) يجعل من المستحيل أن تُحْدث أمريكا تغييراً إيجابياً في مصلحة القضية الفلسطينية، وهو ما يمثل نقطة تحول في علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة حيث رفض أن يدين - من وجهة نظر المعهد - الصواريخ الفلسطينية التي تستهدف المدنيين من الإسرائيليين ما يعطي مبرراً لنزع الشرعية عن إسرائيل من المجتمع السياسي الدولي[٢٣].

ب - مظاهر تتعلق باستخدام القوة المسلحة

يتناول هذا الجزء المظاهر المتعلقة باستخدام القوة ضد اليهود والمعابد اليهودية والدولة الإسرائيلية كمحرك لاستخدام القوة العسكرية ضد الدول المعادية لإسرائيل.

(١) العنف الموجه ضد المعابد اليهودية[٢٤]: تنتشر موجات معاداة السامية في الغرب بين الأوساط الأكاديمية واليسارية؛ نظراً إلى عدة أسباب يأتي على رأسها فقدان الهوية والرؤية لأوروبا الموحدة التي دفعتهم إلى النظر إلى إسرائيل كبقايا الدول الاستعمارية التي تمارس التطهير العرقي،

---

(٢١) «The Sixth Annual Conference, Executive Summary, January 21-24, 2006,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?upload/159_Executuve_Summary_Part1.pdf>.

(٢٢) Jimmy Carter, *Palestine Peace Not Apartheid* (New York: Rockefeller Center, 2006), <http://books.google.com.eg/books?id=c5byFwiV1TEC&printsec=frontcover&hl=ar&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false>, (accessed on: 11/3/2014).

(٢٣) «The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007, Executive Summary Part 2,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=243&ArticleID=1918>.

(٢٤) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Second Annual Conference: Israel in Battle and in the International Arena,» Proceeding of the Interdisciplinary Center Herzliya, Lauder School of Government, Diplomacy and Strategy, Institute for Policy and Strategy, Executive Summary, 16-18 December 2001.

ومن ثم مقدر لها الفناء والاختفاء بعد فترة من الزمن كبقية القوى الاستعمارية السابقة، ما يدفع البعض إلى ممارسة العنف ضد اليهود كرد فعل لهذا الرأي. كذلك هي حال موجة العداء داخل أوساط المسلمين في الغرب، هناك معاداة سامية جديدة مؤيدة من قبل انتشار الأيديولوجيات الإسلامية الراديكالية، إذ إن الحرب ضد اليهود ليست فقط من أجل تحرير فلسطين، ولكنها جزء من المعركة الأخروية الفاصلة، فالمسلمون عليهم واجب تحرير العالم من اليهود. ومن أبرز النماذج على تلك الموجة العدائية في العالم الأكاديمي الأوروبي والأمريكي طلب القضاء على إسرائيل، وينعكس هذا الشعور في رفض الأساتذة تقديم النصح للطلبة الإسرائيليين بالجامعات الغربية، إضافة إلى الإيذاء النفسي والتهديد الموجه ضد اليهود وبخاصة في دول الشتات حيث يفتقد قطاع عريض منهم الشعور بالأمن، ما دفع العديد منهم إلى إخفاء هويتهم اليهودية حتى لا يكونوا عرضة للإيذاء[٢٥].

(٢) المواجهات العسكرية للجيش الإسرائيلي: كالتصعيد العسكري المتوالي مع الفلسطينيين، وخوضه بعض الحروب كحرب لبنان ٢٠٠٦، والتهديد المستمر بحدوث عمليات إرهابية هجومية، والمطالبات المتكررة بالقضاء على دولة إسرائيل والشعب اليهودي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ميثاق العديد من المنظمات (...) التي تصف نفسها بمنظمات المقاومة كحماس والجهاد الإسلامي... إلخ، ومطالبة إيران بتدمير إسرائيل وإصدار فتاوى دينية في هذا الصدد[٢٦]. هذا إضافة إلى التهديد النووي الإيراني، حيث يشكل تطوير السلاح النووي الإيراني خطراً على أمن إسرائيل وبقائها ـ من وجهة نظر القادة الصهاينة ـ حيث تعادي إيران إسرائيل وتشيطنها وترغب في القضاء عليها تماماً[٢٧]، وكذلك اتهام منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس واتش لإسرائيل بارتكاب جرائم حرب عقب حرب تموز ٢٠٠٦ ما دفع البعض إلى وصفها بأنها دولة غير شرعية متناسين دور حزب الله الذي يلعب بالوكالة عن إيران، هذا في ضوء اللامبالاة الدولية بالتهديد الإيراني لإسرائيل وإعلانها مراراً عن رغبتها بالقضاء عليها ورفض وجودها ـ من الوجهة الإسرائيلية ـ [٢٨].

ج ـ مظاهر اجتماعية وثقافية

يناقش هذا الجزء المظاهر الاجتماعية والثقافية للظاهرة كتراجع أعداد اليهود داخل إسرائيل وخارجها، وشعورهم بالاغتراب في الداخل والخارج، وتراجع التعاليم اليهودية نتيجة عدم الاهتمام بها، علاوة على استخدام وسائل الإعلام كساحة للحرب ضد إسرائيل.

(٢٥) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion».

(٢٦) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002».

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) «The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007».

(١) انخفاض أعداد اليهود: أظهر العديد من الدراسات والمسوح أن هناك اتجاهاً مقلقاً للتناقص في أعداد الشعب اليهودي؛ ففي وقتنا الحاضر، يبلغ عدد اليهود (في إسرائيل ودول العالم ككل) ١٢,٩ مليون نسمة؛ وإذا قمنا بمقارنة هذا التعداد بتعداد اليهود منذ خمسين عاماً ماضية نجد أن عدد اليهود آنذاك كان يبلغ ١١ مليون نسمة بعد الهولوكوست. فمن أبرز الأسباب الرئيسة لهذا الوضع تقلص عددها نظراً إلى موجة الاستيعاب داخل المجتمعات الغربية التي يعيشون فيها[٢٩]، وزيادة معدلات الزواج المختلط، وانخفاض معدلات الإنجاب، وقبول اليهود في المجتمع الغربي. كما يعزى انخفاض عدد المهاجرين اليهود لإسرائيل (Aliya)، خاصة من روسيا، حيث وصل عددهم عام ٢٠٠٢ إلى ٣٥ ألف مهاجر على الرغم من زيادة عدد المهاجرين من فرنسا وجنوب أمريكا[٣٠]، وإلى موجة معاداة إسرائيل الهادفة ردع يهود الشتات عن الوقوف كمؤيدين لإسرائيل. فمعاداة السامية في الغرب تنمو من خلال زيادة التهديدات حول اليهود بسبب كونهم يهوداً[٣١]. إلا أن هذا الوضع يشكل تهديداً لمستقبل إسرائيل نظراً إلى أن انخفاض أعداد اليهود يؤثر في القوة القومية للشعب اليهودي، فهناك علاقة متداخلة بين عدد اليهود وقوتهم الإجمالية. علماً أنه في حالة الجماعات الصغيرة يظهر التساؤل حول الوجود والاستمرارية، ولا سيّما في ظل انخفاض معدل الزيادة السكانية وهذا الوضع ينطبق على الدولة الاستيطانية[٣٢].

(٢) الشعور بالاغتراب وأزمة المواطنة: أجرى المعهد في بداية شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ - بناء على طلب رسمي من رئيس الجمهورية - دراسة حول الوطنية في إسرائيل[٣٣]، بهدف رسم الموقف الحاضر في ضوء مستجدات بعضها مقلق، تستلزم اتخاذ إجراءات وقرارات من قبل القيادة السياسية بإسرائيل لمواجهتها. واستخدم المركز مفهوم الوطنية في تلك الدراسة، باعتبارها شعور بالالتزام نحو الوطن يمتد للاستعداد للدفاع عنها ضد العدو حتى إذا وصل الأمر للتضحية بالذات. وجاءت نتائج الدراسة جيدة تعبر عن شعور وطني من قبل قطاعات المجتمع الإسرائيلي المختلفة فحوالى ٨٥ في المئة من الإسرائيليين يرحبون بالدفاع عن وطنهم، ٧٧ في المئة يفخرون بمواطَنتهم كإسرائيليين، و٩٧ في المئة يرون أن سبب هذا الفخر هو الإنجازات العلمية والتكنولوجية، ٨٦ في المئة يرون أن القوات الأمنية هي السبب، و٣٨ في المئة يرون أن السبب هو ديمقراطية الدولة، كما يرى ٢٢ في المئة أن السبب نظام الرفاهة بالدولة. ولكن نسبة

---

(٢٩) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion».

(٣٠) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002».

(٣١) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion».

(٣٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002».

(٣٣) عبر إجراء استقصاء للرأي العام لعيّنة مكوّنة من ٨٠٠ شخص ممثّلة للسكان البالغين في إسرائيل.

الخطر ضعيفة، وقد رصدتها الدراسة في عدة ملامح: تراجع في مفهوم الوطنية بين الاجيال الحديثة إذا تمت مقارنتها بالأجيال الكبيرة في السن، والتي جاء تاريخ ميلادها مصاحباً لنشأة الدولة الصهيونية. فبين الشباب اليهود هناك واحد من سبعة أشخاص يرى أنه ليس لديه استعداد لخوض الحرب للدفاع عن وطنهم (أي حوالى ١٤ في المئة) و٢ من كل خمسة مستعدون لترك إسرائيل لو تحسن مستوى معيشتهم بالسفر إلى دولة أخرى (٤٤ في المئة)، هذا إضافة إلى الاغتراب الذي يشعر به محدودو الدخل من الجمهور اليهودي، فحوالى ١٠ في المئة غير مستعدين لخوض الحرب. واستنتجت الدراسة أن الشعور بالوطنية شعور قوي داخل أنصار التيار اليميني عنه في اليساري، وبين المتدينين والتقليديين عنه من العلمانيين، وبين القطاعات الأغنى عنه في الأفقر، وفي الأكبر سناً مقارنة بالأصغر - حتى إن استبيان عام ٢٠٠٩ رصد التراجع في الشعور بالوطنية من بين الشباب في الفئة العمرية ما بين ١٨ - ٢٤ مقارنة بوضعها عام ٢٠٠٥[٣٤]، وأقوى كذلك بين من هم لم يتعدوا التعليم الثانوي مقارنة بالحاصلين على درجة أكاديمية. وبالنظر إلى القطاعات العربية فضعف المشاعر الوطنية أعلى كثيراً منه في الفئات المجتمعية الأخرى، فحوالى ٧٣ في المئة عبروا عن عدم استعدادهم لخوض أي حروب بجانب إسرائيل. وعلى الرغم من عدم سوء النتائج ولكن المعهد يصفها بأنها دليل على الفشل الحكومي في استيعاب مواطنيها من الأصغر سناً إضافة إلى فشله في علاج أزمة الأيديولوجية الصهيونية التي عجزت عن وضع صيغة توافقية تضم اليسار بجانب اليمين، علاوة على ضعف الحالة الاقتصادية التي يعانيها فئات المجتمع الأكثر فقراً من العرب واليهود (خاصة يهود الفلاشا[٣٥] ويهود السفارديم)[٣٦].

ويمكن تفسير ذلك نظراً إلى خوف المركز من اتخاذ الفئات الأقل شعوراً بالوطنية كثغر يمكن من خلالها تخريب المجتمع والدولة الصهيونية، وذلك في ضوء التهرب من الخدمة العسكرية الالزامية بالجيش الإسرائيلي ما دفع رئيس هيئة الأركان إلى القول بأن قوات الدفاع سيتعين عليها قتال من أجل كل مجند في المستقبل أي القتال لدفعهم إلى أداء واجبهم الوطني[٣٧].

(٣) تراجع الاهتمام بالتعاليم اليهودية وبخاصة يهود الشتات: أظهرت الدراسات تراجعاً تدريجياً في تعليم الهوية اليهودية للشعب اليهودي، على الرغم من أنها هي الضمانة الرئيسة لمستقبل الأمة اليهودية، فحوالى ٥٠ في المئة من أطفال اليهود في العالم لا يحصلون على تعليم يهودي، والأغلبية لم - ولن - يقوموا بزيارة إسرائيل خاصة في ظل العالم المفتوح الذي خلق تحدياً كبيراً أمام الأمة اليهودية. فمع انعدام الحواجز والقيود كيف يمكن أن يظل شخص يهودياً بمحض إرادته[٣٨].

(٣٤) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009».

(٣٥) يهود الفلاشا: هم اليهود الأفارقة من أصل أثيوبي، السفارديم: هم اليهود من أصل شرقي.

(٣٦) «The Sixth Annual Conference, Executive Summary, January 21-24, 2006».

(٣٧) «The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007».

(٣٨) المصدر نفسه.

وإذا نظرنا إلى التعاليم اليهودية بالنظام التعليمي بإسرائيل سنجد أزمة كبيرة بها؛ إذ يتم تدريس الصهيونية والتعاليم اليهودية سواء في نظم مدارس الدولة (المدارس النظامية بالدولة الصهيونية) أو في نظم المدارس الدينية بالدولة العبرية، إلا أن القلق يأتي بشأن الطلبة العلمانيين سواء بإسرائيل أو بالشتات، وقد أكد تقرير لجنة شنهر (The Shenhar Committee)، التي عينتها وزارة التعليم منذ ١٠ سنوات لتناقش نظام التعليم لتبني سياسة نشطة تصيغ ثقافة شعب إسرائيل وتراثهم، وجود أزمة هوية بين الإسرائيليين العلمانيين، ما أدى إلى تشكك بصدد أهمية الصهيونية ودولة إسرائيل بين الشباب وصغار السن، وضعف الهوية اليهودية الإسرائيلية الجمعية، نظراً إلى شعور اليهود العلمانيين بالاغتراب عن الشعور باليهودية. وأكدت اللجنة وجود عدة مشاكل بالنظام التعليمي في إسرائيل لجهة تدريس التعاليم اليهودية. فعلى سبيل المثال تُعَدّ فصول الدراسات اليهودية خالية من الطلبة، ومنذ أن أصبحت اليهودية قضية للدراسة لم يعد هناك معلمون محترفون يقودون بعض المدارس لتوظيف المعلمين المتدينين[٣٩].

(٤) حرب إعلامية ضد إسرائيل: ينظر المركز إلى الاستخدام الفلسطيني لوسائل الإعلام كسلاح موجه ضد إسرائيل لا يقل أهمية عن استخدام القوة العسكرية، حيث - على حد وصف المعهد - يتبعون نهجاً مخادعاً يهدف إلى تزييف الحقائق، وتضليل الرأي العام العالمي. فالفلسطينيون ينظمون حملة إعلامية للحصول على الشرعية للظهور أمام العالم في صورة الشخص الضعيف؛ الذي يحارب العملاق المتجبر عبر نقل مشهد المواجهة بين الفلسطينيين العزَّل والدبابات الإسرائيلية. فالرسالة الإعلامية التي يتم إيصالها هي الكفاح ضد المحتل من أجل استقلال الدولة. في حين يحدث النقيض على الساحة الإسرائيلية - وفقاً لرأي المعهد -، فلا توجد رسالة واحدة ليتم تقديمها، وإنما هناك العديد من الأصوات المتناقضة. إضافة إلى عزوف كبار المسؤولين الإسرائيليين عن الظهور أمام وسائل الإعلام الإسرائيلية، مقابل رغبة وترحيب قويين من قبل كبار المسؤولين الفلسطينيين للظهور أمام الصحافة الأجنبية. كما أن إسرائيل ليس لديها استراتيجية لمواجهة الإعلام، وليست هناك هيئة حكومية مخولة لتنسيق تبادل المعلومات إبان الصراع. فمعهد السياسة والاستراتيجية ينظر إلى وسائل الإعلام باعتبارها ساحة جديدة للحرب على إسرائيل، بل قد يصل الأمر إلى التدخل في تحديد أدوار الفاعلين الرئيسيين والحكم عليهم. ومن ثم يخلق ذلك عدة تحديات على إسرائيل التعامل معها، في ضوء وجود مصالح اقتصادية لأصحابها تسعى إلى تحقيقها في المقام الأول أمام كثرة وسائل الاعلام وتعدد المنافذ الإعلامية[٤٠].

---

(٣٩) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009».

(٤٠) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002».

د ـ المظاهر القانونية

تواجه إسرائيل عدة تحديات على الساحة الدولية تتمثل برفض الادعاء بأن إسرائيل تخوض حرباً ضد الإرهاب العربي عامة والفلسطيني خاصة وإنها تقع في ظل صراع مسلح. ومن ثم تمارس حق الدفاع الشرعي عن النفس، وشن حملة ضارية ضد إسرائيل لعدم شرعية عضويتها في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعولمة قانون الجنايات التي ينتج منها محاولات تجريم القادة الإسرائيليين وكبار العسكريين والضباط، حيث يمْثلون أمام سلطة على مستوى العالم لمعاقبة المجرمين (كما حدث باتهام رئيس الوزراء الأسبق شارون في بلجيكا، والادعاء الذي تم توجيهه ضد وزير الدفاع الأسبق شاؤول موفاز في بريطانيا) علاوة على محاولات إنكار حق إسرائيل في المساواة أمام القانون الدولي. وقد ظهر هذا الاتجاه في مؤتمر ديربن الذي تحول إلى مؤتمر عنصري موجه ضد إسرائيل، وكذا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي خصصت ٤٠ في المئة من قراراتها لإدانة إسرائيل، و٦٠ في المئة من الجلسات الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة يتم توجيهها ضد إسرائيل، إضافة إلى أنشطة منظمة الأونروا التي تنتج من سياستها تحويل معسكرات اللاجئين إلى معاقل للإرهاب، وإنكار حق نجمة داوود الحمراء في الانضمام إلى الاتحاد الدولي لمجتمعات الصليب والهلال الأحمر الدولية (IFRC) (وفقاً لمؤتمر ٢٠٠٢ حيث تغير الوضع بعد ذلك). إضافة إلى محاولات إدانة الجنائية لإسرائيل كدولة تمارس التمييز العنصري، أو كدولة نازية مما يعطي مبرراً للقضاء عليها وإزالتها من الخريطة السياسية[٤١].

بل وينظر المعهد إلى منظمة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها باعتبارها ساحة لنزع شرعية إسرائيل حول حقها في الحياة؛ عبر إصدار قرارات وتشريعات تتصف بمعاداة السامية، وتقديم إسرائيل كمصدر للشر وتقارن أفعال إسرائيل بأفعال النازي بألمانيا. ومن ثم يعتقد المركز أن مثل هذه الأفعال تشوِّه الحقائق حول إسرائيل، فتقبل أي ادعاء فلسطيني دون التحقق من صحته وتحكم على إسرائيل خارج إطار الأفعال التي ارتكبت، ودفعتها إلى القيام بتلك الافعال كرد فعل لها. ومن مظاهرها الحملة التي تم شنها ضد الجدار العازل والسياسة الإسرائيلية لمواجهة الإرهاب «تفجير القنابل». حيث يتضح من هذا النهج أن المنظمة تركز على النقد الموجه ضد إسرائيل، بينما تتجاهل أية صراعات أو قضايا أخرى في شتى أنحاء العالم ـ حتى وإن كانت تستحق اهتماماً دولياً أكبر، بل وتتضمن الحملة الموجهة ضد إسرائيل بالأمم المتحدة العديد من صفات معاداة السامية التقليدية. من أمثلتها رفض الأمم المتحدة ـ بموافقة وتعاون من أوروبا وأمريكا ـ إدانة تشريعات معاداة السامية وكذا العنصرية واللاتسامح. في حين أن أفعال معاداة السامية نحو اليهود التي تُرتكب بشكل فردي يتم اتخاذ إجراءات سياسية تصحيحية في مواجهتها، بل وأصبحت من أكثر القضايا الجدلية

---

(٤١) المصدر نفسه.

على الساحة العالمية. ونتيجة لذلك هناك رأي بأن على إسرائيل عدم النظر إلى الأمم المتحدة كجهة عادلة أو كوسيط شرعي في أي عملية سلام(٤٢).

مما سلف يتضح أن معاداة السامية الجديدة وفق هذا الاتجاه هي كراهية متنشرة في بعض الأوساط الغربية الأوروبية والأمريكية والعربية والإسلامية متجسدة في معاداة إسرائيل، والحكم عليها بالزوال. وكما سبق التنويه جاء القانون الأمريكي رقم (١٠٨ ـ ٣٣٢) الذي وقعه الرئيس الأمريكي جورج بوش في ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٤ وعرف باسم «قانون تعقب معاداة السامية عالمياً» (Global anti-Semitism Review) ليواجه مثل تلك المظاهر من الوجهتين الإسرائيلية والأمريكية حيث يستهدف أي سلوك أو تصريح، أو حتى تلميح بالقول، أو الفعل، أو الصورة، أو الكتابة يمس اليهود أو الصهيونية أو إسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر باعتباره تمييزاً ضد اليهود، ومن ثم يظهر فيه الانحياز الواضح لإسرائيل حيث يرادف بين اليهود والصهيونية وإسرائيل، وأي انتقاد يوجه ضد النهج الإسرائيلي يعد عملاً معادياً للسامية. وتم بموجب هذا القانون إنشاء مكتب في وزارة الخارجية الأمريكية تناط به وبوزارة الخارجية ككل مراقبة ومتابعة وتوثيق ومكافحة القوانين والحركات والأفعال وأعمال التحريض ـ على اختلاف أنواعها ـ المعادية للسامية التي تظهر في دول العالم المختلفة. على أن تضمن المعلومات الخاصة بالأعمال المعادية للسامية في الدول الأجنبية خلال التقارير السنوية لوزارة الخارجية الأمريكية مثل تقرير ممارسة حقوق الإنسان السنوي، والتقرير السنوي لحرية ممارسة الدين. كما يلزم هذا القانون مكتب مراقبة معاداة السامية ووزارة الخارجية الأمريكية بتقديم تقرير سنوي إلى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، وكذلك لجنة العلاقات الدولية في البرلمان عن الأفعال المعادية للسامية في أنحاء العالم، وتقويم مواقف الدولة من هذه المسألة. ومن ثم يعطي هذا القانون شرعية لإسرائيل لانتهاج أي نهج يروقها حتى وإن مثّل انتهاكاً لحقوق الإنسان، أو لقواعد القانون الدولي ومبادئه والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لأن أي انتقاد لأفعالها هو صورة من صور معاداة السامية، فهو بمعنى آخر لا يوضح الخط الفاصل بين انتقاد السياسة الإسرائيلية وبين معاداة السامية(٤٣).

ولم يكتفِ المعهد بالاعتماد على هذا القانون بل بلور استراتيجية لمواجهتها وردع أي إجراءات يمكن أن تصب في حملة الانتقادات الموجهة ضد إسرائيل.

٣ ـ استراتيجية التصدي لحملة معاداة السامية الجديدة

من هذا المنطلق قام معهد السياسة والاستراتيجية بدراسة تلك الظاهرة الجديدة، ووضع عدد من السياسات والتوصيات التي تمت مناقشتها خلال ساحات مؤتمر هرتسيليا للأمن القومي بحضور صناع السياسة العامة بإسرائيل (كرئيس الدولة، ورئيس الوزراء، ورئيس الكنيست، وعدد من

(٤٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion».

(٤٣) الشقران، «معاداة السامية: السياق والدوافع والأبعاد».

الوزراء وأعضاء الكنيست، وكبار المفكرين والأكاديميين والساسة بإسرائيل، يضاف إلى العديد من المنظمات اليهودية العاملة والمهتمة بقضية معاداة السامية كمؤسسة النداء اليهودي العالمي، ولجنة اليهود الأمريكان، وصندوق مدينة نيويورك لمعاداة السامية، ومنظمة إيباك... إلخ. وجدير بالذكر أن المعهد يضم كبار باحثين تخصصهم الرئيس في مجال معاداة السامية مثل راشيل ماشينيجر، ومنهم من عمل في مؤسسات صنع القرار بإسرائيل التي تختص بالاضطلاع بالقضية مثل إيلي كارمون مستشار منتدى مراقبة معاداة السامية بالحكومة الإسرائيلية.

ومن ثم فتوصيات المعهد في هذا الصدد هي نتاج مناقشة مختلف الجهات العاملة والمهتمة بالقضية بداخل إسرائيل وخارجها (حكومة ـ مراكز فكر ـ منظمات غير حكومية ـ جامعات ـ القطاع الخاص). ويمكن تقسيم تلك الاستراتيجية إلى ثلاثة محاور رئيسة:

- **توجهات تتعلق «بالشعب اليهودي»**[٤٤]، في داخل وخارج إسرائيل؛ إذ يناقش قضايا بناء روابط مع يهود الشتات وتشجيع موجات الهجرة إلى الدولة الاستيطانية، وتشجيع الزيادة العددية لليهود بداخل إسرائيل، وطرق دعم الهوية اليهودية، خاصة عبر التعاليم اليهودية وتطوير المنظومة التعليمية ككل بإسرائيل.
- **علاقة إسرائيل مع العالم الخارجي**؛ عبر الآلية الدبلوماسية، وبناء التحالفات، وتقوية وضع بعض الأقليات بالدول الغربية كالمسلمين.
- **قنوات التصدي والمواجهة**؛ وتتمثل بأربع قنوات أساسية: الحرب التقليدية عبر استخدام القوة، والحرب الإعلامية، وحرب قانونية في ساحة القانون الدولي ومنظمة الأمم المتحدة، وساحة المجتمع المدني.

أ ـ توجهات تتعلق بالشعب اليهودي

ينطلق هذا المحور من مبدأ «الوحدة اليهودية» التي ترتكز على افتراض أن هناك وحدة تربط بين أعضاء الجماعات اليهودية كافة في كل زمان ومكان، وأن هذه الوحدة تتمثل في وحدة الهوية، والشخصية والسلوك، وفي أشكال مختلفة من التضامن، وفي نهاية الأمر في القومية اليهودية وفي الشعب اليهودي الواحد ذي الهوية الواحدة المستمرة وكذلك في التاريخ اليهودي الواحد. ويذهب البعض إلى القول بوجود عرْق يهودي واحد سببه إما الروح الإلهية الكامنة في الشعب اليهودي ـ الصهيونية الدينية ـ وتعارض التيارات الصهيونية الأخرى (العلمانية) هذا التفسير وترجعها إلى الجوهر اليهودي الكامن في كل يهودي، أو إلى تميزهم الوظيفي خاصة في الأعمال

---

(٤٤) تضمّنت الاستراتيجية التي وضعها معهد السياسة والاستراتيجية لمواجهة معاداة السامية الجديدة التواصل مع الشعب اليهودي، الحفاظ على الأمة اليهودية، والتشديد على الهوية اليهودية. ورغم الخلاف حول مفهوم الشعب والهوية والأمة اليهودية إلا أن المركز حرص على استخدام هذه المصطلحات الصهيونية لتعكس توجّهه اليميني والمقولات الصهيونية التي يؤمن بها. ورغم خلاف الباحثة مع هذه المقولات ولكن الأمانة العلمية تعتبر البحث يعكس وجهة نظر المعهد التي اقتضت استخدام تلك المصطلحات للتعرّف إلى فكر المركز ووجهة نظره.

التجارية الربوية، أو نتيجة لنزعة العداء ضد اليهود (معاداة السامية). ومن ثم فمعاداة السامية هي أحد محركات وحدة الشعب اليهودي[٤٥].

في هذا السياق جاء المعهد منطلقاً من تلك الفرضية المستمدة من الأيديولوجية الصهيونية التي تحدد هويته كمعهد صهيوني يؤمن بالمبادئ والمقولات الصهيونية، ليطرح عدة بدائل أمام صانع القرار ليتبناها لتحقيق وحدة شعب الله المختار. على رأسها التواصل مع يهود الشتات وتشجيع موجات الهجرة إلى إسرائيل، وزيادة عدد السكان اليهود، وتحديد الهوية بين أبناء الأمة اليهودية، إضافة إلى الاهتمام بالتعاليم اليهودية، والثقافة اليهودية، وتطوير المناهج التعليمية.

(١) دعم «الهوية اليهودية»: يعتبر المعهد أن إبعاد شباب يهود الشتات عن الارتباط بإسرائيل أمر لا يقل خطورة عن معاداة إسرائيل ومعاداة الكيان اليهودي بالمجتمعات الغربية[٤٦]، ما يفرض تحديات كبيرة أمام إسرائيل تتطلب تكثيف جهودها لدعم اليهود خاصة بدول الشتات لتقوية أواصر العلاقات بينهم عبر عدة قنوات؛ كشن حملة دبلوماسية ضارية ضد حكومات تلك الدول التي يقطنها اليهود، ويتعرضون خلالها لموجة عداء يتخللها العنف والاضطهاد. إضافة إلى دعم اليهودية العالمية ليهود الدياسبورا بل والتضامن مع كل يهودي تم الاعتداء عليه. بمعنى آخر، هناك ضرورة قصوى لإشعار الجماعات اليهودية الواقعة تحت الضغط بأنها غير معزولة ومدعومة من قبل الأمة اليهودية عامة وإسرائيل خاصة. ومن ثم يجب الدفاع عن الهوية اليهودية للجيل الجديد من «الشعب اليهودي»، فالهوية اليهودية هي حق للأجيال اليهودية القادمة[٤٧].

من هنا يرى المعهد أهمية تقديم إسرائيل حافزاً للجيل الجديد من يهود الشتات للحفاظ على تلك الهوية، علاوة على تحفيزهم على التكيف مع المناخ العدائي الذي يعيشون داخله. وضرورة الحرص على دعم القيادة المستقبلية لليهود، خاصة الطلبة اليهود الفاعلون بالجامعات، الذي يقدر عددهم بحوالى ٦٥٠ ألف طالب، عبر نقل الخبرة الإسرائيلية إلى الطلبة اليهود من التعليم الأساسي للتعليم العالي، وذلك لدعم ارتباطهم بإسرائيل وتأييدهم لها. وتشجيع جماعات المطالبة اليهودية على العمل داخل الحرم الجامعي، وخوض حملة للتصدي لموجة معاداة السامية داخل الجامعات، والتشبيك مع الأساتذة اليهود لقيادة الحملة، وربط الجماعات اليهودية بتلك الحملة لدعم الطلبة اليهود للاهتمام بالحرم الجامعي وإضفاء الطابع اليهودي بداخله. وهذا مع الحرص على ربط الطلبة الإسرائيليين بالأحداث الخارجية والتواصل مع الطلبة اليهود بالعالم عبر تدريس مقرر للدبلوماسية العامة، ليكونوا بمنزلة سفراء لدولتهم بالخارج للتواصل مع أقرانهم

---

(٤٥) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

(٤٦) «The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy (2004).

(٤٧) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002».

من الأمة اليهودية(٤٨). إضافة إلى ضرورة تدريس الطلبة بإسرائيل في مختلف المدارس والمراحل التعليمية لإنجازات يهود الشتات وتوجهاتهم الفكرية، حتى يتم التواصل معهم من منطلق الأمة اليهودية الممتدة(٤٩).

بمعنى آخر، يجب على إسرائيل أن تعتبر نفسها شريكاً في حل مشاكل يهود الشتات وليس التعامل معهم كأداة في خدمة دولة إسرائيل؛ وإشراكهم في القضايا الأساسية لإسرائيل كقضية القدس باعتبارها عاصمة للثقافة اليهودية، وليس فقط عاصمة سياسية لدولة إسرائيل؛ وتبني خطة قومية لإعادة النظر إلى قوانين الإقامة والضرائب كعمل إعفاء ضريبي على الشركات في الخارج، بقصد تشجيع النشاط التجاري وتدفق رؤوس الأموال إلى إسرائيل. وكذا مراجعة قوانين الزواج المختلط وهوية يهود الشتات، وقبول القيم اليهودية العلمانية للحفاظ على إسرائيل لتصبح بديلاً جذاباً ليهود الشتات. وتعتبر هذه الخطة تطوراً كبيراً في العلاقة مع يهود الشتات أو الدياسبورا، وتوسعها وينبغي النظر إليها، جنباً إلى جنب مع إيجاد حوافز فريدة من نوعها لتشجيع أعضاء المهن المطلوبة في إسرائيل. وإدراج التاريخ اليهودي ضمن المقررات الدراسية بداخل إسرائيل وخارجها مع ضرورة منح حق التصويت للإسرائيليين الذين يعيشون في الخارج كأداة للحفاظ على علاقتهم مع هذا البلد، فحدود المواطنة يجب ألا تتدخل بالضرورة مع الحدود الإقليمية. فإسرائيل عليها أن تكون مفتوحة أمام أي يهودي يرغب في الوجود بها(٥٠). وذلك باعتبارهم مواطنين إسرائيليين يحق لهم التمتع بكل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن ضمن هذه الحقوق حق العودة - ليس حق عودة الفلسطينيين - أي عودة المغتربين الإسرائيليين مرة أخرى لإسرائيل؛ فعلى إسرائيل بذل الجهد وتقديم التسهيلات كافة، وخصوصاً لليهود القاطنين في الولايات المتحدة(٥١). وكذا الأكاديميين الإسرائيليين المتفوقين ليعودوا مرة أخرى إلى إسرائيل، فعودتهم يمكن أن تسهم في تطوير البحوث الوطنية الإسرائيلية وإحداث طفرة تنموية(٥٢).

أما يهود الدياسبورا، خاصة الذين لم يسبق لهم زيارة إسرائيل - أغلبهم من فئة الشباب - فعلى إسرائيل تنظيم «زيارات للشباب اليهودي» لتأتي هذه الزيارات تحت مسمى الزيارات التعليمية، واستجابة لهذه المبادرة ينبغي العمل على تطوير مشروع ميلاد إسرائيل (الذي جاء نتيجة للشراكة

---

(٤٨) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion».

(٤٩) «The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004».

(٥٠) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009».

(٥١) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007».

(٥٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009».

بين الحكومة الإسرائيلية والجمعيات اليهودية الخيرية كالوكالة اليهودية(٥٣)، كيرن هيسود(٥٤)، والجماعات اليهودية)(٥٥).

يضاف إلى ضرورة تقديم الدعم السياسي والثقافي والاجتماعي ليهود الشتات في الأماكن التي تفشت فيها ظاهرة معاداة السامية، ويركز المعهد على فئة الشباب في حد ذاتها ـ لكون الشباب هم المخزون الاستراتيجي لقوة أي أمة فهو مستقبلها وحاضرها ـ من خلال الاهتمام بدعم هويتهم اليهودية ورفع قدرتهم على التكيف مع المناخ المحيط المعادي لهم، ومدّهم بالتعاليم الصهيونية التي تساعدهم على مقاومة الحملات الهجومية ضدهم، لكن مع مراعاة الخصوصية الثقافية لليهود بالشتات فأغلبهم علمانيون وغير قادرين على التعرف إلى معنى أساس الحياة اليهودية، خاصة وأن معظمهم (خصوصاً الشباب) لم يسبق لهم من قبل تعلم كيفية اتصال اليهودية بالعلم وأسلوب الحياة. لذلك فإن الهدف هو دعم اليهود العلمانيين ولا سيّما الشباب منهم لفهم هويتهم، وماهية المعنى العلماني للحياة وماهية الجذور التاريخية والفلسفية والثقافية لليهودية كثقافة علمانية. فالنظر إلي اليهودية كثقافة علمانية تعتبر استجابة ديناميكية للتحديات المصاحبة للعصر الحديث. ومن هذا المنطلق تتكون الهوية اليهودية العلمانية من عدة مكونات: القومية، والدين، والثقافة، والأخلاق، والحساسية للظلم والإنسانية، والانفتاح على الثقافات الأخرى(٥٦). ومن ثم حتى يمكن مواجهة هذا التحدي يقتضي الأمر في ضوء المتغيرات الجديدة التوزيع المنظم للثقافة الإسرائيلية والمنتجات التعليمية بين يهود الشتات. فانتشار ثقافة الشتات ستنجح في إسرائيل عبر ابتكار طرق وآليات وأطر تتعلق بالخبرة الثقافية المشتركة واستيضاح المعنى العلماني لليهودية(٥٧). أما في ما يتعلق بالداخل

---

(٥٣) الوكالة اليهودية: هي الساعد التنفيذي للحركة الصهيونية، بل إن اسمها الحقيقي هو المنظمة الصهيونية العالمية/ الوكالة اليهودية. ويشير النصف الأول من المصطلح إلى المنظمة الصهيونية في علاقتها بالأقليات اليهودية في العالم وفي نشاطها الأيديولوجي، أما النصف الثاني فهو يشير إلى نشاطها الاستيطاني الذي يتعامل مع الواقع الفلسطيني دون أيّ ترف أيديولوجي. وقد نصّت المادة الرابعة من صكّ الانتداب البريطاني على فلسطين على ضرورة الاعتراف بوكالة يهودية تتعاون مع سلطات الانتداب في ما يتعلّق بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ومصالح اليهود فيها، واعترف صكّ الانتداب بالمنظمة الصهيونية على أنها هي هذه الوكالة. وفي العام ١٩٧١ أعيد تنظيم علاقة المنظمة الصهيونية بالوكالة اليهودية بشكل صوري بحيث أصبحت المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية القدس منفصلتين قانونياً وتعملان تحت هيئات حاكمة مختلفة. والوكالة اليهودية لها فرعان، فرع في إسرائيل يسمى «الوكالة اليهودية القدس» وآخر في أمريكا. ومهمة الوكالة الحالية هو جمع التبرعات الخيرية المعفاة من الضرائب وإرسالها لإسرائيل. لمزيد من التفاصيل انظر: المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

(٥٤) هو صندوق جمع التبرعات من أجل الاستيطان اليهودي في إسرائيل. لمزيد من التفاصيل انظر: «حاييم فايتسمان (١٨٧٤ ـ ١٩٥٢)»، الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com/mfaar/informationaboutisrael/governmentinisrael/pages/haim%20weizmann.aspx>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ١/ ٢٠١١).

(٥٥) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004».

(٥٦) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007».

(٥٧) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004».

الإسرائيلي فينبغي الاهتمام بتطوير المدارس العلمانية (غير الدينية)، التي لا يطبق فيها سلطة القانون اليهودي ليتم خلالها الاحتفال بالثقافة اليهودية الإسرائيلية، وتنظيم أحداث تستهدف تعميق أواصر التراث اليهودي، مع دعم عجلة التطور والحداثة[٥٨].

هذا بالإضافة إلى الدعم الاقتصادي خاصة لفقراء يهود الشتات الذي يأخذ شكل «معونات للمرضى وكبار السن... إلخ»، وأوصى المعهد بأن يتم تقديم هذه المعونات إلى اليهود بروسيا على وجه الخصوص لكون يهود روسيا قوة ضاربة في الاقتصاد الروسي حيث يتحكمون فيما يزيد على ٥٠ في المئة من الاقتصاد الروسي يسيطرون على منظومة الطاقة، والإعلام إضافة إلى العديد من المؤسسات الاقتصادية كما سيتضح لاحقاً. وبالنسبة إلى الداخل الإسرائيلي فعلى إسرائيل اتخاذ عدد من الإجراءات لتحسين المستوى الاقتصادي للفئات الفقيرة والمهمشة كالقطاعات العربية، والدينية، وغير القادرة؛ وذلك لتحسين أوضاعهم وما يصاحبه من زيادة الشعور بالانتماء للدولة عبر تبني عدة سياسات؛ كتحسين الخدمات التعليمية، والصحية والخدمات العامة عن طريق زيادة المخصصات المالية لهذه البنود[٥٩]، علاوة على تخصيص موارد للتدريب المهني للشباب من الفئات الأكثر ضعفا بالمجتمع (الجماعة العربية، اليهود المتدينين المتطرفين ultra-orthodox Jews، غير القادرين disabilities، وذلك لزيادة معدلات دخول تلك الفئات لتحسين أوضاعهم الاجتماعية[٦٠].

كما أوصى مؤتمر هرتسيليا لعام ٢٠١٣ بأن أغلب مخصصات الميزانية يجب تخصيصها لتنمية البنية التحتية. فهناك ضرورة لتعميق التكامل وتقلل الفجوات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الإسرائيلي؛ من اليهود، والعرب، والمتدينين، والعلمانيين، والمقيمين في الوسط والهامش[٦١]. يضاف إلى أهمية مواجهة الأزمة الاقتصادية الكونية عبر تهيئة الدولة ظروفاً تقضي بإحداث نمو اقتصادي: عبر الاستثمار في مجال البحث والتنمية العلمية وفي الصناعة التكنولوجية المتقدمة، وتعظيم إنتاج الغاز وتطوير سوق الطاقة الداخلية من أجل الصناعة والنقل، وترتيب أولوية صناعة السياحة، وذلك حتى لا تؤثر تلك الأزمة سلباً في الاقتصاد

(٥٨) لمزيد من التفاصيل انظر: «الحكومة تقرّر تبنّي التقرير والتوصيات: «لجنة دوفرات»: جهاز التعليم في إسرائيل بحاجة إلى.. انقلاب،» الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤)، <http://aljabha.org/?i=5543>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٢/ ٢٠١٣).

(٥٩) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007».

(٦٠) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The 11th Annual Herzliya Conference 2011,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, Working Papers, Presentations and Documents, 6-9 February 2011, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=440>.

(٦١) The Twelfth Annual Herzliya Conference, January 31 - February 2, 2012, on the Campus of the Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya in Israel, Program, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=465&ArticleID=2254>.

الإسرائيلي، ومن ثم تؤثر بدورها في مستوى معيشة السكان بإسرائيل ما قد ينعكس على مستوى ولائهم للدولة(٦٢).

ولم تقتصر توصيات المعهد على هذا الحد، بل امتدت لتكوين كيان مؤسسي يتولى مهمة دعم الروابط بين إسرائيل ويهود الشتات، لذا طرح المعهد عدة أفكار لكيانات مؤسسية جديدة:

(أ) «مؤسسة الوطن الثاني أو مجلس الشعب اليهودي»: هو مثال على تأسيس روابط قوية بين اليهود في الشتات وإسرائيل، هذه المؤسسة هي اقتراح قدمه رئيس الدولة شيمون بيريز بالمؤتمر عام ٢٠٠٤ ليكون بمثابة برلمان ليهود الشتات يعمل كهيئة استشارية للكنيست. ولكن واجهت هذه الفكرة بعض النقد حيث يرى البعض أنه لا يمكن أن يكون مؤهلاً كمؤسسة رسمية نظراً لاستبعاد غير اليهود من عضويته، رغم أن إسرائيل بها أقليات غير يهودية. ومن ثم جاءت مبادرة مجلس الشعب اليهودي كبديل من المؤسسة السابق ذكرها، إذ يمثل مجلساً من الشعب اليهودي يعمل جنباً إلى جنب مع رئيس الدولة، لينخرط في تصميم سياسات مشتركة لمستقبل «الشعب اليهودي». ويعتبر هدفه الأساسي تقديم النصح والانغماس في تفاصيل تنفيذ المبادرات المقترحة بشأن مد جسور التعاون مع يهود الشتات والدولة الصهيونية(٦٣).

(ب) «المنتدى اليهودي العالمي»: وهو اجتماع للقادة اليهود من إسرائيل والشتات يقوم بوضع استراتيجيات مشتركة لمواجهة أزمة معاداة السامية ومعاداة الأسرلة (أي كثرة الانتقادات الموجهة للدولة العبرية)(٦٤).

(ج) إنشاء وزارة مستقلة عن وزارة الشؤون الخارجية تختص بتقوية العلاقة مع يهود الشتات: تضطلع هذه الوزارة بمهمات الاتصال بهم، لكي لا تقتصر تلك المهمات على وزارة الخارجية. علاوة على إنشاء وحدة في كل وزارة تختص بمعاداة السامية خاصة داخل وزارتي الاقتصاد والعدل لتتولى مهمات التنفيذ لمواجهة حملة معاداة السامية الجديدة. يضاف إلى ضرورة استيعاب المنظمات اليهودية لكل أطياف اليهود من شباب ونساء وسفارديم وشواذ من الجنسين. والعمل على دعم دور الوكالة اليهودية وبخاصة في ما يتعلق بدعم يهود الشتات. علاوة على ذلك ضرورة العمل على تعزيز العمل الخيري اليهودي الذي يموله اليهود بمختلف دول العالم ليكون بمثابة ساحة للالتزام والتواصل بين اليهود وتشكيل آلية لتواصل بعضهم مع بعض(٦٥).

(٢) تطوير المنظومة التعليمية والبحثية (التعاليم اليهودية): يرتبط هذا المجال بجهود إسرائيل للتطبيع، والتغلب على محاولات الأعداء لوضع معاداة الكيان الصهيوني داخل النظم التعليمية

(٦٢) المصدر نفسه.

(٦٣) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004».

(٦٤) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007».

(٦٥) المصدر نفسه.

الموجودة في العالم وبخاصة في العالمين العربي والإسلامي، والمؤسسات التعليمية الغربية، عبر عدة أطر يأتي في مقدمها الاهتمام بإحياء دراسة وتعليم اليهودية كثقافة تم إهمالها، وذلك من خلال تبني مبادرة «أدبيات الثقافة اليهودية والحضارة» التي تقضي بدراسة الأعمال اليهودية الإبداعية، والتي تسهم في تقوية الصلات والهوية اليهودية وتحيي أصالة النص الديني والطقوس الدينية(٦٦)، وتضمين تاريخ «الشعب اليهودي» في برنامج الدراسات الإسرائيلية بالمدارس والجامعات، مع التركيز على دراسة أهمية القدس كعاصمة للثقافة اليهودية، وليس فقط كعاصمة لدولة إسرائيل. وكذا مد اليهود العلمانيين بالتعليم العلماني للحفاظ عليهم كجزء من المجتمع اليهودي. ومساهمة مدارس غير دينية بإسرائيل في الاحتفال بالثقافة الإسرائيلية اليهودية عبر تحررها من سلطة الهلاخاه (القانون اليهودي)، إضافة إلى نقل الآراء والإنجازات الثقافية المتنوعة ليهود الشتات إلى طلبة هذه المدارس «للحفاظ على التراث اليهودي وتنميته». وتدريب الطلبة الإسرائيليين واليهود على الدبلوماسية العامة، وكيفية التصدي لمعاداة السامية الجديدة. وكذلك خلق شبكات تنسيقية بين الطلبة اليهود والأساتذة بالجامعات الإسرائيلية لقيادة حملة مناهضة ضد معاداة السامية الجديدة، بالإضافة إلى إعطاء أهمية للمؤسسات الأكاديمية بالخارج عبر تمويلها بأموال يهودية لتوازن الاستثمارات الإسلامية بالجامعات الدولية؛ علاوة على تشجيع الأنشطة الأكاديمية في مجال أبحاث معاداة السامية، وإقامة جامعة في هذا الشأن، مع ضرورة تعليم الشباب قيمة الخدمة العسكرية، وخدمة الاحتياط. فأعرب ـ في هذا الصدد ـ رئيس الأركان عن ضرورة تقديم الدعم لتوسيع نطاق الخدمة الوطنية في إسرائيل لتضييق الهوة بين من هم على استعداد للتضحية بأنفسهم من أجل أمن الدولة، وأولئك الذين لا يعملون على الإطلاق(٦٧).

أما بالنسبة إلى ما يتعلق بالتعليم العربي فعلى إسرائيل بذل الجهد لتشجع الدول الغربية على تنفيذ برامج تجبر الفلسطينيين خاصة، والعرب عامة، على تغيير محتوى المنهج التعليمي المحرض ضد إسرائيل(٦٨).

(٣) تشجيع الهجرة اليهودية لإسرائيل: تشكل موجات الهجرة اليهودية لإسرائيل أحد مقومات الأمن القومي الإسرائيلي، فكلما تم دعم معدلات الهجرة إلى إسرائيل زاد تأثيرها بالإيجاب في القوة القومية «للشعب اليهودي»، ويعتبر المهاجرون اليهود بالنسبة إلى إسرائيل هدفاً ووسيلة لضمان مستقبل آمن «للشعب اليهودي». فكل شاب يهودي يهاجر إلى إسرائيل يشترك في سياسة تأمينية من أجل مستقبله ومستقبل أطفاله، بما يسهم في دعم المنظومة الاقتصادية. والأكثر من هذا يقلل من هاجس استيعاب المجتمعات الغربية لهم، والحاجة إلى بذل الجهد للحفاظ على الهوية اليهودية في بيئة غير يهودية.

---

(٦٦) «The Sixth Annual Conference, Executive Summary, January 21-24, 2006».

(٦٧) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007».

(٦٨) «The Sixth Annual Conference, Executive Summary, January 21-24, 2006».

وعلى الرغم من ذلك، قلّت موجات الهجرة إلى إسرائيل؛ فالشباب الذين تمت ولادتهم بعد عام ١٩٧٤ يميلون إلى رسم وتشكيل معرفتهم بإسرائيل، وفقاً لما يظهر بوسائل الإعلام، ونظراً إلى ما تصوره من اضطهاد وسفك دماء يميل الكثيرون من يهود الشتات لإبعاد أنفسهم عن خوض هذه الحلبة من الصراع. وإذا تمت إعادة النظر إلى طبيعة الدولة اليهودية ووضعها الاقتصادي من منطلق الاهتمام بجودة الحياة خاصة الحياة اليهودية سيكون هناك العديد من اليهود الراغبين في تربية أطفالهم بإسرائيل، ومن ثم على إسرائيل أن تتحمل هذه المسؤولية. من هنا يجب أن تكون نقطة الانطلاق عدم التفرقة بين الأطفال الإسرائيليين وأطفال اليهود، خاصة إذا استمر هذا الوضع، فكل طفل يهودي لا يحصل على التعاليم اليهودية الآن سيتحول نسله خلال خمسين عاماً عن اليهودية والانتماء إلى الأمة اليهودية وإسرائيل. أما بالنسبة إلى إسرائيل، فالوضع مغاير؛ فلن يحدث هذا الوضع، إذ يحصل الأطفال على المعرفة اللازمة عن اليهودية(٦٩).

من هذا المنطلق، يرى المركز أنه مثلما استثمر يهود الشتات في إسرائيل حان الوقت لأن تستثمر إسرائيل فيهم؛ عبر برامج تعليمية، وكيانات مؤسسية، ولكن الأهم من ذلك على إسرائيل التركيز على الارتقاء بمستوى المعيشة بها، وتشجيع هجرة اليهود إليها واستيعاب المجتمع الإسرائيلي لهم، وإعادة النظر في قوانين منح الجنسية بالإقامة (Residency Status Law)(٧٠)، وكذلك نظام الضرائب (كما سلف الذكر)، وتشجيع الزيادة السكانية(٧١).

(٤) علاقة إسرائيل مع العالم الخارجي: يأتي هذا المحور في سياق الحديث عن مبدأ المصالح اليهودية وبراغماتية الدولة؛ فرغم قيام الأيديولوجية الصهيونية على مبدأ سمو الجنس اليهودي «شعب الله المختار» واحتقار الأغيار، دفعت البراغماتية الصهيونية إلى إقامة علاقات قوية مع غيرهم من الشعوب انطلاقاً من مفهوم «المصالح اليهودية» التي تفترض أن هناك مصالح يهودية محددة متفقاً عليها بين «اليهود» (أعضاء الجماعات اليهودية)، وأنهم يدافعون عنها علناً أو سراً متى وأينما سنحت لهم الفرصة، ولكن الأوقع هو مصالح الدولة

---

(٦٩) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004».

(٧٠) إن قانون الجنسية بالدولة العبرية يحدّد الشروط الواجب توافرها بالشخص الذي يحقّ له التمتّع بحقوق المواطنة الإسرائيلية. وينظّم القانون أيضاً حقّ العودة ليهود الشتات. الجنسية الإسرائيلية تُمنَح وفقاً لحقّ الدمّ باعتباره الآلية الأساسية التي من خلالها يستطيع الشخص أن يحصل عليها، إضافةً إلى حقوق الإقامة أي الجنسية الممنوحة للعرب والدروز والبدو والمشكلة بالنسبة إلى يهود الشتات والمهاجرين تتمثّل بتقييد القانون لحقّ مواطني إسرائيل في اختيار أزواجهم من خارج الدولة العبرية والمشكلة تزيد إذا كانوا من دولة معادية لإسرائيل. لمزيد من التفاصيل انظر: شلومو أفنيري، «قانون الجنسية.. جزء من مشكلة إسرائيلية أكبر،» الأيام، ١٩/ ١/ ٢٠١٢، <http://www.al-ayyam.com/article.aspx?did=183688&date=1/19/2012>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٣/ ٢٠١٣).

(٧١) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002».

التي أفرزت التجارب العملية سمَّوها على مصالح اليهود[٧٢]. من هنا جاء النشاط الدبلوماسي والسياسة الخارجية الصهيونية سابقة على قيام الدولة بل منشئة لها، وقد أسفرت هذه السياسة الخارجية عن قيام دولة إسرائيل[٧٣]. لذلك يناقش هذا المحور البدائل الممكنة لدعم علاقة إسرائيل بدول العالم وتغيير صورتها السلبية أمام الرأي العام العالمي. فيرى المعهد أن على إسرائيل العمل على:

(أ) تعبئة تأييد الرأي العام الأمريكي: خاصة بين صفوف العلمانيين وتقليل اعتمادها على دعم حكومة الولايات المتحدة واليهود الأمريكان، مع ضرورة تعليم الجيل صغير السن الخطوات الواجب اتخاذها لتحسين صورة إسرائيل في عيون الجمهور الأمريكي، خاصة القطاعات التي تنظر إلى إسرائيل كمجتمع عسكري متطرف يتم صبغته بالصراع والدين. مع ضرورة العمل على اتخاذ إجراءات تقضي بدعم الأبعاد الإنسانية لإسرائيل ومواطنيها، لتغير هذه الصورة الذهنية المغلوطة (على حد وصف المعهد). مع أهمية بناء آلية متطورة للدبلوماسية العامة تتبنى رسالة تقضي بالعمل على تحسين الصورة السلبية لإسرائيل باعتبارها ضحية تعيش في محيط عدائي على أن يتم توجيه تلك الرسائل وفق طبيعة الجماهير المستهدفة. مع توسيع تلك الدائرة التي تستخدم الدبلوماسية العامة وتنويعها، ليتم دمج الشباب والنساء واليهود السفارديم والمثليين نساءً ورجالاً حتى يمكن الوصول إلى الجماعات اليهودية، وتلك التي لديها اتصال باليهودية خاصة ما تم إهمالها خلال الفترة الماضية[٧٤].

(ب) التواصل مع اليهود بروسيا باعتبارهم مصدر قوة: ففي ضوء موجة العداء الموجهة ضد يهود روسيا النابعة من الشارع الروسي وليس من قبل الحكومة، على المنظمات اليهودية كالمنظمات الفدرالية اليهودية، والوكالة اليهودية، إضافة إلى المنظمات اليهودية الأمريكية والأوروبية عدم الاكتفاء بتقديم مساعدات للمرضى وكبار السن من اليهود، ولكن العمل على مراقبة معاداة السامية وممارسة الضغط على الحكومة لمنع أي أفعال معادية للسامية ومعاقبتها، والاهتمام بالتواصل مع اليهود الروس (فهم قوة ضاربة)؛ فالجماعة اليهودية في روسيا قادرة بسبب قوتها وطاقتها، على القيام بعدة أدوار لتنمية الثقافة اليهودية وتقوية دولة إسرائيل[٧٥]، مع الحرص على دعم علاقات إسرائيل على مستوى الحكومات وشركائها بالغرب، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في عدة مجالات[٧٦]:

---

(٧٢) لمزيد من المعلومات انظر: المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

(٧٣) لمزيد من المعلومات انظر: المصدر نفسه.

(٧٤) «The Sixth Annual Conference, Executive Summary, January 21-24, 2006».

(٧٥) يتحكّم يهود روسيا بحوالى ٨٠ بالمئة من اقتصاد روسيا. انظر: المصدر نفسه.

(٧٦) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007».

• **المجال الأمني**: الحفاظ على التفوق النوعي لإسرائيل من حيث المعدات والأسلحة والتدريبات... إلخ، ومن ثم يصعب هزيمة إسرائيل عسكرياً (هذا المجال تكفله بالأساس الولايات المتحدة).

• **المجال الاقتصادي**: أي تعزيز القوة الاقتصادية لإسرائيل عبر اتفاقيات الشراكة مع الكيانات الاقتصادية الكبيرة كاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتعبئة النظم الاقتصادية بالدول المختلفة لفرض سياج حول حملة المقاطعة التي تُمارس ضد إسرائيل وذلك يتطلب مهارة وتشبيكاً وتعاوناً بين الحكومة الإسرائيلية ورجال الأعمال اليهود.

• **المجال السياسي**: الحصول على دعم المنظمات الدولية الكبرى بالمجتمع الدولي بما يجعل من الصعب الحديث عن نزع شرعية إسرائيل، مع العمل على دعم الشخصيات العربية المعتدلة التي تقبل بوجود إسرائيل كرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس وزراء لبنان الأسبق فؤاد السنيورة.

كذلك الحال بالنسبة إلى **حلف شمال الأطلسي**: حيث ينظر المعهد إلى ضرورة اتخاذ إجراءات لتعزيز العلاقات الإسرائيلية مع حلف شمال الأطلسي؛ حتى إن البعض يذهب نحو المطالبة بالحصول على عضوية الحلف كقوة تساند إسرائيل باعتبارها دولة ديمقراطية ليبرالية تعمل في محيط عدائي، خاصة أن دول الحلف أكثر ميلاً إلى إسرائيل مقارنة بالبلدان العربية المحيطة. ولكن هناك من يخشى من الانجرار للاشتراك في أي حرب من المحتمل أن يخوضها الحلف. لذا هناك توجهان أولهما ينادي بالعضوية ولكن دون وجود أية قيود عسكرية، وآخر يرى بعدم جدوى العضوية، فإسرائيل يمكنها إقامة علاقات قوية مع الحلف والدول الأعضاء(٧٧).

(٥) استخدام الدبلوماسية العامة للدفاع عن إسرائيل وتحسين صورتها عالمياً: وذلك سيؤتي ثماره بتكامل المنظمات اليهودية، وتدريب البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية إلى الخارج، ورفع قدراتها وزيادة التنسيق والاتصال معها، وتزويد السفارات الإسرائيلية بمتحدثين قادرين على التعامل مع وسائل الإعلام. وقيامها بالترويج لعدة رسائل في مقدمتها تدمير عملية السلام مع الفلسطينيين والعرب والدول الإسلامية، نتيجة موجة التحريض والكره ومعاداة السامية التي توجه ضد إسرائيل من تلك الدول. وتمت التوصية بشن حملة ضارية ضد مؤتمر ديربن الذي أدان إسرائيل. وكذا ضد اللجنة الدولية لاتحاد الصليب والهلال الأحمر لرفضها عام ٢٠٠٢ انضمام نجمة داوود لها.

(٦) بناء تحالفات مع كيانات ومنظمات دولية: كاتحادات العمال والاتحادات الدولية للطلبة وجماعات إثنية ودينية والقوى المعارضة للعولمة... إلخ. إضافة إلى تعاون إسرائيل مع كيانات تطوعية تدعم وتطور الثقافة اليهودية الدينية والعلمانية الإسرائيلية (Israelism) ونقلها إلى الشباب اليهودي لتصبح محوراً مركزياً لهويتهم وشخصيتهم.

---

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧) دعم الجماعات المسيحية المؤيدة لإسرائيل: ففي ظل تنامي مناخ معاداة السامية الجديدة، أي تنامي العداء الدولي نحو إسرائيل، إضافة إلى الصعوبات التي تواجه الدبلوماسية العامة لإسرائيل، فإن على إسرائيل تقوية علاقاتها مع جماعات تمتلك التأثير السياسي ومن ثم يمكن أن يزيد ذلك من ارتباطها بإسرائيل. وهذه الجماعات هي جماعات دينية مسيحية متدينة بالولايات المتحدة الأمريكية تتألف من مختلف التيارات كجماعة «ميلاد مسيحيين جدد». وهي جماعات ثابتة على دعمها لإسرائيل استناداً إلى إيمانهما بأن هذا التأييد سيجلب لهما البركة والقدسية. فهي تمثل الجناح اليميني بالولايات المتحدة ودول أخرى منها دول في جنوب أمريكا. وتقدر عضويتها ما بين ٦٠ إلى ٧٠ ألفاً أغلبهم لديه تعليمٌ عالٍ ودخلٌ مرتفع ويمتلكون شبكات إعلامية مؤثرة. ورغم ذلك لم تتمكن إسرائيل من الحصول على ميزة كاملة من الدعم الكامن لمثل هذه الجماعات. ولفعل ذلك على إسرائيل أولاً أن تدرك أهميتها، وأن تكون ممتنة لدعمها وأن تستثمر وسائل الاعلام التي تمتلكها لتنظيم حملة دبلوماسية عامة لدعم إسرائيل. فالجماعات المسيحية الداعمة لإسرائيل هي عامل مؤثر يجب تعبئته وحشده لمصلحة الكيان الصهيوني[٧٨].

(٨) العمل على تيسير اندماج المسلمين بالدول الغربية الهادفين للتكامل مع الثقافة الأوروبية: لأن انتشار العداء بأوروبا ضد المسلمين أمر في مصلحة إسرائيل خاصة، واليهود عامة، وذلك لرغبتهم في تغيير أنماط تلك الجماعات المسلمة. فبتكاملهم مع الثقافة الليبرالية الغربية سيتم تغيير نظرتهم وأفكارهم؛ مما يسهم في تقليل أعداء إسرائيل بل وجذب بعضهم لتأييد الصالح الإسرائيلي، ومن ثم سيمثلون ميزة إيجابية نظراً إلى أصولهم الإسلامية والعربية[٧٩].

ب ـ قنوات التصدي والمواجهة

هذا المحور هو انعكاس للهاجس الأمني وعقلية الحصار التي تهيمن على العقلية الإسرائيلية؛ فالإسرائيليون يعانون انشغالاً مرضياً بقضية الأمن كانعكاس للتاريخ اليهودي في مختلف دول العالم، وكذا نظراً إلى وجودهم في محيط عدائي لهم يشكل تهديداً مستمراً على أمن الكيان الاستيطاني واستقراره. ونتيجة لهذا الهاجس الأمني وعقلية الحصار تؤكد إسرائيل دائماً أنها قلعة مسلحة لا يمكن اختراقها؛ قوة لا تقهر، قادرة على الدفاع عن نفسها وعلى البطش بأعدائها. ولكنها مع هذا مهددة طيلة الوقت بالفناء (انظر أسطورة ماسادا وشمشون)[٨٠].

---

(٧٨) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion».

(٧٩) «The Sixth Annual Conference, Executive Summary, January 21-24, 2006».

(٨٠) أسطورة ماسادا وشمشون: هي أسطورة موغلة في القدم وهو اسم قلعة من قلاع اليهود اعتمدوها، على حدّ زعمهم، مأوى لهم في فلسطين قبل أن يطردهم منها الرومان. ففي هذه القلعة تحصّن الكثير من اليهود هرباً من بطش الرومان الذين تمكّنوا من اقتحام القلعة بعد حصار دام طويلاً وهنا لجأ اليهود إلى تلك الخطوة الأسطورية وهي خطوة الانتحار الجماعي كي لا يقعوا في ذلّ الأسر وهذا ما يفسّر إنشاءهم لماسادا في أي وطن يحلّون به كي يكون لهم حصناً يتحصنون داخله عند اللزوم. ومن هنا يبرز لنا التوظيف السياسي الذي يعتمده اليهود للأسطورة قصد كسب تعاطف الرأي العام العالمي وتبرير جبروتهم خاصةً في بلاد العرب. لمزيد من التفاصيل انظر: سيدة بن علي، «توظيف الأسطورة في خدمة السياسة،» سطور (١١ =

من هنا حاول المعهد مواجهة هذا الخطر بسبل جديدة ومستحدثة كالحرب الإعلامية، والقانونية، وعبر منظمات المجتمع المدني، لكن مع الاحتفاظ بالطرق التقليدية (أي استخدام القوة).

(١) الحرب التقليدية (استخدام القوة): استخدام القوة عند الحاجة إليها وذلك من خلال عدة صور كتطبيق مفهوم «الضربة الاستباقية»، وتقوية جيش الدفاع IDF والعمل على استمرار التفوق العسكري القائم بالأساس على التفاوت في التسليح مقارنة بدول المنطقة، ودعم أجهزة الاستخبارات لمواجهة تلك التحديات الاستراتيجية عبر تجنيد جماعات استخباراتية كتجنيد الأمريكان العلمانيين لضمان دعم استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل، بالإضافة إلى إنشاء وحدة في الموساد تقوم بمهمات تجميع معلومات استخباراتية في كل الأصعدة لخدمة المعركة الدبلوماسية العامة لإسرائيل للتصدي لهذه الظاهرة. واستخدام كل الطرق لقلب نظم الحكم بالدول المعادية بل وإسقاطها إذا تطلب الأمر[٨١].

(٢) الحرب الإعلامية: على إسرائيل شن حرب إعلامية عدوانية استباقية ونشطة؛ فتبني اقتراب دفاعي قائم على رد الفعل ليس بالأمر الكافي. فالاقتراب العدواني يتطلب وجود فريق عمل منظم وتابع لجهة مؤسسية يشمل أكاديميين، وضباط استخبارات، وخبراء قانون. وقد يحتاج الأمر في بعض الأحيان إلى وجود رد فعل حينما يتطلب الأمر ذلك، وفي هذا الوضع يجب أن يكون رد الفعل سريعاً موثوقاً فيه منسقاً مناسباً للجمهور المستهدف. على أن تكون المبادرة مستمرة كنتاج لتخطيط استراتيجي طويل الأجل. فهناك أفكار عدة في ما يتعلق بالهيئة المنسقة المخوّلة بأمر القيام بهذه الحملة الإعلامية: فيمكن أن تتبع مكتب رئيس الوزراء، أو مجلس الأمن القومي، أو وزارة الخارجية، أو منظمة غير حكومية تشكل لهذا الغرض. إن مفهوم هذه المبادرة قائم على ضرورة توجيه إسرائيل اهتمام الساحة الدولية نحو قضايا مثل التحريض العربي الفلسطيني، فساد القادة، الطرق التي يحظى من خلالها الإرهابيون على ميزات من خلال الفلسطينيين. مع ضرورة استخدام القوة المضاعفة للأمة اليهودية مثل المنظمات غير الحكومية اليهودية والمنظمات الإنسانية وذلك عبر الكفاح ضد وسائل الإعلام المعادية. فعلى إسرائيل أن تحصل على المبادرة عبر العديد من المنهاجيات وليس فقط تبني منهاجيات دفاعية وذلك كإنشاء منظمات يهودية داخل الدول الأوروبية تندد بدور القيادات الفلسطينية في تشجيع وتنفيذ الهجمات الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين داخل وسائل الإعلام المختلفة. بل وتعمل على تثقيف الغرب عن طبيعة تهديد إيران وخطورته وانتهاكاتها حقوق الإنسان، وشن حملة إعلامية عن الخطر الإيراني وتأجيج الانقسامات الداخلية بإيران. بمعنى آخر تقوم بمهمة الترويج الإعلامي لإسرائيل وتشوية صورة أعدائها من جماعات

= آب/ أغسطس ٢٠١١)، <http://www.sutuur.com/all-articles/1540-saeda.html>، ((تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٣/ ٢٠١٣)، والمسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، «الهاجس الأمني وعقلية الحصار».

(٨١) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007,» and «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009».

الإسلام الراديكالي «كحماس وحزب الله». علاوة على أهمية تطوير ساحات إعلامية جديدة تتلاءم مع عادات المستهلك والتغيرات والتطورات التكنولوجية في وسائل الإعلام (أي خلق إعلام جديد)؛ كإنشاء قناة فضائية إسرائيلية على شاكلة قناة الجزيرة القطرية تُبث باللغة العربية، والانكليزية، والإسبانية، والروسية لدحض رسالة الكراهية الموجهة ضد إسرائيل، وتمكين الإسرائيليين واليهود من دخول القنوات ووسائل الإعلام الغربية والاشتراك فيها وذلك لجعل صوت إسرائيل صوتاً مسموعاً». هذا كله يتطلب تخصيص ميزانية من بنود ميزانية جيش الدفاع لشن تلك الحرب الإعلامية لتصبح إحدى مسؤوليات الجيش. مع الحرص على الاستخدام المكثف لآلة التصوير للقيام بالتوثيق، فالكاميرا هي المدفع في جبهة الحرب الإعلامية. هذا مع الحرص على استقطاب رجال الإعلام بمختلف دول العالم مثل تقديم دعوات إلى صحفيين وقادة وصناع رأي وطلاب وأكاديميين من مختلف دول العالم لزيارة إسرائيل لتحسين صورة إسرائيل على الصعيد الدولي[٨٢].

(٣) جبهة مؤسسات المجتمع المدني: أي تطويع العمل الإنساني لخدمة أهداف إسرائيل، وذلك عبر عدة مظاهر مثل بناء علاقات قوية مع المانحين الدوليين، وخاصة اليهود ليدعموا الأعمال الخيرية والإنسانية التي تقدمها إسرائيل بالدول التي تستهدف بسط النفوذ الإسرائيلي بها. وكذا استخدام المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية واليهودية لخدمة أهداف إسرائيل للضغط على الحكومات المختلفة بما فيها الدول الغربية للتعاون مع إسرائيل، ولإقناعها بتقليل الأنشطة المعادية لإسرائيل التي تمارسها المنظمات غير الحكومية الأخرى بتلك الدول. كما تطرق المعهد للحديث عن المنح والمعونات الموجهة إلى الفلسطينين حيث أوصى بمراقبة التمويل الغربي والعربي للمنظمات التي تحرض على الإرهاب والعنف ضد إسرائيل كحماس وحزب الله ومنظمات غير حكومية أخرى. فالاستخدام الفلسطيني للمنح يأخذ شكلاً غير قانوني ينافي الغرض من المنحة. لذلك على إسرائيل أن تفسد وتعوق المعونات المالية الموجهة للفلسطينيين، كوسيلة للضغط عليهم وعلى المنظمات غير الحكومية المساندة لهم والمنظمات التابعة للأمم المتحدة. كما أوصى المعهد بضرورة توجه إسرائيل بطلب دولي للتحكم في أي معونة مالية ومراقبتها، لتزيد صعوبة هذه القنوات أمام الفلسطينيين لنقل الأموال الموجهة ضد أي أنشطة مضادة لإسرائيل[٨٣].

(٤) جبهة القانون الدولي: إن عدم التعاطي مع الإرهاب باعتباره جريمة دولية ضد الإنسانية وفشل الجماعة الدولية في الموافقة على مفهوم محدد للإرهاب، يمثل تهديداً لأمن إسرائيل فهي مهددة بالوصم بعدم الشرعية القانونية. من هنا يجب حشد الدعم لتوقيع اتفاقية لمناهضة الإرهاب للقضاء عليه، ووضع إجراءات قانونية وجنائية ضد الإرهابيين بالدول الأخرى، خاصة في ظل

(٨٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002».

(٨٣) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007».

رفض البلدان العربية الموافقة على مفهوم موحد للإرهاب، وذلك تجنباً لإدراج الأفعال الفلسطينية ضمن الأعمال الإرهابية إذ ينظرون إلى الفلسطينيين كمحاربين من أجل الحرية. ومن ثم فإن التعامل مع هذا الاقتراب يعتبر تحدياً في ذاته، فساحتا الإعلام الدولي والقانون الدولي متداخلتان. وتشويه صورة إسرائيل بوسائل الإعلام الدولية دليل على استخدام أدوات قانونية استثنائية موجهة ضدها. فكلتا الجبهتين تعكسان من وجهة النظر الإسرائيلية الحق في البقاء. ففي ضوء هذا الوضع يرى المعهد أنه حتى الآن، لا تبذل إسرائيل اهتماماً كافياً لمثل هذه القضايا وتنغمس في رد الفعل والمواقف الدفاعية. لذلك فهناك حاجة إلى مبادرات سياسية واستخدام القوة من التنظيمات المختلفة لتوجيهها من خلال هيئة تنسيقية رسمية تقودها قيادة سياسية عالية المستوى. فهذا الكيان ينبغي أن يضطلع بمهمات تنسيقية لخوض معركة إعلامية عدائية دفاعية[٨٤]، بل وتمويل حملة عدائية قانونية تقضي بمحاكمة كبار القادة الفلسطينيين والعرب في المحاكم الأوروبية، بسبب دعمهم - بل وتورطهم - في ممارسة أنشطة إرهابية؛ إضافة إلى شن حملة لوصف المحكمة الجنائية الدولية بالتسيس وعدم العدالة[٨٥].

فعلى إسرائيل أن توظف القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني لخدمة مصالحها وأهدافها، أي تستخدم هذا السلاح ضد أعدائها. كما ينبغي عليها العمل جاهدة لأن تصبح جزءاً من الثورة العالمية في مجال حقوق الإنسان والقانون الدولي؛ فلا يجب النظر إليها باعتبارها موجة دولية للتمييز ضد إسرائيل فهذا السلاح يجب العمل على توجيهه ضد الدول المعادية لإسرائيل[٨٦]، مع التأثير في الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها لتغير موقفها المندد بإسرائيل لتتعاون معها ضد معاداة السامية الجديدة، إضافة إلى مواجهة حملات الادعاءات القانونية الموجهة ضد القادة وكبار العسكريين الإسرائيليين التي رفعتها الجماعات المؤيدة والمساندة للفلسطينيين في أوروبا[٨٧].

بعد استعراض تلك الاستراتيجية، وبمراجعة أدبيات الفكر الصهيوني، يتضح أن هذه الاستراتيجية هي امتداد - أو بمعنى أدق تحديث - لأفكار القادة الصهاينة أو الآباء الأوائل بما يتوافق ومستجدات العصر. فأغلب تلك التوصيات والموضوعات المطروحة تمت مناقشتها من قبلُ بين أرجاء المؤتمرات الصهيونية التي نظمتها الهيئة العليا للمنظمة الصهيونية العالمية لترسم الخطوط العامة لسياسات المنظمة[٨٨].

---

(٨٤) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002».

(٨٥) المصدر نفسه.

(٨٦) المصدر نفسه.

(٨٧) المصدر نفسه.

(٨٨) «من تاريخ المؤتمرات الصهيونية،» مركز الغدير لدعم المؤتمرات، <http://www.siironline.org/alabwab/motamarat/003.html>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢٠/ ٥/ ٢٠١٤).

ويمكن الوقوف على ذلك الأمر إذا تم النظر إلى عدة قضايا من المحاور التي تم التعرض إليها خلال تلك الاستراتيجية وما تمت مناقشته من قبل خلال المؤتمرات الصهيونية الأولى. فالاهتمام بيهود الشتات والتواصل معهم لخدمة مصالح الدولة الصهيونية سبق الحديث عنه خلال سلسلة تلك المؤتمرات. لقد آمن هؤلاء الزعماء أن توزيع اليهود على العديد من دول العالم هو عامل قوة لا ضعف. فتنظر اليهودية الإصلاحية إلى الشتات باعتباره مصدر عالمية اليهود، وأنه حالة يجب الحفاظ عليها لخدمة أهداف الدولة الصهيونية. ورأوا أن الشتات لا يتنافى مع محاولة الاندماج مع بقية الشعوب. وهذا المصطلح هو مصطلح قيمي استخدمه الزعماء الصهاينة للتواصل مع يهود العالم لتطويعها لخدمة أهدافهم، لأنه يفترض أن الأقليات اليهودية المختلفة في العالم تربطها رابطة واحدة، وأنها متمركزة حول نقطة واحدة هي «أرض الميعاد» وأنها مشتتة بسبب وجودها خارج هذا المركز، أو لكونها بعيدة منه. كما فسرت اليهودية الأرثوذكسية ظاهرة الشتات على أنها من علامات اختيار الخالق لليهود. لذلك ليس من المحتمل محاولة إنهاء حال الشتات بالعودة إلى أرض الميعاد[٨٩]، فهم يساهمون في خدمة مصالح الدولة كيهود الولايات المتحدة، ويهود روسيا.

وقد اختص المعهد بالحديث عن التواصل مع يهود الولايات المتحدة وروسيا؛ نظراً إلى قوة الطائفتين اليهوديتين بهاتين الدولتين المتحكمتين في مقدرات العالم الأولى كقوة عظمى والثانية كقوة كبرى (البعض يطلق عليها شبه عظمى). فالولايات المتحدة هي ثاني دولة في العالم يوجد فيها ٦,٥ مليون يهودي (تسبقها إسرائيل ٧,٥ مليون)، يتحكمون في مصادر الثروة والنفوذ والمؤسسات الإعلامية، ويلعب اللوبي اليهودي دوراً قوياً في خدمة المصالح الإسرائيلية داخل أروقة صناع القرار في الكونغرس ومؤسسة الرئاسة (خاصة مؤسسة إيباك). أما روسيا فهي رابع دولة في العالم من حيث عدد اليهود (٤٠٠ ألف) تسبقها فرنسا ٥٦٠ ألفاً[٩٠]، ورغم ذلك تختلف التقديرات بالنسبة إلى عدد اليهود، في حين ذكر تقرير معهد تخطيط سياسات اليهود عام ٢٠٠٦ بروسيا إلى أن عددهم يبلغ ٢٢٨ ألف يهودي، وتوقع أن يقل العدد إلى ١٣٠ ألفاً خلال العقود القليلة القادمة، بينما ذكرت تقارير الأمم المتحدة أن عدد اليهود في روسيا يبلغ مليون يهودي[٩١]، ولكن مصادر أخرى ذكرت أن عددهم حوالى ٢٠٦ آلاف يهودي[٩٢]. إلا أنهم يتمتعون بالقوة والنفوذ داخل روسيا حيث يسيطر رجال الأعمال اليهود على نسبة كبيرة من قطاع الطاقة والغاز والنفط والصناعات الثقيلة، والمعادن،

---

(٨٩) فهد مطلق العتيبي، «فلسفة (الشتات) في العقل الجمعي اليهودي،» الجزيرة (الرياض) (١٣ محرّم ١٤٢٩هـ)، <http://www.al-jazirah.com/2008/20080121/ar5.htm>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٤/ ٢٠١٤).

(٩٠) نبيل محمود السهلي، «جفاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة،» الفجر نيوز (٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، <http://www.turess.com/alfajrnews/10097>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٩).

(٩١) Vyancheslav Karpov and Elena Lisoveskaya, «Religious Intolerance Towards the Jews in Russia,» Western Michigan University, <http://www.nceeer.org/papers/summaries/karpovo62107.html>, (accessed on: 20/11/2009).

(٩٢) «History of the Jews in Russia,» Wikipedia: The Free Encyclopedia, <http//:en.wikipedia.org/wiki/ history-of-the-jews-in russia- wikipedia the freeencyclopedia.mht>, (accessed on: 12/11/2009).

والمال، والبنوك، وقطاع الإعلام[٩٣]، ويتقلد أغلب يهود روسيا مراكز سياسية واجتماعية ونيابية مرموقة، ويتمتعون بعلاقات وروابط وثيقة بالسلطة الحاكمة. كما أن تمثيلهم البرلماني داخل الدوما يفوق قوتهم العددية[٩٤]، ويساهمون في خدمة مصالح إسرائيل داخل روسيا. من هنا يتاح أن المعهد استطاع قراءة الواقع ليستثمر في تلك القيم لجني نتائجها كقوة مضافة تصب في صالح المخطط الصهيوني[٩٥].

والاهتمام بيهود الشتات ينبع في الواقع من مقولة «مركزية إسرائيل في حياة الدياسبورا» وهي عبارة تعني أن مركز الحياة اليهودية في العالم بأسره هو إسرائيل، فهناك ضرورة لأن تصبح الدولة الصهيونية مركز حركية الجماعات اليهودية في العالم، وأن تكون الدولة الصهيونية الملجأ الوحيد لليهود، وبأن تقوم وحدها بالدفاع عنهم، حتى إنهم ادعوا أن الحروب التي يخوضها المستوطنون الصهاينة، إنما تهدف إلى الدفاع عن كل يهود العالم. فهذه المقولة مفادها أن الدولة الصهيونية هي التي تساعد يهود العالم في الحرب ضد خطر الاندماج وفي الحفاظ على الهوية اليهودية، وأنها هي التي تضمن استمرار التراث اليهودي وتطوُّره، وتحسن صورة اليهود أمام الأغيار، ومن ثم يجب أن تكون جزءاً من الهوية والشخصية لكل يهودي بمختلف دول العالم[٩٦].

وتجدر الإشارة إلى أن توصية المعهد لإعادة النظر في الضرائب لتشجيع موجات الهجرة تعود جذورها إلى بداية الموجات الأولى للهجرة إلى الأراضي الفلسطينية قبل إنشاء دولة إسرائيل، فكانت دوماً آلية مهمة لجذب المهاجرين الجدد فتم إعفاؤهم من الضرائب والمكوس المفروضة على المسافرين كما تمتعوا بحصانة قانونية لتميزهم عن العرب أهل الأرض وذلك انطلاقاً من الإيمان بضرورة تجنب فرض ضرائب ثقيلة على اليهود لوقف الحقد من جانب الطبقات الفقيرة على الأغنياء الذين يمثلون الدعامة المالية الضرورية للحكومة وذلك درءاً لأي صراع طبقي أو ثغرة مجتمعية ينفذ من خلالها أعداء الأمة اليهودية[٩٧].

كما أن الحديث عن حق عودة المهاجرين اليهود لدول العالم ما هو إلا تجسيد للاستيطانية الإحلالية الصهيونية، إذ يقوم العنصر السكاني الوافد بالتخلص من السكان الأصليين إما عن طريق الطرد أو عن طريق الإبادة حتى يُفرغ الأرض منهم ويحل هو محلهم لإقامة الدولة اليهودية استناداً إلى الإيمان بأن وجود أي عنصر غير يهودي داخل هذه الدولة سيؤدي إلى فشل المشروع الصهيوني

(٩٣) مغازي البدراوي، «صراع النفط في روسيا والحرب مع المليارديرات اليهود،» الوقت، العدد ٣٠٢ (١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، <http://www.alwaqt.com/blog-art.php?baid=190>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ١١/ ٢٠٠٩).

(٩٤) Karpov and Lisoveskaya, «Religious Intolerance Towards the Jews in Russia».

(٩٥) «The Jews and the Communization of Russia,» in: Elizabeth Dilling, «The Jewish Religion: Its Influence Today,» <http://www.come-and-hear.com/dilling/dcontents.html#xii>, (accessed on: 15/11/2009).

(٩٦) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد، «مركزية إسرائيل في حياة الدياسبورا».

(٩٧) المصدر نفسه.

من أساسه، ومن ثم فالدولة الصهيونية تهدف إلى إحلال اليهود محل العرب[٩٨]، لذا وضع المعهد توصيته بالعمل على استعادة اليهود الذين تركوا إسرائيل للعيش بها مرة أخرى في ظل إنكارهم لحق العودة الفلسطيني؛ وهو ما يعكس أن المعهد يوضح قوة تجذر الفكر الصهيوني في توجهه الأيديولوجي الذي انعكس في ما أنتجه من توصيات.

وجاءت قضية التعليم لتحتل مكانة كبيرة داخل توصيات المعهد كعنصر من أهم مقومات الدولة الصهيونية، فهو وسيلة لتحقيق الأهداف الصهيونية لأن العلم هو أساس التميز والتطور والبقاء وتطوير الآليات التي تمكنهم من بناء دولة إسرائيل الكبرى فهو من أهم الآليات التي تتكامل مع بقية آليات المخطط الصهيوني كالأداة العسكرية والفكرية... إلخ. فالممعن بالنظر إلى الحركة الصهيونية يجد اهتمامها البالغ بميدان التربية والتعليم واعتباره من أولويات تحركها نحو إقامة الكيان الصهيوني. فمنذ عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وقبل قيام إسرائيل حرصت الصهيونية على القبض بيدها على زمام المبادرة في مجال التعليم، وفرضت على السلطات البريطانية إرادتها بأن يكون للوكالة اليهودية الحق في وضع المناهج الدراسية للطلاب اليهود في الوقت الذي حجب هذا الحق عن سكان الأرض الشرعيين العرب الفلسطينيين[٩٩].

وفي إطار هذا الاهتمام جاء الحديث عن الجامعات بدول الشتات، ففي حين عبَّر المعهد عن ضرورة البدء بالجامعات لتكون النواة لمواجهة حملة معاداة السامية الجديدة، وبناء قيادات موالية لهم عبَّر الآباء الأوائل من الصهاينة عن أهمية الجامعات لكونها مكانا لتشكيل العقول والأذهان وتربية القيادات والكوادر التي ستحكم العالم أجمع[١٠٠]، ما يعكس اهتمام المخططات الصهيونية منذ القِدم بالجامعات، فما ذكره المعهد في هذا الصدد هو إعادة إحياء المقترح ذاته الذي سبق ذكره في الماضي.

كما إن التشديد على وضع القدس داخل المقررات التعليمية حتى بين الأوساط العلمانية في الشتات إنْ هو إلا لتحقيق المخطط الهادف إلى «تأسيس القدس الكبرى الموسعة، اليهودية الخالصة: كتلة استيطانية ضخمة تُمزِّق وإلى الأبد الوحدة الجغرافية للضفة الغربية» (كما ورد في إحدى وثائق حزب الليكود). ويستهدف هذا المخطط أن تكون القدس الكبرى بمنزلة متروبوليتان، تمتد غرباً باتجاه تل أبيب، وجنوباً باتجاه حلحول والخليل، وشمالاً إلى ما وراء رام الله، وحتى

---

(٩٨) «الاستيطان الصهيوني ونظرية «أرض بلا شعب» العنصرية،» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic/books/al_fakar/fakr3.htm>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢/ ٣/ ٢٠١٤).

(٩٩) داود درويش حلس، «التربية الصهيونية في الكتب المدرسية الإسرائيلية: إرهاب مبكر... تعاليم متطرفة،» <site.iugaza.edu.ps/dhelles/files/2010/02/jewish_thinking.doc>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٢/ ٢٠١٣).

(١٠٠) إيميل توما، الأعمال الكاملة، ٥ ج (حيفا: معهد إميل توما للأبحاث الاجتماعية والسياسية، ١٩٩٥ _ ١٩٩٧)، ج ٤: جذور القضية الفلسطينية، <http://www.alburayj.com/nakba%20bazel.htm>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٤/ ٢٠١٣)، و William W. Brickman, «Education,» Jewish Virtual Library (2008), <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/judaica/ejud_0002_0006_0_05565.html>, (accessed on: 11/2/2013).

حدود أريحا شرقاً. وكل هذا يعني ضم حوالى ١٢٥٠ كم؛ (ثلاثة أرباعها من الضفة الغربية)، وأن تبلغ مساحة القدس الكبرى ٢١ في المئة من مساحة الضفة، بحيث يبلغ طول المدينة ٤٥ كم وعرضها ٢٥ كم. لتظل أهميتها قيمة توجد في العقل البشري وتتوارثها الأجيال اليهودية حتى يتم تحقيقها[١٠١].

والاهتمام باستخدام سلاح القوة استناداً إلى المرجعية الدينية للفكر العسكري الإسرائيلي قبل قيام دولة إسرائيل - حيث لم تكن نظرية الأمن قد تبلورت بعد - التي ترتكز على كون الحرب هي حرب مقدسة، لأن قائدها هو الله «يهود إله إسرائيل» فهو قائد الجيوش محارب شديد يخوض شعبه بعنف وغلظة في كل حروب إسرائيل حيث تلجأ إسرائيل للحرب لتحقيق ما تصبو إليه[١٠٢].

وفي ما يتعلق بالحرب الإعلامية فجذورها قديمة؛ حيث شعر الآباء الصهاينة الأوائل بخطورة الأدب والصحافة باعتبارهما أعظم قوتين تعليميتين. لهذا السبب عمل الصهاينة على امتلاك وسائل إعلامية لمخاطبة اليهود حول العالم، فأسسوا صحفاً لترويج أفكارهم منها صحيفة صوت يعقوب في فرنسا وصحيفة جورج كلان كل في إنكلترا، واشتروا صحفاً أخرى في أمريكا كما خططوا لشراء العدد الأكبر من الدوريات مع زيادة الصحف وفقاً لتوصيات المؤتمر الصهيوني الأول، علاوة على تأكيدهم أهمية وضع كل وسائل الطبع والنشر والصحافة والمدارس والجامعات والمسارح وشركات السينما ودورها... وغيرها تحت أيدي اليهود[١٠٣]. ومع التطور عمل المعهد على إدخال التقنيات الحديثة التي لم تكن متوافرة إبان هؤلاء القادة الصهاينة، كشبكات التواصل الاجتماعي والإذاعة والتليفزيون... إلخ. والتوصية بتخصيص ميزانية الحرب الإعلامية ضمن ميزانية الجيش الإسرائيلي أمر بالغ الخطورة قد يفسر الوضع الذي نشهده الآن من أخبار كاذبة ومغلوطة هدفها شق الصف ووحدة الأمة.

كما أن الحديث عن سلاح مؤسسات المجتمع المدني ليس بالأمر الجديد وإنما ترجع جذوره إلى أفكار هرتزل حيث أكد ضرورة لعب اليهود الأغنياء دور المانحين لغيرهم من الفقراء لخدمة الأهداف الصهيونية، فيرى عبد الوهاب المسيري أن الحركة الصهيونية اعتمدت منذ نشأتها على التبرعات التي تجمعها من أعضاء الجماعات اليهودية في العالم. وترى الأدبيات الصهيونية أن جمع تلك التبرعات أخذ في بعض الأحيان شكل الإكراه أو الغش والخداع؛ لذا يفضل المسيري تسميته بالجباية فهي تقوِّي الروابط العاطفية بين إسرائيل واليهود الأمريكيين، ومن هنا فإن شعار النداء اليهودي الموحد الأكثر شهرة (نحن واحد) يحث اليهود على تأكيد تضامنهم بواسطة العطاء.

---

(١٠١) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

(١٠٢) «المرجعية الدينية والتاريخية للفكر العسكري الإسرائيلي،» موقع مقاتل من الصحراء، <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec03.doc_cvt.htm#_ftn1>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٥/ ٢٠١٣).

(١٠٣) «المؤتمر الصهيوني الأول بازل ١٨٩٧ ... بداية تأسيس الصهيونية،» شبكة فلسطين للحوار (٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٣)، <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1116603>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٤/ ٢٠١٣.

فالتبرعات لا يُنظَر إليها باعتبارها مجرد إحسان بل بوصفها «نوعاً من المشاركة في دولة إسرائيل، وخصوصاً من قِبَل اليهود العلمانيين والمندمجين»(١٠٤).

إلا أن الحديث عن العمل المدني لم يكن متمثلاً فقط بتقديم المساعدات وغيرها من الأعمال الخيرية المقدمة لليهود ولكن نظر الآباء إلى تلك المؤسسات لتؤدي دوراً آخر. فعلى سبيل المثال قامت المؤسسات التوطينية في القرن التاسع عشر بممارسة نشاط صهيوني توطيني، إذ إنها كانت تساعد على توطين يهود اليديشية في فلسطين باعتبار أن هذا هو إحدى وسائل التخلص من اليهود (وفقاً للديباجات الصهيونية)، وهذا ما يسمى بـ «الصهيونية التوطينية». بل وقام المؤتمر اليهودي العالمي بتقديم الكثير من المساعدات لإسرائيل عبر اتصاله بالحكومات والدول التي لا تستطيع إسرائيل الاتصال بها (الاتحاد السوفياتي قبل انهياره والوطن العربي)، أو الاتصال بالجماعات اليهودية في هذه البلاد، خاصة أن كثيراً منها تم استيعابه داخل الشبكة الصهيونية العامة بحيث أصبح يمارس نشاطه داخل إطار صهيوني. ولكن هذا هو النمط العام لكثير من النشاطات اليهودية في العالم الغربي، فقد تم استيعابها داخل النشاط الصهيوني ومن ثم خدمة مؤسسات المجتمع المدني سواء العاملة بإسرائيل أو بدول العالم(١٠٥).

من هنا يتضح أن قنوات التصدي والمواجهة التي تبناها المعهد تقترب من آليات حروب الجيل الرابع القائم على مفهوم الحروب غير المتماثلة التي تقوم على محاربة تنظيمات منتشرة حول العالم، وهذه التنظيمات محترفة وتملك إمكانات ممتازة، ولها خلايا خفية تنشط لضرب مصالح الدول الأخرى الحيوية كالمرافق الاقتصادية وخطوط المواصلات لمحاولة إضعافها أمام الرأي العام الداخلي لإرغامها على الانسحاب من التدخل في مناطق النفوذ، وتستخدم فيها وسائل الإعلام الجديد والتقليدي ومنظمات المجتمع المدني والمعارضة والعمليات الاستخبارية(١٠٦). وهذا يشابه المخطط القديم للزعماء الصهاينة وكذا بنود الاستراتيجية الحديثة التي وضعها معهد السياسة والاستراتيجية لمواجهة ظاهرة معاداة السامية الجديدة.

فليست مصادفة أن تتحدث تلك الاستراتيجية في محورها الثالث عن قنوات التصدي والمواجهة التي تشتمل على ثلاثة حروب جديدة على إسرائيل خوضها لضمان أمنها القومي، وهذه الحروب هي وسائل حروب الجيل الرابع، فالحديث عن الضربة الاستباقية والأعمال الاستخباراتية والأفعال

(١٠٤) المصدر نفسه.

(١٠٥) المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد.

(١٠٦) حروب الجيل الرابع بدأ ظهورها خلال حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، لكن بدأ تداولها مع ضرب العراق وهجمات أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. لمزيد من التفاصيل انظر: William S. Lind [et al.], «The Changing Face of War: Into the Fourth Generation,» *Marine Corps Gazette* (October 1989), <https://www.mca-marines.org/files/The%20Changing%20Face%20of%20War%20-%20Into%20the%20Fourth%20Generation.pdf>, (accessed on: 24/3/2014), and Antulio J. Echevarria II, «Fourth Generation War and Other Myths,» *Strategic Studies Institute* (November 2005), <http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub632.pdf>, (accessed on: 24/3/2014).

التخريبية وتطويع مؤسسات المجتمع المدني لخدمة أهداف إسرائيل، إضافة إلى الحرب الإعلامية التي تود التوصية بوضعها ضمن منظومة جيش الدفاع الإسرائيلي. ومن ثم ترى الباحثة أن تلك الاستراتيجية بالغة الخطورة حيث تعتبر رؤية لكيفية دخول إسرائيل ساحة حروب الجيل الرابع. ولكن الغريب هو حديث الآباء الصهاينة عن تلك الأدوات السالف الإشارة إليها بمئات الأعوام الماضية.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن ظهور مفهوم معاداة السامية الجديدة أمر بالغ الخطورة لمرادفته بالعداء السياسي للدولة الصهيونية الاستيطانية، ومن ثم فأي انتقاد سيوجه لها سيقيَّم كمظهر من مظاهر معاداة السامية الجديدة، ما يمثل تصريحاً لها بأن تفعل ما تشاء وترتكب ما تريده من أفعال وجرائم في حق أعدائها (العرب عامة والفلسطينيين خاصة ومجتمع الأغيار ككل)؛ إذ إن من يعادي السامية سيقع تحت طائلة قانون «تعقب معاداة السامية عالمياً» الذي نجح يهود الشتات بالولايات المتحدة في استصداره من قبل الإدارة الأمريكية ـ كما سبقت الإشارة ـ ، ما يشكل خطورة على من ينتقد تلك الدولة. والأخطر هو الاستراتيجية التي تم وضعها للتصدي لهذه الظاهرة، وخاصة أننا نشهد ترجمة الكثير منها الآن. وهذا ما سيناقشه المبحث «ثانياً» حيث سيناقش السياسات الحكومية المتبعة لمواجهة الظاهرة.

ثانياً: السياسات الحكومية لمواجهة معاداة السامية الجديدة

مرت إسرائيل منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن (أي منذ تأسيس معهد السياسة والاستراتيجية) بستة حكومات، بدأت بحكومة باراك (الحكومة الرقم ثمانية وعشرون) التي بدأت من تموز/ يوليو ١٩٩٩ حتى آذار/ مارس ٢٠٠١، ثم جاءت حكومة اليمين بقيادة شارون من آذار/ مارس ٢٠٠١ حتى شباط/ فبراير ٢٠٠٣. وجاء التشكيل الجديد للحكومة الرقم ثلاثين في تاريخ إسرائيل بقيادة شارون ممثلاً في البداية عن الحزب اليميني القومي حزب الليكود ثم حزب يمين الوسط (حزب كاديما)[١٠٧]، واستمر في الحكم حتى نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ حتى دخل في غيبوبة مرضية حالت دون اضطلاعه بمهماته الوظيفية؛ تلاه أولمرت ليحكم بشكل مؤقت حتى أيار/ مايو من العام ذاته، وفاز هو بالحكومة الجديدة (الحكومة الرقم واحد وثلاثون) التي استمرت حتى آذار/ مارس ٢٠٠٩، خلفه بنيامين نتنياهو لحكومتين (الحكومة الثانية والثلاثون والثالثة والثلاثون) ممثلاً عن زعيم معسكر اليمين (حزب الليكود). ويتضح ذلك في الجدول الرقم (٣ ـ ١).

١ ـ برامج الحكومة

يتناول هذا الجزء الخطوط العريضة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ـ منذ نشأة المعهد ـ التي أعلنتها عقب فوزها بالعملية الانتخابية، فهي حصيلة اتفاقات ائتلافية بين عدة أحزاب سياسية مختلفة

(١٠٧) عندما انسحب شارون من حزب الليكود مؤسساً حزب كاديما.

ذات برامج حزبية متنوعة، وقد تكون متباينة. ومن ثم هذه البرامج هي قواسم مشتركة بين أطراف الائتلاف الوزاري لتلزم الأغلبية البرلمانية التي انبثقت منها الحكومة بمساندتها والدفاع عنها. لذا فهي برامج مقتضبة ليست تفصيلية تضع خطوطاً عامة تحدد وجهة الحكومة، لذا ستتضح في هذا الجزء أفكار عامة غير مفصلة ولكن في بعض الأجزاء قد يتم التعرض لقانون ما ستعمل الحكومة على تمريره لأهميته وحداثته لذا يتم الإشارة إليه خلال برامج الحكومة.

من هنا، يحاول هذا الجزء الوقوف على مساحة الاتفاق بين ما تم عرضه في برامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بصدد التصدي لظاهرة معاداة السامية الجديدة، وبين التوصيات التي وضعها معهد السياسة والاستراتيجية، حتى يمكن الإشارة إلى مدى تأثر صنّاع السياسة العامة بإسرائيل ببدائل السياسات التي وضعها المعهد في هذا الصدد.

وباستقراء البرامج الحكومية المختلفة أمكن للباحثة تقسيمها وفقاً للخطوط العامة لاستراتيجية المعهد في مواجهة ظاهرة معاداة السامية الجديدة؛ رؤية المعهد بالنسبة إلى «الشعب اليهودي»، العلاقة مع العالم الخارجي، الحروب التي ستخوضها الدولة.

الجدول الرقم (٣ ـ ١)

الحكومات الإسرائيلية من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٤

رقم الحكومة	المدة	رئيس الوزراء	المعسكر الحزبي (أو التوجه الأيديولوجي للحكومة)
٢٨	٦/ ٧/ ١٩٩٩: ٧/ ٣/ ٢٠٠١	باراك	اليسار (حزب العمل)
٢٩	٧/ ٣/ ٢٠٠١: ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣	شارون	اليمين (حزب الليكود)
٣٠	٢٨/ ٣/ ٢٠٠٣: ٤/ ٥/ ٢٠٠٦	شارون حتى عام ١٦/ ٤/ ٢٠٠٦ أولمرت من ١٦/ ٤/ ٢٠٠٦	اليمين (حزب الليكود ثم حزب كاديما)
٣١	٤/ ٥/ ٢٠٠٦: ٣١/ ٣/ ٢٠٠٩	أولمرت	يمين الوسط (حزب كاديما)
٣٢	٣١/ ٣/ ٢٠٠٩: ١٨/ ٣/ ٢٠١٣	نتنياهو	اليمين (حزب الليكود)
٣٣	١٨/ ٣/ ٢٠١٣ حتى الآن	نتنياهو	اليمين (حزب الليكود)

المصدر: «All Governments of Israel,» The Knesset, <http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp?govt=31>, (accessed on: 3/2/2013).

أ ـ «الشعب اليهودي» داخل البرامج الحكومية

يناقش هذا الجزء الخطوط العريضة للبرامج الحكومية حول القضايا التي تمس الشعب اليهودي: الهوية، التعليم، وموجات الهجرة، التواصل مع يهود الشتات، والبرامج الاجتماعية والاقتصادية لتحسين أوضاع الفئات الأولى بالرعاية؛ حيث يتضح أن توصيات المعهد جاءت مسايرة مع برامج

الحكومات المتعاقبة فقد بدأ الاهتمام بالشعب اليهودي منذ عام ٢٠٠٠ حتى آخر مؤتمر تناولته الرسالة عام ٢٠١٣.

(١) «الهوية اليهودية»: احتلت قضية هوية الدولة الصهيونية مكانة بارزة داخل أجندة الحكومات الإسرائيلية المختلفة، فتدرجت ما بين محاولة التقريب بين الهويات الفرعية المختلفة (أو المتناحرة) كالمتدينين والعلمانيين، وهناك من وصلت به الحال لإعلاء الطابع اليهودي للدولة كهوية جامعة تجبّ غيرها من هويات فرعية خاصة العربية.

فنجد الحكومة اليسارية (حكومة باراك)[١٠٨] تهتم بمصالح الطوائف العلمانية من اليهود في الداخل والخارج كالحديث عن مراسم الدفن على الطريقة العلمانية، ومن لا يحق لهم الزواج حسب الشريعة اليهودية وتقديم المساعدة عند إجراءات اعتناق الديانة اليهودية، مقابل محاربة الانغماس في التعاليم الدينية؛ فنصَّ برنامج الحكومة أنها ستمتنع قدر الإمكان عن سن قوانين تخص الشؤون الدينية، كما ستعارض الإكراه الديني أو الإكراه المعارض للدين وستضمن حرية العبادة والضمير[١٠٩].

ويمكن تفسير ذلك بأن الحكومة كانت يسارية والفكر اليساري لا يعلي من قيم الدين والتدين خاصة وأنه حزب علماني بالأساس.

واستمر الاهتمام باليهود العلمانيين مع حكومة شارون ٢٠٠١، فتعهدت الحكومة بالعمل من أجل التأليف بين قلوب المتدينين والعلمانيين من خلال الحوار وإقامة ميثاق بين المتدينين والعلمانيين، مبني على أساس الموافقة القائمة على التسامح وتأليف القلوب بين مختلف الطبقات الاجتماعية[١١٠].

وعاود شارون من خلال حكومته الثانية الاهتمام أيضاً بالتقارب بين المتدينين والعلمانيين؛ إذ أعلنت اهتمامها ببلورة حل لعلاقة الدين والدولة من خلال حوار وعقد معاهدة بين المتدينين والعلمانيين، تكون مبنية على موافقة ترتكز على الصبر والتسامح المتبادلين، وتقريب القلوب بين أبناء الشعب[١١١] بل وتعهدت بضمان الحاجات الدينية لكل أبناء الطوائف والديانات في إسرائيل

(١٠٨) حكومة يسارية لأنها بقيادة حزب العمل الذي من المفترض أنه قائد معسكر اليسار الإسرائيلي وفق تصنيفه الأيديولوجي والفكري، لكنه بعد مقتل إسحق رابين (رئيس الوزراء وزعيم حزب العمل الأسبق) دخل أزمة كبيرة أيديولوجية وفكرية علاوة على أزمة القيادة جعلته لا يختلف عن أحزاب معسكر اليمين. لمزيد من التفاصيل انظر: هبة جمال الدين، أزمة معسكر اليسار الإسرائيلي: تدهور وانهيار (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠١٠)، ص ١٧٥ و٢٥٠.

(١٠٩) «اذاعه... توزيع مسودة للخطوط العريضة لحكومة باراك،» وكالة الأنباء الكويتية (كونا) (٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٩)، <http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1004754&language=ar>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢٥/ ٣/ ٢٠١٤).

(١١٠) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (حكومة ٢٩)،» موقع الكنيست الإسرائيلي، <http://www.knesset.gov.il/docs/arb/important_documents.htm>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٣/ ٢٠١٤).

(١١١) «وثيقة: الخطوط العريضة لحكومة شارون الثانية ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣،» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، <http://www.madarcenter.org/madar-about.php?id=8>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢٤/ ٣/ ٢٠١٤).

من دون تأثير التوجهات السياسية على قدم المساواة. ولكنها تعهدت في الوقت ذاته بالحفاظ على الطابع اليهوديّ للدولة وعلى الموروث الإسرائيلي.[112]

أما حكومة نتنياهو فاعتبرت هوية الدولة هي الهوية اليهودية وأية طوائف أخرى ليست جزءاً من تلك الهوية خاصة الطائفة العربية. فالحكومة الثالثة والثلاثون تضمن برنامجها تعهد رئيس الوزراء نتنياهو بسن قانون «أساس: إسرائيل - الدولة القومية للشعب اليهودي» الذي يمنح الغلبة للطابع اليهودي للدولة. فقد التزم خلال الاتفاق الائتلافي مع «البيت اليهودي» في ائتلاف الحكومة الثالثة والثلاثين بأن تعمل الحكومة على سن قانون ينص على أن إسرائيل هي «الدولة القومية للشعب اليهودي». ومشروع القانون هذا هو قانون أساسي، ويعتبر قانوناً دستورياً، وينص على أنه عندما تنظر المحكمة العليا الإسرائيلية في قضية يوجد تناقض فيها بين المبادئ الديمقراطية، والطابع اليهودي للدولة، فإن على المحكمة أن تحسم القضية بموجب يهودية الدولة. (وقد أوصى المعهد بذلك في مؤتمر هرتسيليا ٢٠٠٣)[113].

والأكثر من ذلك هو نص برنامج الحكومة بالعمل على صيانة الطابع اليهودي للدولة وتراث الشعب اليهودي، كما أنها ستعامل باحترام جميع الديانات والأعراف والتقاليد لأبناء الطوائف المختلفة القاطنين في البلاد تمشياً مع القيم الواردة في ميثاق الاستقلال (وجاءت هذه التوصية خلال مؤتمر هرتسيليا ٢٠٠٦)[114]. ولكن الانحياز الواضح لليهود جاء في نص القانون الملزم للسلطات الإسرائيلية بتخصيص موارد مالية من أجل دفع الاستيطان اليهودي في تخوم إسرائيل، لكن من دون إلزامها بأن تفعل ذلك لمصلحة المواطنين غير اليهود فيها. هذا إضافة إلى إنكار اللغة العربية كإحدى اللغات الرسمية بالدولة العبرية»[115].

---

(١١٢) المصدر نفسه.

(١١٣) «الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو: التركيبة، الخطوط العريضة، الاتفاقيات الائتلافية، السير الذاتية لرئيس الحكومة والوزراء،» المشهد الإسرائيلي (١٩ آذار/ مارس ٢٠١٣)، <http://www.madarcenter.org/pub-details.php>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٣/ ٢٠١٤).

(١١٤) «الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣٢ في دولة إسرائيل،» ديوان رئاسة الوزراء (تل أبيب)، <http://www.pmo.gov.il/ARAB/ISRAELGOV/Pages/policy.aspx>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٣/ ٢٠١٤).

(١١٥) إلّا أن ليفني، كرئيسة لحزب كاديما في حينه، قد منعت في نهاية الأمر طرح مشروع القانون للتصويت في الكنيست، وذلك عقب انتقادات شديدة وجّهها خبراء قانونيون لمشروع القانون. وقالت ليفني، وهي وزيرة العدل في الحكومة الجديدة، إنها ستلجم مشروع القانون هذا، مشدّدة على أنه «توجد أمور يحظر أن يتم طرحها». ولفتت ليفني إلى أن «خلافات الرأي بيني وبين البيت اليهودي عميقة جداً. ولأسفي فإن الحلف بين لبيد وبينيت أدخل تلك الجهات [المتطرفة] إلى الحكومة، وهذه تركيبة غير متجانسة وسأضطر إلى التفكير في دفع المواضيع التي أريدها». وكان ثلث أعضاء الكنيست الـ ١٢٠ في الدورة السابقة، وبينهم معظم نواب كاديما وعدد من نواب حزب العمل، قد وقّعوا على مشروع القانون، ويعتقد أنه لو لم تمنع ليفني طرحه لتمّ سنّه. ونقلت هآرتس عن مسؤول رفيع المستوى في الكنيست توقّعه أن مشروع القانون هذا لن يمر في دورة الكنيست الحالية بسبب معارضة نواب «يوجد مستقبل» و«الحركة» له. لمزيد من التفاصيل انظر: «الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو: التركيبة، الخطوط العريضة، الاتفاقيات الائتلافية، السير الذاتية لرئيس الحكومة والوزراء».

واتفقوا جميعاً على الاهتمام بالتراث الديني اليهودي، فأقرت حكومة ٢٠٠١ برعاية الأماكن المقدسة ـ كما جاء في مؤتمر هرتسيليا عام ٢٠٠٠ ـ بل واتخاذ كل السبل لتمكين اليهود من الصلاة في أماكنهم المقدسة بما فيها القيام بحفريات أثرية(١١٦)، وهذا يمكن تفسيره بأنه امتداد لتدنيس شارون للمسجد الأقصى في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ وأدى إلى اندلاع شرارة الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ أثناء زيارته المسجد الأقصى، واستمر هذا التعهد في حكومته الثانية(١١٧)، في حين تعاملت حكومة أولمرت مع الأماكن المقدسة من منطلق الاهتمام بترميم الآثار(١١٨)، فتعهدت الحكومة بإعداد خطة رئيسة لترميم المواقع الأثرية التي تحمل تراث إسرائيل(١١٩).

واحتلت قضية التعليم مكانة بارزة داخل البرامج الحكومية المتعاقبة كمكوِّن رئيس للهوية الإسرائيلية، ووضعت تلك البرامج خطوطاً عريضة للارتقاء بالمنظومة التعليمية. فوضعت حكومة شارون التعليم على رأس نظام الأولويات القومي؛ إذ نص برنامجها على اعتبار التعليم استثماراً في البنية التحتية البشرية فهو حافز رئيس للإسراع بعجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي، لإحداث حراك مجتمعي لإخراج مجموعات سكنية من دوامة الفقر والضيق(١٢٠) (ويأتي هذا متوافقاً مع توصية مؤتمر ٢٠٠٣)، واتفقت جميعها على الاهتمام بالتعاليم اليهودية داخل منظومة التعليم بإسرائيل؛ عبر التركيز على قيم الشعب اليهودي بما فيها التوراة، ومحبة إسرائيل وتاريخ الشعب الإسرائيلي وفكره الصهيوني، والتراث اليهودي لاعتبارها الركائز الأساسية لتعاليم الجيل الصاعد، وكذا الاهتمام باللغة العبرية(١٢١).

يضاف إلى تطوير مؤسسات التعليم الديني الحريدي؛ فاهتمت حكومة شارون الثانية بضمان المساواة لجميع المؤسسات التعليمية في الدولة بما فيها شبكات المؤسسات العامة، والدينية والمؤسسات التابعة لليهود المتزمتين (الحرديم). والحفاظ على الحكم الذاتي التعليمي الذي يتمتع به قطاع اليهود المتزمتين المستقلين(١٢٢). وجاءت حكومة نتنياهو (الرقم ثلاثة وثلاثون) لتتعهد بإدخال المواضيع الدراسية الأساسية إلى جهاز التعليم الحريدي ـ كما جاء في مؤتمر ٢٠٠٧ ـ والعمل على بلورة خطة لتدريس المواضيع الأساسية، مثل الرياضيات واللغة الانكليزية، وأن يكون ذلك ملزماً لجميع المدارس الابتدائية. وهذه الخطة موجهة بالأساس للمدارس الحكومية

---

(١١٦) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (حكومة ٢٩)».

(١١٧) جاءت كخطوة للفوز في الحملة الانتخابية لشارون على رئاسة الحكومة، لمزيد من التفاصيل انظر: «لماذا اقتحم شارون المسجد الأقصى قبل ١٣ عاماً؟،» الموقع الإلكتروني لسرايا القدس، <http://saraya.ps/index.php?act=Show&id=31489>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٦/ ٢٠١٤).

(١١٨) «وثيقة: الخطوط العريضة لحكومة شارون الثانية ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣».

(١١٩) بشار دراغمه، «حكومة أولمرت: ٦٥ مهمة أبرزها رسم الحدود،» إيلاف (٨ أيار/ مايو ٢٠٠٦)، <http://www.elaph.com/Web/Politics/2006/5/146680.htm?sectionarchive=Politics#>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢٤/ ٣/ ٢٠١٤).

(١٢٠) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (حكومة ٢٩)».

(١٢١) «وثيقة: الخطوط العريضة لحكومة شارون الثانية ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣».

(١٢٢) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (حكومة ٢٩)».

الحريدية، التي لا تدرس فيها مواضيع كهذه. وينص الاتفاق الائتلافي على بدء تنفيذ هذه الخطة في غضون عامين[(١٢٣)].

كما احتلت قضايا إصلاح العملية التعليمية مكانة بارزة داخل برامج الحكومات المتعاقبة فتناولت عدة قضايا كإدخال التعليم الإلزامي للأطفال في الأعمار ما بين ٣ وحتى ٥ أعوام، وتحويل التعليم في سن الطفولة المبكرة الى جزء لا يتجزأ من التعليم الإلزامي في إسرائيل. في المرحلة الأولى ستُكرس الحكومة موارد لدعم الحضانات اليومية[(١٢٤)]، علاوة على تطوير جهاز التعليم الخاص، وزيادة استيعاب مؤسسات التعليم العالي، وتخفيض الرسوم الدراسية في مؤسسات التعليم العالي تدريجياً، ومنح القروض الدراسية للطلاب الجامعيين، بل وتوفير جهاز قروض مدعوم للطلبة الذين لا يستطيعون تمويل دراستهم[(١٢٥)]، على أن يتم ذلك مع مراعاة شروط الميزانية. وتقديم الدعم لأطفال العائلات الفقيرة ليظلوا جزءاً من المنظومة التعليمية. إضافة إلى دفع جهاز التعليم في مستوطنات الأفضلية القومية[(١٢٦)]، مع الاهتمام بوضع حلول لقضية التسرب من التعليم عبر إيجاد حلول تربوية تناسب التلاميذ الذين يتخلفون عن أطر التعليم القائمة لإعادة جذبهم للمنظومة التعليمية. يضاف إلى تأهيل المدرسين والباحثين وتحسين ظروفهم، وتطوير منظومة التعليم العلمي والتكنولوجي، ما يؤدي إلى فسح المجال أمام إسرائيل للاندماج في قمة البحث والصناعة في مجالَيْ العلم والتكنولوجيا[(١٢٧)] ودمج الطلبة في مشاريع وطنية من أجل تقليص الجهل والفارق الاجتماعي. كما ستطبق الحكومة خطة لتمويل التعليم العالي بروح النموذج الذي طُبِّق بنجاح في أستراليا، إذ تشدد الحكومة على ضرورة رعاية الامتياز والريادة بمقياس دولي في مجالات البحث النظري والعلمي والتطبيقي[(١٢٨)] (وذلك يعتبر متوافقاً مع توصيات مؤتمرات ٢٠٠٢، و٢٠٠٤، و٢٠٠٦ و٢٠٠٧، و٢٠١٢).

---

(١٢٣) «الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو: التركيبة، الخطوط العريضة، الاتفاقيات الائتلافية، السير الذاتية لرئيس الحكومة والوزراء».

(١٢٤) دراغمه، «حكومة أولمرت: ٦٥ مهمة أبرزها رسم الحدود».

(١٢٥) «الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣١ في دولة إسرائيل،» موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://mfa.gov.il/MFAAR/TheGovernment/GovernmentGuidingLines/Pages/basic%20guidelines%20of%20the%2031st%20government%20of%20israel.asp>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٣/ ٢٠١٤).

(١٢٦) مستوطنات الأفضلية القومية: تضمّ خارطة الأفضليات مستوطنات معزولة مثل، افني حيفتس، افنام، ادورا، إيتمار، ألون موريه، الموغ، افرات، بيت إيل، بيتار عليت، بكعوت دلوف، حمرات وغيرها من المستوطنات التي سيتمّع سكانها بتسهيلات في مجال التعليم والعمل وشقّ الطرق والبنى التحتية وغيرها من المجالات إضافة إلى إمكان استخدام الميزانيات الإضافية في مجال البناء والإسكان بعد انقضاء فترة التجميد المُعلَنة. لمزيد من التفاصيل انظر: «نتنياهو يخطط لإعلان الضفة الغربية منطقة أفضلية وطنية،» موقع الفجر، <http://www.elfger.net/print.php?id=9016&category=222&Subcategory=224>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٠/ ٤/ ٢٠١٤).

(١٢٧) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (حكومة ٢٩)».

(١٢٨) «الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣١ في دولة إسرائيل».

هذا مع الاهتمام بقضية سلامة التلاميذ وتصحيح التدابير المتعلقة بسلامة الماكثين داخل المؤسسات التعليمية. وقد وضعت حكومة نتنياهو قضايا التربية والتعليم في صلب محاور الأفضلية الوطنية(١٢٩).

كما حظيت المشاريع المتعلقة بمواضيع الثقافة بمساحة بارزة داخل برامج الحكومات المتعاقبة، والفن، والأدب، والمسرح، والموسيقى، والرقص، والسينما، والمتاحف والمكتبات، والاهتمام بالموهوبين(١٣٠).

وتفاوت الاهتمام بالقوانين التي تنظم العلاقات على أسس دينية كالزواج والجنسية والتجنيد، فأكدت حكومة أولمرت أنها ستسعى من دون تأجيل إلى سن قانون لحل مشكلة «الممنوعين من الزواج»(١٣١).

واختلفت الحكومات حول الموقف من التجنيد، فهناك حكومات تناولتها من منظور إعلاء المصلحة الدينية فأوصت البعض على العمل لإعفاء دارسي العلوم الدينية من التجنيد في الجيش كحكومة شارون ٢٠٠١(١٣٢)، وهناك من طالب بالمساواة في تحمل عبء الخدمة العسكرية بشكل تدريجي(١٣٣)، فحكومة بنيامين نتنياهو جاء برنامجها منصبّاً بشكل محوري حول جعل الخدمة العسكرية للجميع بمن فيهم دارسو العلوم الدينية، تحت مسمى «المساواة في تحمل العبء». وقد احتل مكاناً مركزياً في الاتفاق الائتلافي بين «الليكود بيتنا» و«يوجد مستقبل». ويقضي هذا البند بتجنيد الشبان الحريديم للخدمة العسكرية أو المدنية، وفقاً لجدول زمني واضح، كواجب على أي مواطن بلغ الثامنة عشرة، وزيادة عدد الحريديم الذين يؤدون هذه الخدمة، وفرض غرامات مالية على المتهربين من الخدمة، وتقليص مدة الخدمة العسكرية لجميع الجنود النظاميين إلى سنتين، وزيادة عدد العرب في الخدمة المدنية(١٣٤).

وستبدأ الفترة الانتقالية لتطبيق هذا القانون في ١ آب/ أغسطس ٢٠١٤ وتنتهي في ١ منه لعام ٢٠١٧، بحيث تكون غايات التجنيد لكل عام محددة، وهي تجنيد ٢٠٠٠ حريدي للجيش و١٣٠٠ للخدمة المدنية خلال العام ٢٠١٣، وتجنيد ٣٨٠٠ حريدي للخدمة العسكرية والمدنية خلال العام ٢٠١٤، وتجنيد ٤٥٠٠ حريدي في العام ٢٠١٥، و٥٦٠٠ في العام ٢٠١٦. وهذا ما يعكس الهاجس الأمني وعقلية الحصار، فلم يكترث نتنياهو لتأييد الحريديم وإمكانية خسارته لأصوات

---

(١٢٩) «الخطوط العريضة للحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتانياهو،» ديوان رئاسة الوزراء (تل أبيب)، <http://www.pmo.gov.il/ARAB/ISRAELGOV/Pages/policy.aspx>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٣/ ٢٠١٤).

(١٣٠) «الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣١ في دولة إسرائيل».

(١٣١) دراغمه، «حكومة أولمرت: ٦٥ مهمة أبرزها رسم الحدود».

(١٣٢) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (حكومة ٢٩)».

(١٣٣) «الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو: التركيبة، الخطوط العريضة، الاتفاقيات الائتلافية، السير الذاتية لرئيس الحكومة والوزراء».

(١٣٤) «الخطوط العريضة للحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتانياهو».

التيارات الدينية ودعمهم السياسي بما يتوافق مع توصيات معهد السياسة والاستراتيجية في عام ٢٠٠٧.

وكان استيعاب رأس المال البشري من أهم الركائز التي تناولتها البرامج المختلفة فتم الحديث عن زيادة موجات الهجرة اليهودية، واستيعاب المهاجرين الجدد، والتواصل مع يهود الشتات، وتحسين أوضاع القطاع العربي، وسياسات اجتماعية لتحسين أوضاع الفئات الفقيرة والمهمشة وذوي الفئات الخاصة.

(٢) موجات الهجرة اليهودية: اتفقت الحكومات الإسرائيلية جميعاً على أهمية تشجيع موجات الهجرة إلى إسرائيل، ووضع برامج لاستيعاب المهاجرين داخل النسيج المجتمعي. فشمل برنامج حكومة شارون الثانية التعهد بالنضال لضمان بقاء إسرائيل دولة يهودية ديمقراطيّة وصهيونية تشجّع الهجرة إليها، وتضمن الحقوق المتساوية لكلّ مواطنيها[١٣٥]. وقد أعلن نتنياهو في حكومته الثانية أن الحكومة ستضع قضية استقدام اليهود إلى البلاد واستيعابهم على رأس اهتماماتها وتعمل بحزم لزيادة معدلات القادمين الجدد من جميع دول العالم[١٣٦]. وقامت حكومة شارون الثانية بوضع خطة لاستيعاب المهاجرين الجدد تتضمن الآتي:

- تعمل الحكومة بحزم من أجل: زيادة الهجرة من جميع البلاد، عبر الترويج لإنقاذ اليهود المضطهدين بالخارج بعودتهم إلى إسرائيل وخلق الظروف الاجتماعية، الاقتصادية والروحية اللازمة لاستيعاب سريع وناجح في الوطن للقادمين الجدد إلى إسرائيل.
- التنسيق مع الوكالة اليهودية والهستدروت (اتحاد العمال) ـ حيث أدى دوراً كبيراً في بناء إسرائيل واستيعاب المهاجرين من قبل ـ لدفع الهجرة إلى البلاد، وتقوية التعليم اليهودي الصهيوني في أوساط الجيل الصاعد في الشتات وفي إسرائيل. بل في غرس الهوية اليهودية من خلال ترسيخ فكرة كون الشعب اليهودي وحدة متجانسة تدور حول إسرائيل اليهودية الصهيونية الديمقراطية.
- تأهيل الشباب مهنياً وتشجيع دراسة اللغة العبرية بينهم، وتوظيفهم ـ خاصة العلماء الجدد والمثقفين ـ في مرافق الدولة، والخدمات العامة، والوسط الصناعي والتجاري وفي معاهد التعليم العالي والبحث. ووقف التميز الذي يطرأ على الأجور للعمل المتساوي في مختلف المجالات والمستويات وذلك عند المقارنة بين القادمين الجدد والقدماء.
- دمج القادمين الجدد في جهاز التعليم، من خلال اغتنام الطاقة التربوية والعلمية الكامنة في الهجرة لمصلحة جهاز التعليم بأسره.
- الاهتمام بشكل خاص بالمجموعات ذات الحاجة إلى عناية خاصة في أوساط القادمين الجدد على سبيل المثال: المسنين، العائلات وحيدة الوالد، المعاقين والمرضى[١٣٧].

---

(١٣٥) «وثيقة: الخطوط العريضة لحكومة شارون الثانية ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣».

(١٣٦) «الخطوط العريضة للحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتانياهو».

(١٣٧) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (حكومة ٢٩)».

• إقامة الحكومة علاقة وحواراً دائمين مع ممثلي المهاجرين[١٣٨].

ويلاحظ أنها جاءت متماشية مع توصيات مؤتمر هرتسيليا لعام ٢٠٠٢.

وقد اعتبرت حكومة نتنياهو حركة القادمين الجدد إلى إسرائيل جوهر المشروع الصهيوني. فاستمرار تدفق القادمين الجدد إلى البلاد يشكل عاملاً مهماً في نمو الاقتصاد والمجتمع في إسرائيل، وفي تحصين الأمن القومي. وأكدت الحكومة إجراء اتصال وحوار دائمين مع ممثلي القادمين الجدد أبناء شتى ديار الشتات من أجل ملاءمة سياسة الاستيعاب وحاجات القادمين الجدد الأساسية والمتغير[١٣٩] كما جاء في مؤتمر هرتسيليا عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤.

(٣) التواصل مع يهود الشتات (الدياسبورا): كما احتلت قضية التواصل مع يهود الشتات مكانة بارزة داخل البرامج الحكومية المختلفة، وظهر في تلك البرامج تفهم الحكومات لمشكلات يهود الشتات، كالحفاظ على الهوية، والاندماج في مجتمعاتهم. لذلك نجد حكومة شارون الثانية تتعهد بإيجاد الطّرق لتحصين الهويّة اليهوديّة والصّهيونيّة، ومساعدة اليهود في الصّراع ضدّ الاندماج. ووجدت أن الحوار من أهم الطرق للتواصل مع يهود الشتات. فنظرت الحكومة إلى يهود الشتات كمخزون استراتيجي مهم يساعدها في حربها ضد معاداة السامية، فنجد برنامج حكومة شارون الثانية تتعهد الكفاح مع يهود العالم ضد اللاسّاميّة والعنصريّة[١٤٠]، «فحكومة إسرائيل سوف تعمل باستمرار وبعزم ضد مظاهر اللاسّاميّة في أرجاء العالم، وستعمل على زرع الرّوابط والمسؤوليّة المتبادلة بين إسرائيل والمجتمعات اليهوديّة في الشّتات اليهوديّ»[١٤١]. ويعد ذلك متماشياً مع توصيات مؤتمر ٢٠٠١.

وبدأت الحكومات تنظر إلى ضرورة وجود كيانات مؤسسية تنظم خلالها العلاقة بين إسرائيل ويهود الشتات، ـ وذلك يعد مسايراً لمؤتمر ٢٠٠٤ ـ فتضمن برنامج حكومة أولمرت السعي لتطبيق خطة لمأسسة العلاقة بين إسرائيل والجاليات اليهودية[١٤٢].

(٤) الفئات المستضعَفة والأولى بالرعاية: اهتمت الحكومات بالحديث عن مختلف القطاعات بالمجتمع نساءً وعرباً ومعوقين. فاعتنت الحكومات ككل بالأجندة الاجتماعية. ولا سيَّما حكومتي شارون وأولمرت اللتين أعلنتا التزامهما بخلق الشروط المطلوبة لدمج النساء في إسرائيل بصورة تامة ومتساوية في جميع مجالات الحياة؛ بما فيها مجالات التشغيل والأجور، والسعي إلى تحسين مكانة النساء، ومكافحة التمييز على اختلاف أنواعه، إضافة إلى التمثيل السياسي لهن، ومواجهة العنف ضدهن[١٤٣]، والاهتمام بحقوق المعوقين، ودمجهم في التربية والتعليم، والارتقاء بحقوق

---

(١٣٨) دراغمه، «حكومة أولمرت: ٦٥ مهمة أبرزها رسم الحدود».

(١٣٩) «الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣١ في دولة إسرائيل».

(١٤٠) «وثيقة: الخطوط العريضة لحكومة شارون الثانية ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣».

(١٤١) المصدر نفسه.

(١٤٢) دراغمه، «حكومة أولمرت: ٦٥ مهمة أبرزها رسم الحدود».

(١٤٣) المصدر نفسه.

المسنين والمتقاعدين[١٤٤]، والتخفيف من ضائقة السكن عند الأزواج[١٤٥]. واهتمت الحكومة الرقم واحد وثلاثون (حكومة أولمرت) أيضاً بتقليص الخلافات الداخلية[١٤٦].

ولكن باستعراض البرامج المختلفة، نجد أن الاهتمام بتلك الفئات انصبّ بالأساس، وبشكل أوضح، على البرامج الحكومية لحكومة شارون الثانية وحكومة أولمرت. فتعهدت الأولى خلق الشروط المطلوبة لدمج النساء في إسرائيل بصورة تامة ومتساوية في جميع مجالات الحياة، كضمان تمثيل حقيقي لجمهور النساء في كل مراكز اتخاذ القرارات الحاسمة في البلاد. ومواجهة ظاهرة العنف ضد النساء على جميع أشكاله وإعادة تأهيل ضحايا هذا العنف[١٤٧]، أما حكومة أولمرت فنص برنامجها على وضع خطة وطنية لمعالجة الأجهزة الخاصة بهؤلاء السكان وتكريس الموارد المالية اللازمة[١٤٨]. كما اهتم برنامجها بحقوق المعوقين ودمجهم في المنظومة التعليمية، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية[١٤٩]، إضافة إلى طائفة المتقاعدين حيث تعتبرهم شريحة سكانية يتوجب إعطاؤها الأفضلية، وتوجيه خيرة الموارد إليها[١٥٠]. كذلك الحال بالنسبة إلى الشباب، حيث تعهدت الحكومة العمل على التخفيف من ضائقة السكن عند الأزواج الشابة بما في ذلك، وخصوصاً، المناطق النائية وفي أوساط السكان المعسرين، هذا علاوة على الاهتمام بتحسين أوضاع العائلات أحادية المعيل والأطفال الشواذ[١٥١]. ويلاحظ أن مؤتمر هرتسيليا لعام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠١ قد تناولا تلك القضايا.

كما غازلت الحكومات الإسرائيلية المختلفة حتى الأكثر تطرفاً الأقلية العربية، وتعهدت جميعها بتحسين أوضاعها بل والمساواة بينها وبين سائر المواطنين الإسرائيليين مساواة تامة، في مجالات التعليم، والتشغيل، والإسكان والبنى التحتية وتعديل العيوب في تخصيص المصادر وتوفير الخدمات العامة[١٥٢].

وتعهدت الحكومات المتعاقبة تحقيق المساواة التامة في الحقوق لجميع مواطني إسرائيل العرب: البدو والدروز والشراكسة ولكل مواطن آخر كان؛ حيث تعمل الحكومة من أجل المساواة في مجالات التعليم، والتشغيل، والإسكان والبنى التحتية، ومن أجل تعديل العيوب في تخصيص المصادر وتوفير الخدمات العامة. وهذا عبر خلق أماكن عمل لأبناء الوسط العربي في المؤسسات الرسمية والعمومية، من خلال تطوير الصناعة، في البلدات العربية والدرزية، ودفع الثقافة العربية

(١٤٤) المصدر نفسه.
(١٤٥) المصدر نفسه.
(١٤٦) «الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣١ في دولة إسرائيل».
(١٤٧) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (الحكومة ٢٩)».
(١٤٨) دراغمه، «حكومة أولمرت: ٦٥ مهمة أبرزها رسم الحدود».
(١٤٩) المصدر نفسه.
(١٥٠) المصدر نفسه.
(١٥١) المصدر نفسه.
(١٥٢) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (الحكومة ٢٩)».

والدرزية قدماً في روح تراث هذه الطوائف. يضاف إلى خلق بنية تحتية اقتصادية واجتماعية في البلدان العربية[153]. هذا علاوة على الاهتمام بالمرأة العربية؛ فعبّر برنامج حكومة أولمرت عن أنها ستعمل على الزيادة المستمرة لدمج النساء في سوق العمل، والقيادة السياسية والاقتصادية، وتوجيه اهتمام خاص للنساء العربيات[154]. بل وشملت البرامج الاهتمام بمحاولة حل مشكلات الوسط العربي في إسرائيل، فتضمن برنامج حكومة شارون الثانية المشكلات التالية: القرى العربية غير المعترف بها؛ مشاكل البدو المقيمين في النقب؛ مخططات هيكلية؛ تحديد مناطق اختصاص توجد في موضع خلاف؛ مشاكل الإسكان للأزواج الشابة والأشخاص المعسرين؛ وتعمل من أجل إيجاد حلول أفضل للمشاكل[155]. ومن ثم يعد مثل هذه البرامج متماشية مع توصيات مؤتمرات ٢٠٠٠ و٢٠٠١ و٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤.

مما سبق، وفي ظل هذا الاهتمام، نتساءل: هل تم حل مشاكل الوسط العربي، أم أن تلك البرامج لمغازلة أصوات الوسط العربي الذي يمثل ٢٠ في المئة من إجمالي سكان إسرائيل، وخاصة أن اتجاهاتهم التصويتية بالأساس اتجاهات يسارية وليست يمينية؟ أم أن هذا الاهتمام هو نتيجة توصية مراكز الفكر كمعهد السياسة والاستراتيجية لدمج الأقلية العربية كي لا تكون ثغرة لاختراق المجتمع الإسرائيلي، وتهديد الأمن القومي؟ هذا علاوة على الاهتمام بالنشاط الرياضي وتطوير المنظومة الرياضية، والبنى التحتية في هذا المجال[156]. ولم تغفل حكومة أولمرت، أيضاً الاهتمام بالحياة الثقافية فتعهدت العمل على ضمان توفير ظروف ملائمة للنشاط الثقافي، والفني، والدفاع عن مكانة المنتجين والمبدعين[157].

وإذا نظرنا إلى حكومات نتنياهو نجد أنها أشارت فقط إلى اهتمامها بدفع عجلة الوحدة وإحلال السلام في صفوف الشعب، بالتسامح، والاحترام المتبادل، والتحلي بضبط النفس والمحبة عبر تقليص الخلافات الداخلية[158]. بمعنى آخر لم تبدِ الحكومة اهتماماً بالأجندة الاجتماعية مقارنة باهتمام سلفها. كما اهتمت الحكومات بضرورة إصلاح المنظومة الاقتصادية؛ إذ دارت الخطوط العريضة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة حول الإصلاح الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاقتصادية للمهاجرين والإسرائيليين من اليهود والعرب والمرأة والمعوقين والفئات الأولى بالرعاية ومكافحة الفقر والبطالة[159] وتحسين الأجور. فقد طرحت حكومة أولمرت خطة لتثبيت الحد الأدنى للأجور عند مبلغ ٤٦٠٠ شيكل جديد (١٠٠٠ دولار) وزيادته[160]، علاوة على إصلاح منظومة الضرائب

(١٥٣) المصدر نفسه.
(١٥٤) دراغمه، «حكومة أولمرت: ٦٥ مهمة أبرزها رسم الحدود».
(١٥٥) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (الحكومة ٢٩)».
(١٥٦) المصدر نفسه.
(١٥٧) المصدر نفسه.
(١٥٨) «الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣١ في دولة إسرائيل».
(١٥٩) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (الحكومة ٢٩)».
(١٦٠) «الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣١ في دولة إسرائيل».

وزيادة المخصصات المالية للتعليم والصحة ومرفق المياه والمستوطنات لزيادة معدل الاستيطان، ودعم حقوق المزارعين والعمال وتقليل الفجوات الاجتماعية والاقتصادية[١٦١] كتطبيق قانون الإسكان الشّعبيّ[١٦٢]، أي عبر تطبيق سياسة عدالة اجتماعية تقضي بتقليص الفوارق الاجتماعية ومحاربة الفقر بشكل لا يعرف المهاودة، عبر أجهزة التربية والتعليم وتكثيف المشاركة في سوق العمل وزيادة الدعم الممنوح للشرائح الاجتماعية الضعيفة[١٦٣]. وعن طريق اتخاذ تشكيلة خطوات من أجل تقليص نسبة البطالة بصورة متواصلة وتوفير أماكن عمل جديدة بأكبر نسبة ممكنة. فالحكومة ستسعى إلى خفض نسبة البطالة خلال فترة ولايتها بنحو الثلث عن نسبتها يوم تشكيل الحكومة، كما ستسعى إلى زيادة المشاركة في قوة العمل[١٦٤]. علاوة على دعم التجارة الخارجية والعمل للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية[١٦٥]. وقد تعرض مؤتمر هرتسيليا لتلك القضايا خلال عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٤.

يلاحظ باستعراض البرامج الحكومية المختلفة اهتمام حكومة شارون الثانية وأولمرت بشكل أكبر بالأجندة الاقتصادية والاجتماعية على خلاف الحكومات الأخرى (باراك ونتنياهو). ويفسر بيرتس هذا الاهتمام في خطابه بعد إعلان نتائج الانتخابات، بأنه يمثل الحافز الرئيس الذي دعا الناخبين إلى الوقوف إلى جانب حزب العمل ومنحه ١٩ مقعداً في الكنيست، مقابل ١٢ لحزب ليكود بقيادة نتنياهو[١٦٦]. بينما تواجه حكومتا نتنياهو (الرقم ٣٢ و٣٣) تحديات أخرى أكبر متمثلة بالأمن وتهديد المحيط الإقليمي (ثورات الربيع العربي).

ب ـ العلاقة بالعالم الخارجي

اتخذ الحديث عن علاقة إسرائيل مع العالم الخارجي في برامج الحكومات المختلفة شكل خطوط عريضة، إذ تم التشديد على ضرورة إقامة علاقات استراتيجية وتطوير التعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والاتحاد الأوروبي، وأمريكا اللاتينية، واليابان، والصين، ودول جنوب شرق آسيا، والدول الأفريقية على وجه الخصوص، والمجتمع الدولي على وجه العموم بمعناه الأشمل[١٦٧].

---

(١٦١) «وثيقة: الخطوط العريضة لحكومة شارون الثانية ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣».

(١٦٢) دراغمه، «حكومة أولمرت: ٦٥ مهمة أبرزها رسم الحدود».

(١٦٣) «الخطوط العريضة للحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتانياهو».

(١٦٤) «الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣١ في دولة إسرائيل».

(١٦٥) دراغمه، «حكومة أولمرت: ٦٥ مهمة أبرزها رسم الحدود».

(١٦٦) إبراهيم البحراوي، «الخطوط العريضة لسياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة،» المصري اليوم، ١١/ ٤/ ٢٠٠٦، <http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=12726>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٣/ ٢٠١٤).

(١٦٧) دراغمه، المصدر نفسه.

كذلك تم الحديث عن التواصل مع دول الجوار مصر والأردن خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط عامة، والحرص على تطبيع العلاقات عبر تطوير أنظمة للتّعاون بين شعوب المنطقة في المجالات الثّقافيّة والعلميّة والاقتصاديّة والسياسيّة. مع اتخاذ اللازم لوقف حملات التحريض الموجهة ضد إسرائيل داخل دول الشرق الأوسط عامة، وفلسطين ولبنان خاصة[١٦٨].

كما احتلت عملية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي مكانة داخل البرامج الانتخابية، فتحدثت حكومة شارون الثانية عن طموح الحكومة لتحقيق اتفاقيات السّلام الدّائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ مع سورية والفلسطينيّين وذلك خلال خطب هرتسيليا[١٦٩].

أما حكومة أولمرت فتحدثت عن تطلعها إلى بلورة الحدود الدائمة للدولة، كدولة يهودية ذات أغلبية يهودية، وكدولة ديمقراطية، وسوف تعمل من أجل تحقيق ذلك من خلال المفاوضات والاتفاق مع الفلسطينيين. الأمر الذي سيتم على أساس الاعتراف المتبادل، والاتفاقيات الموقعة، ومبادئ خريطة الطريق، ووقف أعمال العنف وتجريد المنظمات الإرهابية من سلاحها[١٧٠].

وجاءت حكومة نتنياهو الثالثة والثلاثون لتتعهد عند تشكيلها باستئناف العملية السياسية مع الفلسطينيين عبر الحفاظ على المصالح الإسرائيلية الأمنية والتاريخية والقومية، ولكن مع إجراء استفتاء شعبي حول أي اتفاق يقضي بانسحاب إسرائيل من أية مناطق[١٧١].

ج - قنوات التصدي والمواجهة

يتناول هذا الجزء الحديث عما تعرضت له البرامج الحكومية المتعاقبة من سبل التصدي لمعاداة السامية الجديدة، عبر استخدام القوة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني.

(١) الحرب التقليدية (استخدام القوة): احتلت قضية الأمن مساحة كبيرة بين الخطوط العريضة للحكومات الإسرائيلية؛ وتم تناولها من جوانب مختلفة، عبر الحديث عن عدة محاور: الأمن والردع؛ الاستيطان؛ دفع العملية السياسية مع الحكومات والشعوب لضمان تطبيع العلاقات؛ وقف أعمال التحريض؛ التعاون الاستراتيجي مع الدول العظمى والكبرى بالعالم. فوضعت حكومة شارون - على سبيل المثال - على كاهلها تحقيق الأمن وترسيخ أمن إسرائيل، والسعي نحو استقرار يسود المنطقة، بل ووصفتها الحكومة بالمهمة الأعلى[١٧٢]. وتعهدت تحصين الأمن القومي وتوفير السلامة الشخصية لكل مواطن من مواطنيها من خلال مكافحة العنف والإرهاب بلا هوادة. واهتمت الحكومة بترسيخ متانة جيش الدفاع الإسرائيلي وباقي أجهزة الأمن الإسرائيلية، إذ تسعى

(١٦٨) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (حكومة ٢٩)».
(١٦٩) المصدر نفسه.
(١٧٠) «الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣١ في دولة إسرائيل».
(١٧١) «الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو: التركيبة، الخطوط العريضة، الاتفاقيات الائتلافية، السير الذاتية لرئيس الحكومة والوزراء».
(١٧٢) المصدر نفسه.

نحو تقوية قدرة إسرائيل على الردع، وكل ذلك من أجل منع اندلاع الحرب والدفاع عن الدولة وعن مواطنيها وعن سكانها. إنّ الحكومة تحافظ على حقها في استخدام جيش الدفاع الإسرائيلي وأجهزة الأمن لها حسب ما يقتضي الحال مهما كان المكان، والعمل على تنشيط الجيش والأذرع الأمنية، من أجل ضمان سلامة مواطني الدولة، وسلامة سكانها وسلامة الشعب اليهودي المقيم في الشتات.

كما اعتبرت أن دفع العملية السياسية من أهم المحركات الرامية لتحقيق الأمن والأمان[١٧٣]؛ مع الحكومة الفلسطينية ودولة لبنان ودولة سورية عبر وقف أعمال المقاومة أو ما يسمونه بالعمليات الإرهابية الموجهة ضد إسرائيل. فذكرت حكومة شارون أن السلام مرهون بحلول وسط مؤلمة للأطراف. وترى أن تلك العملية السياسية لا بد من العمل على تطويرها؛ عبر خوض مفاوضات مباشرة بدون وسطاء لتوطيد علاقات الثقة المتبادلة، ودفع المسيرة السلمية إلى الأمام. علاوة على العمل على تحسين علاقات الجوار، ودفع تطبيع العلاقات مع مصر والأردن. وتطوير أجهزة التعاون بين شعوب المنطقة في مجالات السياسة والاقتصاد والعلم والثقافة لدفع العملية السياسية[١٧٤].

ولم تكتف بالعملية السلمية وإنما وضعت إجراءات داخلية لتحصين منظومة الأمن الداخلي تتجسد في دعم عملية الاستيطان، حيث تعتبرها مشروعاً ذا قيمة اجتماعية وقومية. لذلك تعهدت حكومة شارون بالعمل على تحسين قدرة الاستيطان على مواجهة الصعوبات والتحديات الموجودة أمامه. وكذا إقامة فاصل أمني في منطقة التماس، وذلك عن طريق التسريع من إقامة جدران أمنية وعوائق أخرى، فالحكومة ستعمل على تصميمه من أجل ضمان أمن السكان اليهود في يهودا والسامرة وغزة. فستقوم إسرائيل بإكمال هذا السياج الأمني بأقصى سرعة ممكنة، بهدف توفير الحد الأقصى من الأمن لمواطنيها وسكانها، مع مراعاة الحاجات الإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين ومحاولة تجنيبهم المعاناة الزائدة ـ وفقاً للادعاءات التي شملها برنامج حكومة أولمرت ـ[١٧٥]، بل وتعهدت حكومة نتنياهو بأنها ستعمل بشكل فعال لتكريس الأمن القومي، وإشعار المواطنين بالأمن الشخصي من خلال مكافحة العنف، والإرهاب بصرامة وحزم[١٧٦].

(٢) الحرب الإعلامية: بمراجعة البرامج الحكومية المختلفة اتضح غياب الحديث عن السلاح الإعلامي ما عدا حكومة شارون الثانية، إذ تحدثت فقط عن ضرورة التنوع الإعلامي، وتعدد القنوات التلفزيونية والإذاعية لتتناسب مع تعدد الأذواق، وتنوع اتجاهات الرأي العام، وزيادة مدى الحوار الجاري على شبكة التلفزة الإسرائيلية[١٧٧]. ولم تتحدث أي من الحكومات عن شبكات التواصل الاجتماعي أو الدور الواجب اتخاذه في مواجهة الحملات الإعلانية المناوئة لإسرائيل، ما يطرح العديد من التساؤلات حول غياب هذا البند؛ هل لكونها ليست عنصر جذب خلال الدعاية

(١٧٣) «الخطوط العريضة للحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتانياهو».
(١٧٤) «وثيقة: الخطوط العريضة لحكومة شارون الثانية ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣».
(١٧٥) «الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣١ في دولة إسرائيل».
(١٧٦) «الخطوط العريضة للحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتانياهو».
(١٧٧) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (حكومة ٢٩)».

الانتخابية؟ أم لأنها لا تدخل ضمن مساومات الأحزاب التي تسعى إلى إرضاء ناخبيها ومؤيديها وقواعدها الانتخابية؟ أم لتعلقها بالأمن القومي، أو لسريتها خاصة أن هناك عدة قوانين تم إصدارها لمواجهة هذه الحرب كما سيتضح لاحقاً؟

(٣) مؤسسات مجتمع مدني: غضت بعض الحكومات الإسرائيلية الطرف عن دور مؤسسات المجتمع المدني واستخدامها لوقف الحملة العدائية ضد إسرائيل وكونها أداة لتحقيق مصالح إسرائيل، وتحسين صورتها على مختلف الأصعدة، ولكن حكومتي شارون وأولمرت تحدثتا عن تلك المؤسسات بشكل عارض لتقوية العلاقة مع الشباب، ودمج المهاجرين الجدد.

فتعهد شارون زيادة ميزانية الحركات الشبيبة الطليعية لبناء قيادات مستقبلية قوية(١٧٨). كذلك نظر إليها أولمرت كوسيلة لدمج المهاجرين الجدد داخل الدولة الإسرائيلية، وذلك حينما أشار إلى التعاون مع الوكالة اليهودية لتحقيق هذا الغرض(١٧٩).

ومن ثم تم النظر إلى مؤسسات المجتمع المدني كآلية للتواصل مع الشباب وتوطين المهاجرين، أي لتحقيق أهداف الحكومة في التقارب مع أعضاء المجتمع اليهودي.

باستعراض ما سلف ذكره يمكن القول، إن البرامج الحكومية المختلفة للحكومات المتعاقبة في إسرائيل منذ بداية عمل المركز (معهد السياسة والاستراتيجية) عام ٢٠٠٠ - رغم وضعها فقط لخطوط عريضة ترسم سياساتها المستقبلية، ورغم خضوعها لمساومات الأحزاب المختلفة للخروج باتفاق ائتلافي - اتفقت في طرحها مع العديد من التوصيات التي جاء بها المعهد.

فالجميع وجد أن التعاليم اليهودية والتراث اليهودي هو المكوِّن الأساسي للشخصية اليهودية، وعملوا على إدخاله بشكل أكبر داخل المقررات التعليمية والدراسية، وإصلاح التعليم الحريدي بل وعملوا على ترسيخ مبدأ أن الشعب اليهودي وحدة واحدة متجانسة تدور حول إسرائيل اليهودية الصهيونية الديمقراطية؛ ومن ثم عملوا على تشجيع موجات الهجرة وتبني برامج لاستيعاب المهاجرين الجدد ودمجهم في المجتمع الإسرائيلي، ووضعوا برامج لاستيعاب العلمانيين منهم والتقارب بينهم وبين المتشددين كحكومة باراك وحكومة شارون، بل وتبنى بعضها سياسات اجتماعية واقتصادية تعمل على تحسين الأوضاع المعيشية لمختلف شرائح المجتمع من كل القطاعات - بما فيها إعادة النظر في الضرائب - وبعضها كحكومة باراك حاول التطرق إلى حل مشكلة الزواج غير القائم وفق الشريعة اليهودية، والأكثر وضوحاً هو القانون الذي أعلن عنه بنيامين نتنياهو خلال الحكومة الرقم ثلاثة وثلاثين «المساواة في تحمل عبء الخدمة العسكرية»، رغم معارضة القطاع الديني حيث طرح معهد السياسة والاستراتيجية هذه التوصية من قبل عام ٢٠٠٧. كما أن النظرة إلى يهود «الشتات» كمخزون استراتيجي للدولة الصهيونية يساير ما تم ذكره من قبل

(١٧٨) دراغمه، «حكومة أولمرت: ٦٥ مهمة أبرزها رسم الحدود».
(١٧٩) «منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (حكومة ٢٩)».

خلال المؤتمرات المتعددة للمعهد. وما اقترحه أولمرت حول مأسسة آلية التواصل بين إسرائيل ويهود الدياسبورا هو اقتراح قد تقدم به المعهد من قبل.

وفي ما يتعلق بالحديث عن العلاقة مع دول العالم كان من الطبيعي أن تكون القضية الفلسطينية هي محور الاهتمام لأنها تشكل ارتكازاً رئيساً دائماً أثناء تشكيل الائتلافات الحكومية بإسرائيل وعلى أساس الرؤية الحزبية يتم الانضمام إلى الائتلاف أو رفضه.

ولكن الحديث لم يقتصر عن القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي فحسب، بل وضعت هذه الحكومات خطوطاً عريضة للتعاون مع دول العالم المختلفة بل ومؤسسات المجتمع الدولي ككل.

كما أن غياب الحديث عن المكوِّن الإعلامي يمكن تفسيره بأمور تكتيكية أكثر من كونه محل اتفاق ائتلافي يضع خطوطاً عريضة للسياسات الواجب تبنيها، خاصة أن أغلب توصيات المعهد في هذا الشأن تم تحقيقها بصدور قوانين وتشريعات كما سيتضح في ما بعد.

وهذا يتفق مع ما تم ذكره بالنسبة إلى استخدام القوة الذي تم التطرق إليه لضمان الاستقرار ومكافحة الإرهاب عبر سياج أمني ودفع العملية السياسية، واستخدام قوة الردع. ولم تفصل تلك البرامج في كيفية مواجهة الإرهاب واستخدام سلاح الردع لأنها أمور تكتيكية بالأساس. ولكنها لا تبتعد عما ذكره المعهد في هذا الشأن، فتناول الحديث عن أن استخدام سلاح الردع يتوافق مع بعض التوصيات؛ كالحديث عن دعم أجهزة الاستخبارات لمواجهة تلك التحديات الاستراتيجية، إذ تلعب الأجهزة الاستخباراتية دوراً مهماً في الردع خاصة، وأن تلك البرامج تحدثت عن التصدي للمنظمات الإرهابية، فكان الهدف هو إحداث ردع تكتيكي - خلافاً للردع الاستراتيجي الموجه ضد الدول - تقوم به الأجهزة الاستخباراتية بشكل أساسي حيث يقوم على تصورات متبادلة لمعانٍ ثقافية، ونفسية خفية ونقل المعلومات إلى القيادة ونشر رسائل ردعية تحمل معلومات تدشن صورة إسرائيل (الكيان الرادع في عيون الهدف) بواسطة الأجهزة الاستخباراتية من خلال عملية جمع المعلومات. فتعتبر صورة الهيمنة الاستخباراتية من أهم مكونات الصورة الردعية، لتصويرها على أنها قوة استخباراتية كبرى قادرة على الهيمنة، واستهداف قدرة الطرف الآخر للتخلص منه. فالردع التكتيكي موجه بالأساس ضد المنظمات الارهابية، وعادة ما ينبع من أعمال حقيقية، فالمنظمات الإرهابية تعرف بأن هجوماً ما سيحدث في مستوى معين من رد الفعل فينبغي أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار. وتتسبب التصريحات التي لا يتم تنفيذها في ردع سلبي لكنه تعبير عن المحاولات الهادفة لردع الإرهاب (وهذا مثال على ما تمارسه الأجهزة الاستخباراتية في حربها ضد الإرهاب)[١٨٠].

---

(١٨٠) صموئيل بار، «التجربة الإسرائيلية في ردع المنظمات الإرهابية، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر هرتزيليا، ٢١ - ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧،» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، سلسلة ترجمات الزيتونة؛ ٢٤ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)، <http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/TransZ/Israeli_Experience_Deterring_24.pdf>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٤/ ٢٠١٤).

وفي ما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني؛ نجد أنه على الرغم من الإشارة العرضية لها، إلا أن تناولها جاء لينم عن استخدامها لما هو أبعد من الدور الخيري والتنموي، فتم توظيفها لخدمة المصالح اليهودية في بناء قيادات مستقبلية واستيعاب موجات جديدة من المهاجرين. وهو ما يتساير مع توصيات المعهد في هذا الصدد. ويمكننا أن نفسر عدم الإسهاب في أن هذه القضية ليست محط مساومات الأحزاب، كما أنها تتعلق بالتخطيط التكتيكي لا الاستراتيجي(١٨١).

٢ - القوانين والقرارات

بعد مناقشة برامج الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، كان من الضروري التطرق إلى سلسلة القوانين والقرارات الصادرة خلال فترة حكمها، حيث تعكس توجهها الفعلي والذي قد لا يتضح عبر برامج الحكومات التي خضعت لمساومات أحزاب الائتلاف الحكومي. علاوة على أن البرامج تتعلق بأمور استراتيجية أما القرارات والقوانين فلها بعد تكتيكي، بمعنى آخر أن الجمع بين البرامج والقرارات الصادرة عن صانع السياسة العامة بإسرائيل، يعطي صورة يغلب عليها الشمول حول التوجه العام للسياسة العامة بالدولة العبرية في مواجهة معاداة السامية الجديدة. وهكذا يمكن الوقوف على مدى توافق السياسة العامة مع توصيات معهد السياسة والاستراتيجية؛ لتصبح بمثابة الإشارات والدلائل عن مساهمة المعهد في عملية صنع السياسة بالدولة الصهيونية، في ما يتعلق بالقضية موضع الدراسة.

ويمكن تصنيف تلك القوانين إلى ثلاثة تصنيفات رئيسة بدايةً باستراتيجية المعهد في مكافحة الظاهرة محل البحث؛ قوانين خاصة بالشعب اليهودي، وأخرى خاصة بالعلاقة مع العالم الخارجي، وقرارات تنظم ساحة الحروب التي تخوضها إسرائيل (الإعلامية، والقانونية، ومؤسسات المجتمع المدني، إضافة إلى الحروب التقليدية).

أ - القرارات الخاصة بشؤون الشعب اليهودي

صدرت عدة قرارات وقوانين من قبل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة جاءت متواكبة مع إصدار توصيات المعهد، وتلاقي العديد منها مع ما تم طرحه من بدائل سياسات. ودار أبرزها حول بناء القيادات المستقبلية من شباب اليهود بالشتات والمهاجرين والحريديم (المتدينين) والفلاشا، إضافة إلى الاهتمام بتقوية العلاقات مع تلك القطاعات للحفاظ على الهوية اليهودية المستمدة من التعاليم الدينية للتوراة والتراث اليهودي، حتى وإن كان ذلك بين العلمانيين من اليهود. مع تحسين

---

(١٨١) الفرق بين التخطيط الاستراتيجي والتكتيكي: التخطيط الاستراتيجي، تخطيط وتأمين وقيادة قوى الدولة الشاملة (العسكرية والمدنية) من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للدولة، أما التخطيط التكتيكي، فيهتم بتنفيذ الخطط الاستراتيجية (يضع برامج لتنفيذها). لمزيد من التفاصيل انظر: منور أبو السل، «الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي،» موقع مسلم أون لاين (٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١)، <http://www.moslimonline.com/?page=artical&id=3863>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٣/ ٢٠١٤).

أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ونشر قيم المساواة بين أبناء الدولة الاستيطانية حتى في ما يتعلق بتحمل أعباء الخدمة المدنية والعسكرية.

(١) بناء القيادات المستقبلية من شباب اليهود: أوصى المعهد بالحفاظ على الهوية الإسرائيلية، وبناء قيادات شبابية قادرة على مكافحة الظاهرة عبر تدريب الطلبة الإسرائيليين واليهود بمختلف دول العالم على كيفية التصدي لمعاداة السامية الجديدة (وقد صدرت هذه التوصية خلال مؤتمر هرتسيليا لعام ٢٠٠٤)[١٨٢]. ففي العام التالي قامت الوكالة اليهودية للتعليم الإلكتروني بتنظيم برنامج تدريب للتصدي لظاهرة معاداة السامية، يهدف إلى تدريب الطلبة والشباب للتعرف إلى مصادر معاداة السامية ومظاهرها وتحديد تعبيراتها وأشكالها وطرق التصدي لها والتعبير عنها وذلك في ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ وتم الإعلان عن الدورة على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية[١٨٣].

وفي ظل التوصية بالاهتمام بالتعليم الجامعي بالجامعات التي يوجد فيها اليهود لبناء قيادات مستقبلية لليهود داخل الحرم الجامعي بدول العالم المختلفة، افتحت حكومة الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧ برامج دراسية جامعية تدرس التاريخ اليهودي من منظور ثقافي، وتحمُّل نفقات دعم كتب دراسية ومناهج تعليمية عن التراث اليهودي. وتزامناً مع ذلك، نفذت الحكومة برنامجاً شاملاً بعنوان «مقتطفات من اليهودية كثقافة وحضارة» يقوم بجمع مواد من التوراة والثقافة والفكر اليهودي، وتبسيطها وطباعتها في كتيبات وتوزيعها على الطلبة اليهود، إضافة إلى تنظيم مشاريع بحثية وبرامج دراسية تتعامل مع الثقافة اليهودية، ومفهوم العلمانية اليهودية في داخل إسرائيل وخارجها، ومكونات الهوية اليهودية العلمانية[١٨٤]. ولم يقتصر الأمر على الولايات المتحدة، فقد صادق مجلس الوزراء على رصد مبلغ ١,٥ مليون شيكل مساهمة من إسرائيل في مشروع إنشاء كرسي أستاذية جديد في جامعة ماساريك الواقعة في مدينة برنو التشيكية يحمل اسم مؤسس الحركة الصهيونية ثيودور هرتزل. وتقرر تكليف وزارة الخارجية بإعداد خطة عمل خمسية لكرسي الأستاذية الجديد على اسم هرتزل[١٨٥]. وقد أوصى المؤتمر عام ٢٠٠٣ بهذه القضية.

(٢) التواصل مع يهود الشتات: في طريق استمالة يهود الشتات والتواصل مع الطلبة، خاصة الذين لم يسبق لهم زيارة إسرائيل، أوصى المعهد بتنظيم زيارات دراسية لشباب يهود الدياسبورا،

---

(١٨٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004».

(١٨٣) «Jewish Agency E-Academy Announces Course on Combating Anti-Semitism,» Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/AntiSemitism/Pages/Jewish%20Agency%20eAcademy%20announces%20course%20on%20combating%20anti-Semitism%2023-Nov-2004.aspx>, (accessed on: 10/1/2014).

(١٨٤) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007: Executive Summary Part 1».

(١٨٥) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢)، <http://www.pmo.gov.il/Arab/MediaCenter/SecretaryAnnouncements/Pages/govmesb120114.aspx>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٤/ ٢٠١٤).

فأنفقت الحكومة الكثير من الأموال مع مطلع الألفية لتطوير مشروع ميلاد إسرائيل (المشروع الذي يهدف إلى تنظيم زيارات دراسية للشباب اليهودي بمختلف دول العالم)، وقد بلغ عدد الشباب اليهود الذين قاموا بزيارة إسرائيل منذ بداية تأسيس هذا المشروع (من عام ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤) ٧٠٠ ألف شاب من اليهود خلال زيارات تعليمية. كما قام جيش الدفاع بتمويل برامج مماثلة مثل برنامج «مهافا» (Mahva) وبرنامج «الخبرة اليهودية»، وقد نتج منهما مشاركة العديد من الشباب اليهود في الجيش خلال عام ٢٠٠٤، حيث تضمنت تلك البرامج استقدام الآلاف منهم إلى إسرائيل لفترات إقامة طويلة (تتراوح ما بين الفصل الدراسي الجامعي والعام الدراسي الكامل)[١٨٦].

وقد اتخذ مجلس الوزراء قراراً عام ٢٠١٠ لتشجيع المنظمات غير الحكومية لاستقدام مزيد من يهود الشتات لزيارة إسرائيل، حيث خصص لها إعانات حكومية تتراوح ما بين ١٠٠٠ ـ ١٤٠٠ دولار لكل قادم جديد سنوياً. وتم رصد مبلغ ٣٠ مليون شيكل لهذه الغاية[١٨٧]. وتعتبر هذه القرارات متماشية مع توصيات مؤتمر هرتسيليا عام ٢٠٠٧.

كما قرر مجلس الوزراء في آذار/ مارس ٢٠٠٧ تأكيد التزامه بدعم مشروع التربية الصهيونية للجاليات اليهودية في الشتات والرامي إلى توثيق صلة الشبان اليهود في أرجاء المعمورة بدولة إسرائيل، وتعزيز هويتهم اليهودية، وعلاقاتهم مع الجاليات اليهودية في بلدانهم. وفي هذا السياق رصد مبلغ ٤٠ مليون شيكل حتى عام ٢٠١١ لغرض تطوير (متحف الشتات ـ المركز القومي للجاليات اليهودية في إسرائيل والعالم)، حيث يطمح واضعو المشروع إلى زيادة عدد الشبان اليهود الذين يتم استقدامهم إلى الدولة الصهيونية سنوياً ليبلغ ٢٠ ألف شاب اعتباراً من عام ٢٠١٤. ويقوم ديوان رئاسة الوزراء والوكالة اليهودية بمراقبة المشروع[١٨٨].

وفي عام ٢٠١١ قرر مجلس الوزراء رصد المزيد من الميزانيات لمواصلة تطوير المتحف والمركز فخصص مبلغ ٢٤ مليون شيكل من الموارد الحكومية لتتقاسمه وزارتا التربية والتعليم والثقافة والرياضة مع ديوان رئاسة الوزراء وتجديد هذا المبلغ ذاته خلال الفترة بين عامَيْ ٢٠١٢ ـ ٢٠١٤. ويشار إلى أن المشروع يهدف خصيصاً إلى إنشاء متحف الشعب اليهودي وتكييفه مع المتطلبات التكنولوجية للقرن الـ٢١ وإعادة تأهيل العمارة وترقية بنوك المعلومات الخاصة بتوثيق تأريخ الشعب اليهودي[١٨٩].

ويمكن القول إن هذه القرارات تأتي متماشية مع توصيات مؤتمر هرتسيليا ٢٠٠٤.

---

(١٨٦) «The Sixth Annual Conference, Executive Summary, January 21-24, 2006».

(١٨٧) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٧ شباط/ فبراير ٢٠١٠).

(١٨٨) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٧).

(١٨٩) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١).

وللحفاظ على الهوية اليهودية ليهود الشتات، تمت التوصية بنشر التعليم اليهودي ودراسة الثقافة اليهودية بين يهود الدياسبورا للحفاظ على الديانة اليهودية داخل النسل اليهودي خاصة يهود روسيا وذلك خلال مؤتمري ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. فتم في هذا الصدد تأسيس منظمة وزارة يهود إقليم بيروبيجان[١٩٠]، وهي منظمة أجنبية ليست روسية تدعمها الولايات المتحدة وإسرائيل، مهمتها الوصول إلى اليهود المنسيين الموجودين في الإقليم ـ حيث أطلق على سكان الإقليم من اليهود مسمى اليهود المنسيين بسبب بعدهم عن الشتات اليهودي وإسرائيل، وكذلك عن القيم والتعاليم الدينية اليهودية بسبب الحكم السوفياتي السابق ـ وتعليمهم القيم والتعاليم اليهودية. ففي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ اتُّخذ قرار تطوير الإقليم، فتمت زيارة الإقليم وتحديد فريق العمل الكهنوتي المشيحاني[١٩١] في المنطقة واتصلوا بالشخصيات اليهودية البارزة بالإقليم، وخصصوا بعد أول زيارة مبلغ ١٠٠٠٠ دولار لتقديم المساعدات الغذائية للفقراء اليهود بالإقليم، وتأكدت أواصر العلاقات بشكل أكبر في نهاية عام ٢٠٠٦ حيث حضرت وفود من الإقليم اجتماعات المنظمة خارجه، وتم الاتصال برجال الدين اليهود بالإقليم لينشروا التعاليم اليهودية بين يهود الإقليم ويحدثوهم عن فكرة الخلاص الإلهي ليعيدوا نشر التعاليم اليهودية فيه بسبب منع الحكم السوفياتي ممارسة الشعائر اليهودية بالإقليم[١٩٢].

ونجحت إسرائيل مع يهود روسيا في التأثير في الحكومة الروسية لتحسين أوضاع اليهود، فكان لها دور كبير في إعادة الطابع اليهودي للإقليم بعد سقوط الاتحاد السوفياتي. فقامت ببناء معبد يهودي بالإقليم عام ٢٠٠٤ بالاشتراك مع عدد من المنظمات الدينية اليهودية، وأصدرت جريدة عن الإقليم تصدر مرتين في الأسبوع تسمى النجمة (*Stern*)، وأنشأت مدرسة يهودية عامة بالإقليم يتم فيها تعليم التاريخ اليهودي واللغة العبرية واللغة اليديشية (لغة تجمع بين مرادفات اللغة العبرية والألمانية وتستخدم في أوساط المتدينين اليهود «الحريديم»)[١٩٣].

أما اليهود القاطنون مختلف المدن الروسية، فقد تم العمل على نطاق الدعم المؤسسي لهم. فمنذ مطلع الألفية اتُّخذ العديد من الإجراءات للتواصل مع اليهود عبر عقد شراكات استراتيجية

---

(١٩٠) ففي محاولة لحلّ المشكلة اليهودية قام جوزيف ستالين عام ١٩٣٤ بمحاولة التقريب بين اليهود وبين حلمهم لإقامة وطن قومي لهم أنشأ لهم إقليم الحكم الذاتي بيروبيدزن (Birobidzhan) على شمال الحدود الصينية شرق صربيا ومنغوليا. لمزيد من التفاصيل انظر: «Jewish Ministry in Far East Russia,» *The Chosen People*, vol. 13, no. 3 (April 2007), <http://www.chosenpeople.com>, (accessed on: 13/11/2009).

(١٩١) ماشيح: كلمة عبرية تعني «المسيح المخلص» ومنها «مشيحيون» أي «مشيحانية»، وهي الاعتقاد بمجيء «الماشيح»، والكلمة أصبحت تشير إلى شخص مرسل من الإله يتمتع بقداسة خاصة، إنسان سماوي وكائن معجز خلقه الإله قبل الدهور يبقى في السماء حتى تحين ساعة إرساله. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الله إدالكوس، «المشيحانية والخلاص الصهيوني: الطبقة الحلولية في العقيدة اليهودية،» مدونة مكتوب، <http://kos.maktoobblog.com/1291495/%D8%A7%D9%84%D9%>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ١٢/ ٢٠٠٩).

(١٩٢) «Jewish Ministry in Far East Russia».

(١٩٣) Burt Herman, «Jewish Life Revived in Russia,» Federation of Jewish Committees of the CIS, <http://www.fjc.ru/article.asp?=qid=84033>, (accessed on: 12/11/2009).

لبناء رابطة يهودية روسية من خلال الوكالة اليهودية والجامعة العبرية في القدس، وتدعيم العلاقات بين الرابطة وإسرائيل ويهود الشتات في مختلف دول العالم. ودعم مصالح اليهود المحليين (أي يهود روسيا) عبر وزارة التعليم في إسرائيل. زيادة اهتمام المانحين الدوليين بدعم الرابطة اليهودية المحلية. وزيادة الدعم والتمويل المخصص لليهود الروس كوسيلة لتحقيق أهداف تلك المنظمات(١٩٤). كما تم تأسيس اتحاد المنظمات اليهودية في روسيا حيث شمل ٨٤ جماعة يهودية من ١٧٦ مدينة روسية. ومنظمة محبي المنظمات والجمعيات الدينية اليهودية بروسيا «كيرور» (Keroor) حيث تضم ١٠٠ منظمة من ٦٨ مدينة روسية(١٩٥).

ومن أبرز الأمثلة على نجاح إسرائيل في الحفاظ على الهوية اليهودية بين يهود روسيا وإشراكهم في حربها ضد معاداة السامية بمعناها التقليدي والحديث، نجح اليهود في استغلال هاجس معاداة السامية لتبرير أعمالهم المنافية للقانون والنظام العام بروسيا. ويتضح ذلك في رد الفعل اليهودي تجاه قبض السلطات الروسية على رجل الأعمال ميخائيل دوركوفسكي (رئيس شركة يوكس النفطية) بسبب تهرُّبه الضريبي بأنه صورة من صور معاداة السامية، حيث أكد ذلك الحاخام بيرل لازار (الحاخام الأكبر في روسيا) خلال تعليقه على قرار القبض عليه بأن ذلك «صورة من صور تكرار عصر الاضطهاد السياسي لليهود في روسيا»(١٩٦).

هذا علاوة على الموقف السياسي الذي اتخذه اليهود الروس عقب اتهام القنصل الإسرائيلي في ٢٠٠٩ بتهمة التجسس. هنا تبنى اليهود بروسيا مواقف مساندة ومؤيدة لإسرائيل فأطلقوا عبارات مندددة بسلوك الحكومة الروسية واتهامها بمعاداة إسرائيل، فكان من أبرز حملات الحشد اليهودي والاستهجان للحكومة الروسية الحملة التي شنها موقع التلغراف اليهودي الروسي - موقع أخبار يعبر عن مصالح اليهود الروس - فمن أبرز العبارات التي تم إطلاقها ما ذكره جريج مارجولين (محرر الموقع) الذي قال «نحن اليهود الروس لا نخشى اتخاذ موقف سياسي مساند لمواقفنا السياسية، فلقد أصبحنا قوة سياسية في بوسطن حيث مكثنا ٧٠ عاماً خلف الستائر الحديدية، أما الآن فلم نعد نبالي بتلك التجارب الماضية، لذلك نعلن أن إسرائيل وطننا وإذا احتاج إخواننا وأخواتنا في إسرائيل للمساعدة سنقترب منهم كأحد أقاربنا»(١٩٧). من هنا يتضح أن الأستاذ مارجولين قد أعلن عن التأييد اليهودي الروسي لإسرائيل الذي يمثل قوة ضاغطة على السلطات الروسية، خاصة في ظل تيقن اليهود من أنهم أصبحوا قوة لها شأن ومكانة داخل المجتمع الروسي. كما يمثل حرص

---

(١٩٤) Eugene Satanovsky, «Organized National Life of Russian Jews in the Late Soviet and Post-Soviet Era: A View from Moscow,» *Jewish Political Studies Review*, vol. 14, nos. 1-2 (Spring 2002), <http://jcpa.org/article/organized-national-life-of-russian-jews-in-the-late-soviet-and-post-soviet-era-a-view-from-moscow>.

(١٩٥) Karpov and Lisoveskaya, «Religious Intolerance Towards the Jews in Russia».

(١٩٦) أحمد عبد العزيز، «رسائل حاخام روسيا الأكبر بيرل لازار اعتماد توجيه رسائل مؤثرة إلى البرلمان الروسي والكرملين وأغمض عينيه عن ١٧ يهودياً يركزون ثروة روسيا في أيديهم،» إيلاف (٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)، <http://www.elaph.com/elaphweb/archive/10709232592909 86600.htm>.

(١٩٧) Cara Hogan, «Russian Jews Raise Political Profile,» Jewish Russian Telegraph (25 August 2009), <http://www.jrtelegraph.com/2009/08/russian-jews-raise-political-profile-.html>, (accessed on: 11/11/2009).

رؤساء وزراء إسرائيل على المشاركة بشكل دوري بالمؤتمر السنوي للجاليات اليهودية الأمريكية ومؤتمر منظمة إيباك أداة للتواصل معهم، ومناقشة مشاكلهم، وزيادة ارتباطهم بإسرائيل رغم بعدهم الجغرافي عنها، بل ودعمهم داخل مجتمعاتهم. فحظيت مشاركة بنيامين نتنياهو عام ٢٠١٠ بدعم الكثير من اليهود بالولايات المتحدة وتغطية وسائل الإعلام العالمية[١٩٨].

(٣) **تشجيع موجات الهجرة اليهودية:** أوصى المعهد خلال مؤتمري ٢٠٠٢ و٢٠٠٤ بضرورة تنفيذ برامج لتشجيع المهاجرين لإسرائيل واستيعابهم في النسيج المجتمعي بالتعاون مع الوكالة اليهودية، وفي آذار/ مارس ٢٠٠٩ بحث مجلس الوزراء الخطة الرامية إلى تشجيع حركة استقدام اليهود من دول الاتحاد السوفياتي السابق بالتعاون مع الوكالة اليهودية، وتمت المصادقة عليها مع نهاية العام. ومن بنود الخطة منح القادمين الجدد دعماً حكومياً في مجالات السكن والعمل. وتبلغ تكلفة الخطة ٣٢ مليون شيكل لاستقدام أكثر من ١٠٠٠ عائلة يهودية[١٩٩]. كما قامت الوكالة بتنفيذ العديد من المشروعات المشتركة مع الحكومة لدعم عملية استيعاب المهاجرين بإسرائيل. ومن أبرز هذه المشروعات مشروع «معاً في الوطن»، حيث يقضي بحشد آلاف الإسرائيليين ليرافق كل إسرائيلي مهاجر جديد، مما يزيد من التقارب ويقوي اللحمة المجتمعية، ويسرِّع اندماجهم في النسيج المجتمعي بإسرائيل[٢٠٠].

وفي عام ٢٠٠٩ ناقش المجلس عدة سبل لحل بعض المشاكل التي تواجه اليهود الجدد بالدولة الصهيونية كترتيب إجراءات استيعاب العلماء من القادمين الجدد، وتكثيف دراسة اللغة العبرية بينهم، وتركيز الجهود على استقدام اليهود ذوي المهن والكفاءات المطلوبة، وعقد دورات تأهيلية لهم ليتسنى لهم الانخراط في سوق العمل. وتوصل المجلس إلى حتمية حل مشكلة عدم اعتناق بعض القادمين الجدد الديانة اليهودية وحل ضائقة السكن لديهم ودعمهم اقتصادياً[٢٠١].

وقرر مجلس الوزراء في ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ تطبيق الخطة الوطنية الرامية إلى «جلب الأدمغة» (بمعنى إعادة علماء وباحثين إسرائيليين متفوقين من الخارج) عبر إنشاء مراكز تفوق بحثي في الجامعات لجذب العلماء للعمل بها والعودة إلى إسرائيل[٢٠٢]. كما قرر مجلس الوزراء أثناء اندلاع الأحداث في تونس عام ٢٠١١ (أي أحداث الثورة التونسية) وتداعياتها منح مساعدات خاصة

(١٩٨) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠).

(١٩٩) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩).

(٢٠٠) «At Home Together (Babait Beyachad),» The Jewish Agency, <http://www.jewishagency.org/aliyah/program/454>, (accessed on: 11/4/2014).

(٢٠١) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩).

(٢٠٢) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٠).

للقادمين الجدد من تونس. وستشمل الخطة في مرحلتها الأولى ٢٥ عائلة تُمنح كل منها مساعدات بمبلغ ١٥ ـ ١٨ ألف شيكل شهرياً إلى حين مرور عامين على موعد هجرتها إلى البلاد، على أن تقتصر المساعدات على العائلات التي ستصل إلى البلاد حتى أواخر آب/ أغسطس ٢٠١١(٢٠٣). كما أقر مجلس الوزراء خطة شاملة لتحسين استيعاب المواطنين المنحدرين من أصول إثيوبية معتبراً أن هناك في الطائفة الإثيوبية (يهود الفلاشا) جيلاً جديداً من أصحاب المبادرات والطموحات والرغبة في الاندماج بالمجتمع الإسرائيلي إلى جانب استمرار الضائقة التي يعانيها أبناء الطائفة(٢٠٤). وللتقارب مع يهود الفلاشا، قرر مجلس الوزراء تخليد ذكرى هؤلاء في لوحة تذكارية يتم نصبها في موقع النصب التذكاري لإحياء ذكرى يهود إثيوبيا العالقين في مقبرة جبل هيرتزل بأورشليم القدس. وكُلف الوزير ميخائيل إيتان برئاسة لجنة استشارية حول هذه القضية حيث تقوم اللجنة بنشر قائمة بأسماء الذين قضوا نحبهم والمعايير الخاصة بنشر أسمائهم. وتبلغ تكلفة المشروع مليونيْ شيكل، كما أبدت الوكالة اليهودية استعدادها للمساهمة فيه بمبلغ ١٥٠ ألف شيكل. ويأتي هذا القرار في إطار سعي الحكومة لاستيعاب المهاجرين الجدد وزيادة انتمائهم، اضافة إلى توسيع منظومة التراث اليهودي ليشمل الأفارقة، ليكون أداة جذب لمختلف يهود العالم(٢٠٥). وفي ظل التوصية بمراجعة النظام الضريبي لجذب المهاجرين والمغتربين الإسرائيليين للعودة إلى أرض إسرائيل، تم في ٢٠٠٩ إجراء إعفاءات ضريبية على الشركات في الخارج، بقصد تشجيع النشاط التجاري وتدفق رؤوس الأموال إلى إسرائيل(٢٠٦).

كما قرر مجلس الوزراء السماح لمجموعات معينة بدخول البلاد لغرض إتمام إجراءات اعتناق الديانة اليهودية تبعاً لإجراءات سيحددها وزير الداخلية بناءً على رسالة الحاخام الأكبر السابق شلومو عمار. وسيتم إنجاز إجراءات استيعاب الأفراد المعنيين باعتناق اليهودية ومنحهم صفة القادمين الجدد بتكلفة لا تتجاوز ٧ ملايين شيكل، على أن تتولى وزارة الاستيعاب الإجراءات اللازمة على هذا الصعيد دون أن يتجاوز عدد الأفراد الذين يطاولهم هذا الإجراء ٢٠٠ شخص خلال عام ٢٠١٣، و٤٠٠ شخص خلال عام ٢٠١٤ و٣٠٠ شخص خلال عام ٢٠١٥(٢٠٧). وفي ظل التوصية بالحفاظ على الأكثرية اليهودية ويهودية الدولة صادقت الحكومة الإسرائيليّة يوم

---

(٢٠٣) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١).

(٢٠٤) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١١ شباط/ فبراير ٢٠١٤).

(٢٠٥) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١).

(٢٠٦) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009».

(٢٠٧) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣).

١٩/ ٣/ ٢٠١٤، على تمديد قانون المواطنة الذي يمنع لمّ شمل العائلات الفلسطينيّة. وهو قانون يتواصل منذ ١٢ سنة على التوالي، ويمنع عشرات آلاف العائلات الفلسطينيّة من ممارسة حياتهم الطبيعية وحقّهم بالعيش تحت سقفٍ واحدٍ[٢٠٨].

(٤) **الاهتمام بالتعاليم اليهودية بالمنظومة التعليمية:** في إطار الاهتمام بتشكيل الهوية اليهودية والحفاظ عليها اتفق كل من المعهد وصناع القرار حول إعطاء الأولوية للتعاليم اليهودية وذلك خلال مؤتمرات ٢٠٠٤ و٢٠٠٧ و٢٠١١؛ أوصى المعهد بإدخال التراث اليهودي والقيم اليهودية داخل المناهج الدراسية لدعم الهوية اليهودية للطلبة جيل المستقبل. وتوافق ذلك مع تصديق مجلس الوزراء على خطة لحماية التراث في شباط/ فبراير ٢٠١٠ تتضمن دمج مضامين التراث الوطني في الجهاز التعليمي بكافة مراحله بمبلغ ٤٠٠ مليون شيكل[٢٠٩]. كما وافق رئيس الوزراء في نيسان/ أبريل ٢٠١٠ على خطة لتضمين تراث هيرتزل ضمن دروس مادة التاريخ لطلاب الصف العاشر[٢١٠] كما أقرت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع التابعة للكنيست، في فبراير ٢٠١٤، تعديلاً على قانون التعليم الرسمي في إسرائيل، تم بموجبه إضافة بند للقانون ينص على الآتي «على المدرسين تعزيز المفاهيم لدى الطلبة أن إسرائيل هي دولة «الشعب اليهودي»». وقد علق «شمعون أوحيون» عضو الكنيست مقدّم مشروع القانون عن تمرير التشريع أنه «آن الأوان لكي نقول بصورة واضحة ونعلّم هذا الجيل والأجيال القادمة أن دولة إسرائيل هي دولة الشعب اليهودي التي حلمنا بها لآلاف السنين، وحظينا بمشاهدة هذا الحلم يتحقق وان إسرائيل هي دولة خالصة للشعب اليهودي فقط، فجميع مواطني الدولة سيحظون بالحقوق المتساوية ولكن الدولة هي دولة الشعب اليهودي»[٢١١].

وللتواصل مع اليهود العلمانيين والحفاظ على هويتهم اليهودية تمت التوصية بإدخال التعاليم اليهودية إلى المناهج العلمانية بالمدارس. وعلى النطاق العملي تعمل حالياً ما يزيد على ٥٠ منظمة في إسرائيل تختص بتعليم اليهودية كثقافة تتضمن صياغة الهوية اليهودية للسكان العلمانيين[٢١٢].

واحتلت اللغة العبرية نصيباً كبيراً ضمن تلك الحملة (أي حملة الاهتمام بالتعاليم اليهودية لتشكيل الهوية)، فأوصى المعهد بالاهتمام باللغة العبرية، وزيادة عدد الناطقين بها. فقد قرر مجلس الوزراء عام ٢٠١٢ الإيعاز إلى وزارة الثقافة والرياضة بمواصلة إجراء مشروع «إسرائيل تقرأ» الذي

---

(٢٠٨) «الحكومة الإسرائيليّة تصادق اليوم على تمديد قانون المواطنة العنصري،» موقع عرب ٤٨ الإلكتروني، <http://www.arabs48.com/?mod=print&ID=106451>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٣/ ٢٠١٤).

(٢٠٩) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٠).

(٢١٠) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٠).

(٢١١) «واللا: تعديل على قانون التعليم لتعزيز مفهوم الدولة اليهودية بالمناهج،» وكالة وطن للأنباء (٩ شباط/ فبراير ٢٠١٤)، <http://www.wattan.tv/ar/news/85967.html>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١/ ٣/ ٢٠١٤).

(٢١٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004».

يطبق منذ عام ٢٠٠٩ ليتم بشكل سنوي دوري، حيث ينطوي على فعاليات عامة مفتوحة تتعلق بالنثر والنظم، ورصد الأموال اللازمة لها من ميزانية الوزارة[٢١٣].

كما تمت التوصية بالاهتمام بإصلاح المنظومة التعليمية فتم في هذا الصدد، إصدار عدة قرارات لإصلاح وتطوير العملية التعليمية منها قرار من مجلس الوزراء في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ بتخصيص ٨٠ مليون شيكل لتطوير العملية التعليمة في النقب[٢١٤]. وقرر المجلس في ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٧ رصد الميزانيات المطلوبة لبناء ٨٠٠٠ غرفة دراسية في الجهاز التعليمي بما في ذلك رياض الأطفال والتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم الخاص[٢١٥]. كما تقرر زيادة ميزانية وزارة التربية والتعليم في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ بـ٤٠٠ مليون شيكل للبدء تدريجياً بتطبيق مشروع تكريس المهارات الأساسية (قراءة وكتابة ورياضيات) في أطر لا تتجاوز ٢٠ طالباً وبواقع ١٠ حصص أسبوعية في الصفين الأول والثاني من المرحلة الابتدائية[٢١٦]. كما تم الاهتمام بأمن المؤسسات التعليمية، فقرر مجلس الوزراء في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ رصد مبلغ ١٣٥ مليون شيكل لغرض تحصين مؤسسات التعليم في بلدة سديروت وسائر القرى المحيطة بقطاع غزة، ويشمل هذا المبلغ تحصين جميع رياض الأطفال وغرف الصفوف الابتدائية الأولى إلى الثالثة، إضافةً إلى إعداد مناطق آمنة لطلاب سائر الصفوف الابتدائية والإعدادية والثانوية[٢١٧].

(٥) تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: جاءت توصيات سلسلة مؤتمرات هرتسيليا خلال أعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤ و٢٠٠٧ لتؤكد أهمية تلبية مطالب مختلف القطاعات السكانية، وتحسين أوضاع السكان والمستوطنين، وتأكيد يهودية الدولة عبر زيادة المستوطنات، ولضمان ذلك أصدر مجلس الوزراء قراراً بتخصيص مدفوعات مالية من ميزانية الدولة الإسرائيلية لأغراض الاستيطان حتى وإن اقتُطع ذلك من بنود أخرى في الميزانية كالتنمية الزراعية، فتم في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦، تخصيص سلفة تمويلية لوزارة البناء والإسكان بمبلغ ٤,٢٠٠,٠٠٠ شيكل لتنفيذ الأعمال الترابية لغرض إقامة المساكن الدائمة في البلدتين حلوتسيت١ وحلوتسيت. في الوقت ذاته تم تجميد مبلغ ٤,٢٠٠,٠٠٠ شيكل من الميزانية التي أقرتها الحكومة في قرارها السابق لغرض إعداد الأرض وتطوير البنى التحتية الزراعية في البلدتين حلوتسيت ١ وحلوتسيت.

(٢١٣) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢).

(٢١٤) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣).

(٢١٥) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٧).

(٢١٦) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨).

(٢١٧) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧).

ويصب هذا القرار في مصلحة زيادة المستوطنات؛ خاصة وأنه جاء بديلاً من التنمية الزراعية فقد جاء لتشجيع الاستيطان بالدولة العبرية، وفي الوقت ذاته لتقتل حقوق الفلسطينيين في العودة واسترداد الأراضي الفلسطينية[٢١٨]. ويوضح الجدول الرقم (٣ ـ ٢) أبرز القرارات المتخذة من الحكومات الإسرائيلية من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ حتى آذار/ مارس ٢٠١٤ بشأن زيادة المستوطنات.

إن التوسع في بناء المستوطنات خاصة في الأماكن ذات الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل حتى وإن كانت قليلة السكان كمنطقة منطقة شرق لاخيش، أمر لا يتعلق بالمستوطنين كمستوطنين، وإنما بالمصالح السياسية الاستعمارية لفرض الأمر الواقع، كما أن دمج دائرة الاستيطان التابعة للحركة الصهيونية العالمية في مشاريع الاستيطان الريفي كهيئة تنفيذية خارجية أمر يعكس استمرار النهج الحكومي في زيادة المستوطنات بل ويناقض التصريحات الحكومية لكل حكومات إسرائيل والادعاء بالتزامها بعدم بناء مستوطنات، خاصة أن الحركة الصهيونية العالمية أدت دوراً كبيراً في بناء الدولة الإسرائيلية منذ القدم مستندة إلى بناء المستوطنات الزراعية (الكيبوتزات والموشافييم) فهي بمنزلة استفادة من خبرات سابقة. ولتحسين أوضاع السكان اليهود بإسرائيل أوصى المعهد بتبني سياسات اجتماعية تعمل على تحسين أوضاع السكان بإسرائيل بمختلف قطاعاتهم، أصدرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة العديد من القرارات لتحسين أوضاع مختلف القطاعات بإسرائيل نساء، أطفالاً، متقاعدين، مسنين، فقراء، عاطلين... إلخ. يمكن طرح أبرزها في الجدول الرقم (٣ ـ ٣).

يتضح مما سبق الاهتمام بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية كوضع حد أدنى للأجور، وخلق فرص عمل لجميع الفئات، ولكن تلك البرامج اختلفت من حكومة لأخرى وفق توجهها والظروف المحيطة بها. إلا أن ما اجتمعت عليه الحكومات المتعاقبة الاهتمام بدعم الناجين من المحرقة (إبان حكم النازي)، فقرر أولمرت على سبيل المثال زيادة الاعتمادات الحكومية المخصصة لهم. وأشار إلى أنه سيلتقي ممثلي المنظمات المعنية بتحسين أوضاع الناجين بحضور وزيرَي شؤون المتقاعدين والرفاه الاجتماعي لمناقشة سبل توزيع أموال الدعم الحكومي عليهم[٢١٩]. وتقرر في ظل حكومة نتنياهو رصد ٣٠ مليون شيكل لدعم الأدوية التي يحتاجون إليها[٢٢٠]. ثم زادت لتصل إلى ٥٠ مليون شيكل في ١١/ ٤/ ٢٠١٠[٢٢١]. إن هذا الاهتمام يمثل تمسكاً بها لإعادة استرجاعها من وقت إلى آخر للأذهان واستثمارها لتحقيق أهدافهم ومصالحهم.

---

(٢١٨) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦).

(٢١٩) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٧).

(٢٢٠) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩).

(٢٢١) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٠).

الجدول الرقم (٣ ـ ٢)

أبرز القرارات المتخذة من الحكومات الإسرائيلية من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ حتى آذار/ مارس ٢٠١٤ بشأن زيادة المستوطنات

الحكومة	القرار
حكومة أولمرت ٢٠٠٦	في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ صدر قرار برفع الدعم الحكومي الخاص للتجمعات السكنية المحيطة بقطاع غزة إلى ما يعادل ٣٥٥ مليون شيكل(أ).
حكومة أولمرت ٢٠٠٦	ناقش مجلس الوزراء قضية وضع منازل مؤقتة في القرى الجديدة التي تقرر إقامتها في منطقة رمال حالوتسا (بالقرب من الحدود المصرية في النقب) ليتسنى للراغبين في الاستيطان هناك القيام بذلك. وتم رصد مبلغ ٨،٧ مليون شيكل لهذا الغرض إذ يحوَّل هذا المبلغ إلى دائرة الاستيطان التابعة للوكالة الدولية التي تتولى الإشراف على هذا المشروع. وتم الاتفاق على عدم تجاوز فترة الإقامة في المساكن المؤقتة السنة الواحدة يطالَب بعدها المستوطنون في القرى الجديدة بتسليم تعهد خطي بشأن انتقالهم إلى المساكن الدائمة(ب).
حكومة أولمرت	قرر مجلس لوزراء تكليف فريق من المديرين العامين لعدة وزارات بإعداد خطة لإعمار منطقة شرق لاخيش تشتمل على إقامة سبع قرى جديدة فيها هي: أماتسيا وخروب وشيكف وحزان وبرشام وشومريا وكرميت إضافةً إلى شق طريق رقم ٣٥٨ الجديد في تلك المنطقة. أن منطقة شرق لاخيش المحاذية لمنحدرات جبل الخليل والواقعة ما بين موقع بيت جُبرين شمالاً وتلال ميتار جنوباً لهي منطقة ذات أهمية استراتيجية وطنية إلا أن عدد سكانها قليل(ج).
حكومة أولمرت	قرر مجلس الوزراء رصد مبلغ ٦٢٥ ألف شيكل لقسم الاستيطان التابع للوكالة اليهودية لقاء مواصلته إدارة المساكن المؤقتة التي يقيم فيها بعض سكان المستوطنات المخلاة في قطاع غزة وشمال السامرة لمدة عام آخر وإلى حين انتقال هؤلاء السكان إلى القرى الدائمة الجديدة التي يتم إنشاؤها حالياً لأجلهم(د).
حكومة أولمرت	قرر مجلس الوزراء دعم تطوير الاستيطان في القرى المحيطة بقطاع غزة من خلال المساهمة في تكاليف تطوير البنية التحتية اللازمة لمشاريع البناء في عدة قرى تعاونية في المنطقة المذكور. كما قرر مجلس الوزراء رصد مبلغ ٦٥ مليون شيكل لإنشاء البنى التحتية اللازمة لبناء ٧٠٠ وحدة سكنية على قطع أرض في قرية نيتسانيم في جنوب البلاد لغرض إقامة سكان مستوطنات قطاع غزة المخلاة فيها(هـ).

يتبع

تابع

حكومة أولمرت	قرر مجلس الوزراء تشكيل لجنة وزارية لشؤون الاستيطان الريفي والزراعي برئاسة رئيس الوزراء. وستعمل اللجنة على تنمية هذا الاستيطان على عدة أصعدة ومنها صياغة المنطلقات العقائدية للاستيطان الريفي في الفترة الحالية، وتمتين التجمعات السكنية الريفية بكافة أشكالها (القرى الزراعية والتعاونية والمجتمعية) اقتصادياً، وتوسيع القرى النائية في النقب والجليل. ودمج دائرة الاستيطان التابعة للحركة الصهيونية العالمية في مشاريع الاستيطان الريفي كهيئة تنفيذية خارجية تخضع لمسؤولية وزير الزراعة والتنمية الريفية الذي سيطرح على مجلس الوزراء مشروع ميزانية هذه الدائرة سنوياً ويحيط المجلس علماً بفعالياتها. ويؤكد مجلس الوزراء أن دائرة الاستيطان ملزمة بأحكام القانون الخاصة بعقد اتفاقات المقاولة وشفافية إجراءات تشغيل مستخدمين جدد وحرية المعلومات. ويشار إلى أن هذه الدائرة ما زالت تتولى المهمات السابقة التي كلفها بها مجلس الوزراء بما فيها دعم سكان مستوطنات قطاع غزة المخلاة(و).
حكومة أولمرت	قرر مجلس الوزراء إنشاء تجمع سكني ذي طابع ديني ـ مجتمعي في منطقة وادي عارة. (بؤر استيطانية دينية لمغازلة القطاع الديني)(ز).
نتنياهو ٣٢	إنشاء قريتيْن جديدتيْن سيكون لهما طابع ديني لإيواء بعض سكان مستوطنات غوش قطيف المخلاة في قطاع غزة(ح).
نتنياهو ٣٢	قرر مجلس الوزراء تبكير موعد انتهاء فترة تجميد الديون المستحقة على سكان المستوطنات المخلاة في قطاع غزة وشمال السامرة لدائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية. وبالتالي سيتم شطب نصيب الأسد من هذه الديون من تأريخه(ط).

(أ) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٠)، و(٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١).

(ب) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧).

(ج) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٧).

(د) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧).

(هـ) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧).

(و) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٧).

(ز) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٣ آذار/ مارس ٢٠٠٨).

(ح) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩).

(ط) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٧ شباط/ فبراير ٢٠١٠).

الجدول الرقم (٣ ـ ٣)

أبرز القرارات الوزارية المتخذة في مجال تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتخذة لتحسين أوضاع السكان بإسرائيل في الفترة من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ حتى آذار/ مارس ٢٠١٤

الحكومة	القرار
حكومة أولمرت	إصدار قرار بمناقشة ضريبة الدخل السلبية (هي مكافأة قدرها ٢٧٥ شيكل للعامل الذي يعيل من ٣ إلى ٤ أفراد و٤٠٠ شيكل للعائل الذي يعيل ٥ أفراد)[أ] وتم اعتماده في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩ كما تم تطبيق نظام المعاشات التقاعدية الإلزامية على جميع العمال[ب].
حكومة أولمرت	قرر مجلس الوزراء تكثيف جهود الحكومة لفرض قانون الحد الأدنى من الرواتب، وأوعز مجلس الوزراء إلى وزير المالية بتعديل تعليمات ضريبة الدخل من خلال زيادة المبالغ المقتطعة من رواتب المستخدمين الذين يتمتعون بسيارات خاصة على حساب أرباب العمل، وتطبيق نظام المعاشات التقاعدية. كما قرر المجلس العمل على دمج المزيد من الأمهات في سوق العمل من خلال عدة إجراءات منها: زيادة الاعتمادات المخصصة للحضانات[ج].
حكومة أولمرت	صادق مجلس الوزراء على مشروع القانون الرامي إلى زيادة نسبة المشاركة في القوى العاملة وتقليص الفجوات الاجتماعية وقرر طرحه على الكنيست بالقراءة الأولى فوراً. ويشار إلى أن التشريعات المطلوبة تخص مسألة ما يُعرف بـ (ضريبة الدخل السلبية) والمعاشات التقاعدية الإلزامية وتغيير السلم الضريبي[د].
حكومة أولمرت	قرر مجلس الوزراء استحداث لجنة وزارية لشؤون الرفاه والخدمات الاجتماعية يرأسها الوزير المكلف بهذه الحقيبة ويشارك فيها وزراء المالية، والبناء والإسكان، والتربية والتعليم، والسياحة، والصناعة والتجارة والعمل، وعدد من الوزراء بدون حقيبة. وستُعنى اللجنة الوزارية بصياغة مبادئ وسياسات الرفاه الاجتماعي والاعتناء بالشرائح المحتاجة[هـ].
حكومة أولمرت	قرر مجلس الوزراء استحداث وزارة لشؤون المتقاعدين[و].
حكومة أولمرت	أكد رئيس الوزراء سعي الحكومة الدؤوب لمنع المساس بالشرائح السكانية التي تفتقر إلى الدعم الحكومي رغم التقليصات الواجبة في الميزانيات الحكومية، لا بل زيادة هذا الدعم وتوزيعه على مجموعات لم تحظَ به حتى الآن من قبيل الناجين من المحرقة النازية والمسنين الأشد فقراً والأطفال والأحداث المعرضين للخطر[ز].
حكومة أولمرت	وضع برنامج دعم الناجين من المحرقة النازية والمسنين الفقراء[ح].

يتبع

تابع

حكومة نتنياهو	أقرت الحكومة ضرورة أحقية الإقرار بالسلطات المحلية البدوية في النقب كتجمعات سكنية أولى بالرعاية الوطنية[ط].
حكومة نتنياهو	اتخذ مجلس الوزراء عدة قرارات خاصة بقضية التعامل مع المواطنين الناجين من المحرقة النازية (الهولوكوست). وتكلف القرارات الوزارات المعنية بالأمر بالقيام بإجراءات مختلفة في مجالات اختصاصها ومنها ما يلي: • وزارة شؤون المواطنين القدامى: ـ تنسيق الإجراءات الرامية إلى استعادة الأملاك اليهودية المنهوبة من فترة المحرقة. ـ دعم المؤسسات العاملة من أجل الحصول على تعويضات لضحايا النازيين. ـ دعم المؤسسات العامة العاملة من أجل تخليد ذكرى المحرقة. ـ تشغيل نظام من المتطوعين لاطلاع الناجين من المحرقة على الإعانات المختلفة المقدمة لهم. ـ وضع مشاريع اجتماعية لصالح الناجين من المحرقة. • وزارة الرفاه والخدمات الاجتماعية: ـ تحمل المسؤولية عن الخدمات الحكومية لمساعدة الناجين من المحرقة. ـ تنفيذ البرامج والمشاريع تجاوباً مع حاجات الناجين من المحرقة. • وزارة الصحة: ـ مراقبة أداء صناديق المرضى وكيفية تعاملها مع الناجين من المحرقة بمقتضى القوانين والاتفاقات المختلفة ذات الشأن. • الدائرة المعنية بحقوق الناجين من المحرقة التابعة لوزارة المالية: ـ تنسيق التعامل الحكومي مع الناجين من المحرقة الذين يحق لهم الحصول على إعانات حكومية طبقاً للقوانين ذات الشأن. ـ إدارة «الطاولة المستديرة» حول قضية الناجين من المحرقة الرامية إلى تحقيق التعاون بين مختلف الجهات المعنية. ـ تشغيل مركز حكومي للمعلومات من أجل الناجين من المحرقة. • مكتب التعويضات الشخصية التابع لوزارة المالية: ـ المسؤولية عن تقديم الخدمات والتواصل مع السلطات الألمانية بما يخدم مصالح الناجين من المحرقة الذين يحصلون على تعويضات بمقتضى القانون الفدرالي الألماني. وتقرر تشكيل لجنة مشتركة لوزارات مختلفة برئاسة مدير عام وزارة المالية لمناقشة سبل تنسيق كل الإجراءات إزاء الحكومة الألمانية على صعيد الدعم المقدم للناجين من المحرقة[ي]. وقرار مجلس الوزراء زيادة الإعانات المقدمة للمواطنين المحتاجين من فئة الناجين من المحرقة بكلفة ٥٠ مليون شيكل بالإضافة إلى زيادة سلة الخدمات المقدمة لجميع الناجين بمبلغ ٢٠ مليون شيكل، ما يعني أن سلة الخدمات المذكورة تبلغ إجمالاً مبلغ ٢٢٥ مليون شيكل خلال عام ٢٠١٢[ك].

يتبع

تابع

حكومة نتنياهو	تم تخويل هيئة الإعلام الوطني التابعة لديوان رئاسة الوزراء أطلقتها الحكومة لدمج أبناء الأقليات في سوق العمل(ك).
حكومة نتنياهو	وقرر مجلس الوزراء تعديل البند ١١ من قانون ضريبة الدخل بما يمنح سكان التجمعات السكنية المحيطية المزايا الضريبية بشرط حصولهم على ٢٥ نقطة استحقاق ضريبي. ويتسنى جمع نقاط الاستحقاق بناء على ٣ معايير: • الموقع الجغرافي للتجمع السكني المعني وموقعه في خارطة المناطق المحيطية كما أعدّتها دائرة الإحصاء المركزية (وزن هذا المعيار ٤٠ في المئة). • الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية في التجمع السكني المعني وفق معطيات دائرة الإحصاء المركزية (وزن هذا المعيار ٢٠ في المئة). • المسافة الفاصلة بين التجمع السكني المعني وحدود الدولة (وزن هذا المعيار ٤٠ في المئة). وسيتم تمييز التجمعات السكنية الواقعة في مسافة أقصاها ٢ كيلومتر من حدود الدولة مع دول لم توقع إسرائيل معها على اتفاق سلام (المقصود سوريا ولبنان)، وكذلك على بعض التجمعات السكنية الحضرية والريفية في لواء الجنوب تمشياً مع سياسة الحكومة الرامية إلى دعم الاستيطان الحضري في النقب(م).

(أ) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٧).

(ب) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩).

(ج) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٧).

(د) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٧).

(هـ) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧).

(و) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦).

(ز) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩).

(ح) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩).

(ط) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١).

(ي) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٢).

(ك) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٢).

(ل) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢).

(م) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤).

وسعياً لتحقيق المساواة بين قطاعات المجتمع المختلفة، أوصى المعهد بمشاركة الشباب الدارسين بالمدارس الدينية في تحمل أعباء الخدمة المدنية والعسكرية خلال مؤتمر ٢٠٠٧، وفي هذا الإطار قرر مجلس الوزراء توسيع نطاق مشروع الخدمة المدنية الوطنية للمتطوعين من الشبان اليهود المتشددين دينياً (الحريديم) وأبناء الأقليات. ويأتي هذا القرار عملاً بتوصيات الفريق الحكومي الذي درس القضية، وذلك من باب السعي لرفع الطاقة التنموية للاقتصاد الإسرائيلي، وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال زيادة معدلات انخراط الشبان اليهود المتشددين دينياً وأبناء الأقليات في سوق العمل[٢٢٢]. وفي ٣٠/ ١٠/ ٢٠١١ قرر مجلس الوزراء دراسة الحوافز المقدمة للشبان اليهود المتشددين دينياً (الحريديم) قبيل انخراطهم بجيش الدفاع، وتقديم التوصيات بهذا الشأن إلى مجلس الـوزراء[٢٢٣]. وفي شباط/ فبراير ٢٠١٤ تم اعتماد نظام جديد لتجنيد جزئي للشبان المتشددين دينياً (الحريديم)، وإلغاء الإعفاء الكامل من الخدمة العسكرية الذي كانوا يتمتعون به من قبل[٢٢٤].

ولتفعيل هذا القرار تم اتخاذ عدة قرارات مسايرة؛ كتعديل معايير منح الدعم الحكومي للمؤسسات الدينية على أساس مدى تقيدها بحصص تجنيد طلابها. ويعني الأمر أن رصيد نقاط الاستحقاق الممنوحة لأي معهد ديني سيجري خفضه تمشياً مع عدد طلابه الذين يطلبون إعفاءهم من الخدمة العسكرية، أو تأجيل موعد أدائهم إياها. ويشار إلى أن مفعول هذا القرار لن يسري إلا اعتباراً من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤، وكذا لتفعيل برنامج دمج اليهود المتشددين دينياً (الحريديم)، والذين تلقوا إعفاء من الخدمة العسكرية النظامية، أو المزمع تلقيهم هذه الإعفاءات في السنوات المقبلة، في سوق العمل. وتم تفعيل هذا البرنامج في ١/ ١١/ ٢٠١٣.

أما إجراءات مراقبة تطبيق القرارات المشار إليها، فتم تكليف وزير الدفاع بإحاطة لجنة الخارجية والأمن البرلمانية واللجنة الوزارية المعنية بتحقيق المساواة في تحمل عبء الخدمتيْن العسكرية والمدنية، والمشاركة في سوق العمل مرة كل عام، علماً بأعداد طلاب المعاهد الدينية لليهود المتشددين دينياً الذين تم تجنيدهم في صفوف جيش الدفاع، وعدد أصحاب الإعفاءات منهم. كما كُلف وزير الاقتصاد بإبلاغ الجهات المنوَّه بها سنوياً بأعداد المنخرطين بالخدمة المدنية ومجالات عملهم. وتقرر أن يحق لوزير الدفاع إلغاء الاعتراف بمعهد ديني يتجاوز بصورة متكررة التعليمات الخاصة بأداء طلابه الخدمة العسكرية. كما تقرر تكليف وزير الدفاع العمل على ضمان حماية مكانة وكرامة وحقوق المجنَّدات في جيش الدفاع بسبب التحاق طلاب المعاهد الدينية لليهود المتشددين

---

(٢٢٢) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٧ تموز/ يوليو ٢٠١١).

(٢٢٣) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١).

(٢٢٤) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤).

(الحريديم) بالخدمة العسكرية. كما تقرر تكليف مدير سلطة الخدمة المدنية والمديرين العامين للوزارات والدوائر التي تطاولها هذه الخدمة بالقيام بالإجراءات نفسها[٢٢٥].

ويلاحظ على هذا القانون أنه تم بشكل تدريجي حتى يقبل القطاع الديني الذي يطالب دوماً من خلال أحزابه خاصة وقت تشكيل الائتلافات الحكومية بامتيازات يتم منحها للطلبة المتدينين ودارسي التعاليم الدينية.

ب - العلاقة مع العالم الخارجي

كانت لقضية التعاون مع دول العالم المختلفة مساحة كبيرة في حرب إسرائيل ضد معاداة السامية الجديدة لمواجهة الانتقادات الموجهة ضدها، فهذه العلاقات ستساعدها على تحسين صورتها أمام الرأي العام العالمي، بل وخلال حربها ضد معارضيها. وهذا ما أوصى به المعهد حيث ندد بالعديد من المواقف وطالب بالعمل على تغييرها، إضافة إلى ضرورة العمل على مواجهة المقاطعة الاقتصادية، وتعزيز وجودها داخل المحافل الدولية العالمية.

ففي إطار الحرب الدبلوماسية ندد المركز بمؤتمر ديربن للتمييز العنصري الذي نظمته اليونسكو عام ٢٠٠١ بدعوى عنصرية الدولة الإسرائيلية، وطالب بالتأثير في الدول المختلفة لمقاطعة المؤتمر وذلك قبل انعقاده في عام ٢٠٠٢[٢٢٦]، واستطاعت الجهود الصهيونية التأثير في العديد من دول العالم لاتخاذ مواقف مناهضة للمؤتمر:

- ففي عام ٢٠٠٢ رفضت أمريكا وكندا أي نقد موجه من المؤتمر ضد إسرائيل، كما رفض الاتحاد الأوروبي أي مطالب للبلدان العربية بمقاضاة إسرائيل بسبب ممارستها العنصرية[٢٢٧].

- وعام ٢٠٠٩ عقدت الحلقة الثانية من المؤتمر في جنيف «المؤتمر العالمي ضد العنصرية» الذي ناقش عنصرية إسرائيل، ولكن بمقاطعة إسرائيل وكندا وأمريكا ونيوزيلاندا وألمانيا وإيطاليا والسويد وهولندا وأستراليا[٢٢٨].

واستكمالاً لهذه الحرب الدبلوماسية ومحاولة استمالة الأوساط اليسارية والعلمانية المنددة بالدولة الصهيونية بالغرب، خاصة الولايات المتحدة أوصى المعهد بضرورة التواصل معهم والعمل على تغيير توجههم واستغلال الأداة الدبلوماسية في هذا السياق. فجاء قرار مجلس

---

(٢٢٥) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١٣).

(٢٢٦) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002».

(٢٢٧) «جنيف تستضيف مؤتمر مناهضة العنصرية بمقاطعة غربية واسعة،» الجزيرة نت (٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩)، <http://www.aljazeera.net/news/pages/446b1bf7-bb59-4c9c-b875-5d0e0a1cf552>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٣/ ٢٠١٤).

(٢٢٨) المصدر نفسه.

الوزراء تعيين سلاي مريدور في منصب سفير إسرائيل في واشنطن، وذلك في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ حيث يعتبر هذا التعيين أمراً بالغ الأهمية، ومن شأنه أن يسهم كثيراً في توثيق علاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة، ومع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر أكبر جالية يهودية في العالم. إضافة إلى قدرته على التواصل مع مختلف الفئات الفكرية، نظراً إلى خبرته بالمنظمات الصهيونية الكبرى التي كان لها الفضل في مساعدة الدولة الاستيطانية قبل نشأتها. فقد شغل منصب رئيس إدارتي الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية، وقبل ذلك شغل مناصب أمين صندوق بالوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية ومنصب رئيس قسم الاستيطان في المنظمة. كما شغل مريدور في الماضي منصب مستشار وزير الدفاع، ومستشار سياسي لوزير الخارجية، ومستشار وزير شؤون الأقليات في ديوان رئيس الوزراء. هذا وقام بمهمات صهيونية رسمية في الولايات المتحدة من قبل كان لها مردود واسع في تجنيد العديد من الشخصيات لدعم المصلحة اليهودية للدولة العبرية. ومن ثم فبخبرته، وعمله بالوكالة اليهودية، والعديد من المنظمات الصهيونية سيستطيع التعامل مع تهديد الأوساط العلمانية واليسارية التي تنتقد إسرائيل(٢٢٩).

وفي ظل خطر حملة المقاطعة العالمية للمنتجات الإسرائيلية والتجارة الدولية لإسرائيل وكبار الساسة والخبراء والعلماء، أوصى المعهد بالتعاون الاقتصادي للتصدي لحملة المقاطعة عبر تعبئة النظم الاقتصادية بالدول المختلفة لفرض سياج حول حملة المقاطعة التي تمارس ضد إسرائيل، وذلك من خلال التعاون بين الحكومة الإسرائيلية، ورجال الأعمال اليهود (وصدرت تلك التوصية في عام ٢٠٠٧ وعام ٢٠١٠)(٢٣٠).

واستجابة لذلك مرر الكنيست في حزيران/ يونيو ٢٠١١ قانوناً يضع عقوبة قانونية ضد أي شخص يقاطع إسرائيل كشكل من أشكال معاداة السامية. ويعتبر ذلك خطوة اتخذتها حكومة إسرائيل في سبيل التعبئة الاقتصادية والسياسية لفرض سياج حول حملة مقاطعتها(٢٣١).

هذا علاوة على حملات الشجب والإدانة التي تقوم بها وزارة الخارجية في حق الدول التي تمارس هي أو أحد الكيانات التابعة لها أحد أنشطة المقاطعة؛ مثلما استدعت وزارة الخارجية الإسرائيلية في ١٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ سفير هولندا الدائم لدى إسرائيل كاسبر فيلدكامب. وأبلغ نائب المدير العام لشؤون أوروبا رافي شوتس السفير الهولندي أن قرار صندوق التقاعد PGGM سحب استثماراته من إسرائيل أمرٌ غير مقبول وهو يستند إلى

(٢٢٩) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦).

(٢٣٠) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007: Executive Summary Part 1».

(٢٣١) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٦ حزيران/ يونيو ٢٠١١).

ادعاءات باطلة. وأكد شوتس أنه على خلفية العلاقات الودية بين هولندا وإسرائيل، فإننا نتوقع من الحكومة الهولندية أن تتخذ موقفاً صريحاً ضد مثل هذه الخطوات التي تلحق فقط الأذى بالعلاقات بين الدولتين(٢٣٢).

وتعد اتفاقية الكويز (أو ما يعرف بالمناطق الصناعية المؤهلة كويز) التي تم توقيعها في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤ - بين مصر وأمريكا وإسرائيل - شكلاً من أشكال محاربة المقاطعة الاقتصادية والرغبة الإسرائيلية في دفع عملية التطبيع معها، حيث نجحت إسرائيل في إقناع الولايات المتحدة بربط تقديم امتيازات للدولة المصرية من خلال هذه الاتفاقية بحملة مواجهة المقاطعة الاقتصادية. فهي ترتيبات تسمح للمنتجات المصرية بالدخول إلى الأسواق الأمريكية دون جمارك أو حصص محددة، شرط أن يكون المكون الإسرائيلي في هذه المنتجات ١١,٧ في المئة (وفي التاسع من تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠٠٧ تم التوقيع على اتفاقية جديدة بين مصر وإسرائيل تقضي بتخفيض نسبة إسرائيل إلى ١٠,٥ في المئة)(٢٣٣).

وفي ظل التوصية عام ٢٠٠٣ بتقوية أواصر التعاون مع مختلف دول العالم خاصة الكبرى منها وروسيا على وجه الخصوص، حرص رؤساء الوزراء على المشاركة في المحافل الدولية، والقيام بزيارات رسمية فقام رئيس الوزراء أولمرت بزيارة إلى روسيا في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨ لمناقشة عدة قضايا منها تزويد بعض الجهات غير المسؤولة بالأسلحة الروسية، ومعالجة المشكلة الإيرانية التي تتمتع روسيا فيها بثقل خاص(٢٣٤).

كذلك تم التفاوض مع أوكرانيا بشأن الاستغناء عن تأشيرات الدخول لمواطني كل من البلدين لدى دخولهما أراضي البلد الآخر(٢٣٥). يضاف إلى العديد من الاتفاقات التي تم إبرامها مع دول العالم المختلفة في المجال الاقتصادي، والثقافي، والتبادل العلمي، والسياسي أيضاً.

كما نجحت إسرائيل في الحصول على عضوية بعض المنظمات الدولية كما تمت التوصية عام ٢٠٠٣، ففي يونيه ٢٠١٠ تم قبول عضوية إسرائيل في منظمة التنمية والتعاون الدولي (OECD) مما يعكس أن هناك تقديراً كبيراً لأداء الاقتصاد الإسرائيلي والإنجازات التي يحققها حيث تهدف المؤسسة إلى تعزيز السياسات التي من شأنها تحسين الرفاه الاقتصادية والاجتماعية للناس في جميع أنحاء العالم، وتضع العديد من المعايير والشروط لضمان قوة اقتصاد الدولة التي يقبل

---

(٢٣٢) «إسرائيل تتوقع من هولندا موقفاً صريحاً ضد المقاطعات،» وزارة الخارجية الإسرائيلية (٢٠١٤)، <http://mfa.gov.il/mfaar/ministryofforeignaffairs/lastdevelopments/2014/pages/israel-expects-netherlands-a-clear-position-against-boycott.aspx>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٠/ ١/ ٢٠١٤).

(٢٣٣) «اتفاقية الكويز QIZ،» موقع دليل الاستيراد والتصدير الإلكتروني، <http://www.sooqmasr.net/2010/10/blog-post_10.html>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ٤/ ٢٠١٤).

(٢٣٤) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨).

(٢٣٥) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠).

عضويتها[٢٣٦]. وفي ذاك العام تسلم وزير الصناعة والتجارة رئاسة برنامج الأبحاث والتطوير الصناعي الرائد في أوروبا «يوريكا» والأكبر من نوعه في العالم. ويسمح البرنامج بإرساء مشاريع التعاون والمبادرات المشتركة بين الدول، ما يقلل من الفترة المطلوبة لتطوير المنتجات التقنية ويساعد إجراءات التسويق للشركات المعنية. وكان استحداث «يوريكا» قد تم عام ١٩٨٥ كمبادرة مشتركة لعدة حكومات ثم انضمت إليها مفوضية الاتحاد الأوروبي. والتحقت إسرائيل بهذه الهيئة عام ٢٠٠٠ حيث تم عام ٢٠٠٧ انتخابها رئيسة لـ «يوريكا» لمدة عام في الفترة ما بين تموز/ يوليو ٢٠١٠ وحزيران/ يونيو ٢٠١١[٢٣٧].

وفي ظل التوصية عام ٢٠٠٣ بالتأثير في الدولة لمحاربة معاداة السامية مع إسرائيل، اتخذت الحكومة الإسرائيلية العديد من الخطوات لإحياء التراث اليهودي خاصة ذكرى المحرقة في العديد من دول العالم المختلفة شعوباً وحكومات، فعلى سبيل المثال كلف رئيس الوزراء مؤسسة «ياد فشيم» ـ المعنية بتخليد ذكرى المحرقة ـ بترميم الجناح اليهودي في معسكر الإبادة النازي أوشفيتس بيركناؤ في بولندا[٢٣٨].

كما كلف رئيس الوزراء وزارة شؤون المواطنين القدامى[٢٣٩] بالقيام بمشروع «التعويض عن حقبة الهولوكوست HEART» الهادف إلى الاضطلاع بمجموعة العمليات المعنية باستعادة الممتلكات خلال فترة الهولوكوست، وذلك لاستعادة الأملاك اليهودية الضائعة إبان فترة المحرقة (الهولوكوست). وينفذ هذا المشروع بالتعاون مع الوكالة اليهودية بغية توفير الأدوات والحصول على المعلومات المطلوبة، ووضع الاستراتيجية اللازمة لاستعادة الممتلكات المذكورة. ويعتني المشروع تحديداً بحصر الأفراد اليهود وورثتهم الذين يستحقون الحصول على تعويضات، عما تعرضوا له خلال فترة المحرقة، أو الذين كانوا يمتلكون عقارات، أو أملاكاً أخرى تم نهبها أو مصادرتها ثم بيعها في الدول التي احتلها النظام النازي الألماني، أو حلفاؤه خلال الحرب العالمية الثانية[٢٤٠].

وفي هذا السياق استضافت دولة التشيك في براغ عام ٢٠٠٩ مؤتمراً حول قضايا الأملاك اليهودية العائدة إلى عهد المحرقة، وحماية القطع الفنية، والإنجازات الحضارية اليهودية التاريخية، والوسائل اللازمة لتربية الأجيال القادمة على إحياء ذكرى المحرقة. وقد شاركت

(٢٣٦) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٠).

(٢٣٧) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٠).

(٢٣٨) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١ أيار/ مايو ٢٠١١).

(٢٣٩) وزارة شؤون المواطنين القدامى: مخوّلة بتنظيم واحد يمثّل أكبر عدد من المواطنين الناجين من المحرقة النازية.

(٢٤٠) المصدر نفسه.

٤٨ دولة في المؤتمر المذكور، نتج منه إنشاء الحكومة التشبكية المعهدَ الأوروبيَّ لإحياء ذكرى المحرقة[٢٤١].

ومن أكبر النجاحات التي تمت في هذا الصدد هو إصدار الإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٤ قانون تعقب معاداة السامية عالمياً كما سلفت الإشارة[٢٤٢].

ج - قنوات التصدي والمواجهة

اتخذت الحكومة عدة قرارات وسن الكنيست عدداً من القوانين التي تمكن إسرائيل من خوض منظومة الحروب الجديدة التي فرضتها التغيرات على الساحة الدولية كالحروب الإعلامية وحرب مؤسسات المجتمع المدني والحرب الدبلوماسية والقانونية علاوة على الحروب التقليدية. وقد جاءت هذه القرارات مسايرة لما تطرق إليه معهد السياسة والاستراتيجية في هذا الشأن.

(١) استخدام سلاح القوة (الحرب التقليدية): في إطار التوصية بالعمل على تقوية الجيش الإسرائيلي خلال أعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٧ و٢٠٠٩، تم اتخاذ عدة قرارات تدور بين زيادة المخصصات المالية، ومد فترة التجنيد، وزيادة اختصاصات جيش الدفاع وتسليحه، وزيادة قوته الردعية، من أبرزها:

- قرر مجلس الوزراء في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ أن يصادق من حيث المبدأ على مشروع القانون الخاص باستدعاء ضباط الاحتياط إلى الخدمة العسكرية. ويجيز مشروع القانون بحكم الظروف الأمنية السائدة والمهمات الملقاة على الجيش الإسرائيلي، واستدعاء ضباط الاحتياط في سن ٤١ عاماً، وما فوق إلى الخدمة على أن تتوافر المبررات لذلك وفق رؤية رئيس هيئة الأركان للجيش الإسرائيلي. وفي ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٧ صادق على زيادة ميزانيتهم وتسليحهم وتدريبهم من إجمالي المخصصات المالية لوزارة الدفاع[٢٤٣]. كما أقر مجلس الوزراء امتيازات ومنحاً للسكن للجيش الإسرائيلي بالجنوب اللبناني وكذا لقوات الاحتياط[٢٤٤]. ويمكن تفسير الاهتمام بمطالب قوات جيش الاحتلال خاصة بجنوب لبنان لتعويض الهزيمة وحثهم على العمل.

- قرر مجلس الوزراء المصادقة من حيث المبدأ على مسودة تعديل مشروع قانون الخدمة الأمنية، وتخويل اللجنة الوزارية لشؤون التشريع صلاحية اعتماد الصيغة النهائية لهذه المسودة وطرحها على الكنيست فوراً. وينص التعديل الذي يسري مفعوله مدة ١٨ شهراً (حتى أواخر عام

---

(٢٤١) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢).

(٢٤٢) الشقران، «معاداة السامية: السياق والدوافع والأبعاد».

(٢٤٣) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٦ أيار/ مايو ٢٠٠٧)، و(١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩).

(٢٤٤) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨).

٢٠١١) على استمرار تمديد فترة الخدمة العسكرية الإلزامية للرجال ٦ أشهر لتبلغ إجمالاً ٣ سنوات. وكان مجلس الوزراء قد تبنى عام ٢٠٠٦ تقرير اللجنة العامة التي شُكلت لدراسة قضية اختصار مدة الخدمة الإلزامية للرجال بنصف عام (لتكون ٢,٥ عام)، غير أن النتائج والحاجات المترتبة على حرب لبنان الثانية أدت إلى تمديد مفعول الأوامر المؤقتة التي تسمح بتمديد هذه الخدمة لتكون ٣ سنوات دون رفض التوصيات الواردة في التقرير المذكور. وتستدعي الظروف الراهنة مواصلة العمل بالأوامر المؤقتة، نظراً لضرورة جعل قوام قوات الأمن مستقراً وتأهيلها ومواجهة مشكلة تراجع هذا القوام لأسباب ديمغرافية وغيرها[٢٤٥].

- صدر قانون «حالة الطوارئ» الذي تضمن تفعيل دور وزارة الدفاع وتخويلها بالحديث عما تم تسميته باقتصاد الطوارئ، الذي يخول لوزير الدفاع سلطة تحديد المخصصات المالية وفقاً لما يرتئي، إضافة إلى تقويم وضع الإعلام والحرب الإعلامية. (وتم الحديث هنا عن مفهوم الحرب الإعلامية حيث تم تقييمها خلال التغطية الإعلامية لحرب لبنان ٢٠٠٦)[٢٤٦]. كما تقرر عدم تقليص ميزانية الدفاع بل زيادتها حيث أقر مجلس الوزراء في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢ باستحالة إجراء أي تقليص في ميزانية الدفاع في ضوء المتغيرات ذات الأبعاد الاستراتيجية الحاصلة في المنطقة المحيطة (المقصود ثورات الربيع العربي) قائلاً إن الحاجة تقتضي زيادة هذه الميزانية[٢٤٧].

- موافقة مجلس الوزراء على خوض حرب الرصاص المصبوب على قطاع غزة عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، وأكد رئيس الوزراء أن العملية البرية تستهدف تكريس سعي إسرائيل لإحداث تغيير في الواقع الأمني الذي يسود المنطقة الجنوبية، وتحديداً السيطرة على المناطق التي يجري منها إطلاق معظم القذائف الصاروخية على سديروت وأشكلون وحتى أشدود في الآونة الأخيرة. ولكن الحقيقة هي أنه تم شنها لاستعادة قوة إسرائيل وهيبتها، في ظل حملة الانتقادات التي وجهت عقب حرب لبنان ٢٠٠٦ فجاءت تلك الحرب كنافذة لتقوية صورة جيش الدفاع[٢٤٨].

- أصدر مجلس الوزراء قراراً بزيادة قوة الردع الإسرائيلية في الدوائر القريبة والبعيدة على السواء وذلك في عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى قرار الحكومة باعتماد ميزانيات متعددة السنوات للدوائر الأمنية[٢٤٩].

---

(٢٤٥) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٠).

(٢٤٦) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨).

(٢٤٧) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢).

(٢٤٨) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩).

(٢٤٩) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩).

(٢) الحرب الإعلامية والدبلوماسية: تعتبر الحرب الإعلامية والدبلوماسية من أهم الساحات القتالية التي برعت خلالها إسرائيل، خاصة مع مطلع الألفية مع تطور الوسائل التكنولوجية الحديثة، فنجحت في تشويه صورة أعدائها والضغط على بعض الحكومات عبر المادة الإعلامية التي تبثها لاتخاذ مواقف مساندة لها، وخاصة أن أغلب توصيات المعهد في هذا الشأن قد طُبقت من قبل الحكومة الإسرائيلية.

فقد أوصى المعهد بضرورة قيام إسرائيل بشن حرب إعلامية عدوانية استباقية، يتم تخصيص ميزانيتها من مخصصات ميزانية جيش الدفاع لشن تلك الحرب الإعلامية، لتصبح إحدى مسؤوليات الجيش ومخططاته (وقد صدرت هذه التوصية بذلك خلال مؤتمر هرتسيليا عام ٢٠٠٢).

فتحقق بالفعل ما تم طرحه وذلك خلال عام ٢٠١١، حيث خصص الجيش الإسرائيلي ميزانية قدرها ٦ ملايين شيكل لإقامة فرع جديد يدعى «الإعلام الجديد» (New Media) يتخصص في الإعلام الإلكتروني، حيث تم تحويل ميزانية من وزارة الدفاع بهدف تجنيد ١٢٠ قرصاناً إلكترونياً أطلق عليهم اسم «مقاتلو الإعلام». وللتدليل على أهمية الفرع الجديد، تطرق الناطق بلسان الجيش إلى دور الإنترنت في الأحداث التي شهدتها تونس ومصر. وكذلك ما سبق وأن عاشته إيران بعد الانتخابات الرئاسية، وقال: «لا يمكننا عدم التأثر وأخذ الانطباعات حول قدرة التكنولوجيا التي جرى تطويرها في الغرب على التأثير على الدول التي تقع على الطرف الآخر من العالم مثل إيران وضربها وكيف تستطيع كاميرا مثبتة على جهاز هاتف خلوي إلحاق الضرر بنظام أكثر من أي جهاز استخبارات»[(٢٥٠)].

كما أوصى المعهد (عام ٢٠٠٣) بالترويج الإعلامي لإسرائيل، وتشويه صورة أعدائها، خاصة جماعات الإسلام الراديكالي (كحماس وحزب الله)، واستخدام الدبلوماسية العامة للدفاع عن إسرائيل وتحسين صورتها عالمياً. وقد قامت إسرائيل بالعديد من الخطوات:

فقامت وزارة الخارجية عام ٢٠٠٣ بالرد على مقولات رئيس وزراء ماليزيا - آنذاك - د. مهاتير محمد التي تنتقد إسرائيل ووصفته بالعداء للسامية، كما قامت بالرد على ما ذكره الموسيقار اليوناني تيودوراكيس (Theodorakis) ضد إسرائيل معتبرة ما ورد شكلاً من أشكال معاداة السامية. ونجحت إسرائيل في العام ذاته بالضغط على الحكومة المجرية لتبني تشريعات تكبح خطب الكراهية وحملة معاداة السامية التي تنشرها جماعات متطرفة بالمجر وبالفعل صدرت التشريعات[(٢٥١)].

وفي سياق تشويهها لجماعات الإسلام الراديكالي، قرر مجلس الوزراء في ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٧ أن إسرائيل لا يمكنها التعامل مع حكومة حماس أو أي من أعضائها، إذ أقر مجلس الوزراء

---

(٢٥٠) «الجيش الإسرائيلي يجند قراصنة الإنترنت لخدمة مشروعه الإعلامي الجديد،» وكالة معا الاخبارية (٩ شباط/ فبراير ٢٠١١)، <http://www.maannews.net/Content.aspx?id=358222>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٠/ ٢/ ٢٠١١).

(٢٥١) «Report on the Activities of the Ministry of Foreign Affairs: Combating Antisemitism,» *Israel Ministry of Foreign Affairs* (June-December 2003), <http://mfa.gov.il/MFA/MFA-Archive/2004/Pages/Report%20on%20the%20Activities%20of%20the%20Ministry%20of%20Foreig.aspx>, (accessed on: 10/3/2013).

أن برنامج الحكومة الفلسطينية يتضمن استخدام الإرهاب باعتباره حقاً مشروعاً، ولا يقبل الاتفاقات السابقة مع إسرائيل إلا بشرط تناغمها مع المصالح الفلسطينية. فكل هذه الأمور مجتمعة - وفقاً لقرار مجلس وزراء إسرائيل - تمنح حماس والتنظيمات الإرهابية حق النقض (الفيتو) على أي تسوية مستقبلية مع إسرائيل، ما يقلص من الإمكانات المتاحة والمواضيع القابلة للتفاوض مع رئيس السلطة الفلسطينية[٢٥٢].

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ شنت وزارة الخارجية حملة موجهة ضد حماس لتشويه صورتها أمام العالم، معتمدة على المقاومة المسلحة التي تستخدمها حماس ضدها مستندة إلى ميثاق عمل حماس، وكذا التصريحات المنددة بإسرائيل من قبل قادتها[٢٥٣]. وفي آذار/ مارس ٢٠١٠ قامت وزارة الخارجية بحصر التقارير الإعلامية التي يصدرها الإعلام الفلسطيني ضد إسرائيل، لتظهر أمام الرأي العام باعتبارها غير شرعية وخاطبت بها عدداً كبيراً من رؤساء الدول الغربية وقادتها، ووضعتها على الموقع الإلكتروني للوزارة[٢٥٤].

وفي نيسان/ أبريل ٢٠١٠ قامت وزارة الخارجية بحصر الزيارات الدبلوماسية للقادة الفلسطينيين أمثال أبو مازن وفياض وغيرهما من قادة المنظمات الفلسطينية، التي تهدف إلى مقاطعة وإدانة إسرائيل، ونددت بها مطالبة قادة العالم بإدانة كل صور الكراهية ومعاداة السامية[٢٥٥].

وفي إطار تطرق المعهد عام ٢٠١٠ إلى ضرورة ترويج الدبلوماسية العامة الإسرائيلية لعدة رسائل يأتي في مقدمتها تدمير عملية السلام مع الفلسطينيين والعرب والدول الإسلامية نتيجة موجة التحريض والكره، ومعاداة السامية التي توجه ضد إسرائيل من تلك الدول[٢٥٦]؛ أصدرت القيادة الإسرائيلية عام ٢٠١١ تصريحات عديدة بتجميد عملية السلام والمفاوضات وغياب الشريك الفلسطيني الذي يمكن التفاوض معه[٢٥٧].

كما أصدرت وزارة الشؤون الاستراتيجية عام ٢٠١٢ «مؤشر التحريض وثقافة السلام في السلطة الفلسطينية»، حيث يقوم بعرض مضامين وسائل الإعلام الفلسطينية ومواقع إلكترونية فلسطينية

(٢٥٢) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٧).

(٢٥٣) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩).

(٢٥٤) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٠).

(٢٥٥) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٠).

(٢٥٦) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007: Executive Summary Part I».

(٢٥٧) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١ أيار/ مايو ٢٠١١).

رسمية والجهاز التعليمي الفلسطيني والخطابات التي يلقيها كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية التي تحمل انتقادات لإسرائيل وكبار المسؤولين بها كدليل على معاداتها للسامية الجديدة(٢٥٨).

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١١ أصدر مجلس الوزراء قراراً بتكثيف النشاط الإعلامي الإسرائيلي في الهيئات الدولية المختلفة وتشويه صورة الطرف الفلسطيني (حكومة حماس على وجه الخصوص). كما تشمل الحملة الاعلامية رفع وعي الجمهور الإسرائيلي خاصة أبناء الشبيبة بذكرى المحرقة وأبرز الدروس المستفادة منها. وقد حضر جلسة مجلس الوزراء التي صدر خلالها هذا القرار رئيس مجلس مؤسسة «ياد فشيم» المعنية بتخليد ذكرى المحرقة ورئيس إدارة المؤسسة حتى يساهموا في تلك الحملة الإعلامية(٢٥٩).

وفي إطار رفض إسرائيل لمحتوى المناهج الدراسية التي تضعها السلطة الفلسطينية حيث اعتبرتها مناهج تحريضية، أوصى المعهد ببذل إسرائيل جهوداً لتشجع الدول الغربية على تنفيذ برامج تجبر الفلسطينيين على تغيير محتوى المنهج التعليمي المحرض ضد إسرائيل(٢٦٠)، فقررت وزارة الخارجية عام ٢٠٠٨ حصر الكتب الدراسية وبرامج الأطفال التي تروِّج معاداة السامية ومخاطبة أغلب القادة ووسائل الإعلام العالمية بها ووضعها على الموقع الرسمي لوزارة الخارجية. ونتيجة لهذه الجهود جاءت مطالبة الحكومة البريطانية عام ٢٠١٠ السلطة الفلسطينية بإصلاح النظام التعليمي الفلسطيني خاصة التي تتحكم فيه حماس في غزة(٢٦١).

(٣) الحرب القانونية: في إطار استهجان المعهد لموقف منظمات الأمم المتحدة لإدانة إسرائيل منذ مؤتمر عام ٢٠٠٢، ومنع ظهور قرارات مناهضة لمعاداة السامية - وبخاصة أن الجمعية العامة رفضت في مطلع الألفية إصدار قرار يشجب ويدين معاداة السامية وكراهية إسرائيل - جاءت توصية المعهد للضغط على الأمم المتحدة لتبني موقف داعم لإسرائيل في حربها ضد معاداة السامية، وتغيير موقفها المُدين لإسرائيل في الجمعية العامة ولجنة حقوق الإنسان(٢٦٢). ففي هذا الصدد، نظمت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٤ مؤتمراً يناقش ظاهرة معاداة السامية وزيادة حدتها في العالم، كما أصدرت اللجنة الثالثة بالجمعية العامة للأمم المتحدة قانوناً ينادي بالقضاء على أشكال

---

(٢٥٨) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢).

(٢٥٩) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٦ شباط/ فبراير ٢٠١١).

(٢٦٠) «The Eights Annual Herzliya Conferences: 2008. Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security «Israel at Sixty: Tests of Endurance» in Cooperation with Adelson Institute for Strategic Studies, Shalem Center, Program,» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy (2008).

(٢٦١) «ثقافة السلام تبدأ بالكتب الدراسية،» موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://mfa.gov.il/mfaar/opinions/opinionsofisraeliwritersandothers/pages/education-for-peace-starts-with-textbooks.aspx>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١١/ ١/ ٢٠١٤).

(٢٦٢) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion».

التعصب الديني بما فيه معاداة السامية، ويمثل ذلك نصراً لإسرائيل في إدراج معاداة السامية ضمن مشروع القانون رغم محاولات منظمة المؤتمر الإسلامي حذفها إلا أن الدول الأوروبية في اللجنة رفضت تعديلات المنظمة وتم إدراج معاداة السامية ضمن المشروع(٢٦٣).

كما قرر مجلس الوزراء دفع مبلغ مليون شيكل سنوياً خلال الأعوام الثلاثة ٢٠١١ ـ ٢٠١٣ بصفة رسوم اشتراك إسرائيل في وكالة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women)، على أن يتقاسم ديوان رئاسة الوزراء مناصفة هذا المبلغ مع وزارات المالية، والخارجية، والتربية والتعليم، والصناعة والتجارة. وسيتم تشكيل فريق توجيهي متخصص برئاسة ممثل عن ديوان رئاسة الوزراء ومشاركة ممثلين عن الوزارات الأربع المذكورة لرسم السياسة الكفيلة بتكثيف دور إسرائيل في الوكالة الدولية المنوَّه بها. وقد صرحت وزارة الخارجية الإسرائيلية تعقيباً على مشاركة إسرائيل بالوكالة، بأنه ضرورة حتمية حيث فعلى الحكومة أن تفعل ما في وسعها للانخراط في أعمال الوكالة ودفع الأجندة الإسرائيلية والتصدي لأية محاولات لتسييس عمل وكالة شؤون المرأة الجديدة من قبل البلدان العربية(٢٦٤).

واستمراراً لحملة الضغط التي تمارسها إسرائيل على المؤسسة الدولية، جاء رفض مجلس الوزراء للقرار رقم ٦٧/١٩١ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢ بشأن منح فلسطين مكانة الدولة غير العضو فيها. وأكد في بيان له أن القرار المذكور لا يغير مكانة المناطق المختلف عليها ولا يمنح أي حق ولا ينال من أي حقوق تمتلكها إسرائيل والشعب اليهودي في أرض إسرائيل. وأن القرار لن يكون أساساً لأي مفاوضات مستقبلية، كما أنه لا يسهم في دفع الحل السلمي للنزاع(٢٦٥).

(٤) حرب مؤسسات المجتمع المدني: في إطار التصدي للمؤسسات الفلسطينية التي تدرجها إسرائيل ضمن قوائمها للإرهاب، أوصى المعهد في شباط/ فبراير ٢٠١٠ بمراقبة التمويل الغربي والعربي للمنظمات التي تحرض على العنف ضد إسرائيل كحماس وحزب الله ومنظمات غير حكومية أخرى. كما أشار إلى ضرورة قيام إسرائيل بإفساد وإعاقة المعونات المالية الموجهة للفلسطينيين كوسيلة للضغط عليهم، وعلى المنظمات غير الحكومية المساندة لهم، والمنظمات التابعة للأمم المتحدة(٢٦٦).

---

(٢٦٣) «UN General Assembly Third Committee condemns Anti-Semitism,» Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://mfa.gov.il/mfa/pressroom/2004/pages/un%20general%20assembly%20third%20committee%20condemns%20anti-semitism%2022-nov-2004.aspx>, (accessed on: 10/1/2012).

(٢٦٤) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١).

(٢٦٥) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢).

(٢٦٦) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007: Executive Summary Part I».

فجاء نهج الحكومة الإسرائيلية متماشياً مع توصيات المعهد، ومن أبرز ما تم في هذا الصدد:

- استيلاء إسرائيل على المنح والمساعدات الإنسانية الموجهة لفلسطين، ففي ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٠ جدد رئيس الوزراء تأكيد رفض إسرائيل السماح بوصول سفن الإغاثة إلى غزة مباشرة بل وتفريغ حمولتها في ميناء أشدود وتفتيشها ومن ثم نقلها إلى غزة[٢٦٧].

- قرر مجلس الوزراء في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ إدراج عدة جمعيات أهلية على لائحة التنظيمات الإرهابية بمقتضى تعليمات مكافحة الإرهاب منها ائتلاف الخير، ووقفية رعاية الأسر الفلسطينية واللبنانية[٢٦٨].

- نجحت إسرائيل عبر القيود التي فرضتها على عمل منظمة الأونروا في دفعها لتقليل المنح المقدمة عام ٢٠١١ ومن ثم قلت الخدمات والمساعدات المقدمة للفلسطينيين، ما أدى إلى زيادة معاناتهم[٢٦٩].

- ضربت القوات البحرية الإسرائيلية السفينة التركية «ما في مرمرة» التي اتجهت إلى قطاع غزة ضمن قافلة السفن الدولية، ووصف مجلس الوزراء أن هذه السفينة هي مظهر من مظاهر معاداة السامية لإسرائيل[٢٧٠].

كما أوصى المعهد في ٢٠٠٤ وكانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧ باستخدام المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية واليهودية لخدمة أهداف إسرائيل للضغط على الحكومات المختلفة للتعاون مع إسرائيل، ولإقناعها بتقليل الأنشطة التي تمارسها المنظمات غير الحكومية الأخرى، أو الدول الأخرى بتلك الدول ضد إسرائيل[٢٧١]. ففي عام ٢٠٠٧ كشف النقاب عن عمل منظمتين للغوث الإنساني تتبعان الموساد الإسرائيلي منظمة «ياد سارة» (Yad-sarah) الإسرائيلية، ومنظمة «معونة عزرا (Isra-Aid)» الإسرائيلية حيث قامتا بالادعاء بمساعدة اللاجئين الصوماليين في المخيمات على جانبي الحدود بين الصومال وكينيا، إلا أنهما في الواقع كانتا تمارسان أعمالاً تزيد من واقع الصراع والفرقة داخل الصومال وترسلان تحت مظلتيهما بعثات أمنية للعمل بالصومال لأغراض استخباراتية[٢٧٢].

---

(٢٦٧) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٠).

(٢٦٨) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢).

(٢٦٩) «خطة التنفيذ الميدانية: مكتب الأونروا الإقليمي ـ غزة، ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣،» الأونروا (٢٠١٢)، <http://www.unrwa.org/userfiles/file/AdCom_en/2011/fip_17May2011/ar/GFO%20FIP%202012-2013%20draft%20April%202011%20ARABIC.doc>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٢/ ٢٠١٤).

(٢٧٠) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١).

(٢٧١) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security: The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007: Executive Summary Part 1».

(٢٧٢) «في انتظار القوات الأفريقية.. مئات الأسر الصومالية تغادر العاصمة مقديشو،» الشبكة الصومالية للمعلومات، <http://alsomal.com/html/>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢٢/ ٢/ ٢٠٠٧).

وفي إطار السعي الإسرائيلي للضغط على الحكومة المصرية وتهديدها في دول منابع النيل، استطاعت إسرائيل استخدام سلاح منظمات المجتمع المدني في التضييق على مصر، ففي عام ٢٠٠٨ أعلنت إسرائيل رسمياً عن عمل منظمة «القلب اليهودي لأفريقيا» (Jewish Heart for Africa) كمنظمة غير حكومية تهدف إلى نقل التكنولوجيا الإسرائيلية إلى القرى الأفريقية الفقيرة من خلال إقامة مشروعات لإنارة المدارس والعيادات ومضخات المياه للحصول على مياه نظيفة عبر استخدام الطاقة الشمسية، كما تقدم منحاً دراسية للطلبة الأفارقة. ومنذ إنشائها حتى الآن قدمت ما يزيد على ٧٠ مشروعاً في إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا استفاد منها ٥٠٠ ألف شخص استفادة مباشرة[٢٧٣]. رغم أن مجال عملها في أفريقيا ككل، ولكن ما قدمته من مساعدات انصب على دول حوض النيل مما يثير التساؤلات حول تركيزها على هذه المنطقة التي تثير حالياً الخلافات مع مصر حول نصيب مصر من مياه النيل ومشروع سد النهضة الإثيوبي[٢٧٤].

وفي إطار التوصية بالتواصل مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة خاصة بالولايات المتحدة بما يحقق أمن إسرائيل ويحسن أوضاع السكان الإسرائيليين ويرتقي بحال المستوطنات الإسرائيلية عام ٢٠٠٧، ساهم صندوق الصداقة الأمريكي في مشاريع لدعم القرى الإسرائيلية والمستوطنات المحاذية لحدود قطاع غزة بمبلغ ٣,٧ مليون شيكل خلال الأعوام الثلاثة ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ ـ ٢٠١١[٢٧٥]. وفي هذا السياق، شارك رئيس الوزراء إيهود أولمرت في مؤتمر اللوبي اليهودي الأمريكي (إيباك) الذي ألقى أمامه كلمة مشيراً إلى أن المؤتمر أثبت مجدداً مدى الدعم الكبير الذي تتمتع به إسرائيل في الولايات المتحدة وذلك في شهر حزيران/ يونيو ٢٠٠٨[٢٧٦].

وفي ظل التوصية بدعم الحكومة لمنظمات المجتمع المدني عام ٢٠٠٧، قرر مجلس الوزراء في ٢٠٠٩ تشكيل فريق مشترك لعدة وزارات لوضع خطة تقضي بإنشاء صندوق حكومي لدعم المنظمات والجمعيات العاملة في مجالات الرفاه، والخدمات الاجتماعية[٢٧٧].

وفي إطار تنظيم شكل التعاون مع الوكالة الصهيونية والحركة الصهيونية، أصدر مجلس الوزراء الإسرائيلي قراراً لتخويل عدة وزارات بالتواصل مع الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية

---

(٢٧٣) Rivka Borochov, «A Little Israel Heart Goes a Long Way in Africa,» Israel Ministry of Foreign Affaires, <http://www.mfa.gov.il/MFA/HumanitarianAid/Worldwide/Israeli_he>, (accessed on: 12/5/2011).

(٢٧٤) عزت إبراهيم، «السيناريوهات المتوقعة فى حالة إقامة سد النهضة،» الهيئة العامة للاستعلامات: بوابتك إلى مصر، <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=69751>، (تمّ الاطلاع عليه في: ١٥/ ٣/ ٢٠١٣).

(٢٧٥) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨).

(٢٧٦) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨).

(٢٧٧) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩).

عبر تخصيص لجان محددة لهذا الغرض تنقسم وفق التخصص، إذ خُوِّل كل من وزراء الشؤون الاستراتيجية والاستخبارية، والداخلية، والاستيعاب، والتربية والتعليم، والعدل، وشؤون أورشليم القدس ويهود الشتات[٢٧٨].

وتعتبر مشاركة أجهزة الاستخبارات في إطار التعاون مع مؤسسات من المفترض قيامها بأعمال اجتماعية لصالح اليهود أمراً يثير تساؤلات عدة بل وتكشف طبيعة عملها.

٣ ـ الأدوات التنظيمية لمواجهة الظاهرة

أ ـ الحرب الدبلوماسية

نجحت الدبلوماسية الإسرائيلية في التأثير في المنظمات الدولية للحصول في عضويتها بل وحثها على تنظيم فاعليات تخدم القضية محل البحث، وبخاصة أنها جاءت متوافقة مع الإشارات التي أبرزها المعهد كمظهر من مظاهر معاداة السامية الجديدة ومع التوصيات التي وضعها.

ـ اعتبر المعهد رفض الاتحاد الدولي للصليب والهلال الأحمر انضمام نجمة داوود ـ نظراً إلى السياسة العنصرية التي تمارسها إسرائيل في حق الفلسطينيين ـ من أهم صور معاداة السامية، لذلك أوصى بالضغط لانضمام إسرائيل إلى الاتحاد الدولي وذلك في مؤتمر ٢٠٠٢[٢٧٩]. وانضمت إسرائيل بالفعل عام ٢٠٠٦ إلى الاتحاد كأحد انتصارات الدولة الصهيونية والذي تم بوساطة سويسرية[٢٨٠].

ـ أوصى المعهد ببناء تحالفات مع كيانات ومنظمات أخرى على الساحة الدولية لتساعد إسرائيل في حربها على حملة معاداة السامية الجديدة خلال مؤتمري ٢٠٠٢ و٢٠٠٣. واستطاعت الدبلوماسية الإسرائيلية بالتعاون مع القوى اليهودية التأثير في العديد من المؤسسات الدولية ومساعدتها في حربها ضد الإرهاب، كان أبرزها:

- مناقشة الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٣ قضية معاداة السامية والعنصرية والإرهاب التي نتج منها التوصل لإنشاء مجلس وزاري مشترك يختص بمناقشة هذه الظاهرة[٢٨١].

---

(٢٧٨) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣).

(٢٧٩) «The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002».

(٢٨٠) محمد شريف، «انضمام جمعية إسرائيلية وأخرى فلسطينية إلى الصليب الأحمر،» سويس إنفو (٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦)، <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=304628>، (تمّ الاطلاع عليه في: ٢١/٦/٢٠٠٦).

(٢٨١) «Remarks by FM Shalom Following EU-Israel Association Council,» Israel Ministry of Foreign Affairs (17 November 2003), <http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2003/Pages/Media%20Statement%20by%20FM%20Shalom%20following%20EU-Israel%20A.aspx>, (accessed on: 2/2/2012).

• نظمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١٩ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ منتدى تنسيقياً للتصدي لظاهرة معاداة السامية. وفي ٢٨ - ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ نظمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مؤتمراً مخصصاً للكفاح ضد السامية في برلين(٢٨٢).

• أصدر الاتحاد الأوروبي في ٣١ آذار/ مارس ٢٠٠٤ دراسة لرصد التمييز وجرائم الكراهية ضد اليهود في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (تتم بشكل دوري): تعدّها وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية، وتقوم بعرضها على الدول الأعضاء بالاتحاد في محفل دولي، بالتعاون مع المؤتمر اليهودي الأوروبي(٢٨٣)، والائتلاف البرلماني لمكافحة معاداة السامية (ICCA)(٢٨٤) ومنظمة بناي بريث الدولية(٢٨٥).

• تأسيس الائتلاف البرلماني لمكافحة معاداة السامية: تم تأسيسه عام ٢٠٠٩ ليجمع البرلمانيين من جميع أنحاء العالم لقيادة الكفاح ضد معاداة السامية العالمية. وتبادل المعرفة والخبرات وأفضل الممارسات، والتوصيات، وتشجيع نشرها للتصدي لأفعال معاداة السامية المعاصرة. ويهدف الائتلاف إلى تعزيز الوعي والإدراك بخطورة معاداة السامية، ووضع مجموعة من مؤشرات يمكن الاعتماد عليها، خلال رصد الظاهرة لوضع أفضل السبل لمكافحتها مقرّه لندن. وصدر عنه إعلان لندن لمحاربة معاداة السامية في ١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٩ حيث تم توقيعه بواسطة العديد من البرلمانيين بالعالم، ليتضمن الأدوار الواجب القيام بها من جانب أعضاء البرلمانات، والحكومات وقوى البوليس، ووسائل الإعلام بالدول المختلفة للتصدي لظاهرة معاداة السامية. وأكد ضرورة التصدي للبرلمانيين والساسة والناشطين والحكومات ووسائل الاعلام، وبعض الجهود بالأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية التي تناهض إسرائيل وتعادي السامية؛ وتضافر الجهود للتصدي للظاهرة في مختلف الجهات بما فيها مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، إضافة إلى تدريب الشرطة والمحامين والقضاة على نحو شامل ليتصدوا لجرائم معاداة السامية؛ علاوة على تطوير المواد التعليمية حول مواضيع المحرقة والعنصرية ومعاداة السامية والتمييز التي تدرج في المناهج الدراسية الوطنية لمساعدة الطلاب للتعرف إلى معاداة السامية وسبل مكافحتها، وجميع

---

(٢٨٢) «OECD Conference Opened Today in Jerusalem,» Israel Ministry of Foreign Affairs (20 October 2010), <http://mfa.gov.il/mfa/abouttheministry/events/pages/oecd_tourism_committee_meets_jerusalem_20-oct-2010.aspx>, (accessed on: 14/1/2014).

(٢٨٣) هو تنظيم سياسي ممثّل ليهود أوروبا يحمي مصالح المجتمعات التابعة لها، ويتناول الاطلاع بالعمل اليومي مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي والمسؤولين، ومجلس أوروبا والحكومات والبرلمانات الوطنية. لمزيد من التفاصيل انظر: «About Us,» European Jewish Congress, <http://www.eurojewcong.org/about-us>, (accessed on: 11/2/2014).

(٢٨٤) لمزيد من التفاصيل انظر: «FRA to Present Antisemitism Survey Results to European Parliament,» European Union Agency for Fundamental Rights, <http://fra.europa.eu/en/event/2013/fra-present-antisemitism-survey-results-european-parliament>, (accessed on: 15/4/2013).

(٢٨٥) هي منظّمة تدافع عن الحقوق اليهودية العالمية وتسعى لدعم الوحدة اليهودية والدفاع عن دولة إسرائيل. لمزيد من التفاصيل انظر: B'nai B'rith International Website, <http://www.bnaibrith.org/about-us.html>, (accessed on: 15/5/2013).

أشكال خطاب الكراهية بجميع المواد التعليمية؛ واتخاذ الإجراءات المناسبة واللازمة لمنع بث برامج معادية للسامية على القنوات التلفزيونية الفضائية، والضغط لمنع انتقال برامج معادية للسامية؛ وإنشاء فرقة عمل دولية من المتخصصين في شبكة المعلومات الدولية، تتألف من البرلمانيين والخبراء لإنشاء مقاييس مشتركة لقياس معاداة السامية وغيرها من مظاهر الكراهية على الإنترنت، ووضع توصيات بشأن السياسات والأدوات العملية للحكومات، والأطر الدولية لمعالجة هذه المشاكل[٢٨٦].

• قيام المنتدى العالمي لمكافحة معاداة السامية (GFCA): هو تحالف نشط يضم الدول والبرلمانيين والدبلوماسيين والصحفيين والخبراء القانونيين والمنظمات غير الحكومية والعلماء من جميع أنحاء العالم بقيادة دولة إسرائيل. هدفه محاربة التعبيرات المتزايدة عن معاداة السامية وغيرها من أشكال العنصرية. ويقوم المنتدى بتبادل الخبرات المختلفة للتصدي للظاهرة لمحاربة الاتجاهات الحالية والاستعداد للتطورات المستقبلية. وقد تم إنشاؤه عام ٢٠٠٠، ومن أبرز أنشطته «مؤتمر مكافحة معاداة السامية» الذي تم تنظيمه عام ٢٠٠٩ حيث تعمق في دراسة أبعاد الظاهرة وتأثير الوسائل التكنولوجية الحديثة فيها كشبكة المعلومات الدولية، ودورها في إبراز مظاهر معاداة السامية بدول أوروبا الوسطى والشرقية[٢٨٧].

• إجراء مؤسسة توم لانتوس[٢٨٨] مع معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط (ميمري)[٢٨٩] لمشروع مشترك لتكوين أرشيف لمظاهر معاداة السامية وإنكار الهولوكوست في ٢٢ نيسان/ أبريل، ٢٠٠٩، مهمة هذا المشروع هو كشف مظاهر معاداة السامية في العالم العربي والإسلامي، إذ يعتبرونه المحفز الرئيس لحوادث معاداة السامية في جميع أنحاء أوروبا في السنوات الأخيرة. ليتم تناولها في وسائل الإعلام، وتقديم أدلة ذلك للمحافل القانونية لاتخاذ التدابير المضادة، وإبلاغ

---

(٢٨٦) «Declaration,» The Inter-parliamentary Coalition for Combating Antisemitism (ICCA): London, <http://www.antisem.org/london-declaration/>, (accessed on: 15/3/2014).

(٢٨٧) «Global Forum for Combating Antisemitism 4th International Conference in Jerusalem,» Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://www.mfa.gov.il/MFA/AboutTheMinistry/Events/Pages/GFCA_4th_International_Conference_May_2013.aspx>, (accessed on: 15/3/2013).

(٢٨٨) توم لانتوس: كان عضو الكونغرس وهو شخصية بارزة في قضايا معاداة السامية وإحياء ذكرى محرقة اليهود. وكان عضواً في مجلس الولايات المتحدة التذكاري للمحرقة، واللجنة الحكومية الاتحادية المسؤولة عن متحف الولايات المتحدة النصب التذكاري للمحرقة في واشنطن العاصمة، وجهود التعليم المستمر عن المحرقة والإبادة الجماعية، وحقوق الإنسان. كما أنه كان المؤسس المشارك لفرقة العمل في الكونغرس ضدّ معاداة السامية، التي تراقب وتنسّق العمل في الكونغرس ضدّ التعصب والعنصرية والتمييز ومعاداة السامية، وأدّى دوراً رئيسياً في التفاوض وإقرار قانون معاداة السامية. في آب/ أغسطس ٢٠٠١ ترأس الوفد الأمريكي إلى مؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب، والتعصّب المتّصل بذلك، في ديربان، جنوب أفريقيا، وقاد انسحاب الوفد الأمريكي في المؤتمر.

(٢٨٩) هو مركز أبحاث تأسس في شباط/ فبراير ١٩٩٨، مقرّه الرئيس واشنطن (يديره نخبة من رجال أجهزة الاستخبارات الإسرائيليين المتقاعدين) مهمته التركيز على أهمية الصهيونية للصهاينة وإسرائيل ولكن هدفه الرئيس إظهار دور الشرق الأوسط خاصة البلدان العربية في مظهر سلبي عبر تسليط الضوء على انتقاداتهم لإسرائيل وإظهار الانتهاكات والمشاكل الداخلية من خلال وسائل الإعلام وتصريحات الساسة والمفكرين والإعلاميين ورجال الدين والأدباء... إلخ. ويتمّ ترجمة إصداراتها إلى عدة لغات العبرية والعربية والفارسية والأردية والفرنسية.

صناع السياسات من أجل توفير البنية التحتية المعلوماتية للسياسات والاستراتيجيات والمبادرات التشريعية لمواجهة معاداة السامية، علاوة على تعزيز البحوث الأكاديمية في مجال معاداة السامية[٢٩٠].

ب ـ التواصل مع يهود الشتات

وفي سبيل دعم العلاقة بين إسرائيل ويهود الشتات، تمت التوصية عام ٢٠٠٤ بإنشاء وزارة تختص بالاتصال والتنسيق وتضطلع بشؤون يهود الشتات بدلاً من قصر هذا الأمر على وزارة الخارجية الإسرائيلية، وتقوم بمساندتهم في الحرب ضد معاداة السامية وتسليحهم بكل المعلومات والبيانات اللازمة. وقرر مجلس الوزراء بناء على القانون الأساسي للحكومة، إنشاء وزارة جديدة يُطلق عليها «وزارة الشؤون الاستراتيجية» في ٢٠٠٦. حيث اختصت بدمج المهاجرين واستيعابهم داخل المجتمع، إضافة إلى التواصل مع يهود الشتات، وتسيير أمورهم ومساندتهم في البلدان التي يقيمون بها[٢٩١]. ثم تم استبدالها في عام ٢٠٠٧ بوزارة «الشتات والمجتمع ومحاربة معاداة السامية» وذلك لإعلاء الغاية من التواصل بيهود الشتات وهي مساندة إسرائيل في حربها ضد موجة معاداة السامية الجديدة، أو معارضة إسرائيل. وفي آذار/ مارس ٢٠٠٩ تم إنشاء «وزارة المعلومات ويهود الشتات» جاء اسمها ليعبر عن الدور الرائد الذي ستقوم به في الخارج لتحسين صورة إسرائيل، ونقل معلومات وفق الرؤية الإسرائيلية إلى الخارج، ولكنها منصبة بالأساس على يهود الشتات، ثم أصبح اسمها وزارة «الدبلوماسية العامة وشؤون الشتات» حيث تقوم بدور دبلوماسي في دعم صورة إسرائيل، واجتذاب التأييد والدعم من يهود الشتات لها وذلك في ٢٠١١. وفي ٢٠١٢ ضُمت شؤون الشتات إلى وزارة الإعلام وسميت بوزارة «الإعلام ويهود الشتات»، لتقوم بالتواصل بين الداخل والخارج أي بين اليهود بالداخل ويهود الدياسبورا، وفي ١٣/ ٤/ ٢٠١٣، صدّق مجلس الوزراء على تغيير اسم «وزارة الإعلام ويهود الشتات» إلى «وزارة شؤون أورشليم القدس ويهود الشتات»، وفي ضوء هذا القرار اتخذ المجلس عدة قرارات حول تقاسم الصلاحيات بين الوزارة الجديدة وديوان رئاسة الوزراء ومنها ما يأتي[٢٩٢]:

- إحالة بعض الصلاحيات المعهودة إلى ديوان رئاسة الوزراء في قضايا أورشليم القدس إلى الوزارة الجديدة ومنها المسؤولية عن سلطة تطوير القدس، وخطة «الحوض المقدّس» والخطة الاستراتيجية للسياحة في المدينة، وشركة تنمية شرقي أورشليم القدس. غير أن المسؤولية عن «صندوق تراث حائط المبكى» ستبقى حكراً على ديوان رئاسة الوزراء.

---

(٢٩٠) The Middle Eat Research Institute (MEMRI) Website, <http://www.memri.org/media-archives-antisemitism-holocaust-denial.html>, (accessed on: 1/4/2014).

(٢٩١) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦).

(٢٩٢) «موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية،» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام (١٤ آذار/ مارس ٢٠١٣).

• إحالة الصلاحيات في مجال مكافحة معاداة اليهود من ديوان رئاسة الوزراء إلى وزارة شؤون أورشليم القدس ويهود الشتات.

• استمرار تحمّل ديوان رئاسة الوزراء ـ ولكن بالتعاون مع الوزارة الجديدة ـ المسؤولية عن إدارة مشروعَيْ «رحلة» واكتشاف المتعلقيْن باستقدام شبان يهود من الشتات لزيارة إسرائيل وتوعيتهم بهويتهم اليهودية الصهيونية.

• إحالة الصلاحيات في مجال الإعلام ومكتب الصحافة الحكومي إلى ديوان رئاسة الوزراء.

ينبغي القول إن هذا القرار الذي اتخذته الحكومة ونتج منه الجمع بين مدينة القدس وشؤون يهود الشتات في وزارة واحدة، يثير التساؤلات ولا سيَّما أن معهد السياسة والاستراتيجية قد أوصى من قبلُ بربط يهود الشتات بقضية القدس كأحد مكونات الهوية اليهودية.

إلا أن الوزارة ليست الإطار الوحيد المؤسسي للتواصل مع يهود الشتات، فهناك مؤسسات دولية أخرى تدعمها الحكومة الإسرائيلية للتواصل مع الدياسبورا خاصة الشخصيات البارزة منها كالبرلمانيين والساسة، وبخاصة أن المعهد أوصى بضرورة التواصل مع الشخصيات المؤثرة من يهود الدياسبورا في إطار مؤسسي فعال. فتزامناً مع مطلع الألفية تمت زيادة عضوية المجلس الدولي لليهود البرلمانيين ICJP أربع مرات (من ٢٠ إلى ٨٠ عضواً) عام ٢٠٠٢: حيث يهدف المجلس إلى جلب البرلمانيين والمشرّعين اليهود من مختلف أنحاء العالم معاً، بدعم من الكنيست، والمجلس اليهودي العالمي، ووزارة الخارجية الإسرائيلية، ومنتدى إسرائيل. وجاء إنشاؤه نتاج سلسلة من الاجتماعات السنوية الناجحة التي عقدت في إسرائيل منذ عام ١٩٨٨ للوزراء وأعضاء البرلمانات من مختلف أنحاء العالم. فقد نتج من هذه المؤتمرات شبكة عالمية من العلاقات بين المسؤولين اليهود وأعضاء البرلمانات، وكان عدد أعضائه عام ١٩٨٨ حوالى ٢٠ مشاركاً وبلغ عام ٢٠٠٢ حوالى ٨٠ مشاركاً، ما يعكس اهتمام نخبة اليهود في المشاركة في الحوار العالمي حول مستقبل اليهود وإسرائيل ومكافحة معاداة السامية، وكذلك لخلق تعاون دولي بينهم حول المشروعات والقضايا التي تتعلق بأعضاء المجلس. وعضويته متاحة للأعضاء اليهود في البرلمانات القومية بالدول الأوروبية والبرلمان الأوروبي، بالإضافة إلى مشاركة ١٠ في المئة من أعضاء الكنيست. وفي حالة عدم وجود أعضاء يهود في برلمان إحدى الدول فيمكن منح العضوية التنفيذية لأعضاء برلمانيين يهود سابقين، أو أعضاء برلمانيين غير يهود ذوي أداء مميز داخل برلماناتهم حيث يمكن اعتبارهم قادة حاليين. ويمثل الأعضاء الحاليون المملكة المتحدة (رئيس المجلس عضو بمجلس اللوردات بران استون، وأوكرانيا، وروسيا، وإسرائيل، وتونس، وكوستاريكا، والولايات المتحدة، وكندا، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، وبلجيكا، والمجر). ويهدف المجلس إلى دعم الحوار القائم والإحساس بالاتحاد بين المشرِّعين والوزراء اليهود، ودعم مبادئ الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ودعم حكم القانون، ومحاربة العنصرية ومعاداة السامية والإرهاب والهولوكوست، بكل الطرق الممكنة المتاحة للبرلمانيين والوزراء، ودعم إسرائيل وإقامة حوار حول القضايا السياسية بين

البرلمانيين اليهود والقيادة السياسية في إسرائيل، والمساهمة في خلق السلام في الشرق الأوسط، وتأكيد الرفاهة المادية والمعنوية لليهود والجماعات اليهودية في العالم(٢٩٣).

وتمثل كيانات ومؤسسات كهذه منبراً مهما تستطيع خلاله إسرائيل التواصل مع مختلف القطاعات من يهود الشتات، خاصة أنها تستهدف العناصر القوية والمؤثرة منهم التي تستطيع الضغط على صناع القرار بالدول التي تعيش خلالها. ومن ثم فهي تعتبر بمنزلة الجسر الواصل إلى حكومات دول العالم المختلفة.

خاتمة

مما سبق يمكن القول إن هناك تقارباً بين توصيات المعهد والاستراتيجية، التي وضعها لمجابهة ظاهرة معاداة السامية الجديدة في مختلف القطاعات، وبين السياسات التي اتخذها صانع القرار بالدولة الإسرائيلية لمواجهة مثل هذه القضية، التي جاء الحديث عنها مع مطلع الألفية كخطوة لمواجهة الانتفاضة الثانية.

من هنا ترى الباحثة أن مثل هذا المركز رغم صعوبة الجزم بأنه هو من أسهم في تشكيل نهج صانع السياسة العامة في ما يتعلق بالتصدي لحملة معاداة السامية الجديدة، فإن التوافق الكبير بين ما قدمته من توصيات وما اتخذه صانع القرار من فعل ليس من قبيل الصدفة، وخاصة أن معهد السياسة والاستراتيجية هو ساحة واضحة للتواصل بين صناع القرار من السلطتين التشريعية والتنفيذية وبين الأكاديميين الباحثين والمفكرين والمؤسسات العاملة في مجال معاداة السامية من داخل إسرائيل وخارجها.

من هنا يمكن القول إن ظهور مفهوم معاداة السامية الجديدة يمثل خطراً كبيراً نظراً إلى مرادفته بعداء الدولة الإسرائيلية، ما يصبغ أي نقد يوجه لسياستها بالعداء للجنس السامي، ومن ثم يتسبب ذلك في توقيع عقوبات نجح اليهود في استصدارها من قبل الادارة الأمريكية متمثلة في قانون «تعقب معاداة السامية عالمياً. بل وتتخذ إسرائيل سلسلة من البرامج في سبيل مواجهة أي من أعدائها يأتي على رأسها سياسات ردع بل وضربات استباقية في العديد من المجالات، وذلك في سبيل تحقيق المصالح اليهودية. وفي هذا السياق، جاءت استراتيجية المعهد لترسم مستقبل الدولة الاستيطانية في حربها من أجل البقاء، متشعبة بين التواصل مع الشعب اليهودي في الداخل والخارج، وتقوية علاقتها مع دول العالم وتجنيدها لمساعدتها في حربها ضد عداء السامية الجديدة، علاوة على الخطوات الواجب اتخاذها في الحرب الإسرائيلية في مجال الإعلام والمجتمع المدني، وداخل ساحات القانون وبين أرجاء المنظمة الأممية، فضلاً عن الحرب التقليدية القائمة على استخدام قانون القوة. وجاءت هذه الاستراتيجية متوافقة مع سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ

(٢٩٣) لمزيد من التفاصيل انظر: International Council of Jewish Parliamentarians Website, <http://www.icjp.net/homepage/htm>, (accessed on: 1/11/2009).

عام ٢٠٠٠ سواء جاء ذلك في برامج تلك الحكومات التي توضح الخطوط العريضة لعملها، أو عبر القوانين والقرارات التي تم اتخاذها في هذا الشأن. ولا يأتي هذا التقارب من قبيل المصادفة وإنما هو مؤشر على الدور الذي يؤديه المعهد في صياغة التوجهات الحكومية، إلا أن هذا لا يعطينا القدرة على الجزم بأن السياسة الحكومية التي تم تطبيقها هي صنيعة المعهد.

ولكن يمكن القول إنه بعد استعراض الاستراتيجية والسياسات الحكومية والفكر الصهيوني للآباء الأوائل والزعماء الصهاينة يتضح أن ما وضعه المعهد وما تبنته الحكومة هو امتداد - أو بمعنى أدق - تحديث لأفكار القادة الصهاينة أو الآباء الأوائل بما يتوافق ومستجدات العصر.

الخاتمة

برزت من خلال هذه الدراسة عدة قضايا أساسية أهمها:

١ ـ تشعب خريطة مراكز الفكر في إسرائيل

جاءت نشأة الدولة الإسرائيلية تطبيقاً لخطط مفكريها وما وضعوه من دراسات. ومع مرور الوقت تطور الأمر فلم يعد جهداً فردياً لعدد من المفكرين والباحثين، وإنما أخذ الأمر شكلاً مؤسسياً تجسد في ظهور مراكز الفكر التي صاحبت نشأتها رسمياً من نشأة الدولة العبرية عام ١٩٤٨. وتعددت أنواعها وتصنيفاتها، فخريطة تلك المؤسسات البحثية تحمل أنواعاً عدة يمكن تصنيفها إلى أربعة تصنيفات رئيسة، تبدأ أولاً بمراكز الفكر الأكاديمية التي تتبع الجامعات الحكومية الإسرائيلية، حيث تندرج تحت كل من هذه الجامعات سلسلة من مراكز الفكر المهتمة بالشؤون الإسرائيلية (سياسة خارجية، وأمن قومي، والوضع الديمغرافي).

أما التصنيف الثاني فهو لمراكز الفكر التابعة للقطاع العام (مراكز تابعة للوزارات ومركز المعلومات والبحث التابع للكنيست، ومركز البحوث والتخطيط السياسي بوزارة الخارجية، ومراكز تابعة للموساد وجهاز الشين بيت ـ الاستخبارات الداخلية ـ ووزارة الدفاع) وتتولى مهمة البحث في القضايا السياسية والاقتصادية الديمغرافية والتكنولوجية.

وتندرج تحت التصنيف الثالث المراكز التابعة للأحزاب السياسية التي تضطلع بمهمة تزويد قادة الأحزاب بالتحليلات حول الأوضاع والتطورات الداخلية والخارجية.

وأما التصنيف الرابع فهو لمراكز الفكر الخاصة والمستقلة التي تهتم بقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، والتطورات في المنطقة. وما يميزها هو استقلالها عن الطابع الحكومي وقيامها بأداء مشروعات وأبحاث لأغراض تجارية. ويختلف تأثير هذه المراكز حسب القرب والبعد من صانع القرار، فتأثيرها يتوقف على مدى استجابة صانع القرار لها، وهذا ما يبرز عند دراسة السياسات الحكومية التي تبنتها الحكومة الإسرائيلية كنوع من الاستجابة لتوصيات تلك المراكز.

ومن الجدير بالذكر أن مراكز الفكر الإسرائيلية منذ نشأتها استطاعت الوجود والاستمرار، وتمكنت من التكيف مع المتغيرات المحيطة بها داخلياً، وإقليمياً، وعالمياً. وظهر ذلك فيما استخدمته من أدوات للتأثير في عملية صنع السياسة العامة، إذ استطاعت أن تستخدم التكنولوجيا المحيطة؛ فطوَّعت وسائل الإعلام لخدمة أجندتها، علاوة على استفادتها من شبكة المعلومات الدولية. وتصدر عدة مطبوعات وتقدم مقترحات التشريعات للإسهام في رفع وعي الجهة المستهدفة. كما استخدمت المؤسسات السياسية بالدولة لنشر أفكارها وآرائها كجلسات الاستماع بالبرلمان. هذا بالإضافة إلى ما تنظمه من ندوات ومؤتمرات. كما تحرص دوماً على التواصل المستمر مع جهات ومنظمات دولية بارزة لتكوين سمعة طيبة لها.

ولا يقتصر ما تستخدمه من أدوات للتأثير عند هذا الحد، فالجمهور كان له نصيب خاص من تلك الأدوات إذ ينظم الكثير منها ما يسمى «نادي السينما» بهدف رفع وعي الجمهور وتثقيفه بالأوضاع والقضايا المثارة حوله في المحيط الإقليمي والدولي خاصة ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط.

كما تتمتع تلك المراكز بمقومات عمل داخلية تكسبها القوة والتأثير، فلديها نخبة من الباحثين والخبراء المتميزين حاملي أعلى الدرجات العلمية من الجامعات المرموقة، ولديها مجلس إدارة قوي يملك علاقات جيدة داخلياً ودولياً، إضافة إلى مصادر تمويلها التي تتسم بالاستمرارية والتنوع في ضوء اهتمام الدولة بتشجيع البحث العلمي والدراسة. وتمتع باستقلال نسبي لكن بما يسهم في خدمة أهداف الدولة العبرية ذات المخطط الصهيوني الاستيطاني. فهذه العوامل هي من أهم مقومات عملها تضامناً مع البيئة الخارجية المشجعة خاصة في ضوء استجابة صانع القرار واقتناعه بأهميتها وتقارب النهج الأيديولوجي لكل منهما.

وفي ما يتعلق بعلاقة مراكز الفكر بصانع القرار، يلاحظ أن مراكز الفكر الحكومية والجامعية هي الأكثر قرباً، فهي جزء من الهيكل الحكومي للدولة، ومن ثم تتسم بالثقة أكثر والصدقية كمركز المعلومات والبحث بالكنيست الذي جاء إنشاؤه لتلبية هذا الدافع. وبالنسبة إلى المراكز المستقلة فلديها علاقة مع النخبة الحاكمة ولكن لا تستوي جميعها في مقام واحد؛ فالأمر يتوقف على ما تتمع به من مقومات داخلية تميِّزها وتكسبها الصدقية والقوة، وتظهر بشدة تلك العلاقة في المشاريع التعاقدية ذات التمويل الحكومي وحرص الساسة على المشاركة في ما تنظمه من أنشطة.

ولكن الأمر مختلف إذا نظرنا إلى مراكز الفكر الحزبية، حيث تضع أمامها النخبة الحزبية لتقديم التوصيات إليها وليس صانع القرار على المستوى القومي. كما تحاول الاقتراب من الجمهور كقاعدة انتخابية مستهدفة، عبر ما تمارسه من أنشطة تنفيذية وخدمية كبرامج تعليم اللغات، لذا فعلاقتها بصانع السياسة العامة تتوقف على وصول الحزب إلى سدة الحكم.

٢ - الدور المؤثر لمراكز الفكر في رسم السياسات العامة بإسرائيل

تؤدي مراكز الفكر عدة وظائف للتأثير في عملية صنع السياسة العامة بإسرائيل؛ بداية من تحديد المشكلة، ورصد ملامحها عبر إعداد أبحاث ودراسات حول المشاكل التي تعانيها إسرائيل داخلياً وخارجياً، والعمل على تحسين عملية صنع السياسة العامة ودعمها عبر ما تقوم به من أنشطة لتحديد القضايا ذات الأولوية على جداول أعمال تلك المراكز وأجنداتها، وتوعية الرأي العام وصناع السياسة العامة ووسائل الإعلام بالمشكلات الملحة. كما تسهم في تنفيذ السياسة الخارجية والداخلية للدولة كمراكز الفكر الحزبية التي تقدم خدمات بهدف حشد قواعد جماهيرية لتأييد الأحزاب السياسية، ومركز البحوث والتخطيط السياسي بوزارة الخارجية. وهي تخطط للمستقبل، وتؤدي دور المروِّج للأفكار والمبرر للسياسات الحكومية كمراكز الفكر الحزبية.

ورغم طبيعة نظام الحكم في إسرائيل (النظام البرلماني) وما له من خصوصية تصب في غير صالح مراكز الفكر، وفقاً للأدبيات وتجارب الدول المختلفة، إلا أن النظام السياسي في إسرائيل له ما يميزه عن باقي النظم بالعالم، نظراً إلى نظام الانتخاب النسبي الذي يدفع الحزب الفائز إلى التوجه لأحزاب أخرى مختلفة الأطياف السياسية، والتوجهات الأيديولوجية التي قد تتعارض تماماً مع أفكاره ومبادئه والسياسة التي سينتهجها، لتشكيل حكومة ائتلافية. وهذا النمط من الحكومات له مساوئ كثيرة تؤثر سلباً في الاستقرار الحكومي والتشريعي، ما يقوض من قوة النظام الحزبي بل وقوة النظام البرلماني ذاته. وهذا يقلل من القيود التي يمكن أن يضعها النظام البرلماني على كاهل مراكز الفكر، فالأحزاب السياسية ليست بالقوة التي يمكن أن تعتمد على ذاتها ومستشاريها في الحصول على المعرفة والنصيحة اللازمة لصنع السياسة العامة. ولكن في الوقت ذاته يؤدي النظام الانتخابي النسبي دوراً سلبياً قد يعوق عمل تلك المراكز البحثية، فلا يشجع النظام الانتخابي انتخاب مسؤولين مهتمين بتبني أفكار وسياسات جديدة مستقلة. كما أن نظام التمثيل النسبي يسمح للأحزاب السياسية ذات المصلحة الخاصة للتأثير في الأحزاب السياسية الرئيسة عبر الدخول في أي ائتلاف يدعم مصالحهم ومشروعهم. مثل هذه الظاهرة تمثل سلاح ردع للمفكرين المبدعين من السعي للحصول على منصب أو سلطة، مما لا يشجع على خلق سياسات لحل المشكلات المطروحة على الساحة، ويؤدي إلى تكوين ائتلاف حزبي غير عضوي لا يهتم بمعالجة القضايا الرئيسة المهمة.

وفي مثل هذه البيئة حيث تهيمن الأحزاب القوية على السياسة التي تحركها المصالح الضيقة تكون المساحة المتاحة لمراكز الفكر وخبراء السياسة ضيقة. ومن ثم يصبح النظام الانتخابي سلاحاً ذا حدين تكون الغلبة فيه للمصلحة الحزبية على حساب الدراسة والبحث، وخصوصاً أن الأحزاب السياسية في إسرائيل تعاني منذ فترة طويلة مشاكل داخلية كثيرة لا تسمح لها بالاهتمام بالبحث والدراسة. فتتسم الحياة الحزبية بإسرائيل بعدة سمات تعكس ضعف هذه الأحزاب وعدم قدرتها على الحصول على أغلبية برلمانية؛ كتناقص التأييد الانتخابي للأحزاب الإسرائيلية، وتقلص الوجود

في الكنيست. والاضطرار إلى الدخول في الائتلافات الوزارية، إضافة إلى كثرة الانشقاقات بين قادة الأحزاب السياسية، علاوة على زيادة دوران النخب وعدم استقرارها، وزيادة نسبة مديونية بعض الأحزاب، يضاف إلى اختفاء أحزاب قائمة كحزب. هذا علاوة على الطبيعة الصهيونية للدولة التي تعلي قيمة المعرفة والعلم لخدمة المخطط الاستعماري التوسعي للدولة الإسرائيلية الموجودة في مناخ ومحيط معادٍ ورافض لسياساتها بل لوجودها ككل. ورغم ذلك فإن الحكم بتأثير تلك المراكز أمر صعب القياس والرصد نظراً إلى الطبيعة المعقدة لعملية صنع السياسة العامة التي يشترك فيها فاعلون كثر.

٣ ـ خصوصية دور معهد السياسة والاستراتيجية ودور مؤتمر هرتسيليا

معهد السياسة والاستراتيجية هو مركز فكر خاص ومستقل، لا يتبع الكيان الحكومي ولا الحزبي ولا الجامعي بالدولة الاستيطانية. تم تأسيسه عام ٢٠٠٠ بمبادرة من أحد قادة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، ومنذ ذلك العام يمارس نشاطاً ملحوظاً ومتميزاً في دعم الدولة الإسرائيلية والتواصل مع المجتمع الدولي ويهود الشتات خاصة مؤتمره السنوي (مؤتمر هرتسيليا لميزان الأمن القومي)، حيث يمثل محفلاً للخبراء والأكاديميين والساسة والعسكريين والنخب السياسية من داخل إسرائيل وخارجها. ويناقش قضايا بالغة الأهمية للأمن القومي الإسرائيلي.

كما يتميز المركز برأس مال بشري على درجة عالية من الخبرة والكفاءة، يظهر علاقاتهم بالمؤسسة العسكرية (جيش الدفاع، وأجهزة الاستخبارات) سواء بالخبرة العملية السابقة أو الحالية. ولديه قاعدة كبيرة من الممولين والمانحين، فيموله بشكل دوري ومتواتر الكثير من الهيئات والمنظمات والشخصيات البارزة التي تعتبر بعضها من أغنى أغنياء العالم حيث تمتاز مصادر تمويله بالديمومة والاستمرارية والتعدد (ما بين أفراد وشركات وجهات مانحة، ومشروعات تعاقدية، وخدمات استشارية...). علاوة على علاقته القوية بوسائل الإعلام المحلية والعالمية.

ولكن علاقة المركز بالمؤسسة العسكرية للدولة الاستيطانية والمنظمات اليهودية العالمية تضع علامة استفهام حول ماهية المركز ذي الطبيعة الخاصة المستقلة، وكذا حول الدور الذي يؤديه، إذ يمتد هذا الدور من كونه مجلس فكر يقترح بدائل السياسات، إلى كونه أداة لتنفيذ السياسة الخارجية بالتضافر مع المؤسسات اليهودية التي تقوم بتنفيذ بعض محاور هذه السياسة. ومن ثم تثير قضية استقلالية معهد السياسة والاستراتيجية إشكالية كبيرة، فرغم أن مركزه القانوني مستقل كمركز خاص غير حزبي ولا يتبع الحكومة، ولكن ما تبناه من سياسات توافقت مع توجه الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ذات الطابع اليميني.

وامتداداً لذلك يمكن النظر إلى مدى قرب المركز من صنّاع القرار بالدولة الإسرائيلية، إذ يحتفظ بعلاقة جيدة مع النخبة الحاكمة عبر مشاركة قادة الدولة العبرية (رئيس الدولة ـ رئيس الوزراء ـ عدد كبير من الوزراء ـ رئيس الكنيست ونخبة من أعضاء الكنيست ـ نخبة من الجهاز البيروقراطي

بالدولة...) في الفاعليات التي ينظمها المركز خاصة مؤتمر هرتسيليا. كما أن بعض المشروعات البحثية تتم بطلب من الوزارات والجهات السيادية بإسرائيل، مثل طلب رئيس الدولة عام ٢٠٠٥ إجراء بحث ميداني حول مقومات الوطنية داخل إسرائيل وانعكاساتها على الأمن القومي.

يضاف إلى ما سبق عمل عدد كبير من فريق العمل ومجلس الإدارة بالجهاز الحكومي كمستشارين أو على الأقل الاستعانة بهم واستشارتهم بشكل دوري. من هنا فهذه العلاقة القوية أمر ذو حدين فهي تضمن رضاء الحكومة عن مصادر تمويلها وتكسبها شرعية وصدقية للعمل داخل الدولة، إلا أن هذا يثير تساؤلاً حول مدى تدخل الدولة (متمثلة بالحكومة خاصة) في أجندة المعهد وما يصدره من توصيات، وتزداد الشكوك إذا نظرنا للخلفية العسكرية لأغلب فريق العمل ومجلس إدارة المعهد (سواء العمل بجيش الدفاع أو بأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية). ما يعكس وجود ليس مجرد صلة مع صانع القرار الإسرائيلي بل يعطي انطباعاً بوجود دور يتجاوز النصح والإرشاد وقد يمتد للتنفيذ (أي تنفيذ سياسات تتبناه الحكومة بغطاء بحثي)، ما يمس استقلالية هذا المعهد.

ورغم ما سبق ذكره يجب النظر إلى جوانب أخرى كتعدد مصادر تمويله واستمراريتها، فمن الملاحظ تعدد مصادر التمويل وعدم اقتصاره على مصدر أو آخر، بل وأن عدد الممولين سواء من الداخل أو الخارج في تزايد عاماً بعد عام، وخصوصاً أن المعهد نجح في استقطاب شخصيات من أغنى أغنياء العالم، بل وربط الشركات الخاصة بهدفه في حماية مصالح الدولة العبرية، والشعب اليهودي. ومن ثم نجح في بناء جسور للتواصل والاستدامة تدعم استقلالية المركز.

هذا وحرص المركز على تقوية علاقاته مع الحكومات والمؤسسات العامة، ومراكز الفكر، ومراكز الأبحاث الموجودة حول العالم، ويترجم ذلك في عدة أنشطة من أبرزها مشاركة قادة سياسيين بارزين بالمجتمع الدولي، ورؤساء المنظمات الدولية المؤثرة، وكذا قيادات أكبر مراكز الفكر العالمية في مؤتمر هرتسيليا السنوي. بمعنى آخر، نجح المركز في استقطاب كبار الشخصيات ذات السمعة الطيبة مالياً ومؤسسياً وتمكن من إشراكها معه في ما يمارسه من أنشطة وما يقدمه من دراسات، ومن ثم يصب ذلك في مصلحة استقلالية المركز وصدقيته على الصعيدين الداخلي والخارجي.

ولكن رغم ما سبق ذكره ترى الباحثة أن تعدد مصادر التمويل، واستقطابه لشخصيات دولية مرموقة، هي وسيلة تبناها المركز لتدعيم وضعه، ولكن العلاقة الغامضة مع الحكومة وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية وجيش الدفاع تظل هي المحك الرئيس الذي يضع علامة استفهام كبيرة حول مدى استقلالية هذا المركز.

وتتبلور علاقة المركز بصانع القرار الإسرائيلي والمؤسسة العسكرية على وجه الخصوص خلال مؤتمره السنوي (مؤتمر هرتسيليا) حيث يمثل أهمية كبيرة للأمن القومي الإسرائيلي، وتتجسد هذه الأهمية في ما يناقشه من قضايا ومحاور بحثية، وما يبديه صانع السياسة العامة من اهتمام وحرص على المشاركة بشكل دوري، على أعلى مستويات التمثيل بداية من رئيس الدولة والحكومة

والبرلمان وكبار موظفي الدولة بالوزارات والبلديات. ولا تقتصر أهميته على ذلك ولكن يطلق الساسة العديد من المبادرات السياسية التي يتم طرحها لأول مرة عبر ما يسمى بخطب هرتسيليا التي بدأها رئيس الوزراء الأسبق أرئيل شارون عبر إعلانه عن تبنّيه لخطة خارطة الطريق.

كما وفر المؤتمر ساحة للمناظرات الانتخابية بين قادة الكتل أو الأحزاب الرئيسة خلال الانتخابات البرلمانية. فعلى سبيل المثال أتاح مؤتمر ٢٠٠٩ جلسة منفردة تسمى خطب هرتسيليا للمرشحين الأكثر حظاً على منصب رئاسة الوزراء (نتنياهو، ليفني، باراك)، لعرض برامجهم ورؤيتهم خلال المؤتمر. وفي مؤتمر ٢٠١٠ قدم ما يسمى بالخطب الرئاسية (للرئيس شيمون بيريز) الذي أفردت له جلسة لطرح رؤيته المستقبلية في رئاسة البلد، هذا إضافة إلى خطب هرتسيليا التي تعرض سياسات الحكومة كالتي قدمها نتنياهو خلال المؤتمر ذاته.

ويهتم العسكريون من قادة الجيوش وضباط قوات الدفاع بالدولة العبرية وأجهزة الاستخبارات الشين بيت والموساد بحضور المؤتمر بشكل دوري. فعلى سبيل المثال شارك في المؤتمر عام ٢٠٠٦ عدد من القادة العسكريين (١٢٨ من إجمالي ١١٨٦ مشاركاً)، وفي عام ٢٠٠٧ بلغ عددهم ١١٧ من إجمالي ١١٨١ مشاركاً، وفي مؤتمر ٢٠٠٩ وصل عددهم إلى ٩٠ من إجمالي ١٣٥٣ مشاركاً. ومن ثم يمكن استنتاج أن الحرص الدوري على المشاركة الدؤوبة يعكس اهتمام المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بالمؤتمر نظراً إلى القضايا التي تمس الأمن القومي التي تناقش خلاله. وتعطي مؤشراً في الوقت ذاته عن خطورة القضايا والتوصيات التي يتم التوصل إليها، إضافة إلى قدرة باحثي المركز على إيصال توصياتهم بسهولة إلى هذه المؤسسة التي تقوم عليها الدولة العبرية. رغم الطبيعة المدنية لهذا المركز، ولكن الباحثة ترى أنها سمة ظاهرية تبطن خلاف ما تظهر، فعلى سبيل المثال رغم انخفاض عدد العسكريين المشاركين عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ لكن يلاحظ مشاركة قوية لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فشارك رئيس الاستخبارات الحربية، ورئيس الموساد السابق، وعدد من رؤساء الاستخبارات الحربية السابقين، كما شارك المتحدث باسم جيش الدفاع، ورئيس البحث والتنمية فيه، إضافة أيضاً إلى عدد من المستشارين فيه، ورئيس البوليس، وممثل هيئة البوليس بمجلس الأمن القومي.

هذا علاوة على المكانة الدولية التي يحتلها المؤتمر؛ إذ يحرص سنوياً العديد من قادة العالم على المشاركة في فعالياته إضافة إلى أكبر مراكز الفكر في المجتمع الدولي والعديد من الأكاديميين بأكبر الجامعات في العالم. وتتراوح نسب مشاركة الأجانب في المؤتمر ما بين ٣٥ في المئة ـ ٣٩ في المئة. فمن أبرز الشخصيات الدولية المشاركة: نيكولا ساركوزي، رئيس فرنسا السابق؛ جيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة الأسبق؛ كونداليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الاسبق؛ خوسيه ماريا أزنار، رئيس وزراء إسبانيا الأسبق؛ والسيناتور جون إدوارد المرشح الديمقراطي لانتخابات الرئاسة. هذا يضاف إلى مشاركة المؤسسات اليهودية الصهيونية النشطة على مستوى العالم كمؤسسة النداء اليهودي. وهذا يعكس أن المؤتمر يُنظر إليه دولياً كمحفل لمناقشة القضايا

المهمة على الساحة الدولية كمؤتمر يتمتع بالمصداقية والأهمية، ويعكس اهتمام النخب والساسة والعسكريين وأجهزة الاستخبارات وكبار الصحفيين والمفكرين بمختلف أنحاء العالم. كما أنه ساحة مهمة لخدمة المصالح الإسرائيلية والصهيونية عبر مناقشة التحديات والتأثير لتبني توصيات محددة، وتجتمع أكبر وأنشط المؤسسات اليهودية من مراكز أبحاث ومنظمات غير حكومية وجماعات ضغط مع كبار شركات القطاع الخاص بالعالم والنخب السياسية الأكثر تأثيراً بالساحة الدولية.

وإذا نظرنا إلى الوطن العربي، نجد أن المؤتمر نجح في استقطاب شخصيات عربية من الساسة والمفكرين للمشاركة في فعاليات جلسات المؤتمر وساحاته النقاشية كخطوة مهمة للتطبيع والتواصل مع الوطن العربي. ففي مؤتمر ٢٠١٢ شارك الأمير الحسن بن طلال (رئيس منتدى الفكر العربي - الأردن) عبر الفيديو كونفرنس على الهواء مباشرة وقدم كلمة حول مستقبل الاقتصاد الكوني. بدأ هذا المؤتمر لدمج عرب ٤٨ في المجتمع الإسرائيلي وإخراجهم من عزلتهم عبر مناقشتهم لقضاياهم والمشاكل التي تؤرقهم، بعد ذلك استهدف الفلسطينيين، خاصة الساسة وأعضاء السلطة كساحة للحوار والتطبيع، ثم اتسعت القاعدة لتشمل جنسيات أخرى كالقطرية والأردنية والسورية والمصرية، خاصة بداية من عام ٢٠١١، ولكن يلاحظ أن الأردنيين هم الأكثر مشاركة بعد عرب ٤٨ والفلسطينيين، ويعزى ذلك إلى توقيع اتفاقية السلام (وادي عربة). هذا إضافة إلى السفراء العرب والبعثات الدبلوماسية العربية العاملة في إسرائيل كمصر والأردن وقطر.

ويعتبر المؤتمر حدثاً إعلامياً دولياً يشارك فيه مئات الصحفيين من أنحاء العالم. واستحدث مؤتمر عام ٢٠١٠ آلية للتواصل مع مواقع التواصل الاجتماعي، ألا وهي «غرفة أنباء الإعلام الاجتماعي» إذ تطلع إلى تسليط الضوء على القضايا المهمة التي يناقشها المؤتمر عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك، وتويتر، واليوتيوب. وتحرص وسائل الإعلام وقنوات التليفزيون الإسرائيلية «كالقناة الأولى الإسرائيلية» منذ العام الأول للمؤتمر (٢٠٠٠) على بث فاعلياته مباشرة ونقلها أيضاً خلال الموقع الإلكتروني للمركز (www.herzliyaconference.org). وتهتم كبرى الصحف الإسرائيلية بتغطية أحداث المؤتمر وأبرز توصياته كجريدة معاريف، وهآرتس، ويديعوت أحرونوت، وجيروزاليم بوست، إضافة إلى شبكات الأخبار المحلية، حيث ترى أن مؤتمر هرتسيليا يرسم - ما تسميه: وجه الأمة اليهودية؛ فهو المكان الذي يتقابل فيه صناع قرار بإسرائيل معاً لتخطيط المستقبل، ما يعكس الأهمية التي توليها الآلة الإعلامية بإسرائيل، وكذا نجاح المؤتمر في بناء شبكة افتراضية من المهتمين بمتابعة فاعلياته عبر وسائل الإعلام المختلفة بما فيها شبكة المعلومات الدولية. فيغطي المؤتمر العديد من شبكات الأخبار العالمية كشبكة السّي إن إن، وواشنطن بوست، وواشنطن تايمز. ولا تقتصر مساهمة وسائل الإعلام في المؤتمر على المشاركة أو التغطية الإعلامية وإنما تسهم في تمويل المؤتمر، فهناك العديد من شبكات الأخبار العالمية والإسرائيلية التي تسهم في تمويل المؤتمر كراديو جيش الدفاع الإسرائيلي، وتليفزيون فرنسا.

وإذا نظرنا إلى القضايا البحثية التي تناولها المؤتمر، نجد اتسامها بالتنوع ومعالجة المخاطر والتهديدات المباشرة وغير المباشرة الواقعة والمحتملة التي قد تواجه إسرائيل، كالحديث عن نظام الحكم والإصلاح التشريعي المؤسسي وإصلاح الأداء الحكومي، ووضع الأقليات داخل إسرائيل كوضع عرب ٤٨، ووضع المرأة في المجتمع ومشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإشكالية المواطنة والهوية اليهودية، والصراع بين المتدينين والعلمانيين، وتطوير التعليم ومنظومة البحث العلمي، وتحقيق تنمية محلية للمدن الإسرائيلية كالنقب والجليل، وسياسات الخصخصة وما نتج منها من تراجع أدوار العديد من المؤسسات التي قامت عليها ركائز الدولة كالكيبوتز والموشافيم، وسبل مواجهة الفقر الذي وصل إلى ٨, ٢٠ في المئة بالدولة العبرية. وتطوير قطاعات الدولة الخدمية، وجذب الاستثمارات، ومستقبل الاقتصاد الإسرائيلي، والأزمة المالية وأزمة الطاقة. كما اهتم بدراسة السياق الدولي وما يحمله من تحديات؛ سواء في بيئة النظام الدولي الذي يشهد خسوف سهم القوى العظمى (الولايات المتحدة)، ومحاولة روسيا لاستعادة أمجاد الاتحاد السوفياتي السابق، وصعود قوى جديدة كالصين والهند وبعض دول أمريكا اللاتينية، إضافة إلى دور الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو والعلاقات الإسرائيلية مع تلك القوى وسبل تطويرها.

يضاف إلى ذلك الحديث عن الشرق الأوسط والتغييرات التي يشهدها كحركات الإسلام الراديكالي وثورات الربيع العربي، ومحاولة بعض القوى السيطرة والهيمنة عليه كإيران وتركيا، وتأثير ذلك في الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وعلاقة ذلك بالأمن القومي الإسرائيلي وسبل تطوير سياسة دفاعية استراتيجية متطورة تكفل لها الحماية في ظل تلك التحديات مع تضافر جهود أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية لتطور سبل وآليات جديدة في ظل ظهور الحروب الافتراضية وظهور وسائل الإعلام كسلاح استراتيجي جديد. ومن ثم تعكس الأجندة البحثية للمركز رؤية ثاقبة للوضع الداخلي والإقليمي والدولي المحيط بالدولة الاستيطانية.

ويغلب على المركز التوجه اليميني الذي اتضح في رؤيته بالنسبة إلى عدة قضايا كعملية السلام والدولة الفلسطينية، فيرى المركز إمكانية تحقيق الدولة الفلسطينية عبر نقل الفلسطينيين ليؤسسوا دولة بشبه جزيرة سيناء والدولة الأردنية خلال مخطط تبادل الأراضي ليتم القضاء على مطالب الفلسطينيين في أراضيهم وتعويضهم عنها بأراض مصرية وأخرى أردنية.

ولكن بمتابعة فاعليات المؤتمر اتضح أن قضية معاداة السامية حظيت بالمرتبة الأولى من اهتمام المؤتمر مما يثير تساؤلاً كبيراً حول سبب هذا الاهتمام خاصة في ظل خطورة مفهوم «معاداة السامية الجديدة» الذي تم استحداثه مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية لترادفه إسرائيل بمعاداة الدولة الاستيطانية ليصبح أي نقد موجه إلى سياسة هذا الكيان المغتصب عداءً للسامية، وبخاصة أن اليهود قد نجحوا في استصدار قانون «تعقب معاداة السامية عالمياً» من قبل الإدارة الأمريكية، بل ووضع المركز في هذا الصدد استراتيجية لمواجهة معاداة السامية الجديدة لترسم مستقبل الدولة العبرية

في حربها على البقاء، متشعبة بين التواصل مع اليهود في الداخل والخارج، وتقوية علاقة الدولة الاستيطانية مع دول العالم وتجنيدها لمساعدتها في حربها ضد عداء السامية الجديدة، علاوة على الخطوات الواجب اتخاذها في الحرب الإسرائيلية في مجال الإعلام والمجتمع المدني، وداخل ساحات القانون وبين أرجاء المنظمة الأممية، ناهيك بـ الحرب التقليدية القائمة على استخدام قانون القوة.

ومن الجدير بالذكر، أن هذه الاستراتيجية جاءت متوافقة مع سياسات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٠، وقد اتضح ذلك في برامج تلك الحكومات التي توضح الخطوط العريضة لعملها، والقوانين والقرارات التي تم اتخاذها في هذا الشأن. وترى الباحثة أن هذا التقارب ليس من قبيل الصدفة وإنما هو مؤشر على الدور الذي يؤديه المعهد في صياغة التوجهات الحكومية في ظل المشاركة النشطة لصناع السياسة العامة بإسرائيل في المؤتمر إلا أن هذا لا يعطينا القدرة على الجزم بأن السياسة الحكومية التي تم تطبيقها هي صنيعة المعهد.

٤ ـ العلاقة بين طبيعة نظام الحكم ودور مراكز الفكر، وتحديداً النظام البرلماني، في عملية صنع السياسة العامة

ناقشت الدراسة الإشكالية الخاصة بشكل نظام الحكم والمساحة التي يتيحها لمراكز الفكر للتأثير في عملية صنع السياسة العامة. فالهيكل المؤسسي للدولة يؤثر بدرجة كبيرة في الدور الذي يمكن أن تؤديه مراكز الفكر في عملية صنع السياسات؛ فالاختلاف بين النظم السياسية الرئاسية والبرلمانية يترك تأثيره في دور مراكز الفكر والمساحة المخصصة لعملها بطرق عدة. ففي النظام الرئاسي هناك فصل للسلطات مقابل تداخل السلطات في النظام البرلماني. ويسمح الفصل بوجود عدد أكبر من نقاط التداخل، وهو ما يشجع مراكز الفكر على إنشاء علاقات تبادلية مع بعض أعضاء السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية. كذلك فإن ضعف الأحزاب السياسية، وعدم قدرتها على تلبية الحاجات المعرفية اللازمة لصانع السياسة العامة، تقضي الاستعانة بتلك المراكز في حصول السلطة على النصح والمشورة اللازمة.

وبالمقابل، فإن تداخل السلطات يكسب النظام السياسي طبيعة مغلقة، ما يعني تركز عملية صنع السياسة رسمياً في الحكومة. كما أن الهيئة البرلمانية الحزبية لا تسمح بالاستعانة بخبراء من الخارج، فالأحزاب لديها مراكزها ومستشاروها الذين يقدمون إليها النصح والمشورة، ومن ثم تصبح الاستعانة بالخبرة السياسية المستقلة أمراً نادراً. كما يتميز النظام البرلماني بتقييد حرية واستقلالية الأعضاء المستقلين داخل السلطة التشريعية، نظراً إلى سيطرة السياسة الحزبية على الهيئات البرلمانية والقيادة السياسية.

كما إن اللامركزية واستقلالية أعضاء السلطة التشريعية بالنظام الرئاسي تسمحان بزيادة معدل طلب النصح السياسي من قبل مؤسسات البحث في السياسة العامة. ولكن قد تؤدي كثرة

الفاعلين والمشاركين في العملية السياسية بالنظام الرئاسي إلى خلق تنافسية شديدة تعوق عمل مراكز الفكر. كما إن الطبيعة المغلقة للنظام البرلماني لا تعني أنه يرفض تماماً أي دور لمراكز الفكر. فهناك ترتيبات معينة تمكن مؤسسات البحث في السياسة العامة من العمل والحضور بشكل نشط:

- مع وجود قيادة قوية مقتنعة بضرورة وأهمية مراكز الفكر ودورها في دعم وجودها وتقوية نظامها، كما حدث في بريطانيا في عهد مارغريت تاتشر، رئيسة وزراء بريطانيا الأسبق، وتوني بلير، رئيس وزراء بريطانيا الأسبق.

- قد يستعين الموظفون البيروقراطيون بخبرات من الخارج في ما يسمى بالتعاقد الخارجي، وذلك للتعامل مع المشكلات المعقدة والضغط الواقع على كاهل الحكومة، بحيث يكون الخبراء موظفين جدداً في الهيكل الحكومي.

- وجود فراغ بالحزب الحاكم في ما يتعلق بتوافر قوى بشرية مدربة قادرة على تقديم النصح والمشورة، في مختلف القضايا المطروحة والطارئة. هذا الوضع يؤدي إلى الاستعانة بأفكار كوادر بشرية تقدم المشورة، وتسهم في وضع أجندة مميزة لصانع السياسة العامة.

وبالنسبة إلى النظام الإسرائيلي فخصوصية الفكر الصهيوني الذي ترتكز عليه الدولة الإسرائيلية هي المحرك لعمل مراكز الفكر، فالحاجة إلى وضع سيناريوهات بديلة لمواجهة التحديات والمخاطر التي تهدد الدولة الاستيطانية القائمة في مناخ معادٍ لها كان لها الغلبة على القيود التي يضعها النظام البرلماني ويسفر عنها تحجيم لدور تلك المؤسسات البحثية كما حدث في العديد من دول العالم. وبخاصة أن تلك المراكز تتمتع بالعديد من المقومات التي تساعدها على ضمان جودة مخرجاتها البحثية، التي تأتي استجابة للتهديدات الداخلية والمخاطر الخارجية لإسرائيل؛ فنجد أن القضايا البحثية موضع اهتمام تلك المراكز تعكس تلك التهديدات. علاوة على أن نظام الانتخاب النسبي في إسرائيل وما ينتج منه من حكومات ائتلافية يعملان على إضعاف الهيكل الحكومي والحزبي خاصة في ظل ضعف الأحزاب بإسرائيل وما تعانيه من مشاكل داخلية كأزمة القيادة وأزمة الأيديولوجية والمديونيات كما هي حال حزبي العمل والليكود، ما يؤدي إلى السماح لتلك المراكز بالتقارب مع صانع القرار والمساهمة في عملية صياغة السياسة العامة بالدولة الإسرائيلية.

ولكن بغضّ النظر عن شكل النظام السياسي فإن الحكم بتأثير تلك المراكز أمر صعب القياس والرصد نظراً إلى الطبيعة المعقدة لعملية صنع السياسة العامة التي يشترك فيها فاعلون كثر. بل ويصعب الوقوف على ما يتم خلف الأبواب المغلقة لإصدار القرارات. يضاف إلى أن تغيير الأفكار أمر يصعب تحقيقه بين عشية وضحاها فهو أمر طويل المدى، فالحديث عن غياب دورها أمر تخالفه الصحة، فهي موجودة ومنتجة وقريبة من عملية صنع السياسة العامة أما درجة تأثيرها فأمر يصعب رصده بدقة.

٥ ـ مستقبل مراكز الفكر

استناداً إلى ما تم التوصل إليه، فإن الباحثة ترى أن ظهور مراكز الفكر جاء نتيجة للاحتياج المجتمعي والتطور المعرفي اللذين أفرزا بدورهما تحديات أمام صانع القرار وسط تعقد عملية صنع السياسة العامة، كما أن دورها (مراكز الفكر) تطور مع الوقت إلى أن أصبحت من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للدول. من هنا ترى الباحثة أن مراكز الفكر ظاهرة مستمرة، بل من المتوقع أن يزيد دورها مع مرور الوقت وزيادة التحديات التنموية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. فدور تلك المراكز سيصبح أحد مقومات عملية التحول الديمقراطي، وربما يمتد ليصبح شرطاً من الشروط التي تضعها المؤسسات الدولية للحكم على فاعلية عملية التحول. ولن يقتصر دورها على الدول المتقدمة والصناعية، بل سيمتد بقوة داخل الدول النامية والدول الآخذة في النمو.

ولن يقتصر دورها على عملية صنع السياسة العامة بل ستتدخل في عملية التنفيذ ويزداد دورها في عملية التقييم. كما أنها ستتحول من مورد للقوى البشرية في الحكومات المختلفة لتصبح المصدر الوحيد في ظل ارتفاع كفاءة رأس المال البشري لتلك الموارد. ولن يصبح التمويل أحد مشاكل تلك الكيانات الصاعدة خاصة في إطار تزايد إيمان قادة العالم بأهمية الخطط والدراسات والتوصيات المقدمة من جانبها. ومع تعقد التحديات الناتجة يوماً بعد يوم داخلياً وخارجياً محلياً وإقليمياً ودولياً وعالمياً ستتراجع القيود التي قد تحول دون تنامي دورها كطبيعة النظام السياسي على سبيل المثال، ولا سيَّما في ظل قدرتها على التواصل دولياً وعالمياً، حيث ستصبح مع مرور الوقت أحد الفاعلين الدوليين، خاصة مع قدرتها على تطوير أدواتها وقنواتها في التأثير في عملية صنع السياسة العامة مستفيدة من الوسائل التكنولوجية الحديثة.

وإذا نظرنا إلى الدولة الاستيطانية، سنجد قوة تلك المراكز والتي من المتوقع استمرارها في التزايد كقوة فاعلة داخلياً ودولياً خاصة في ظل خدمتها لأهداف الفكر الصهيوني كإحدى مؤسسات التأثير في عملية صنع السياسة العامة بدول العالم المختلفة، كإحدى قنوات الدولة العبرية في التأثير في الرأي العام العالمي وتشكيل السياسة العالمية، علاوة على ما تقدمه من دراسات وخطط تطور نفسها مع مرور الوقت في ظل التحديات التي تواجهها إسرائيل داخل محيط معادٍ لها، ولتساعدها على استمرار سياستها الاستيطانية التوسعية وإيجاد مبررات تمكنها من القضاء على أي محاولة لإقامة الدولة الفلسطينية، ووضع خطط لإجهاضها كنظرية تبادل الأراضي.

مما سلف، يمكن القول إن هذه الاستنتاجات تفرض على مراكز الفكر العربية مسؤولية هامة؛ فمع التطور الذي تشهده مراكز الفكر العالمية والإسرائيلية على وجه الخصوص، نجد تراجع دور مراكز الفكر بدول الوطن العربي خاصة الحكومية منها ـ كالتابعة لمجالس الوزراء

والدواوين الملكية - ، رغم حاجة تلك الدول خاصة في ظل موجة التغيير التي اجتاحت وطننا العربي. فهناك احتياج بالغ إلى بدائل السياسات تتواكب مع المتغيرات الداخلية والدولية والعالمية ولتُوائم توجهات الرأي العام وتستطيع مواجهة التحديات التي يواجهها صانع القرار، مع تغير شكل النظام الدولي وما يفرضه من تحديات على جميع الدول النامية خاصة المنطقة العربية التي أصبحت ساحة لصراع القوى الكبرى لفرض نفوذها والحفاظ على مكانتها العالمية.

كما أنه مع اهتمام مراكز الفكر الإسرائيلية بالشأن العربي عامة والمصري على وجه الخصوص، نجد اقتصار الاهتمام بالدراسات الإسرائيلية على المراكز الأمنية والعسكرية التابعة لأجهزة الاستخبارات والأجهزة الأمنية. ويطرح ذلك علامة استفهام كبيرة؛ فدراسة ذلك الكيان المعادي أمر بالغ الأهمية لرفع وعي الرأي العام بمخططات إسرائيل، كما تم طرح بعض منها خلال استراتيجية معاداة السامية الجديدة والتي تمثل خطراً شديداً على سلم وأمن البلدان العربية كافة ومنها مصر خاصة. علاوة على أن دراسة الشؤون الإسرائيلية لا تندرج تحت منظومة التطبيع وإنما تأتي في إطار كسر الحاجز النفسي الذي تعتمد عليه الآلة العسكرية بإسرائيل لرسم وضع غير صحيح لا يتلاءم مع ما تمتلكه من مقدرات. وفي ظل استمرار الصراع العربي الإسرائيلي وعدم وجود حل عادل للقضية الفلسطينية ستظل إسرائيل العدو الحقيقي للوطن العربي، وعلينا معرفته بشكل أكثر عمقاً حتى يتسنى لنا الاستعداد دوماً لمواجهته.

من هنا ترى الباحثة أن إنشاء مراكز تختص بالشؤون الإسرائيلية بالبلدان العربية أصبح ضرورة ملحة في ظل تشريحهم للأنظمة العربية بشكل بالغ الدقة. ففي ظل ثورة المعلومات تعددت قنوات المعرفة ولن يمكن ضبطها لانتقاء الصالح منها، لذلك فهناك واجب وطني على الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني ومراكز الأبحاث الخاصة والعامة والجامعية أن تهتم بنشر المعرفة الصحيحة عن الدولة الاستيطانية حتى لا نستيقظ يوماً على ضياع الحقوق وتزييف الحقائق والتاريخ.

إن أي دراسة علمية بقدر ما تجيب عن أسئلة فإن إتمامها يفتح الباب لأسئلة جديدة، وإذا كانت هذه الدراسة قد أجابت عن الأسئلة المتعلقة بدور مراكز الفكر في إسرائيل ودرست تفصيلاً دور مراكز الفكر ومؤتمر هرتسيليا وأثبتت خطأ الفرضية الخاصة بـ «وجود علاقة سلبية بين طبيعة النظام السياسي البرلماني ودور مراكز الفكر في عملية صنع السياسة العامة» فإنها تثير أسئلة جديدة هذه الدراسة لم تتناولها أو قد نوهت عنها بشكل عابر، يمكن طرح أبرزها في ما يأتي:

- رؤية مراكز الفكر لقضايا الأمن القومي ومدى تحقق بدائل السياسات المطروحة في هذا الشأن.
- رؤية مراكز الفكر لمستقبل الدولة العبرية.

- الحرب الإعلامية وسيناريوهات مراكز الفكر المطروحة أمام صانع القرار.
- دور مراكز الفكر الإسرائيلية ومكانتها على الساحة الدولية.
- مراكز الفكر الإسرائيلية وقضايا الطاقة واستحداث سبل جديدة لتوليد الطاقة.
- استراتيجية مراكز الفكر الإسرائيلية لمواجهة تحدي نقص المياه وعلاقتها بالدول الأفريقية.
- التحدي الإيراني واستراتيجية مواجهته من قبل مراكز الفكر بالدولة الصهيونية.
- الحرب على الإرهاب وبدائل السياسات المطروحة أمام صانع القرار الإسرائيلي.
- التحديات الداخلية بالمجتمع الإسرائيلي والبدائل المطروحة لمواجهتها.
- مراكز الفكر في إسرائيل ومستقبل القيادة بالدولة الإسرائيلية.
- دور الشتات الإسرائيلي في دعم مراكز الفكر.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

إسرائيل: دليل عام ٢٠٠٤. تحرير كميل منصور. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٤.

بشارة، عزمي. العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل. ط ٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

توما، إيميل. الأعمال الكاملة. حيفا: معهد إميل توما للأبحاث الاجتماعية والسياسية، ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧. ٥ ج.

ج ٤: جذور القضية الفلسطينية.

جاد، عماد (محرّر). الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١: مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية. القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١.

جمال الدين، هبة. أزمة معسكر اليسار الإسرائيلي: تدهور وانهيار. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠١٠.

خدام، منذر. الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

خليل، محمود محمد محمود. أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٨.

دوتي، آلان. الدولة اليهودية قرن لاحق. ترجمة السيد عمر ومنى فرغلي. القاهرة: وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٨. (كتب مترجمة؛ ٨٤٠)

ديفيس، أوري [وآخرون]. السياسة المائية لإسرائيل. ط ٢. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦. (أوراق مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ رقم ٦)

زرنوقة، صلاح سالم. العرب في إسرائيل: الواقع والمستقبل. القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠١.
شيلغ، يائير. المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل. ترجمة سعيد عياش. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٢.
المسيري، عبد الوهاب. موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية: نموذج تفسيري جديد. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩. ٨ ج.

دوريات

أبو المجد، ليلى. «البعد السيكولوجي في الجدار العازل.» مختارات إسرائيلية: كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١.
أحمد، رفعت سيد. «كيف اخترق المركز الأكاديمي الإسرائيلي العقل المصري؟.» الجريدة (بغداد).
أفنيري، شلومو. «قانون الجنسية.. جزء من مشكلة إسرائيلية أكبر.» الأيام: ١٩/ ١/ ٢٠١٢.
الباسل، رجب. «الأحزاب العربية بين الآمال المعقودة والقيود المفروضة.» القدس: العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٩٩.
البحراوي، إبراهيم. «الخطوط العريضة لسياسات الحكومة الإسرائيلية الجديدة.» المصري اليوم: ١١/ ٤/ ٢٠٠٦.
البدراوي، مغازي. «صراع النفط في روسيا والحرب مع المليارديرات اليهود.» الوقت: العدد ٣٠٢، ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦.
بلاي، ألكسندر. «مصر جمهورية إسلامية.» مختارات إسرائيلية: العدد ٢٠٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.
«الحكومة الإسرائيلية الثالثة والثلاثون برئاسة بنيامين نتنياهو: التركيبة، الخطوط العريضة، الاتفاقيات الائتلافية: السير الذاتية لرئيس الحكومة والوزراء.» المشهد الإسرائيلي: ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٣.
حيدر، خليل علي. «الأبحاث الحزبية في إسرائيل.» الاتحاد (أبو ظبي): ١٥/ ٨/ ٢٠٠٩.
سومفيلي، أتيلا. «الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور.» مختارات إسرائيلية: العدد ١٥٣، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧.
العتيبي، فهد مطلق. «فلسفة (الشتات) في العقل الجمعي اليهودي.» الجزيرة (الرياض): ١٣ محرّم ١٤٢٩هـ.
عليان، عليان. «تهويد القدس والأقصى في إعلانات ومعطيات الكيان الصهيوني.» الحوار المتمدن: ٨/ ٨/ ٢٠١٢.
«عوفاديا يوسف يدعو الله أن يظهر براءة مبارك.» مختارات إسرائيلية: العدد ٢٠٦، شباط/ فبراير ٢٠١٢.
فيرتر، يوسي. «جزيرة الاستقرار.» مختارات إسرائيلية: العدد ٢٠٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

كيدرا، موردخاي. «الربيع العربي: أكذوبة ٢٠١١.» مختارات إسرائيلية: العدد ٢٠٦، شباط/ فبراير ٢٠١٢.

كيون، مأمون. «مؤسسات الأبحاث وصناعة القرار السياسي: النموذج الإسرائيلي.» الوسط (البحرين): ٢٩ ذي الحجة ١٤٣٠هـ ـ ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٩م.

ليبلار، إيزي ويسرائيل هايوم. «لماذا لا يجب إجراء محادثات مع الإخوان المسلمين؟.» مختارات إسرائيلية: العدد ٢٠٦، شباط/ فبراير ٢٠١٢.

مشعل، شاؤول. «الربيع العربي لا يزال في بدايته.» مختارات إسرائيلية: العدد ٢٠٦، شباط/ فبراير ٢٠١٢.

مصالحة، سلمان. «ليس ربيعاً ولا عربياً.» مختارات إسرائيلية: العدد ٢٠٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

معاريف: ١٤/ ٠٢/ ٢٠١١.

مناحم، شموئيل. «لماذا ننجرف يميناً.» مختارات إسرائيلية: العدد ١٢٣، آذار/ مارس ٢٠٠٥.

مواسي، حسن. «صدامات «الأشكناز» والسفارديم: انهيار الستاتيكو اليهودي في إسرائيل.» المستقبل (بيروت): ٢٠/ ٦/ ٢٠١٠.

ميتال، يورام. «الربيع العربي والخريف الرجعي لنتنياهو.» مختارات إسرائيلية: العدد ٢٠٥، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢.

ميرزا، أمين. «دور مراكز الدراسات الاستراتيجية في إسرائيل.. وخطرها على مصيرنا القومي.» الفداء: ١٨/ ٩/ ٢٠٠٧.

يائير، أرون، وحاييم غفير تزمن. «حساب إسرائيل المائي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل.» شؤون الأوسط: العدد ٤٨، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

أطروحات ورسائل جامعية

حميدات، رشاد علي. «رؤية مراكز بحث القطاع الجامعي في إسرائيل حول قضية الأمن في المفاوضات مع الفلسطينيين.» (أطروحة دكتوراه في الدراسات السياسية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٩).

مواقع إلكترونية، وتقارير

إبراهيم، عزت. «السيناريوهات المتوقعة فى حالة إقامة سد النهضة.» الهيئة العامة للاستعلامات: بوابتك إلى مصر، <http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?ArtID=69751>.

أبو السل، منور. «الإدارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي.» موقع مسلم أون لاين: ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١، <http://www.moslimonline.com/?page=artical&id=3863>.

أبو عامر، عدنان. «البحث العلمي في إسرائيل وصناعة القرار.» الجزيرة نت: ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠١٢، <http://www.aljazeera.net/opinions/pages/b8556851-0a25-4d54-b8ed-b85c3a3e35a4>.

«اتفاقية الكويز QIZ.» موقع دليل الاستيراد والتصدير الإلكتروني، <http://www.sooqmasr.net/2010/10/blog-post_10.html>.

إدالكوس، عبد الله. «المشيحانية والخلاص الصهيوني: الطبقة الحلولية في العقيدة اليهودية.» مدونة مكتوب، <http://kos.maktoobblog.com/1291495/%D8%A7%D9%84%D9%>.

«اذاعه... توزيع مسودة للخطوط العريضة لحكومة باراك.» وكالة الأنباء الكويتية (كونا): ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٩، <http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=1004754&language=ar>.

«إسرائيل تتوقع من هولندا موقفاً صريحاً ضد المقاطعات.» وزارة الخارجية الإسرائيلية: ٢٠١٤، <http:// mfa.gov.il/mfaar/ministryofforeignaffairs/lastdevelopments/2014/pages/israel-expects-netherlands-a-clear-position-against-boycott.aspx>.

«إسرائيل في مواجهة المشكلة الديموغرافية؟.» روسيا اليوم: ٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٨، <http://arabic.rt.com/prg/telecast/11836/>.

«الاستيطان الصهيوني ونظرية «أرض بلا شعب» العنصرية.» المركز الفلسطيني للإعلام، <http://www.palestine-info.com/arabic/books/al_fakar/fakr3.htm>.

أكاديمية إسرائيل للعلوم الإنسانية، <http://www.academy.ac.il/>.

ألوود، ديفيد. «خطة مارشال: استراتيجية نجحت: مشروع أميركي جديد لمساعدة أوروبا الغربية.» موقع آي أي بي ديجيتال الإلكتروني: ٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨، <http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/publication/2010/06/20100622121954ssissirdile0.1330683.html#axzz35Hsedjj3>.

بار، صموئيل. «التجربة الإسرائيلية في ردع المنظمات الإرهابية، ورقة قُدِّمت إلى مؤتمر هرتزيليا، ٢١ - ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧.» مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: سلسلة ترجمات الزيتونة؛ ٢٤، نيسان/ أبريل ٢٠٠٧، <http://www.alzaytouna.net/arabic/data/attachments/TransZ/Israeli_Experience_Deterring_24.pdf>.

«تأريخ جهاز الأمن العام (الشاباك).» الموقع الإلكتروني لجهاز الأمن العام (الشاباك)، <http://www.shabak.gov.il/arabic/history/general/Pages/default.aspx>.

«ثقافة السلام تبدأ بالكتب الدراسية.» موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://mfa.gov.il/mfaar/opinions/opinions o fisraeliwritersandothers/pages/education-for-peace-starts-with-textbooks.aspx>.

«ثورة ٢٥ يناير المصرية: قراءة إسرائيل.» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، وحدة المشهد الإسرائيلي، <http://www.madarcenter.org/pub-details.php?id=350>.

«جناح الاستخبارات العسكرية.» الموقع الإلكتروني لجيش الدفاع الإسرائيلي: ١٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، <http://www.idf.il/1361-13177-ar/Dover.aspx>.

«جنيف تستضيف مؤتمر مناهضة العنصرية بمقاطعة غربية واسعة.» الجزيرة نت: ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، <http://www.aljazeera.net/news/pages/446b1bf7-bb59-4c9c-b875-5d0e0a1cf552>.

«الجيش الإسرائيلي يجند قراصنة الإنترنت لخدمة مشروعه الإعلامي الجديد.» وكالة معا الاخبارية: ٩ شباط/ فبراير ٢٠١١، <http://www.maannews.net/Content.aspx?id=358222>.

«حاييم فايتسمان (١٨٧٤ ـ ١٩٥٢).» الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com/mfaar/informationaboutisrael/governmentinisrael/pages/haim%20weizmann.aspx>.

«الحكومة الإسرائيليّة تصادق اليوم على تمديد قانون المواطنة العنصري.» موقع عرب ٤٨ الإلكتروني، <http://www.arabs48.com/?mod=print&ID=106451>.

«الحكومة تقرّر تبنّي التقرير والتوصيات: «لجنة دوفرات»: جهاز التعليم في إسرائيل بحاجة إلى.. انقلاب.» الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٤، <http://aljabha.org/?i=5543>.

حلبي، سليمان. «مركز يهودي عربي في جامعة حيفا يهدف لتعزيز العلاقات بين اليهود والعرب.» العرب: ١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، <http://www.alarab.net/Article/239091>.

حلس، داود درويش. «التربية الصهيونية في الكتب المدرسية الإسرائيلية: إرهاب مبكر... تعاليم متطرفة.» <site.iugaza.edu.ps/dhelles/files/2010/02/jewish_thinking.doc>.

«خطة التنفيذ الميدانية: مكتب الأونروا الإقليمي ـ غزة، ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣.» الأونروا: ٢٠١٢، <http://www.unrwa.org/userfiles/file/AdCom_en/2011/fip_17May2011/ar/GFO%20FIP%202012-2013%20draft%20April%202011%20ARABIC.doc>.

«الخطوط العريضة للحكومة الجديدة برئاسة بنيامين نتانياهو.» ديوان رئاسة الوزراء (تل أبيب)، <http://www.pmo.gov.il/ARAB/ISRAELGOV/Pages/policy.aspx>.

«الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣١ في دولة إسرائيل.» موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://mfa.gov.il/MFAAR/TheGovernment/GovernmentGuidingLines/Pages/basic%20guidelines%20of%20the%2031st%20government%20of%20israel.asp>.

«الخطوط العريضة للحكومة الـ ٣٢ في دولة إسرائيل.» ديوان رئاسة الوزراء (تل أبيب)، <http://www.pmo.gov.il/ARAB/ISRAELGOV/Pages/policy.aspx>.

خليل، عمرو زكريا. «المسيحانية.» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار): ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، <http://www.wata.cc/forums/showthread.php?19872->.

دراغمه، بشار. «حكومة أولمرت: ٦٥ مهمة أبرزها رسم الحدود.» إيلاف: ٨ أيار/ مايو ٢٠٠٦، <http://www.elaph.com/Web/Politics/2006/5/146680.htm?sectionarchive=Politics#>.

«الدولة: الهيكل السياسي العام.» الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com/mfaar/this+is+israel/political+structure/political+structure.htm?wbcmode=presens>.

«الرئاسة.» الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية: ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، <http://www.altawasul.com/mfaar/this+is+israel/political+structure/the+government.htm?wbcmode=presensukotremembrance+daytisha+beavsukottu+bishvatremembrance+day?displaymode=print>.

السهلي، نبيل محمود. «جفاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين المحتلة.» الفجر نيوز: ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، <http://www.turess.com/alfajrnews/10097>.

«سعود الفيصل: المعركة في سوريا صارت عالمية.» إيلاف: ٢ آذار/ مارس ٢٠١٣، <http://www.elaph.com/Web/news/2013/3/796437.html?entry=>.

شريف، محمد. «انضمام جمعية إسرائيلية وأخرى فلسطينية إلى الصليب الأحمر.» سويس إنفو: ٢١ حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، <http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=304628>.

الشقران، خالد. «معاداة السامية: السياق والدوافع والأبعاد.» مركز الرأي للدراسات: ٢٠٠٥، <http://alraicenter.com/User_Site/Site/View_Articlear.aspx?type=2&ID=601>.

عبد الحي، وليد. «التحديات الاستراتيجية للفكر الصهيوني.» مركز الجزيرة للدراسات: ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠١٢، <http://studies.aljazeera.net/issues/2012/02/201222612293205557.htm>.

عبد العزيز، أحمد. «رسائل حاخام روسيا الأكبر بيرل لازار اعتماد توجيه رسائل مؤثرة إلى البرلمان الروسي والكرملين وأغمض عينيه عن ١٧ يهودي يركزون ثروة روسيا في أيديهم.» إيلاف: ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣، <http://www.elaph.com/elaphweb/archive/1070923259290986600.htm>.

غانم، عبد الحميد. «العرب ومؤتمر هرتسيليا ٢٠١٢.» موقع حزب البعث العربي الاشتراكي، <http://www.baath-party.org/index.php?option=com_content&view=article&id=5686:---2012&catid=60&Itemid=117&lang=ar>.

«في انتظار القوات الأفريقية.. مئات الأسرة الصومالية تغادر العاصمة مقديشو.» الشبكة الصومالية للمعلومات، <http://alsomal.com/html/>.

قطيشات، ياسر. «الشخصية اليهودية في الميزان.» القلم الفكري، <http://www.aklaam.net/newaqlam/aqlam/show.php?id=617>.

«القمة العربية ٢٠٠٤: نص مشروع «الشرق الأوسط الكبير».» سي إن إن بالعربية: ١ آذار/ مارس ٢٠٠٤، <http://web.archive.org/web/20080513235014/http://arabic.cnn.com/2004/arab.2004/3/1/grandmiddleeast.document//>.

الكرمل، <http://carmelpost.co/category/maariv>.

«الكنيست والحكومة.» شبكة أرث إسرائيل، <http://aviv.ort.org.il/Apps/WW/Page.aspx?ws=d754bd93-2e7a-41f1-a81b75418263470&page=b991de50-2874-46a1-b729-410eb4c83488>.

«لماذا اقتحم شارون المسجد الأقصى قبل ١٣ عاماً؟.» الموقع الإلكتروني لسرايا القدس، <http://saraya.ps/index.php?act=Show&id=31489>.

«مجلس وزاري يرأسه رئيس الوزراء.» الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com/mfaar/this+is+israel/political+structure/the+government.htm?wbcmode=presensukotremembrance+daytisha+beavsukottu+bishvatremembrance+day?displaymode=print>.

«المرجعية الدينية والتاريخية للفكر العسكري الإسرائيلي.» موسوعة مقاتل من الصحراء، <http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/AmanIsrael/sec03.doc_cvt.htm#_ftn1>.

مركز حاييم هرتسوغ: الدراسات والأبحاث المتعلقة الشرق الأوسط، <http://humweb2.bgu.ac.il/herzog/ar>.

مركز حاييم هرتزوغ: الدراسات والأبحاث المتعلقة بالشرق الأوسط، معلومات عن المركز، <http://humweb2.bgu.ac.il/herzog/ar/aboutus/%D8%B9%D9%86-%>.

معهد حاييم هرتزوغ للإعلام والمجتمع، معلومات عن المركز، <http://humweb2.bgu.ac.il/herzog/ar/aboutus/%D8%>.

«من تاريخ المؤتمرات الصهيونية.» مركز الغدير لدعم المؤتمرات، <http://www.siironline.org/alabwab/motamarat/003.html>.

«منهاج الحكومة برئاسة أريئل شارون (حكومة ٢٩).» موقع الكنيست الإسرائيلي، <http://www.knesset.gov.il/docs/arb/important_documents.htm>.

«المؤتمر الصهيوني الأول بازل ١٨٩٧... بداية تأسيس الصهيونية.» شبكة فلسطين للحوار: ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠١٣، <https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=1116603>.

«موجز البيان الصادر عن أمين عام مجلس الوزراء في ختام جلسة المجلس الأسبوعية.» مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، قسم الإعلام: ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣؛ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦؛ ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦؛ ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦؛ ٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧؛ ٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٧؛ ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٧؛ ١٨ آذار/ مارس ٢٠٠٧؛ ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧؛ ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٧؛ ٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧؛ ٢٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٧؛ ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٧؛ ٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٧؛ ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨؛ ٢٧ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨؛ ٣ آذار/ مارس ٢٠٠٨؛ ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨؛ ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨؛ ٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨؛ ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩؛ ٣٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩؛ ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٩؛ ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٩؛ ٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩؛ ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩؛ ٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩؛ ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩؛ ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩؛ ٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠؛ ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٠؛ ٢١ شباط/ فبراير ٢٠١٠؛ ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٠؛ ١٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٠؛ ٢٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٠؛ ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٠؛ ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٠؛ ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠؛ ٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١؛ ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١؛ ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١١؛ ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١١؛ ١ أيار/ مايو ٢٠١١؛ ٦ حزيران/ يونيو ٢٠١١؛ ١٧ تموز/ يوليو

٢٠١١؛ ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١؛ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١؛ ٣٠ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١؛ ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١؛ ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١؛ ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢؛ ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢؛ ١٢ شباط/ فبراير ٢٠١٢؛ ١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٢؛ ١٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٢؛ ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢؛ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢؛ ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٣؛ ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣؛ ٢٨ تموز/ يوليو ٢٠١٣؛ ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤؛ ١١ شباط/ فبراير ٢٠١٤؛ ١٦ شباط/ فبراير ٢٠١٤، <http://www.pmo.gov.il/Arab/MediaCenter/SecretaryAnnouncements>.

الموقع الإلكتروني لجيش الدفاع الإسرائيلي، <http://www.idf.il/>.

الموقع الإلكتروني لمركز بيرس للسلام، <http://www.peres-center.org/?langId=5>.

الموقع الإلكتروني للموساد الإسرائيلي، <http://www.mossad.gov.il//default.aspx>.

«نتنياهو يخطط لإعلان الضفة الغربية منطقة أفضلية وطنية.» موقع الفجر، <http://www.elfger.net/print.php?id=9016&category=222&Subcategory=224>.

النجار، خالد سعد. «سمات التيار الديني داخل إسرائيل.» شبكة صيد الفوائد: ٧ شباط/ فبراير ٢٠١٥، <http://www.saaid.net/Minute/67.htm?print_it=1>.

موقع هآرتس الإلكتروني، <http://www.haaretz.com>.

«واللا: تعديل على قانون التعليم لتعزيز مفهوم الدولة اليهودية بالمناهج.» وكالة وطن للأنباء: ٩ شباط/ فبراير ٢٠١٤، <http://www.wattan.tv/ar/news/85967.html>.

«وثيقة: الخطوط العريضة لحكومة شارون الثانية ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٣.» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، <http://www.madarcenter.org/madar-about.php?id=8>.

«وثيقة تصورات إسرائيل للحل النهائي للصراع.» مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا)، <http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=4134>.

«وزارة الخارجية: مهام وهيكلة الوزارة.» الموقع الإلكتروني لوزارة الخارجية الإسرائيلية، <http://www.altawasul.com/MFAAR/about+the+ministry+arab+site/the+ministries+departments/ministry+of+foreign+affairs-+Functions+and+Structure.htm>.

«اليمين الإسرائيلي وحلّ الدولة الواحدة.. وقائع جديدة - قديمة بشأن رؤية.. اليمين الإسرائيلي لـ«التسوية السياسية».. «الدولة الواحدة» أفضل من «التقسيم إلى دولتين!».» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار): ١٩ أيار/ مايو ٢٠١٣، <http://www.madarcenter.org/>.

مقابلات

مقابلة مع أ. حسين سراج، صحفي متخصّص في الشئون الإسرائيلية بمجلة أكتوبر، بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٣.

مقابلة مع أ. محمود محي الدين حسن عوض، خبير بالشئون الأمنية، في القاهرة، بتاريخ ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٣.

مقابلة مع أحمد العبد محمود، مدير مكتب جريدة الجمهورية بشمال سيناء، في مدينة العريش، بتاريخ ١٥ آذار/ مارس ٢٠١٣.

مقابلة مع أ. ياسر أبو حامد، مدير وحدة الدراسات في المركز الفلسطيني لدراسات القطاع الأمني بالأكاديمية الفلسطينية للعلوم الامنية برام الله، بتاريخ ٢٦/ ٣/ ٢٠١٢.

مقابلة مع د. أيمن السيد عبد الوهاب، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، في القاهرة، بتاريخ ٢٠ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣.

مقابلة مع د. تيسير عبد الله، رئيس الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية برام الله، بتاريخ ٢٠/ ٣/ ٢٠١٢.

٢ ـ الأجنبية

Books

Carter, Jimmy. *Palestine Peace Not Apartheid.* New York: Rockefeller Center, 2006.

Garce, Adolfo and Gerardo Una. *Think Tanks and Public Policies in Latin America.* Buenos Aires: International Development Research Center, Fundacio'n Siena and CIPPEC, 2010.

El-Gendy, Karim. *The Process of Israeli Decision Making: Mechanisms Forces and Influences.* Beirut: Al Zaytouna Centre for Studies and Consultations, 2010.

McGann, James G. *The Global «Go -To Think Tanks»: The Leading Public Policy Research Organizations in the World.* Philadelphia, PA: Foreign Policy Research 2007.

Weaver, R. Kent and James G. Mc Gann (eds.). *Think Tanks and Civil Societies: Catalysts for Ideas and Action.* New Jersey: Transaction Publishers, 2005.

Periodicals

Echevarria II, Antulio J. «Fourth Generation War and Other Myths.» *Strategic Studies Institute*: November 2005.

Elka Meyers, Hannah. «Does Israel Need Think Tanks?.» *Middle East Quarterly*: vol. 16, no. 1, Winter 2009.

«Jewish Ministry in Far East Russia.» *The Chosen People*: vol. 13, no. 3, April 2007.

Lind, William S. [et al.]. «The Changing Face of War: Into the Fourth Generation.» *Marine Corps Gazette*: October 1989.

Podeh, Elie. «Farewell to an Age of Tyranny?: The Egyptians Spring as a Model.» *Sharqiyya* (Moshe Dayan Center): no. 12, Fall 2011.

Conferences

The Tenth Annual Herzliya Conference, 31 January - 3 February 2010, on the Campus of the Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya in Israel, Program, 1 February 2010, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=268&ArticleID=2174>.

The Twelfth Annual Conference Herzliya 2012: Balance of National Security, Institute for Policy and Straegy, Lauder School of Government, Diplomacy and Strategy IDC Herzliya, January 2012, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=477&ArticleID=2358>.

The Twelfth Annual Herzliya Conference, 31 January - 2 February 2012, on the Campus of the Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya in Israel, Program <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=465&ArticleID=2254>.

Reports and Websites

«The 3rd Herzliya Conference 2002, Executive Summary.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy.

«The 9th Annual Herzliya Conference - 2009 on the Balance of Israel's National Security and Resilience Policy.» Statecraft and Leadwrship for Trying Times, Executive Summary: 2009, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=259&ArticleID=2166>.

«About the Ministry of Science, Technology and Space.» Ministry of Science and Technology and Space, <http://most.gov.il/English/about/Pages/default1.aspx>.

«About Us.» European Jewish Congress, <http://www.eurojewcong.org/about-us>.

«Academic Staff.» Institute for Policy Strategy (IPS), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=445>.

«Administrative Staff.» Institute for Policy Strategy (IPS), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=446>.

«All Governments of Israel.» The Knesset, <http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp?govt=31>.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Second Annual Conference: Israel in Battle and in the International Arena.» Proceeding of the Interdisciplinary Center Herzliya, Lauder School of Government, Diplomacy and Strategy, Institute for Policy and Strategy, Executive Summary, 16-18 December 2001.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the New Strategic Landscape: Trends, Challenges and Responses, Conclusion and Principal Policy Directions, 2002.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=85&ArticleID=14>.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Fourth Annual Conference, Conference Conclusion.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and

Strategy, Institute of Policy Strategy (December 2003), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=85&ArticleID=14>.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Seventh Annual Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, Executive Summary Part 1, January 21-24, 2007.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, the Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, from the First to the Thirteenth Annual Herzliya Series of Conferences, 2000: 2013.» Proceedings of Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=85&ArticleID=14>.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, Time for New National and Regional Agendas: Preliminary Program, 11: 14 March 2013.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/_Uploads/dbsAttachedFiles/ProgramE(17).pdf>.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Fifth Herzliya Conference on The Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Ninth Herzliya Conference: Policy, Executive Summary 2009.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The 11th Annual Herzliya Conference 2011.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, Working Papers, Presentations and Documents, 6-9 February 2011, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=440>.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, The Twelfth Annual Herzliya Conference, Agenda and Program, January 30 - February 2, 2012.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=465>.

«The Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security, Thre 13th Herzliya Conference: Program, 11-14 March 2013.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy.

Arad, Uzi. «Territorial Exchanges and the Two-State Solution for the Palestinian-Israeli Conflict.» Herzliya Conference: Working Paper, 21-24 January 2006, <http://www.herzliyaconference.org/_Uploads/2135stahim2.pdf>.

«At Home Together (Babait Beyachad).» The Jewish Agency, <http://www.jewishagency.org/aliyah/program/454>.

Avrami, Shirley. «Estabishing a Research and Information.» Centre in the Israeli Parliament (Knesset), <http://knesset.gov.il/mmm/data/pdf/me02972.pdf>.

Bachar, Shmuel [et al.]. «US Presence in the Middle East: Trends and Scenarios.» Working Paper in Preparation for the Herzliya Conference 2010, January- February 2010.

Bar, Shmuel. «The Middle East in Reduction: The «Arab Wakening».» The 12th Herzilya Conference: Working Paper, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=477&ArticleID=2314>.

The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Website, <http://www.biu.ac.il/SOC/besa/about.html>.

B'nai B'rith International Website, <http://www.bnaibrith.org/about-us.html>.

Borochov, Rivka. «A Little Israel Heart Goes a Long Way in Africa.» Israel Ministry of Foreign Affaires, <http://www.mfa.gov.il/MFA/HumanitarianAid/Worldwide/Israeli_he>.

Boucher, Stephen. «Europe and its Think Tanks: A Promise to be Fulfilled.» Notre Europe Etudes and Recherches: Studies and Recherches; no. 35, October 2004, <http://www.notre-europe.eu/media/etud35-en.pdf?pdf=ok>.

Brickman, William W. «Education.» Jewish Virtual Library: 2008, <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/judaica/ejud_0002_0006_0_05565.html>.

«The Broader Middle East: Macro-Regional Strategic Risk Assessment.» Institute for Policy Strategy (IPS), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=492&ArticleID=2430>.

The Cummings Center for Russia and East European Studies Website, <http://humanities.tau.ac.il/cummings/>.

«Currently Functioning Committees.» The Knesset, <https://www.knesset.gov.il/committees/eng/current_committees_eng.asp>.

«Declaration.» The Inter-parliamentary Coalition for Combating Antisemitism (ICCA): London, <http://www.antisem.org/london-declaration/>.

Della Pergol, Sergio. «World Jewish Population 2013: Current Jewish Population Reports.» Berman Jewish Data Bank: 9 November 2013, <http://www.bjpa.org/Publications/details.cfm?PublicationID=18499>.

Dilling, Elizabeth. «The Jewish Religion: Its Influence Today.» <http://www.come-and-hear.com/dilling/dcontents.html#xii>.

«The Eights Annual Herzliya Conferences: 2008. Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security «Israel at Sixty: Tests of Endurance» in Cooperation with Adelson Institute for Strategic Studies, Shalem Center, Program.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy: 2008.

«The Eight Annual Herzliya Conference: On the Balance of Israel's National Security, «Israel at Sixty: Tests of Endurance», January 20-23, 2008, Executive Summary 2008.»

The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy.

European Forum at the Hebrew University Website, <http://www.ef.huji.ac.il/index.shtml>.

«The Fifth Herzliya Conference on the Balance of Israel's National Security, December 13-16, 2004.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy (2004).

«The Focal Point on Israel's Foreign Affairs and International Relations.» Institute for Policy Strategy (IPS), <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=449>.

«The Fourth Annual Herzliya Conference, Agenda and Lectures, 16-18 December 2003.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=45>.

«FRA to Present Antisemitism Survey Results to European Parliament.» European Union Agency for Fundamental Rights, <http://fra.europa.eu/en/event/2013/fra-present-antisemitism-survey-results-european-parliament>.

«Global Forum for Combating Antisemitism 4th International Conference in Jerusalem.» Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://www.mfa.gov.il/MFA/AboutTheMinistry/Events/Pages/GFCA_4th_International_Conference_May_2013.aspx>.

The Golan Research Institute Website, Statement, <http://golanres.haifa.ac.il/main_en_all.htm>.

Golav, Avner. «A National Security Doctrine for Israel.» Herzliya Conference, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=31>.

«Government 34.» The Knesset: 14 May 2015, <https://www.knesset.gov.il/govt/eng/govtbynumber_eng.asp>.

Herman, Burt. «Jewish Life Revived in Russia.» Federation of Jewish Committees of the CIS, <http://www.fjc.ru/article.asp?=qid=84033>.

«History of the Jews in Russia.» Wikipedia: The Free Encyclopedia, <http//:en.wikipedia.org/wiki/history-of-the-jews-in russia- wikipedia the freeencyclopedia.mht>.

Hogan, Cara. «Russian Jews Raise Political Profile.» Jewish Russian Telegraph: 25 August 2009, <http://www.jrtelegraph.com/2009/08/russian-jews-raise-political-profile-.html>.

«Initiative: Patriotism.» Institute for Policy and Strategy, <http://herzliyaconference.org/Eng/_Articles/Article.asp?CategoryID=239&ArticleID=189>.

The Institute for National Security Studies Website, <http://www.inss.org.il/about.php?-cat=55&incat=0>.

«The Institute for Policy and Strategy (IPS).» Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, and Institute of Policy and Strategy, and IDC Herzliya, <http://www.herzliya-conference.org/eng/?CategoryID=425>.

The Institute for Policy and Strategy Website (IPS), Statement, <http://www.herzliyaconference.org/eng/>.

«The Interdisciplinary Center Herzliya.» Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, and Institute of Policy and Strategy, and IDC Herzliya, <http://www.herzliya-conference.org/eng/?CategoryID=433>.

International Council of Jewish Parliamentarians Website, <http://www.icjp.net/homepage/htm>.

International Institute for Counter Terrorism Website, <http://www.ict.org.il/aboutict/aboutus/tabid/55/default.aspx>.

«Initiative: Patriotism.» Institute for Policy and Strategy, <http://herzliyaconference.org/Eng/_Articles/Article.asp?CategoryID=239&ArticleID=1890>.

«IPO: Security Planning Model.» UNICRI: Advancing Security, Serving Justice, Building Peace: 2007, <http://www.unicri.it/topics/major_events_security/ipo_americas/IPO_Model.pdf>.

«IPS Directorate.» Institute for Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/_articles/article.asp?articleid=877&categoryid=149>.

«IPS Directorate,» Institute for Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=444>.

The Israel Academy of Sciences and Humanities Website, <http://www.academy.ac.il/>.

The Israeli Centers of Research Excellence Website, <http://che.org.il/en/?page_id=4293>.

The Israel Democracy Institute, Stataement, <http://en.idi.org.il/about-idi/>.

«Israel Institute for Biological Research.» Wikipedia: The Free Ecyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Israel_Institute_for_Biological_Research#cite_note-Ostrovsky-1>.

«Israeli Ministry of Foreign Affaires.» Israel Information Center, <http://www.mfa.gov.il/mfa/mfaarchive/2000_2009/2003/10/ministry+of+foreign+affairs.htm>.

Israel Ministry of Foreign Affaires Website, Departments, <http://www.altawasul.com/mfaar/about+the+ministry+arab+site/the+ministries+departments/ministry+of+foreign+affairs-+functions+and+structure.htm>.

«Israel Ranked 47th in Standard of Living Index.» Ynet: 1 June 2010, <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3830832,00.html>.

«Jewish Agency E-Academy Announces Course on Combating Anti-Semitism.» Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://mfa.gov.il/MFA/ForeignPolicy/AntiSemitism/Pages/Jewish%20Agency%20eAcademy%20announces%20course%20on%20combating%20anti-Semitism%2023-Nov-2004.aspx>.

Jewish American Committee Website, Statement, <http://www.ajc.org>.

The Jewish Arab Center, <http://jac.haifa.ac.il/index.php/jac-staff.html>.

«The Jewish-Arab Center for Peace at Givat Haviva.» Givat Haviva Website: 8 January 2007, <http://www.givathaviva.org.il/english/peace/taktser-8-1-07.htm>.

«Jewish Peoplehood.» Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, and Institute of Policy and Strategy, and IDC Herzliya, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=467>.

Karpov, Vyancheslav and Elena Lisoveskaya. «Religious Intolerance Towards the Jews in Russia.» Western Michigan University, <http://www.nceeer.org/papers/summaries/karpovo62107.html>.

The Knesset Research and Information Center Website, <http://www.knesset.gov.il/mmm/eng/index.asp>.

The Leonard Davis Institute of International Relations Website, <http://davis.huji.ac.il/en/?cmd=about>.

McGann, James G. «2010 Global Go to Think Tanks Index Report.» University of Pennsylvania, Scholarly Commons: 12 January 2011, <http://repository.upenn.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1005&context=think_tanks>.

«Media Coverage.» Institute for Policy Strategy Website (IPS), <http://herzliyaconference.org/Eng/_Articles/Article.asp?CategoryID=239&ArticleID=189>.

Middle East Media Research Institute Website (MEMRI), Statement, <http://www.memri.org/?clear=1>.

Milson, Menahem. «What is Arab Anti-Semitism.» The Middle East Media Research Institute: Special Report; no. 26, 27 February 2004, <http://www.memri.org/report/en/0/0/1074.htm>.

Ministry of Israeli Agricultural Website, <http://www.agri.gov.il/download/files/aro_1.pdf>.

The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies Website (Tel Aviv University), <http://www.dayan.org/about-us-0>.

«OECD Conference Opened Today in Jerusalem.» Israel Ministry of Foreign Affairs: 20 October 2010, <http://mfa.gov.il/mfa/abouttheministry/events/pages/oecd_tourism_committee_meets_jerusalem_20-oct-2010.aspx>.

«Parliamentary Inquiry Committees.» The Knesset, <https://www.knesset.gov.il/committees/eng/ParInqCommittees_eng.asp>.

Porat, Dina. «Defining Anti-Semitism.» Tel Aviv University: Stephen Roth Institute: Anti-Semitism and Racism: 2003, <http://www.tau.ac.il/Anti-Semitism/asw2003-4/porat.htm>.

«Presentation.» Euro-Mediterranean Study Commission, <http://www.euromesco.net/index.php?option=com_content&view=article&id=14&Itemid=35&lang=en>.

«Proceedings the 3rd Herzliya Conference 2002, Executive Summary, 2-4 December 2002.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?categoryid=85>.

Rashi Foundation Website, Statement, <http://www.rashi-foundation.org.il/English>.

«Remarks by FM Shalom Following EU-Israel Association Council.» Israel Ministry of Foreign Affairs: 17 November 2003, <http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2003/Pages/Media%20Statement%20by%20FM%20Shalom%20following%20EU-Israel%20A.aspx>.

«Report 1: Caribbean Regional Conference Corporate Social Responsibility Creating Value Through Private Public Sector Partnership, Trinidad and Tobago.» United Nation Development Program (UNDP): Tuesday 27 October 2009, <http://www.undp.org.tt/csr/UNDP%20CSR%20Regional%20Conference%20report%20final%20complete%202009.pdf>.

«Report on the Activities of the Ministry of Foreign Affairs: Combating Antisemitism.» Israel Ministry of Foreign Affairs: June-December 2003, <http://mfa.gov.il/MFA/MFA-Archive/2004/Pages/Report%20on%20the%20Activities%20of%20the%20Ministry%20of%20Foreig.aspx>.

The Reut Institute Website, Statement, <http://reut-institute.org/en/Content.aspx?Page=About>.

«The Seventh Annual Herzliya Conference: January 21-24, 2007, Executive Summary Part 2.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?CategoryID=243&ArticleID=1918>.

«The Sixth Annual Conference, Executive Summary, January 21-24, 2006.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy Strategy, <http://www.herzliyaconference.org/eng/?upload/159_Executuve_Summary_Part1.pdf>.

Stern, Kenneth S. «Proposal for Redefinition of Anti-Semitism.» Tel Aviv University, Stephen Roth Institute: Anti-Semitism and Racism (Tel Aviv): 2003, <http://.www.tau.ac.il/Anti-Semitism/asw2003-4/porat.htm>.

Struyk, Raymond J. «Managing Think Tanks: A Practical Guide for Maturing Organizations.» Urban Institute Elevate the Debate: 1 May 2002, <http://www.urban.org/uploadedPDF/410454_managing_think_tanks_CH01.pdf>.

________. «Why Pay Attention to Management?.» Urban Institute Elevate the Debate, <http://www.urban.org/uploadedpdf/410454_managing_think_tanks_ch01.pdf>.

The Swiss Center for Conflict Research Website, Management and Resolution, <http://crmr.huji.ac.il/en/?cmd=swiss-center>.

The Swiss Center for Conflict Research Website, Statement, <http://crmr.huji.ac.il/en/?cmd=research.55>.

Taglit-Birthright Israel Website, Statement, <https://www.taglit-birthrightisrael.com/home.aspx>.

«The Tenth Annual Herzliya Conference January 31 - February 3, 2010, on the Campus of the Interdisciplinary Center (IDC) Herzliya in Israel, Program.» The Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of policy strategy (2010).

«Third Annual Edmond Benjamin de Rothschild Herzliya Conference Series on the Balance of Israel's National Security.» Proceeding of the Interdisciplinary Center Herzliya: Lauder School of Government Diplomacy and Strategy, Institute of Policy and Strategy, Executive Summary.

Trochim, William M. K. «Where Do Research Topics Come From.» Research Method Knowledge Base, <http://www.socialresearchmethods.net/kb/probform.php,2006>.

«Truman Institute rated #15 in Think Tanks in Middle East and North Africa.» The Harry S. Truman Research Institute for the Advancement of Peace, <http://truman.huji.ac.il/?cmd=media_coverage.37&act=read&id=209>.

«UN General Assembly Third Committee condemns Anti-Semitism.» Israel Ministry of Foreign Affairs, <http://mfa.gov.il/mfa/pressroom/2004/pages/un%20general%20assembly%20third%20committee%20condemns%20anti-semitism%2022-nov-2004.aspx>.

United Jewish Federal Appeal Website, Statement, <http://www.ujafedny.org/who-we-are>.

Vanleer Research Institute Website, Statement, <http://www.vanleer.org.il/ar/content/%D8%%B9>.

The World Jewish Congress Website, Statement, <http://www.worldjewishcongress.org/en/about>.

فهرس

- ب -

- ت -

- ث -

- ج -

- ح -

- خ -

- د -

- ذ -

- ر -

- غ -

- ف -

- ق -

- ك -

- ل -

- م -